الخلاف التصريفي

وأثره الدلالي في القرآن الكريم

فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

جامعة القصيم

دار ابن الجوزي




الخلاف التصريفي
وأثره الدلالي في القرآن الكريم

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السليم، فريد بن عبدالعزيز

الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم./ فريد بن عبدالعزيز السليم.- القصيم، ١٤٢٧هـ

٥١٢ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٩٩٦٠ - ٥٦ - ٠٩٧ - X

١ - القرآن - الصرف أ - العنوان

ديوي ٢٢٤,٢ ١٤٢٧/٣٨٢٧

رقم الإيداع: ١٤٢٧/٣٨٢٧

ردمك: ٩٩٦٠ - ٥٦ - ٠٩٧ - X

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ

توزيع

دار ابن الجوزي

المملكة العربية السعودية: الدمام - شارع الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٨٩ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - ت: ٤٢٦٦٣٣٩ - الإحساء - الهفوف - شارع الجامعة - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ - الخبر - ت: ٨٩٩٩٣٥٦ - فاكس: ٨٩٩٩٣٥٧ - بيروت - هاتف: ٨٦٩٦٠٠/٠٣ - فاكس: ٦٤١٨٠١/٠١ - القاهرة - ج م ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس: ٠٢٤٣٤٤٩٧٠

البريد الإلكتروني: aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. أما بعد:

فكتاب الله تعالى أفضل ما اشتغل به المشتغلون، وأولى ما عُنِي به الدارسون، ودراسة الجوانب اللغوية المتعلقة به قد افتتحها العلماء الأوائل منذ العصور الأولى، وسار الدرس اللغوي عامة، والنحوي خاصةً -بجانبيه الإفرادي والتركيبي- جنبًا إلى جنب، مع علوم القرآن الكريم، خدمةً له وللعلوم المستمدة منه، التي تنبني عليها عبادات الناس ومعاملاتهم.

وكان للتصريف حظ مع تلك العلوم، وبُثَّت مسائله وما فيها من خلاف في ثنايا الكتب، ثم استقلت في التصنيف بعد ذلك، وتتابع المؤلفون فيها، حتى جاء العصر الحديث، فاختصت طائفة من الباحثين بعض الأبواب التصريفية بدراسة خاصة، في فلك القرآن الكريم، كالجموع، والوصف المشتق، والمصادر، وأبنية الأفعال، وغيرها...

أما الخلاف فما زالت مسائله تبحث، وحججه تعاد، يعلمه الأول للآخر، إلا أنّ أرفع الخلاف شأنًا، وأولى ما يجدر أن يُعتنى به من مسائله، تلك التي ينبني عليها أثر في الدلالة، فكيف إذا كان ذلك الأثر في كتاب الله تعالى، وما فيه من أحكام؟

ومن هنا وجدت أن بحث الخلاف التصريفي، وأثره الدلالي في القرآن الكريم أمر في غاية الأهمية، وذلك لأمور:

أولها: أنه بحث في القرآن الكريم، وبيان لشيء من معانيه.

الثاني: أن فيه إظهارًا لفائدة الخلاف وأثره، مما يرفع من شأن تلك المسائل المختلف فيها، ويبين أهمية دراستها وضبط عللها وحججها.

الثالث: أنه يربط بين أكثر من علم، فهو قائم على التصريف والتفسير، ومعتمد على أقوال علماء الفريقين، كما أن القراءات قد أخذت نصيبًا وافرًا منه، وأيضًا فإنه يتناول مسائل جزئية في العقائد، والفقه وأصوله، فهو موضوع تتجاذبه علوم متعددة، وهذا مما يزيد أهميته، ويوسِّع دائرة المستفيدين منه.

ولتلك الأهمية كان اختياري للموضوع، خصوصًا أني لم أجد من تناول هذا الموضوع بدراسة خاصة، تنصب على الخلاف، وتحاول بيان أثره في المعنى.

وقد وضعت نَصب عيني أن أظهر أهمية الخلاف التصريفي، وأن أحاول اكتشاف أسرار ومعانٍ لطيفة للتعبير القرآني المعجز، أو تأكيد ما أشار إليه المتقدمون من تلك الدلالات وإبرازه.

ولقد اعتمدت على مجموعة كبيرة من المصادر، استمددت منها مادة البحث، ويمكنني أن أجعل المصادر طائفتين: الأولى كتب التفسير ومعاني القرآن، والثانية كتب النحو والتصريف، وإن أولى الطائفتين قد استفدت منها التصريف والتفسير؛ لما أودع فيها المفسرون من مسائل في غاية الأهمية في التصريف، مما أهمله التصريفيون في مطولاتهم، أو أشاروا له بإشارات عابرة، تركوا استقصاءها للمفسرين.

ولقد انتظمت دراسة الموضوع في تمهيد وأربعة أبواب وخاتمة.

فأما التمهيد فقد تناولت فيه نشأة علم التصريف، ونشأة الخلاف فيه، وأسباب ذلك، وما صنِّف فيه من مدارس. كما تناولت الدلالة التصريفية، ومآخذها، وكيف اتكأ عليها المفسرون في بيان دلالات صيغ الكتاب العزيز.

وأما الباب الأول فهو في أبنية الأفعال، وما كان فيها من خلاف، وقد قسمته فصلين: الأول في المجرد، والثاني في المزيد.

والباب الثاني، في أبنية الأسماء وما كان فيها من خلاف، وقد قسمته ثلاثة فصول: الأول: في المصادر، والثاني في الجموع، والثالث في مسائل متفرقة، في ثلاثة أبواب هي: التأنيث، والتصغير، والنسب.

والباب الثالث: في أبنية المشتقات، وقد قسمته خمسة فصول، الأول في اسم الفاعل، والثاني في صيغ المبالغة، والثالث في الصفة المشبهة باسم الفاعل، والرابع في اسم المفعول، والخامس في اسم التفضيل.

والباب الرابع: في أبنية المشترك، وقد قسمته فصلين: الأول في الإعلال والإبدال، والثاني في الإدغام.

ثم ختمت البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج والتوصيات.

والمادة التي قامت عليها الدراسة، هي مسائل التصريف التي وقع لها أمثلة في القرآن الكريم مما توفر فيه شرطان: الأول: أن يكون في المسألة خلاف، والثاني: أن ينبني على ذلك الخلاف أثر في دلالة اللفظة في القرآن، فخرج بهذا القيد ما يلي:

١- المسائل غير التصريفية.

٢- المسائل التصريفية التي ليس لها أمثلة في القرآن الكريم، مثل مد المقصور.

٣- المسائل التصريفية التي لها أمثلة في القرآن وليس فيها خلاف، وأمثلة ذلك لا تحصى.

٤- المسائل التصريفية التي لها أمثلة في القرآن وفيها خلاف، لكن الخلاف ليس ذا أثر في الدلالة، أو أثره ليس ظاهرًا، كاختلافهم في (المحيض) هل هو مصدر أو اسم زمان؛ فالمؤدى واحد، والخلاف في جواز زيادة الياء في (مفاعل)، وحذفها من (مفاعيل)، ونحو ذلك.

وقد جعلت مجال البحث شاملاً للقراءات السبع، دون غيرها.

وقد حاولت في اختيار الأمثلة المدروسة أن تكون مما قوي فيه الخلاف، وظهر الأثر الدلالي، وذلك بقدر الاستطاعة، وقد اكتفيت من الأمثلة بما يحقق الهدف العام، من بيان أثر الخلاف، ولم أستقصِ جميع المواضع؛ لأن الدراسة ليست على سبيل الاستقراء والجمع.

وأما منهجي في دراسة الأمثلة فيمكن أن ألخصه فيما يلي:

١- ذكرت الآية الكريمة أول المسألة، وذكرت اسم السورة ورقمها بين معكوفين، حتى لا أثقل الحواشي؛ لكثرة الآيات، ثم ذكرت القراءات الواردة فيها، مقتصرًا على السبع دون غيرها، ثم ذكرت الخلاف الوارد، عارضًا أقوال العلماء، ومناقشًا لها، ثم بيَّنت أثر الخلاف، مختصرًا في ذلك ما أمكنني الاختصار، ثم ذكرت القول الراجح إن تبيَّن لي، شافعًا ذلك بعلة الترجيح ومسوغاته، فإن لم يتبين شيء اكتفيت بعرض الأقوال ومناقشتها دون ترجيح.

٢- عزوت الأقوال لأصحابها من كتبهم إن أمكن ذلك، أو من غيرها من الكتب مقدمًا الأقرب إلى عصر صاحب القول.

٣- خرجت الأحاديث من كتب الحديث، بذكر الكتاب والباب، أو الكتاب ورقم الحديث، مع الجزء والصفحة، تيسيرًا على القارئ، مكتفيًا بالجزء والصفحة في المسانيد والمعاجم.

٤- خرجت الأبيات الشعرية، من ديوان الشاعر إن وجد، ومن غيره من المصادر، مع ذكر بحر البيت، وأثبت القائل في المتن.

٥- عند ذكر المصدر أول مرة في الحاشية التزمت بذكر معلوماته كاملة، ثم ذكرت الجزء والصفحة.

٦- ترجمت الأعلام الوارد ذكرهم في متن الرسالة، واضعًا تاريخ وفاة العلم الهجري بين معقوفين في متن الرسالة، وذلك في أول مرة يرد اسمه، وكنت مقتصرًا على العلماء، دون غيرهم ممن قد يمر ذكرهم، وجعلت الترجمة مقتضبة إلى حد كبير، واستعضت عن الإطالة بذكر ثلاثة مصادر للترجمة، ما أمكنني ذلك، فإن بعض المعاصرين لم يتيسر لي مصادر لتراجمهم.

٧- وضعت فهارس تفصيلية، للموضوعات التي احتوتها الرسالة، وللآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والشعر، ثم وضعت ثبتًا للمصادر ولأهم المراجع التي رجعت إليها.

٨- ذيلت بعض المسائل بنتائج جزئية خاصة، وأخرت النتيجة العامة للخاتمة.

ومن كبير فضل الله علي، أني لم أواجه -طوال فترة البحث، وما سبقها منذ أن كان الموضوع فكرة مجردة- صعوبات تذكر، إلا عائقًا يسيرًا، وهو كثرة الأمثلة التي وقع فيها خلاف تصريفي في بعض الأبواب، وندرتها في أبواب أخرى، مما جعل الفصول يتفاوت حجمها تفاوتًا ظاهرًا، ولم أجد لهذه المشكلة حلاً، ومشكلة أخرى،

وذلك عند كثرة الأمثلة، فقد واجهتني صعوبة الاختيار، ثم الحيرة في مدى اكتفاء الفصل بالنماذج المختارة أو حاجته إلى زيادة نماذج أخرى؛ لأن الدراسة -كما قدمتُ- ليست قائمة على الاستقصاء والحصر، وإنما على الاختيار والتحليل، وكان من منهجي في ذلك أن أختار أظهر المسائل خلافًا، وأبلغها أثرًا دلاليًا ما وُفِّقْتُ إلى ذلك.

ولقد جرت عادة الباحثين أن يشكروا في مقدمة البحث من أشرف عليهم فيه، ومن ساعدهم على إتمامه، وإني لأفتتح الشكر، بشكر الله تعالى، فما من فضل إلا منه وحده، ولا حول ولا قوة إلا به، ثم إني أشكر الأستاذ المشرف على الرسالة[1] د. عبد الجبار توامي، لا أشكره ذلك الشكر الرتيب، الذي طالما لهج به طالب لمشرفه، وإنما أشكره شكرًا خاصًا على ما أعطاني من ثقة، وما رغبني فيه من خوض غمار الفحص والتمحيص والاختيار والترجيح، فله أوفر الشكر وأجزله.

وإني أسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا وغيره خالصًا لوجهه الكريم، وأن يعيذني وإخواني المسلمين، من منكرات القول والعمل والاعتقاد، وأسأله بمنه، أن ينفع بما كتبت، وأن يكتب لي أجره، ولكل من بذل معي جهدًا لإتمامه.

وصلى الله وسلم على خير خلقه نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين.

وكتبه:

فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

عنيزة الثلاثاء ٢٠ من شوال ١٤٢٦هـ

---

(١) نوقشت صباح يوم الثلاثاء ١٠ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ

التمهيد
وفيه مبحثان

١ – الخلاف في علم التصريف : نشأته وأسبابه ومارسه .

٢ – الدلالة التصريفية .

١- الخلاف في علم التصريف: نشأته، وأسبابه، ومدارسه.

وضع النحو وأسبابه ومراحل تطوره:

ظهر علم «النحو» في القرن الأول الهجري[١]، وكان من أهم البواعث على وضعه شيوع اللحن في العربية، بعد انتشار الإسلام، وكثرة الداخلين فيه من غير العرب بعد الفتوحات الإسلامية، ثم إنهم رأوا في شيوع اللحن خطرًا على كتاب الله تعالى، إذ سمع اللحن فيه، بل أدى بعض ذلك اللحن إلى إحداث لَبْسٍ في المعنى، كما روي أن أعرابيًا في عهد عمر رضي الله عنه أُقرئ سورة التوبة، فقرأ القارئ: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[التوبة: ٣] بكسر (رسوله)، فقال الأعرابي: «إن يكنِ الله بريئًا من رسوله فأنا أبرأ منه» فبلغ عمر مقالته، فدعاه، وقص عليه القصة، فقال عمر: « ليس هكذا»، قال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿إِنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ﴾ فقال الأعرابي: « وأنا أبرأ ممن برئ رسوله منهم»[٢].

وبالإضافة إلى هذا السبب فهناك بواعث أخرى وراء نشأة النحو، كرغبة

---

(١) ينظر: مراتب النحويين. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي. ص: ٢٣، وطبقات النحويين واللغويين. للزبيدي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:٢. مصر: دار المعارف، ص: ١١، ونزهة الألباء. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي. ط:٣. الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ. ص: ١٨.

(٢) مراتب النحويين: ٢٦، وطبقات النحويين البصريين. للسيرافي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. ط:١. دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ. ص: ٣٤.

الموالي بإتقان لغة العرب، ليصلوا إلى منازل أعلى في الدولة والمجتمع[١].

وأما واضع النحو، فالروايات تكاد تجمع على أنه أبو الأسود الدؤلي[٢] (ت ٦٩)، لكن الخلاف فيمن أشار عليه، أو من شجعه، أو من آزره.. وقيل: وضعه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان ذلك أيضًا بمشاورة أبي الأسود الدؤلي[٣]، وقيل: بل وضعه نصر بن عاصم الليثي[٤] (ت ٨٩)، أو عبد الرحمن بن هرمز[٥] (ت ١١٧)[٦]، وهذان من تلاميذه، فالأمر إذن لم يعدُ أبا الأسود.

---

(١) سماه د. تمام حسان عاملاً سياسيًّا، بينما سماه د. محمد خير الحلواني عاملاً اجتماعيًّا... (المفصل في تاريخ النحو العربي. د. محمد خير الحلواني. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ. ص:٢٧، والأصول. د. تمام حسان. ط:١. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٠١هـ. ص:٢٧).

(٢) طبقات فحول الشعراء. لابن سلام. تحقيق: محمود شاكر. جدة: دار المدني، ١/ ١٢، ومراتب النحويين: ٢٤، وطبقات النحويين واللغويين: ٢١، وأخبار النحويين البصريين:٣٣، وأخبار في النحو. لأبي طاهر بن هاشم. تحقيق: د. أحمد الدالي. ط:١. الجفان والجابي، ١٤١٣هـ. ص: ٣٥.

وأبو الأسود اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان، أول من وضع النحو. (مراتب النحويين: ٢٤-٣٠، وطبقات النحويين واللغويين: ٢١-٢٦، ونزهة الألباء: ١٨-٢٣).

(٣) نزهة الألباء: ١٩.

(٤) هو نصر بن عاصم الليثي، كان فقيهًا عالمًا فصيحًا، قيل عنه: إنه ليُفَلِّق بالعربية تفليقًا، مات بالبصرة سنة ٨٩هـ. (أخبار النحويين البصريين: ٣٨، وطبقات النحويين واللغويين: ٢٧، ونزهة الألباء: ٢٣).

(٥) هو عبد الرحمن بن هرمز بن أبي سعد المدني، تابعي، كان مقرئًا، عالمًا بأنساب قريش، وهو أول من تكلم بالنحو في المدينة. (أخبار النحويين البصريين: ٤٠، وطبقات النحويين واللغويين:٢٦، وإنباه الرواة ٢/ ١٧٢).

(٦) أخبار النحويين البصريين: ٣٣.

وكان النحو في عهد أبي الأسود وتلامذته لا يعدو أن يكون ملحوظات لغوية، لا ترقى أن تكون بحوثًا نحوية خالصة، إنما هي نقود وتصحيحات، فمن ذلك ما روي عن أبي الأسود أنه قال:

بَنُو عَمِّ النَّبِيِّ وَأَقْرَبُوهُ   أَحَبُّ النَّاسِ كُلِّهِمُ إِلَيَّا
فَإِنْ يَكُ حُبُّهم رَشَدًا أُصِبْهُ   وَلَسْتُ بمخطِئٍ إنْ كان غَيّا

فقيل له: «شككت يا أبا الأسود» ! فقال: « أما سمعتم قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[سبأ: ٢٤] »[١].

ومن ذلك أيضًا قصة الحجاج بن يوسف مع يحيى بن يعمر العدواني[٢] (ت١٢٩) إذ سأله الحجاج: «أتسمعني ألحن على المنبر؟» قال: « الأمير أفصح من ذلك» فألح عليه، فقال: حرفًا. قال: أيا؟ قال: في القرآن، قال: ذلك أشنع، ماهو؟ قال: تقول: ﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم.. أحبّ﴾ [التوبة: ٢٤] تقرؤها بالرفع. قال: لا جرمَ! لا تسمع لي لحنًا. فألحقه بخراسان[٣]. إلى غير ذلك من الأمثلة..

وهكذا كان النحو في طوره الأول، عند رجال الطبقة الأولى من النحويين

---

(١) إنباه الرواة. للقفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:١. بيروت-القاهرة: مؤسسة الكتب الثقافية-دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ. ١/ ٥٢.

(٢) يحيى بن يعمر العدواني، أبو سليمان، كان عالمًا بالحديث، فصيحًا. (أخبار النحويين البصريين: ٤٠، وطبقات النحويين واللغويين: ٢٧، ونزهة الألباء: ٢٤).

(٣) إنباه الرواة ٤/ ٢٦.

البصريين، فلم يظهر البحث النحوي في تلك الفترة، ولذا لم يجعل ابن قتيبة[(١)] (ت ٢٧٦) مَنْ قَبْلَ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[(٢)](ت ١١٧) من النحويين[(٣)].

وبعد ذلك بدأ النحو يأخذ صورة أخرى في الطبقة الثانية من طبقات البصريين، بعد تلامذة أبي الأسود، وذلك على يد ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر[(٤)](ت ١٤٩)، وأبي عمرو بن العلاء[(٥)] (ت ١٥٤)، من خلال ظهور القاعدة النحوية، والتدوين، وظهور بوادر الخلاف النحوي، وغير ذلك من المظاهر، وهذه المرحلة أُطلق عليها اسم «مرحلة التأسيس»[(٦)].

لقد ذكرت المصادر أن «أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل عبد

---

(١) هو عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري. نحوي ولغوي، عارفٌ بالأخبار وأيام الناس، كان على مذهب أهل السنة، من مصنفاته: تأويل مشكل القرآن، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار. (إنباه الرواة ٢/ ١٤٣، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٢، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٩٦).

(٢) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ولاءً. كان ملمًا بالعربية، قارئًا. (مراتب النحويين: ٣١، وطبقات النحويين واللغويين: ٣١، ونزهة الألباء: ٢٦).

(٣) المعارف. لابن قتيبة. تحقيق: ثروت عكاشة. ط:٢. القاهرة: دار المعارف، ص: ٢١٣، ٣٧٦.

(٤) هو عيسى بن عمر الثقفي، أبو عمرو، إمام في النحو من المتقدمين، صنف كتابين هما: الإكمال والجامع. (وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٦، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠٠، والبداية والنهاية ١٠/ ١٠٥).

(٥) هو زبّان بن العلاء عمار بن العريان التميمي المازني، أبو عمرو. إمام في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة. (مراتب النحويين: ٣٣، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٠٠، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣١).

(٦) المفصل في تاريخ النحو العربي: ١٣٧.

الله بن أبي إسحاق»[1]، كما ذكر أن لعيسى بن عمر مصنفين في النحو، وهما (الجامع) و(الإكمال) أو (المكمل)[2]، كما ذكر أن لابن أبي إسحاق كتابًا في (الهمز)[3].

ثم انتقل النحو إلى مرحلة جديدة، عند رجال الطبقة الثالثة من طبقات النحويين البصريين، والأولى من طبقات النحويين الكوفيين، وما بعدهما، وذلك تحديدًا عند الخليل بن أحمد الفراهيدي[4](ت ١٨٠) وسيبويه[5](ت ١٨٥) والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة[6](٢١٥) من البصريين، وأبي جعفر الرؤاسي [7](ت ١٨٧) والكسائي[8](ت ١٨٩)

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤، وطبقات النحويين واللغويين: ٣١، وإنباه الرواة ٢/ ١٠٥.

(٢) أخبار النحويين البصريين: ٤٩، وإنباه الرواة ٢/ ٣٧٥.

(٣) المزهر. للسيوطي. تحقيق: محمد جاد المولى بك وزميليه. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٨هـ. ٢/ ٣٩٨.

(٤) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، أبو عبد الرحمن. إمام الطبقة الثالثة من طبقات النحويين البصريين، شيخ سيبويه، وقد أكثر في كتابه من النقل عنه. وهو مستنبط علم العروض. من تصانيفه: معجم العين. (أخبار النحويين البصريين: ٤٨، ونزهة الألباء:٤٥، وإنباه الرواة ١/ ٣٤١).

(٥) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، المشهور بسيبويه، إمام النحويين، وصاحب (الكتاب). (أخبار النحويين البصريين: ٦٣، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦، وإشارة التعيين:٢٤٢).

(٦) هو سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، أبو الحسن، الملقب بالأخفش الأوسط. إمام الطبقة الخامسة من طبقات النحويين البصريين. من تصانيفه: معاني القرآن. (أخبار النحويين البصريين: ٦٦، وإنباه الرواة ٢/ ٣٦، وإشارة التعيين: ١٣١).

(٧) هو محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي، أبو جعفر، إمام في النحو، من متقدمي الكوفيين. (مراتب النحويين: ٤٨، ونزهة الألباء: ٥٠، وبغية الوعاة ١/ ٨٢).

(٨) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي. أحد القراء السبعة، وإمام الطبقة الثانية من طبقات

=

والفراء[١](ت ٢٠٩) من الكوفيين، ويسمي الشيخ محمد الطنطاوي هذه المرحلة مرحلة «النمو والإبداع»[٢]، بينما سماها د. محمد خير الحلواني[٣] (ت ١٤٠٧) بأنها «مرحلة النضج»[٤]، وأيًّا كان المسمى، فقد اتسمت بتطورات ظاهرة في هذا العلم، فقد كان لنشوء المدرستين البصرية والكوفية فضلٌ على هذا العلم، من خلال المنافسة والتسابق فيه.. لقد قطع النحو في هذه المرحلة شوطًا كبيرًا[٥] من خلال نضج أركان هذا العلم، القياس والتعليل والعامل والمصطلحات[٦]، فالقياس في هذه المرحلة تأثر بالقياس الفقهي والمنطقي، فظهرت مصطلحات مستمدة منهما، مثل الأصل والفرع، والقوة والأولية، والشذوذ والاطراد.. كما كان للتعليل دور بارز في التدليل على أن العرب لم ينظموا كلامهم اعتباطًا بل

=

نحويي الكوفة. (إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦، وإشارة التعيين: ٢١٧، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٤٠٤).

(١) هو يحيى بن زياد الفراء، أبو زكريا، إمام الطبقة الثانية من نحويي الكوفة، من تصانيفه: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث وغيرها... (مراتب النحويين: ١٣٩، وإنباه الرواة ٤/ ١٢، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ١١٨).

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. الشيخ محمد الطنطاوي. تعليق. عبد العظيم الشناوي وزميله. ط:٢. ص:٣٠.

(٣) هو محمد خير بن عمر الحلواني، أستاذ في النحو، حصل على الدكتوراة من جامعة عين شمس. درس في جامعات عديدة في سوريا والإمارات والمغرب، من مصنفاته: في أصول النحو، والمفصل في تاريخ النحو، والواضح في النحو والصرف. (إتمام الأعلام: ٢٢٣).

(٤) المفصل في تاريخ النحو العربي: ٢٠١.

(٥) نشأة النحو: ٣٤.

(٦) مراحل تطور الدرس النحوي. د. عبد الله الخثران. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٤١٣هـ ص: ٩٦.

كان لمقاصد وغايات، وكان كلامهم متأثرًا بعوامل تختلف قوةً وضعفًا، وأصالة وفرعية، وحذفًا وذكرًا.. وقد عبر عن ذلك علماء هذه المرحلة بمصطلحات أكثر دقة وشمولاً واستقرارًا[١].

أما المرحلة التالية، فسميت مرحلة «النُّضوج والكمال»[٢]، ورجالها هم رجال الطبقتين السادسة والسابعة من البصريين، والرابعة والخامسة من الكوفيين، وهم: المازني[٣](ت ٢٤٧) والمبرد[٤] (ت ٢٨٥) وابن السكيت[٥] (ت ٢٤٣) وثعلب[٦] (ت ٢٩١).

ومن أبرز مظاهر النضوج في هذه المرحلة، استقلالية علم التصريف في التصنيف، فقد ألف أبو عثمان المازني كتابه (التصريف) الذي يعد أول كتاب مستقل، يبحث عامة مسائل التصريف، وكان قد سبقه مصنفات قليلة، في

---

(١) مراحل تطور الدرس النحوي: ٩٦.

(٢) نشأة النحو: ٣٥.

(٣) هو بكر بن محمد بن عثمان البصري، المازني، إمام في النحو واللغة، من تصانيفه: التصريف. (إنباه الرواة ١/ ٢٤٧، ووفيات الأعيان ١/ ٢٨٣، وبغية الوعاة ١/ ٤٦٣).

(٤) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، الملقب بالمبرد. إمام الطبقة السابعة من طبقات النحويين البصريين، من تصانيفه: المقتضب، والكامل. (مراتب النحويين: ١٣٥، وأخبار النحويين البصريين: ١٠٤، وإنباه الرواة ٣/ ٢٤١).

(٥) هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت، أبو يوسف، إمام في اللغة، من تصانيفه: إصلاح المنطق. (إنباه الرواة ٤/ ٦٠، وإشارة التعيين: ٣٨٦، ووفيات الأعيان ٦/ ٣٩٥).

(٦) هو أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني، أبو العباس، الملقب بثعلب. إمام الطبقة الخامسة من طبقات النحويين الكوفيين، من مصنفاته: الفصيح، ومجالسه. (مراتب النحويين: ١٥١، وإنباه الرواة ١/ ١٣٨، ومعجم الأدباء ٢/ ٥٣٦).

مسائل جزئية من علم التصريف، فقد نسب إلى الرؤاسي كتاب في الجمع والإفراد[١]، وللكسائي في المصادر[٢]، إلى غير ذلك لكنها لم تصل إلينا.

أما المرحلة الأخيرة، فهي: مرحلة «الاجتهاد والترجيح»[٣]، إذ التقى المذهبان في بغداد، واندمجا فيما عده بعض الباحثين مدرسة جديدة، سميت «المدرسة البغدادية»، وكانت قائمة على الاختيار والترجيح بين آراء علماء المدرستين نتيجة لتتلمذ أوائل علمائها على المبرد البصري وثعلب الكوفي[٤] وكان قد احتدم التنافس بينهما، وورِث هذا التنافسَ أصحابُهما بعد ذلك.

تعريف علم «التصريف»:

التصريف في اللغة: التحويل والتغيير[٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿**وتصريف الرياح**﴾ [البقرة: ١٦٤]، فهو «صرفها من حال إلى حال»[٦] و« من وجهة إلى وجهة»[٧].

أما التصريف في الاصطلاح، فقد اختلف فيه[٨]، ومن أبرز تعريفاته عند المتقدمين:

---

(١) طبقات النحويين واللغويين: ١٢٥.
(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت-صيدا: المكتبة العصرية، ٢/ ١٦٤.
(٣) نشأة النحو: ٢٧.
(٤) المدارس النحوية. د. شوقي ضيف. ط:٧. مصر: دار المعارف، ص: ٢٤٥.
(٥) اللسان (صرف) ٩/ ١٨٩.
(٦) المفردات: (صرف) ٤٨٢.
(٧) الكليات: (صرف) ٥٦٢.
(٨) مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة. د. حسن هنداوي. ط: ١
=

١- هو بناء ما لم تنطق به العرب على مثال ما نطقت به[(١)].

٢- «هو أن تأتي إلى الحروف الأصول.. فتتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير»[(٢)].

٣- «معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب»[(٣)].

٤- «علمٌ بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب»[(٤)]، فالتصريف هو علم بالأصول، أي بالقوانين التي تتغير بها أبنية الكلم.

٥- «علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة، وحذف، وصحة وإعلال، وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب

=

دمشق: دار القلم، ١٤٠٩هـ. ص:١٥، ودروس في علم الصرف. د. إبراهيم الشمسان. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ. ١/ ٨.

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٢٤٢، وقد اختلف في مدلول كلام سيبويه في الموضع الذي أشرت إليه، فيرى السيرافي أن مقصود سيبويه هو: مسائل التمرين (شرح السيرافي ٥/ ٢١١ ب - مخطوطة دار الكتب والوثائق القومية -١٣٧ نحو) وأشار إلى ذلك أيضًا الرضي (ت٦٨٦). (شرح الشافية ١/ ٦)، أما الرماني (ت٣٨٤) فقد عرف التصريف بأنه: «تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة». (شرح الرماني ٥/ ٦٣ ب - مخطوطة مكتبة فيض الله. رقم: ١٩٨٧ هـ)، قال د.حسن هنداوي: «وهذا ما أراده سيبويه في تعريف التصريف، لا ما ذهب إليه السيرافي». (مناهج الصرفيين: ١٨) وهذا هو الصحيح فيما يظهر لي.

(٢) التصريف الملوكي. لابن جني. تحقيق: د. ديزيرة سقال. ط:١. بيروت: دار الفكر العربي، ١٤١٩هـ. ص: ١٢.

(٣) الممتع في التصريف. لابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:١. بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ ١/ ٣٠.

(٤) الشافية في علم التصريف. لابن الحاجب. تحقيق: حسن أحمد العثمان. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة المكية، ١٤١٥هـ. ص: ٦.

ولا بناء من الوقف وغير ذلك»[١].

وأما علماء اللغة المحدثون فقد عرفوه عدة تعريفات أيضًا، ومنها:

١- «دراسة الوسائل التي تتخذها كل لغة من اللغات، لتكوين الكلمات من الوحدات الصرفية المتاحة في تلك اللغة» [٢].

٢- دراسة الصيغ اللغوية، وخاصة التي تعتري صيغ الكلمات فتحدث معنىً جديدًا[٣].

وقد حاول بعض الباحثين صياغة تعريف شامل، في ضوء تعريفات من تقدمهم، فمن ذلك:

١- أن له معنيين: عمليًّا: وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها[٤]، وعلميًّا: وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء[٥].

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/ ٧، وينظر: التسهيل. لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ. ص: ٢٩٠.

(٢) مدخل إلى علم اللغة. د. محمود فهمي حجازي. القاهرة: دار قباء: ١٩٩٨م. ص:٨٩.

(٣) أسس علم اللغة. ماريوباي. ترجمة: د. أحمد مختار عمر. ط: ٢. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣م. ص: ٤٣.

(٤) في الصرف العربي. د. عبد الفتاح الدجني. تقديم: عبد السلام هارون. ط:٢. الكويت: مكتبة الفلاح، ١٤٠٣هـ. ص: ١٦.

(٥) الصيغ الإفرادية العربية نشأتها وتطورها. د. محمد سعود المعيني. البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٢م. ص: ٤٧.

٢- هو «العلم الذي يعالج الكلمة المفردة، فيعالج تغيراتها وتحولاتها الذاتية»[1].

٣- الصرف: «تغيير في بنية الكلمة، لغرض معنوي أو لفظي»[2].

وهذه التعريفات جميعها تثبت أن التصريف خاص بالتغيير الذي يحدث في الكلمة المفردة، لكنها اختلفت في:

١- أن التصريف علم بالأصول أي الأحكام والقوانين التي تعرف بها أحوال التغيير.

٢- أن التصريف هو ذات التغيير الذي يحدث في الكلمة، وليس أحكام ذلك التغيير.

٣- أن التصريف خاص بالتغيير الذي يعتري الكلمة لغرض معنوي.

والحق أن التصريف هو ذات التغيير الذي يحدث في الكلمات، وهذا التغيير لا بد أن يكون بـ«أصول»، أي بقوانين، فمعرفة ذات التغيير ملازمة لمعرفة أصوله وقوانينه، أما كون التصريف خاصًا بالتغيير الذي يكون لغرض معنوي فهذا ليس دقيقًا، إذ إنه يخرج مسائل التغيير اللفظي التي لا ينبني عليها اختلاف في المعنى، كمسائل الإبدال والإمالة والوقف والإدغام وغيرها، وهذا هو الفارق في تعريف التصريف بين المتقدمين وعلماء اللغة في العصر الحديث، فإن علماء اللغة المحدثين قصروا علم التصريف على الوحدات التصريفية التي تؤدي

---

(١) دروس في علم الصرف ١/ ٨.

(٢) المدخل إلى علم النحو والصرف. د. عبد العزيز عتيق. بيروت: دار النهضة العربية، ص: ٧.

وظائف محددة في الصيغ[1] قال ماريوباي: «والموضوع الأساسي، أو موضوع الدراسة في علم الصرف، هو دور السوابق واللواحق والتغييرات الداخلية، التي تؤدي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة»[2].

وكان علماؤنا المتقدمون قد قسموا علم التصريف قسمين، قسم يوافق التعريف الحديث لهذا العلم، وهو ما يحدث تغييرًا في المعنى، أما القسم الآخر، فهو ما كان التغيير فيه لغرض لفظي، قال ابن عصفور[3](ت٦٦٩): «والتصريف ينقسم قسمين: أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني... والآخر من قسمي التصريف تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة»[4]، وهذا التقسيم يكشف بدقة أكثر عن مدلول التصريف، ومن هنا جعل بعض الباحثين للتصريف في الاصطلاح معنيين: علميا وعمليا، وهو ما نقلتُ آنفًا، فالعملي هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة، وهو القسم الأول عند ابن عصفور، أما المعنى العلمي، فهو: علمٌ بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي

---

(١) أسس علم اللغة: ٥٣. ومناهج الصرفيين ومذاهبهم: ٣٦، وجهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث. د. غنيم الينبعاوي. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة التجارية، ١٤١٦هـ. ص: ٣٤٤.

(٢) أسس علم اللغة: ٥٣.

(٣) هو علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور، الإشبيلي، أبو الحسن. نحوي ولغوي، ولادته سنة ٥٩٧هـ، ووفاته سنة ٦٦٩هـ من تصانيفه: الممتع في التصريف، وشرح جمل الزجاجي. (إشارة التعيين: ٢٣٦، وبغية الوعاة ٢/ ٢١٠، وفوات الوفيات ٣/ ١٠٩).

(٤) الممتع ١/ ٣١.

ليست بإعراب ولا بناء[1].

والحق أن هذا التعريف جامع مانع، وذلك لأنه ضمنه قسمي التصريف، فالأول هو ذات التحويل لمعانٍ مقصودة، والثاني هو معرفة الأصول والقوانين التي تفسر التغيير الطارئ على الكلمة، والذي لا يحدث تغييرًا في المعنى، وهذا لا يرد عليه اعتراض من قال: إن التصريف هو ذات التغيير وليس قوانينه[2]؛ لأن دراسة تغييرات القسم الثاني -التي لم تكن لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها- إنما هي بحثٌ في قوانين التغيير وعلله، وكشفٌ لأسباب حدوثه، الذي انتقل به اللفظ من صورة إلى صورة، مثال هذا، قولهم: إن (قال) أصله (قَوَلَ)، فإن التصريف هو معرفة الأصول والقوانين التي أحدثت هذا التغيير (القلب)، أما ذات التغيير فهو ليس متصورًا؛ لأنهم ما تكلموا بالأصل ثم أحدثوا القلب، وإنما تكلموا به مقلوبًا فأخذ التصريفيون يفسرون هذا التغيير ويقننونه.

موضوع علم «التصريف»:

تبين من تعريف التصريف أن موضوعه هو الكلمة حال إفرادها، دون النظر إلى تركيبها وموقعها من الجملة، وهذا ما اتفق عليه علماء التصريف، ولكن هذا لا يعني عدم وجود أي ارتباط بين موقع الكلمة في الجملة ووضعها التصريفي، فقد يؤثر الموقع في الحكم التصريفي للكلمة، فما كان من الصفات على وزن (فَعِيل) بمعنى مفعول، فإنه يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا تدخل

---

(١) الصيغ الإفرادية العربية نشأتها وتطورها: ٤٧. والمعنى العلمي، هو تعريف التصريف عند ابن الحاجب (الشافية:٦) إلا أنه أضاف «ولا بناء».

(٢) شرح الشافية للرضي: ٥، ودروس في علم الصرف١/ ٨.

التاء هذا الوصف، بشرط أن يذكر الموصوف في الجملة، فإن لم يذكر الموصوف، وجب دخول التاء الفارقة على هذا الوصف.. تقول: مررت بامرأةٍ جريحٍ، ومررت بجريحةٍ. لكن الحكم للعموم، وهو أن البحث التصريفي خاص بالكلمة حال إفرادها، دون نظر إلى موقعها من التركيب.

وأقسام الكلمة عند المتقدمين ثلاثة: اسم وفعل وحرف[(١)]، وزادها المحدثون، حتى أوصلوها إلى سبعة أقسام، وهي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة[(٢)]، ويرى بعض الباحثين أن هذه الزيادة ترجع إلى هذه الثلاثة، ولا تعدو أن تكون توسعًا في التقسيم[(٣)].

ولم يدخل المتقدمون التصريف في الحرف، وذلك لأن الحروف مجهولة الأصول، وإنما هي كالأصوات، ولا يعرف لها اشتقاق، كذا وصفها المتقدمون[(٤)]، والصحيح أنها هكذا خلقت، فهي لا تتغير مطلقًا، وكذا الأسماء المبنية، فإن التصريف لا يدخلها؛ لأنها في حكم الحرف، لإيغالها في الشبه به[(٥)].

إذن لا يدخل التصريف الحروف ولا الأسماء المبنية، وإنما موضوعه

---

(١) الكتاب ١/ ١٢.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٠، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. د.فاضل مصطفى الساقي. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٧هـ. ص: ٩٣، ٤٠٠.

(٣) دروس في علم الصرف ١/ ١٠.

(٤) المنصف. لابن جني. تحقيق. إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين.ط:١. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ. ١/ ٧.

(٥) المصدر السابق ١/ ٨.

الأفعال المتصرفة، والأسماء المتمكنة (المعربة)[(١)].

وقد حدد ابن عصفور ما يدخله التصريف وما لا يدخله، فقال: «اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء، وهي: الأسماء الأعجمية..كـ «إسماعيل» ونحوه... والأصوات كـ«غاقِ» ونحوه..والحروف، وما شُبِّهَ بها من الأسماء المتوغلة في البناء، نحو «من».. وما عدا ما ذكر من الأسماء العربية والأفعال، يدخله التصريف»[(٢)].

ويلحظ في هذا النص أنه أخرج الأسماء الأعجمية من التصريف، مع أن هذه الأسماء تدخلها مباحث التصريف –حسب التعريف المتقدم للتصريف– إلا أنه يظهر أن مدلول مصطلح «التصريف» عند ابن عصفور في هذا النص الاشتقاق، والتغييرات التي تحدث عنه.

ومع نص المتقدمين على أن ما أشبه الحرف من الأسماء المتوغلة في البناء لا يدخله التصريف، إلا أنهم بحثوا في تصريف بعض الأسماء المبنية، مثل (ذا) الإشارية، فيرى البصريون أن أصله (ذيّ) بالتشديد، فحذفت الياء الثانية، فصار (ذيْ)، ثم أبدلت الياء ألفًا.. ويرى بعضهم أن أصله (ذَوَى) فحذفت اللام، وقلبت الواو ألفًا [(٣)].كما بحثوا في تصغير ما سمي به من الحروف مثل (مِنْ) و(أَنْ) الناصبة للمضارع، فقالوا فيهما: مُنَيّ وأُنَيّ[(٤)] وكذلك بحثوا النسبة

---

(١) المنصف ١/ ٧، والممتع ١/ ٣٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ٨.

(٢) الممتع ١/ ٣٥.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٦٩.

(٤) شرح الشافية للرضي ١/ ٢١٨.

إليهما[١]، وكان ابن جني[٢] (ت ٣٩٢) قد استثنى ما سمي به من الحروف من عدم دخول التصريف فيه[٣]، مع أن التسمية لا تزيل كونه مشبهًا للحرف؛ لأن ما كان مشبهًا للحرف مما كان متأصلاً في الاسمية -وليست طارئة عليه- فإن التصريف لا يدخله. وقد كان الرضي[٤] (ت٦٨٦) أكثر دقة إذ قال: «لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها، وكذا الأسماء العريقة البناء كـ(مَن) و(ما)»[٥]، فعلق إهمال بحثها في التصريف بندور التصرف، وهو التغيير، وليس بامتناعه.

نشأة علم «التصريف»:

ذكرتُ فيما سبق ما قرره العلماء من أن نشأة النحو كان أهم أسبابها شيوع اللحن، وقد ذكروا أمثلةً للحن الذي شاع في ذلك الزمن، وكان من بين ذلك لحن في البنية، فمن ذلك ما روى الجاحظ[٦] (ت ٢٥٥): أن أول لحن سمع

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/ ٦٠.

(٢) هو عثمان بن جني، أبو الفتح، إمام في النحو، من مصنفاته: الخصائص وسر صناعة الإعراب، والمنصف وغيرها.. (إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥، وإشارة التعيين: ٢٠٠، وشذرات الذهب ٤/ ٤٩٤).

(٣) المنصف ١/ ٧.

(٤) هو محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب وشافيته. (بغية الوعاة ١/ ٥٦٧، وشذرات الذهب ٧/ ٦٩١).

(٥) شرح الشافية ١/ ٨.

(٦) هو عمرو بن بحر الجاحظ، أبو عثمان. إمام في الأدب والأخبار، من تصانيفه: البيان والتبيين، والحيوان. (معجم الأدباء ٥/ ٢١٠١، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٧٠، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٥٢٦).

بالبادية: هذه عصاتي، يريد: عصاي، وأول لحن سمع بالعراق: حيٍّ على الصلاة، بكسر الياء[1].

وكما سعوا لإيجاد ما يضبط اللغة، ويقلص اللحن في الإعراب، فلا بد أن يوجدوا ما يقلص اللحن في البنية، ومن هنا فالظاهر أن نشأة البحث في التصريف مزامنة لنشأة البحث في النحو[2].

ويدل على ذلك دليل آخر، وهو القصة التي أوردها أصحاب التراجم، ليدلوا على واضع التصريف، وأنه معاذ الهراء[3] (ت١٨٧)، وهي: أن أبا مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان جلس إلى معاذ الهراء، فسمعه يناظر رجلاً، فقال له معاذ: كيف تقول من: (تؤزهم أزًا) يا فاعل افعل، وصلها: بـ: يافاعل افعل من (وإذا الموؤودة سئلت) فسمع أبو مسلم كلامًا لم يعرفه، فقال:

قد كان أخذهم للنحو يعجبني ... حتى تعاطوا كلام الزنجِ والرومِ

لما سمعت كلامًا لست أفهمه ... كأنه زجل الغربان والبومِ

تركتُ نحوهم والله يعصمني ... من التقحمِ في تلك الجرائمِ

فأجابه معاذ:

(١) البيان والتبيين. للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:١. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٧هـ. ٢/ ٢١٩.

(٢) مناهج الصرفيين: ٥٧، ومراحل تطور الدرس النحوي: ١١٣.

(٣) هو معاذ بن مسلم الهراء، أبو مسلم، نحوي متقدم. (نزهة الألباء: ٥٠، وإنباه الرواة ٣/ ٢٨٨، وإشارة التعيين: ٣٤٧).

عالجْتَهـــا أمـــردَ حتـــى إذا شِـــبتَ ولم تحســـن أباجادهـــا
ســـميت مـــن يعرفهـــا جـــاهلاً يصـــدرها مـــن بعـــد إيرادهـــا
ســـهَّلَ منـــك كـــل مُستصْـــعَبٍ طـــودٌ عـــلا أقـــرانَ أطوادهـــا[١]

لقد أخذ السيوطي[٢] (ت٩١١) من هذه القصة أن واضع التصريف هو معاذ الهراء[٣]، والحق أن هذه القصة تؤيد أن التصريف نشأ مع النحو، وذلك لأنها تبحث مسألة من مسائل التمرين، ولا يبحث فيها إلا من تمكن من التصريف وأدرك قواعده، والهدف من هذه المسائل التمرين والرياضة، فإذا كان التصريف في هذه المرحلة المبكرة قد وصل إلى هذا الحد من استواء أسسه، وانضباط قواعده، حتى صار مجال المناظرة فيه (مسائل التمرين) فإن وضعه لا بد وأن يكون سبق ذلك بمراحل[٤].

وكانت مسائل التصريف داخلة في مسائل النحو، حتى جاء أبو عثمان المازني فألف كتابه «التصريف»، فهو أول كتاب قد وصل إلينا قد استقل بعامة مسائل التصريف، كما ذكرت آنفًا.

---

(١) مجالس العلماء: ١٩٠، وفيه: أن أبا مسلم هذا هو الخراساني، صاحب الدولة العباسية. وطبقات النحويين واللغويين:١٢٥، وإنباه الرواة ٣/ ٢٩٢، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٠.

(٢) هو عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، جلال الدين، أبو الفضل، إمام في فنون كثيرة، صاحب التصانيف المشهورة في كثير من الفنون، منها: تفسيره: الدر المنثور، والمزهر، وشرح شواهد مغني اللبيب، وغيرها. (الضوء اللامع ٤/ ٦٥، وشذرات الذهب ٨/ ٥١، وطبقات المفسرين للأدنه وي: ٣٦٥).

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٢٩١.

(٤) ينظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم: ٥٤.

ومع استقلالية التصريف في التصنيف، إلا أنه ظل جزءًا من النحو، داخلاً في مسماه، فابن السراج[١] (ت٣١٦) يقول في تعريف النحو: «النحو إنما أريد به أن ينحوَ المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب... فباستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رفع، وأن المفعول به نصب، وأن (فَعَلَ) مما عينه ياء أو واو تقلب عينه، من قولهم: قام وباع»[٢]. لقد مثل لمسائل النحو بثلاث مسائل، اثنتين في الإعراب، وواحدة في التصريف. وجاء بعده أبو علي الفارسي[٣](ت٣٧٧) فألف كتابه: «الإيضاح العضدي» وجعله مختصًا بمباحث النحو، ثم أكمله، وسمى الإكمال: «التكملة»، وخصه بمباحث التصريف، ففرق بين العلمين بجعل كلٍّ منهما في جزء، ولكنه أكد دخولهما بمسمى واحد في تعريفه للنحو، إذ قال: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم قسمين: أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفُسَها»[٤].

---

(١) هو محمد بن السري بن السراج، أبو بكر، إمام في النحو، من تصانيفه: الأصول في النحو. (نزهة الألباء: ١٨٦، وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥، وإشارة التعيين: ٣١٣).

(٢) الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ. ١/ ٣٥.

(٣) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي، أبو علي، إمام في النحو، من مصنفاته: الحجة للقراء السبعة، والإيضاح العضدي، والتكملة، وغيرها. (إنباه الرواة ١/ ٢٧٣، ووفيات الأعيان ٢/ ٨٠، وشذرات الذهب ٤/ ٤٠٧).

(٤) التكملة. للفارسي. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ ص: ١٨١.

نشأة الخلاف في التصريف:

كان التنافس بين النحويين في أول الأمر بغيةَ تطوير النحو والنهوض به، ولم يكن منصرفًا إلى هدف آخر، ولذا كان اختلافهم يؤول إلى اتفاق في الغالب، ولم يكن ناشئًا من مذهبية أو حزبية.

وتذكر كتب الطبقات بعض الأمثلة المعدودة على مسائل اختلف فيها النحويون الأولون، فمن ذلك: أن عيسى بن عمر جاء إلى أبي عمرو بن العلاء فقال: يا أبا عمرٍو، ما شيءٌ بلغني أنك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز «ليس الطيبُ إلا المسكُ» بالرفع، فقال له أبو عمرٍو: نمت يا أبا عُمَرَ وأدلج الناسُ، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع. ثم أمر اثنين يذهبان إلى بعض الأعراب من الحجازيين والتميميين، فنطقوا بما قال أبو عمرٍو، فأخرج عيسى بن عمر خاتمه من يده وأعطاه أبا عمرٍو، وقال له: بهذا والله فقت الناس[1].

وقصة أخرى.. لعيسى بن عمر وأبي عمرو أيضًا، وهي أنهما كان يقرآن: ﴿يا جبالُ أوِّبي معه والطيرَ﴾ [سبأ: ١٠] بالنصب، ويختلفان في التأويل، فكان عيسى ينصب على النداء، وكان أبو عمرٍو ينصب على إضمار فعل، والتقدير: وسخرنا الطير، مستدلاً بقوله تعالى إثر هذا: ﴿ولسليمان الريحَ﴾ [سبأ: ١٢]، أي سخرنا الريح، ويقول ردًا على عيسى: لوكانت على النداء لكانت رفعًا[2].

---

(١) مجالس العلماء: ١.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٠.

لقد انتهت المسألة الأولى إلى اتفاق، والمسألة الثانية إلى اختلاف، ولكنه لم يكن منبثقًا من نزاع، أو مسببًا عن مذهبية أو عصبية؛ لأن مدرسة النحو واحدة، وهي المدرسة البصرية[١].

واستمر الخلاف على هذه الصورة نزيهًا هادئًا، حتى بعد ظهور المدرسة الكوفية، التي كان أصحاب الطبقة الأولى منها تلاميذ للبصريين، فلم يعدُ الخلاف أن يكون عرضًا لوجهات نظر مختلفة، لكن صورته بدأت بالاختلاف، ودخل مرحلة جديدة من التنافس، وكانت بداية ذلك في عهد سيبويه والكسائي، ففي عهدهما بدأت كل مدرسة تأخذ سماتها والطريق الخاصة بها[٢].

البصرة والكوفة:

اختطت المدينتان في زمن واحد تقريبًا، وذلك في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان تمصيرهما ليلوذ بهما الفاتحون بعد المعارك، فمُصِّرت البصرة عام ١٤هـ، ثم مُصِّرت الكوفة بعدها بستة أشهر[٣]، وقيل: بسنة[٤].

---

(١) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج. د. إبراهيم الجندود. ط: ١، ١٤٢٠هـ. ١/ ٥١.

(٢) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف. لمحمد خير الحلواني. حلب: دار القلم العربي، ص:٣٠، والخلاف بين النحويين. د. السيد رزق الطويل. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ. ص:٢٦.

(٣) معجم البلدان ١/ ٤٣٢.

(٤) معجم البلدان ١/ ١١٣، ٤/ ٥٥٨، قال الأستاذ مصطفى صادق الرافعي: «أو بثلاثة أعوام في قول ابن قتيبة.. وهذا الاختلاف يشبه أن يكونَ منهم إغفالاً لتاريخ الكوفة وغضًا من شأنها..» تاريخ آداب العرب. للرافعي. ط:٤. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٤هـ. =

١- الموقع الجغرافي:

كان موقع البصرة في طرف البادية، ويسكنها ويحيط بها القبائل الفصيحة، السليمة السلائق، مثل قيس وتميم وغيرهما، وكانوا يؤمون سوقها المشهورة «المربد»، والتي كانت في الإسلام نظيرًا لـ«عكاظ» في الجاهلية، يقوم فيها الخطباء، ويتنافر الشعراء، ويتفاخر الأشراف..

أما الكوفة فكانت متوغلة في أرض العراق، قريبة من «الحيرة» قاعدة المناذرة، الذين كان لتبعيتهم للفرس وخنوعهم لهم أثرٌ في فساد لغتهم وسلائقهم، وكان الأعراب الذين يغشون الكوفة ويحيطون بها أكثرهم من قبائل اليمن، غير المرضية سلائقها لاختلاطها بالأحباش، وبين الكوفة وجزيرة العرب صحراء السماوة الشاسعة، مما أدى إلى قلة رحلة علمائها إلى البادية.

وكان نتيجة هذا أن تميزت البصرة بالمحافظة على المأثور، وبسلامة ألسنة أهلها، وأخذوا جانب الشدة في أحكامهم، في حين أن الكوفيين قد أسرع الفساد إلى ألسنتهم، فأخذوا بالسهولة، والاعتماد على الرواية، وكان الميل إلى الشاذ متأصلاً فيهم[1].

=

١/ ٣٨٧ هامش رقم: (١).

(١) تاريخ آداب العرب ١/ ٣٨٦، وفي أصول النحو. لسعيد الأفغاني. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ ص: ١٩٧، ونشأة النحو: ١٢٧، والخلاف بين النحويين: ٣٦.

٢- الهوى السياسي:

بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، تولى الخلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وسط نزاع وفتنة، لذا خرج عليه أصحاب الجمل، مطالبين بالاقتصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه، وقد خرجوا إلى البصرة، وحالفهم أهلها، فخرج علي رضي الله عنه إليهم، وحالفه أهل الكوفة، فانتصر عليهم في موقعة الجمل[١]، ومن هذه الحادثة اختلف الهوى السياسي بين المدينتين، فالبصرة عثمانية، والكوفة علوية، لذا حظيت البصرة في عهد الأمويين حظوة كبرى، ثم لما سقطت قامت الدولة العباسية من الكوفة، وشايع أهلها العباسيين، وكان لذلك أثر ظاهر في مكافأة الكوفيين وتقريبهم لهم[٢].

ولما بنيت بغداد كان الكوفيون أسبق إليها، وحظوا عند الخلفاء، وبسطوا لهم في العطاء[٣]، واتخذوا علماءهم مؤدبين لأبنائهم[٤]، حتى غلب اسم البغداديين على الكوفيين[٥]، فإذا أطلق أبو علي الفارسي أو ابن جني، وغيرهما من بعض من جاء بعدهما[٦] مصطلح البغداديين، فإنما يعنون به الكوفيين[٧].

---

(١) عصر الخلافة الراشدة. د. أكرم ضياء العمري. ط:١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ. ص: ٦٤.

(٢) نشأة النحو: ١٠٦.

(٣) مراتب النحويين: ١٤٤، وتاريخ آداب العرب ١/ ٣٨٧.

(٤) نزهة الألباء: ٦١.

(٥) مراحل تطور الدرس النحوي: ١٣٠.

(٦) مثل ابن إياز(ت٦٨٦): قواعد المطارحة: ٧٣. مخطوط في دار الكتب المصرية رقم ٢٢ ش نحو.

(٧) ينظر على سبيل المثال: الخصائص ١/ ١٨، والمسائل الحلبيات. للفارسي. تحقيق: د. حسن =

لقد كان لهذه العصبية السياسية أثر في احتدام النزاع بين الكوفيين والبصريين[(١)]، ولا يرد على ذلك اختلاف أهل البلد الواحد[(٢)]؛ لأن الخلاف أمر، واحتدامه واشتداده، والتطاول فيه عند الخلفاء والأمراء أمر آخر، ثم إنه لا يُدَّعى أن الهوى السياسي هو السبب الوحيد الذي كون منهج المدرستين، ولكنه سبب مهم من بين أسباب.

المدرسة البصرية:

أحب أن أشير – قبل الدخول إلى خصائص المدرسة البصرية- إلى اختلاف الدارسين في المدارس النحوية، فإن بعضًا منهم ينكر وجود مدارس نحوية متعددة، لكلٍّ منها خصائص وميزات، ومناهج بحثية خاصة، وإنما كانت مدارس جغرافية، كل طائفة من النحويين تنتمي إلى بلدة معينة، إليها تنسب بحوثهم النحوية[(٣)].

إلا أن الأمر المتفق عليه، هو أن أصل النحو كان بصريًّا، وأن ما بنيت عليه مدرسة الكوفة إنما هو بصري الأصل، وهكذا كل المدارس المختلفة التي جاءت

=

هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ. ص: ٢٣٨، وسر صناعة الإعراب. لابن جني. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ. ٢/ ٥٤٩، والمحتسب. لابن جني. تحقيق: علي النجد ناصف وزميليه. القاهرة، ١٤١٥هـ.١/ ١٦٦.

(١) نشأة النحو: ١٠٧، ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب (الأصول) لابن السراج ١/ ٧١.

(٢) في أصول النحو: ٢١٥.

(٣) دراسات في علم اللغة. د. كمال بشر. ط: ٩. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م. ص: ٥٤.

بعد ذلك، فالنحو إلى اليوم لا يزال مرتكزًا على أصوله البصرية منذ وضع[١].

من هنا انطلق المستشرق فايل[٢] (ت١٣٠٦هـ)، فرأى أن الكوفة لم تشكل مدرسة، وإنما النحو الكوفي امتداد للبصري؛ لأن شيوخ المدرسة الكوفية أخذوا عن البصريين، كيونس بن حبيب[٣] (ت١٩٢) الذي اتفقت بعض آراء الكوفيين مع آرائه، ومما يدل أيضًا على ذلك، كثرة الاختلاف بين النحويين الكوفيين، مما يؤكد أنهم لم يبنوا على أساس واحد[٤].

وذهب بعضُ الدارسين إلى أقل من هذا، فقرروا أن لا مدرسة بصرية وأخرى كوفية، وإنما هي نزعتان: نزعة قياسية وأخرى سماعية[٥]، وأن ما يذكر من فروق بين المدارس «لا يعدو أن يكون تضخيمًا لفروق محدودة في نطاق السماع والقياس، أما ما عدا ذلك فلا يكاد الباحث يجد فرقًا منهجيًا، أو حدًا

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. د. مهدي المخزمي. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٢٣هـ. ص:١٠١، والمدارس النحوية: ١٥٨، ومراحل تطور الدرس النحوي: ١٥٦، وأثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري. د. عبد الله محمد الكيش. ط:١. طرابلس: كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ١٩٩٢م. ص: ٢١٥.

(٢) هو جوتهولد فَيْل، مستشرق ألماني، درس في الجزائر ومصر، نشر بالعربية الإنصاف في مسائل الخلاف، وترجم إلى الألمانية سيرة ابن هشام وغيرها. (الأعلام ٢/ ١٤٣).

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي، أبو عبد الرحمن، شيخ سيبويه، إمام في النحو. (نزهة الألباء: ٣١، وإنباه الرواة ٤/ ٧٦، ووفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤).

(٤) المدارس النحوية: ١٥٦.

(٥) من تاريخ النحو: ٧٦ (عن مراحل تطور الدرس النحوي: ١٥٢).

مدرسيًا يفصل كل واحدة من تلك المدارس المزعومة عن الأخرى»[١].

ويلحظ أن بعض من ذهب إلى إنكار المدارس النحوية، قد رجع في إلى ما أنكره، ولم يتبنّ الرأي الذي قرره، فقد صنف النحويين إلى كوفيين وبصريين، وذكر خصائص المنهج الكوفي.. إلى غير ذلك من صور الاعتراف بتلك المدرسة[٢].

والمتأمل في القضية يكاد يجزم بوجود المدارس النحوية، وخاصة المدرسة الكوفية، التي تميزت عن البصرية بميزات وخصائص، وإن كانت الأركان العامة للنحو بصرية الوضع والمنشأ، إلا أن الكوفيين استطاعوا أن يشقوا لأنفسهم مذهبًا جديدًا له طوابعه وأسسه ومبادئه[٣]، إن «الذي يثبته الواقع التاريخي، والبحث النحوي أن للكوفيين طابعهم العلمي الخاص، حيث كان لهم في الأصول التي تلقوها عن البصريين تغيير وتبديل، وكان لهم زيادات وأصول جوهرية خالفوا فيها البصريين، مما أدى إلى الاختلاف في تفسير الظواهر أصولاً وتطبيقًا»[٤].

ويذهب د. إبراهيم السامرائي[٥] (ت ١٤٢٢) إلى إنكار وجود مدارس نحوية بالمعنى الاصطلاحي للمدرسة، فإن مصطلح (المدرسة) يعني الأسلوب

---

(١) أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية: ٢١٥.

(٢) مراحل تطور الدرس النحوي: ١٥٢.

(٣) المدارس النحوية: ١٥٨.

(٤) مراحل تطور الدرس النحوي: ١٥٦.

(٥) د. إبراهيم السامرائي، باحث لغوي قدير، عضو مجمع اللغة العربية الأردني، حقق كتبًا مهمة، منها كتاب العين، وله مؤلفات كثيرة، منها: المدارس النحوية أسطورة وواقع، والنحو =

الجديد في التفكير والبناء، والذي قد يتنكر كل التنكر لما هو شائع قبل ذلك، وهو مصطلح جاء مترجمًا من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، ولا يمكن أن يُزعم -بهذا المفهوم- أن (نحو) الكوفيين يشكل مدرسة مستقلة، ويشير إلى تعبير المتقدمين عن الخلاف بين البصريين والكوفيين، بأنهم استعملوا (المذهب) ليعبروا عن الاختلاف في المادة النحوية من حيث الاستدلال والاحتجاج[١]، فهو يقر بالفرق، ويحدد مداه تحديدًا مخالفًا لما يدل عليه مصطلح المدرسة الشائع.

وارتضى بعض المحدثين مصطلحًا آخر، وهو (الدرس النحوي البصري.. أو الكوفي..أو البغدادي)؛ إذ قد تبين لهم أن الدرس النحوي في البصرة والكوفة لا يستحق أن يسمى (مدرسة)، أو (مذهبًا)، وللخروج من واقع الاختلاف بينهما، ارتجلوا هذا المصطلح[٢].

والآن، وقد قدمت بعرض مختصر لآراء العلماء في المدارس النحوية، أذكر أهم أصول وخصائص هذه المدارس المشهورة، ذات الأثر في الخلاف..

إن أهم أصلين اعتمد عليهما النحويون في تحديد ضوابط النحو، هما: السماع والقياس، ومن هنا، كان اختلاف المنهج في تناولهما والاعتماد عليهما هو

=

العربي نقد وبناء.، وأشتات في اللغة، وغيرها.

(١) المدارس النحوية أسطورة وواقع. د. إبراهيم السامرائي. ط:١. عمان: دار الفكر، ١٩٨٧م. ص:١٣٩. والنحو العربي نقد وبناء. د. إبراهيم السامرائي. ط:١. بيروت-عمان: دار البيارق-دار عمار، ١٤١٨هـ. ص: ٦٢.

(٢) الدرس النحوي في بغداد أم مدرسة بغداد النحوية. د. محمد قاسم. مجلة التراث العربي. العدد: ٦٤. صفر ١٤١٧هـ. من موقع اتحاد الكتاب العرب على الشبكة المعلوماتية.

السبب المباشر في نشوء الخلاف، نعم لا يمكن أن تهمل الأسباب الأخرى التي أشرت إلى طرف منها سابقًا، إلا أن هذين الأصلين وتباين استخدامهما هو السبب الأكثر تأثيرًا.

الأصل الأول: هو السماع:

ويمكننا أن ننظر إلى السماع في المدرسة البصرية، من خلال عدد من المسائل.

أولاً: القرآن الكريم:

كتاب الله تعالى أعظم ما احتج به من كلام العرب؛ لأنه منزل من الله تعالى بلسانهم، فلا يدخله وهم ولا خطأ، ثم إن الله تكفل بحفظه، فلا يتسرب إليه تحريف ولا تبديل، ولذا فقد كان المصدر الأول لحفظ اللغة، بل إن حفظ اللغة كان من أهم دواعيه خدمة كتاب الله تعالى.

لقد كان القرآن وقراءاته من أكثر ما استشهد به سيبويه في كتابه، فقد بلغت شواهده القرآنية ثلاثمائة وثلاثًا وسبعين آية[1]. وقال مثبتًا صحة القراءات: «وقد قرأ بعضهم: **﴿وأمّا ثمودَ فهديناهُم﴾** [فُصلت: ١٧]، إلا أنَّ القراءة لا تُخالف؛ لأن القراءةَ السُّنَّة»[2].

وعلى نهجه سار أتباعه البصريون، إلا أن متأخريهم ردوا بعض القراءات؛

---

(١) سيبويه إمام النحاة. د.علي النجد ناصف. بيروت: عالم الكتب، ص: ٢٠٠-٢١٠.
(٢) الكتاب ١/ ١٤٨.

لأنها لم توافق قواعدهم التي استنبطوها على الكثير من كلام العرب، فالمازني يصرح بذلك في التصريف، ويطعن بالقارئ ويرميه بالجهل بالعربية، يقول: «فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة ﴿**معائش**﴾ [الأعراف: ١٠، والحجر:٢٠]، بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نُعيم[١] (ت ١٦٩) ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا»[٢]، وينقل كلامه المبرد في المقتضب[٣]، كما أثر عن المبرد أيضًا أنه قال: «لو صليت خلف إمام يقرأ: ﴿**وما أنتم بمصرخيِّ**﴾ [إبراهيم: ٢٢]، ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ**﴾[النساء:١] لأخذت نعالي ومضيتُ»[٤].

إلا أن هذا المنهج لم يرتضِه كثير ممن جاء بعدهم، فقد ألف ابن جني كتاب المحتسب «لتبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»، -مع أنه شارك في منهج رد القراءات في بعض كتبه- وجاء في مقدمته: «.. ولسنا نقول ذلك فسحًا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءتهم..، لكن غرضنا منه أن نُريَ وجه قوة ما يسمى الآن شاذًا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه.. وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله تعالى يقول: ﴿**وما آتاكم الرسولُ فخذوه**﴾ [الحشر:٧]،

(١) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو الحسن، أحد القراء السبعة. (وفيات الأعيان ٥/ ٣٦٧، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٠٧، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٠).

(٢) المنصف ١/ ٣٠٧.

(٣) ١/ ١٢٣.

(٤) الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي. ط:٥. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ. ٥/ ٤، وتصريح بالرد، دون النص المنقول في الكامل. للمبرد. تحقيق: د. أحمد الدالي. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ. ٢/ ٩٣١.

وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ، وأخذه هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه؟»[١].

ومثل هذا الدفاع وجد عند ابن الحاجب[٢](ت٦٤٦)[٣]، وأبي حيان[٤](ت٧٥٤)[٥].

ثانيًا: كلام العرب:

سبق أن ذكرتُ ما حظيت به البصرة من موقع جغرافي قريب من البادية موطن الفصاحة، وأن تكوينها السكاني من قبائل فصيحة، كقيس وتميم وأسد،

---

(١) المحتسب ١/ ٣٢-٣٣.

(٢) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمر، نحوي، وفقيه مالكي، من مصنفاته: شرح المفصل، والأمالي، والشافية. (وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤، وشذرات الذهب ٧/ ٤٠٥).

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب (المقدمة). تحقيق: د. فخر صالح قدارة. بيروت-عمان: دار الجيل-دار عمار، ١٤٠٩هـ. ١/ ٨٢.

(٤) هو محمد بن يوسف بن علي، أثير الدين، أبو حيان، الأندلسي، إمام في النحو، ومفسر، من تصانيفه: تفسيره: البحر المحيط، والتذييل والتكميل شرح تسهيل ابن مالك، وارتشاف الضرب وغيرها.. (الدرر الكامنة ٥/ ٧٠، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٨٧، والبدر الطالع ٢/ ٢٨٨).

(٥) البحر المحيط ٣/ ١٥٨، فقد رد على من طعن بالقراءة المتصلة السند بالنبي صلى الله عليه وسلم، وقال إن رد القراءة جسارة لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، وقال: «ولسنا متعبدين بقول نحاة أهل البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون..». وينظر أيضًا: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعًا ودراسة. د. بدر البدر. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ. ٢/ ٧٣٩.

وقربها من البادية هيأ لها أمرين مهمين، وهما: غشيان العرب الأقحاح لها للميرة والمفاخرة والمنافرة، وسهولة رحلة علمائها إلى البادية، لمشافهة العرب الأقحاح، لقد هيأ هذا سليقة طال أمد سلامتها، وتأخر الفساد عنها فترة من الزمن[1].

لقد كان لهذا أثرٌ واضحٌ في منهج البصريين من كلام العرب، فلم يعتمدوا إلا على قبائل معينة، توفر فيها أمران مهمان: عدم الاختلاط، والتوغل في البداوة، وتلك القبائل هي: قيس وتميم وأسد وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن لخم وجذام، لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسان وإياد، لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب، لمجاورتهم اليونان، ولا من بكر، لمجاورتهم الفرس، ولا من عبد قيس وأزد عمان، لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم الهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، وثقيف وسكان الطائف، لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأنهم قد خالطوا غيرهم من الأمم[2].

والملاحظ أن سيبويه قد استشهد بأشعار بعض من زُعم أن البصريين لم يأخذوا عنهم، فقد استشهد بأشعار عدد من الثقفيين والبكريين والتغلبيين، فلعل المراد أنهم لم يأخذوا النثر من هذه القبائل، أما الشعر فالأمر فيه مختلف ؛

---

(١) تاريخ آداب العرب ١/ ٣٨٦.

(٢) كتاب الحروف. للفارابي. تحقيق: د. محسن مهدي. ط:٢. بيروت: دار المشرق،١٩٩٠م. ص: ١٤٧، والمزهر ١/ ٢١١، والاقتراح. للسيوطي. تحقيق:د. حمدي خليل. ط:١ . ١٤٢٠هـ. ص: ٦٧.

لأن سكان نجد والحجاز من العرب المعتد بهم قد رووه، ولأن للشعر لغة خاصة تعلو على اللهجات المختلفة..[١]

وكما حددوا القبائل التي تؤخذ عنها اللغة (المكان)، فقد حددوا العصر الذي يمكن الاحتجاج بأهله (الزمان)، فالمحتج بهم هم عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري، سواء سكان الحاضرة أو البادية[٢].

وأما الشعراء فقد قسموهم إلى أربع طبقات:

الأولى: جاهليون لم يدركوا الإسلام.

الثانية: مخضرمون، أدركوا الجاهلية والإسلام.

الثالثة: إسلاميون لم يدركوا الجاهلية.

الرابعة: محدثون.

فاتفقوا على الأخذ من الطبقتين الأوليين، واختلفوا في الثالثة، واتفقوا على

---

(١) أصول النحو العربي. د. محمد خير الحلواني. اللاذقية: جامعة تشرين، ١٩٧٩م. ص: ٥٩.

(٢) مد العلماء بعد ذلك الاحتجاج بأهل البادية حتى منتصف القرن الرابع الهجري أو ربعه الأخير، أشار إلى ذلك ابن جني الذي توفي في آخر القرن الرابع (٣٩٢هـ) إذ قال في الخصائص ٢/ ٥: «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر، علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة.. من الاختلال والفساد.. ولو شاع في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة.. لوجب رفض لغاتها، وعلى ذلك العمل في وقتنا؛ لأنا لا نكاد نرى بدويًا فصيحًا».

رفض الاستشهاد بالرابعة[١].

ثالثًا: الحديث النبوي الشريف:

لم يكثر البصريون الأولون من الاستشهاد بالحديث النبوي، فسيبويه لم يصرح بالاستشهاد بالحديث، ولكنه أورد ألفاظًا من أحاديث في معرِض الاحتجاج بها معزولة عن السند[٢]، وكذا فعل المبرد، فإنه لم يستشهد إلا بأحاديث قليلة جدًّا، ولم يصرح بالحديث إلا في موضع واحد[٣]، وقد عُلل إغفال الاستشهاد بالحديث، مع أن الجميعَ مجمعون على كمال فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم، بأمرين: تجويز الرواية بالمعنى، ووقوع اللحن في الأحاديث؛ لأن كثيرًا من الرواة من الأعاجم، فهذان الأمران يدخلان الشك في لفظ الحديث، فلا يقطع أنه لفظ النبي ﷺ[٤]، قال الخطابي[٥] (ت٣٨٨): «إن لفظ الحديث تناقلته أيدي العجم، حتى فشا فيه اللحن، وتَلَعَّبَت به الألسن اللُّكن، حتى

---

(١) خزانة الأدب. للبغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ. ١/ ٥، والاقتراح: ٧٩، وينظر: الكشاف. للزمخشري. بيروت: دار الفكر، ١/ ٢٢٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٣، ٣/ ٢٦٨، ٤/ ١١٦...

(٣) المقتضب ١/ ١١٦ (مقدمة المحقق).

(٤) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. د. خديجة الحديثي. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١م. ص:١٣، والحديث النبوي في النحو العربي. د. محمود فجال. ط:٢. الرياض: أضواء السلف، ١٤١٧هـ. ص: ١١٥.

(٥) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي، أبو سليمان، فقيه، وأديب، ومحدث، ولغوي، من تصانيفه: غريب الحديث، ومعالم السنن. (تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠١٨، والوافي بالوفيات ٧/ ٢٠٧، ووفيات الأعيان ٢/ ٢١٤).

حرفوا بعضه عن مواضعه، وما هذه سبيله فلا يحتج بألفاظه المخالفة؛ لأن المحدثين لم ينقلوا الحديث لضبط ألفاظه حتى يحتج بها، بل لمعانيه، ولهذا أجازوا نقل الحديث بالمعنى، ولذا قد تختلف ألفاظ الحديث الواحد اختلافًا كثيرًا»[١].

الأصل الثاني: القياس:

كان القياس أصلاً يعتمد عليه جميع النحويين، «فهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه»[٢]، ولم ينكر أحد القياس في النحو، وإنكاره لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس[٣]، ولذا قال الكسائي[٤]:

إنَّما النَّحوُ قياسٌ يُتَّبعْ ... وبِهِ في كلِّ أمْرٍ يُنتفعْ

وإنما كان منهج القياس هو الفارق بين النحويين.

لقد كان البصريون لا يقيسون إلا على ما توفر فيه شرطان أساسيان، وهما:

الأول: أن يكون المقيس عليه جاريًا على ألسنة الفصحاء، المعتد بهم، الذين بقيت سلائقهم سالمةً من الفساد.

---

(١) نقله عنه الفيومي في المصباح المنير (وسط): ٢٥٢. قلتُ: الذين بحثوا هذه القضية -ومنهم د. محمود فجال، وقد نقل نص الخطابي في الحاشية- نقلوا قول أبي الحسن بن الضائع (ت٦٨٠) في شرح الجمل وقول أبي حيان(ت٧٥٤) في شرح التسهيل، وهما بعد الخطابي، والخطابي أعلم بالحديث منهما، فلذا رأيت الاكتفاء بقوله تعليلاً لترك الاستشهاد بالحديث. (ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي:١١٣).

(٢) الاقتراح: ١٠٠.

(٣) لمع الأدلة. لأبي البركات الأباري. تحقيق: سعيد الأفغاني. دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ. ص: ٩٥.

(٤) من الرمل، له في إنباه الرواة ٢/ ٢٦٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٤.

الثاني: شيوع ذلك المقيس عليه، وكثرته، بحيث يمثل اللهجة الفصحى، التي يمكن أن تستنتج منها القاعدة المطردة[١].

ونتج عن هذا المنهج المتشدد، وورود كثير من الشواهد المخالفة لقواعدهم التي استنبطوها، فكانوا يقفون منها أحد موقفين: إما أن يتأولوها، ويوجدوا من التأويلات والتخريجات، ما يعيدون به الشاهد إلى موافقة قواعدهم، وإما أن يحكموا عليها بالشذوذ، فيحفظوها ولا يقيسوا عليها[٢].

وقد مر القياس في تناول البصريين له في ثلاث مراحل:

الأولى: مرحلة النحويين الأولين: عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما، وقد كان السماع هو المعول عليه عندهم، ولم يكن القياس بمفهومه الشائع معتمدًا عندهم.

الثانية: مرحلة الخليل وسيبويه، فقد اعتمدوا على الركنين السماع والقياس جنبًا إلى جنب، وكان أخذهم بالقياس من خلال النصوص المسموعة، ولم يكن عملية عقلية منطقية محضة، ولذا قيل عن الخليل: إنه كاشف قناع القياس[٣].

الثالثة: مرحلة المبرد، وعلى نهجه سار من بعده، فقد اعتمدوا القياس بمفهومه المنطقي، الذي يقوم على أساس المشابهة المعنوية، فيلحقون الأصل بالفرع لعلة جامعة بينهما، ويصدر عن ذلك إعطاء حكم الأصل المقرر للفرع[٤].

---

(١) المدارس النحوية: ١٦١.

(٢) في أصول النحو: ٢٠٥.

(٣) الخصائص ١/ ٣٦١.

(٤) مراحل تطور الدرس النحوي: ٢٠٨.

المدرسة الكوفية:

الأصل الأول: السماع:

أولاً: القرآن الكريم:

اشتغل الكوفيون -من أول الأمر- بالقرآن الكريم وقراءاته، وكان منهم ثلاثة من القراء السبعة، في حين كان في كل من مكة والمدينة والبصرة والشام قارئ واحد لكل منها. وكان الكسائي إمام نحويي الكوفة أحد القراء السبعة، كما كان تلميذه الفراء -وهو الإمام الثاني لنحويي الكوفة- مساهمًا أيّما إسهام في الدراسات القرآنية، من خلال كتابه المتميز: (معاني القرآن) الذي يعد مصدرًا مهمًا في التفسير والنحو، كما أن نحو الكوفة كله قد أخذ منه.

وكان قد تقرر عند جمع من الباحثين أن الكوفيين اعتمدوا اعتمادًا مطلقًا على القراءات القرآنية، وأنهم لم يردوا شيئًا منها، مخالفين بذلك منهج البصريين، يقول د. مهدي المخزومي عن الفراء: «والقراءات المختلفة -وإن شذت في نظر نحاة البصرة- لا يني يستشهد بها ويصوبها ويحتج بها»[١]، ويقول د. عبد الفتاح شلبي: «إن الكوفيين يعتدون بالقراءات ويبنون قواعدهم عليها»[٢].

والذي دعاهم إلى هذا هو الاعتماد على كلام ابن الأنباري وحده في

---

(١) مدرسة الكوفة: ١٨٥.

(٢) أبو علي الفارسي. د. عبد الفتاح شلبي. ط:٣. جدة: دار المطبوعات الحديثة، ١٤٠٩هـ. ص: ٤٤٤-٤٤٥.

الإنصاف، والحق أن هذا ليس دقيقًا[١]، فقد رد الفراء بعض القراءات[٢]، كقراة حمزة[٣] (ت ١٥٦)[٤]: ﴿واتقوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحامِ﴾[النساء:١]، وقراءة ابن عامر[٥]: ﴿وكذلِكَ زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُم شُركائهم﴾[الأنعام: ١٣٧]، وكذلك شيخه الكسائي، فإنه لا يجيز رفع (يكونُ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وأكثر القراء على الرفع[٦]، مما جعل د. شوقي ضيف[٧] (ت ١٤٢٦) يؤمن أنهما هما اللذان فتحا للبصريين التالين لهما تخطئة بعض القراءات، كالمازني والمبرد، ويرى أن الكوفيين بعدهما قد أغلقوا باب تخطئة القراءات، بل أخذوا يتوسعون بالاحتجاج بها، وبالشاذ منها[٨].

---

(١) الخلاف النحوي: ٣١٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن. للفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية، ١/ ٢٥٢، ٢/ ٥٣، ٢٧٥، ٣/ ٢٥٦..

(٣) هو حمزة بن حبيب بن عمارة، المعروف بالزيات. أحد القراء السبعة. (وفيات الأعيان ٢/ ٢١٦، والبداية والنهاية ١٠/ ١١٥، وشذرات الذهب ٢/ ٢٥٥).

(٤) السبعة. لابن مجاهد. تحقيق: د.شوقي ضيف. ط:٣. مصر: دار المعارف، ص: ٢٢٦، والنشر في القراءات العشر. لابن الجزري. صححه: علي محمد الضباع. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ٢/ ٢٤٧، وإتحاف فضلاء البشر. لأحمد بن محمد البنا. حققه: د. شعبان محمد إسماعيل. ط:١. بيروت-القاهرة: عالم الكتب-مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٧هـ. ١/ ١٨٥.

(٥) السبعة: ٢٧٠، والنشر ٢/ ٢٦٥، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٢١٨.

(٦) معاني القرآن للفراء ١/ ٧٥.

(٧) رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة، حتى وفاته، ألف كتبًا كثيرة، منها سلسلة تاريخ الأدب العربي.

(٨) المدارس النحوية: ١٥٧.

لكننا نجد أن ثعلبًا الكوفي قد شارك في هذا المنهج -وهو متأخر عنهما- فنراه لا يرى الفصل بين المتضايفين بغير شبه الجملة إلا في الشعر، وهو برأيه هذا يرد قراءة ابن عامر السالفة الذكر، وإن لم يصرِّح بردها[١].

ومن هنا يتبين أن تخطئة القراء كان منهجًا متبعًا من نحويي الفريقين، إلا أنه كان عند الكوفيين ومتقدمي البصريين لا يعدو أن يكون اختيارًا وترجيحًا لوجه على وجه، وربما وصل إلى عبارات تشعر بالتخطئة دون تصريح بها، كقول الفراء: «ولا يعجبني ذلك»[٢]، وقوله: «وفيه قبح»[٣]، وقوله: «ولا أشتهيها ؛ لأنها شاذة»[٤]، وقوله: «قرأها نافع المدني فهل عسِيتم بكسر السين، ولو كانت كذلك لقال: عسِي.. ولعلها لغة نادرة»[٥].. إلى غير ذلك، ولم تصل إلى الرد الصريح[٦] أو اتهام القارئ بالجهل، أو أنه غره خط المصحف، كما وجد عند المازني والمبرد وغيرهما، ولذا لم يشتهر عن الكوفيين رد القراءة، فأبو حيان خص نحويي البصرة في معرِض دفاعه عن قراءة حمزة[٧]: ﴿والأرحامِ﴾ [النساء:١]، مع أن الفراء قال عنها: «..عن إبراهيم أنه خفض (الأرحام)، قال: هو كقولهم:

---

(١) مجالس ثعلب: ١٢٦.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ١٤٥.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٥٢.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٥٣.

(٥) المصدر السابق ٣/ ٦٢.

(٦) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء. د. مختار أحمد ديره. ط:١. طرابلس: دار قتيبة، ١٤١١هـ. ص: ١٨٤.

(٧) البحر المحيط. لأبي حيان. ط:٢ . القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ. ٣/ ١٥٨.

بالله والرحمِ، وفيه قبح ؛ لأن العرب لا تردّ مخفوضًا على مخفوض وقد كُنِّيَ عنه، وقد قال الشاعر في جوازه:

نُعَلِّــقُ في مثــلِ السَّــوارِي سُــيوفَنا   ومــا بَيْنَهــا والكَعْــبِ غُــوْطٌ نَفــانفُ[1]

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه»[2]، بل العجيب أنه نسب إلى الكوفيين -متابِعًا من قبله- إجازة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار في الشعر والكلام[3]، مغفلاً موقف الفراء، مع تصريحه بأن محله الشعر.

ثانيًا: كلام العرب:

اشتهر عن الكوفيين الاتساع في الرواية، فرووا عن العرب بادية وحاضرة، ولم يتشددوا تشدد البصريين، وكان هذا المنهج مأخذًا أخذه عليهم منافسوهم البصريون، فتواتر عنهم الغض من شأنهم لاتخاذهم هذا المنهج، نقل عن الرياشي البصري[4] (ت ٢٥٧) أنه قال: «إنما أخذنا نحن اللغة عن حرشة

---

(١) البيت من الطويل، لمسكين الدارمي في ديوانه. تحقيق: كارين صادر. ط:١. بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م. ص: ٧٥، والحيوان. للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. مصر: مكتبة البابي الحلبي، ٦/ ٤٣٠، وبلا نسبة في الإنصاف. للأنباري. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ ٢/ ٤٦٥، وشرح المفصل. لابن يعيش. بيروت: عالم الكتب، ٣/ ٧٩، والبحر المحيط ٢/ ١٤٨، السواري: الأعمدة، والكعب: عظم ناتئ في الرجل، والغوط: المطمئن من الأرض، ونفانف: جمع نفنف، وهو الهواء بين الشيئين.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٢.

(٣) البحر المحيط ٢/ ١٤٨، ٣/ ١٥٨.

(٤) هو العباس بن الفرج الرياشي، أبو الفضل، من أئمة نحويي البصرة. (إنباه الرواة ٢/ ٣٦٧، وتاريخ الإسلام ١٩/ ١٧١، والنجوم الزاهرة ٣/ ٢٧).

الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء (يعني الكوفيين) أخذوا اللغة عن أهل السواد، أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز»[١]. وروي عن أبي زيد الأنصاري[٢] (ت٢١٥) أنه قال: «قدم الكسائي البصرة، فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعن يونس بن حبيب وعيسى بن عمر علمًا كثيرًا صحيحًا، ثم خرج إلى بغداد، وقد قدم أعراب الحطمة، وأخذ عنهم شيئًا فاسدًا، فخلط هذا بذاك فأفسده»[٣]. وفي معجم الأدباء: «أن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن، وشعرَ غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه، حتى أفسد النحو»[٤].

ولم يقف البصريون عند النقد في المنهج، بل لقد طعنوا في أمانة بعض علمائهم كالكسائي، روي عن أبي حاتم السجستاني[٥](ت ٢٥٠) : «لولا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئًا، وعلمه مختلط بلاحُجج ولا علل، إلا حكايات عن الأعراب مطروحة؛ لأنه كان يلقنهم ما يريد»[٦]. وفي

(١) أخبار النحويين البصريين:٩٩. والكواميخ: المخلل الذي يشهي الطعام، والشواريز: اللبن الرائب المصفى.

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن حرام، أبو زيد الأنصاري، إمام في القراءات واللغة، من تصانيفه: كتاب النوادر. (إنباه الرواة ٢/ ٣٠، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٧٨، وغاية النهاية ١/ ٣٠٥).

(٣) إنباه الرواة ٢/ ٢٧٤، ومعجم الأدباء. لياقوت الحموي. تحقيق: د. إحسان عباس. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م. ٤/ ١٧٤٤.

(٤) ٤/ ١٧٤٤.

(٥) هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، أبو حاتم، إمام في القراءة واللغة. (إنباه الرواة ٢/ ٥٨، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٢١٩، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٦٨).

(٦) مراتب النحويين: ١٢٠-١٢١.

هذا أثر ظاهر من آثار المذهبية، فقد نُقِل غيرُ هذا في توثيق الكسائي، ويكفي أنه أحد القراء السبعة، جاء في إنباه الرواة أنه أخذ لسانه بيده وقال: «قطعه الله إذًا إن قلت ما لا أعلم»[1]. كما نقل ابن جني الشهادة له بالنزاهة والعقل والثقة[2]، وقال: «وكان هذا الرجل كثيرًا في السداد والثقة عند أصحابنا»[3]. ولذا لا يمكن أن نقطع بكل ما قاله البصريون.

وكان لموقع الكوفة الجغرافي أثر في قلة أخذ علمائها عن العرب، وذلك لبعدها عن منزل الفصحاء، فلا يغشونها، ولا يرحل علماؤها إليهم إلا قليلاً ؛ لأن صحراء السماوة الشاسعة تفصل بينهم وبين أولئك الأعراب، ومع ذلك فقد رحل الكسائي إلى البصرة ولقي الخليل فسأله: من أين أخذت علمك؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج إليها، فأنفد خمس عشرة قنينة حبرًا سوى ما حفظ[4].

وعلى كل حال، فقد توسع الكوفيون في الرواية عن العرب، واحترموا ما وصل إليهم منهم، ولكن هذا لم يكن بالصورة التي نقلها عنهم البصريون، من الكذب في الرواية، والنقل عن غير الفصحاء، فإن مقاييس البصريين في الفصاحة ليس قرآنًا منزلاً في القطعية.

---

(١) ٢/ ٢٦٦.

(٢) الخصائص ٣/ ٣١١.

(٣) الخصائص ٢/ ٨٩.

(٤) بغية الوعاة ٢/ ١٦٣، ومعجم الأدباء ٤/ ١٧٣٨.

ثالثًا: الحديث النبوي الشريف:

اشتهر عند العلماء أن الكوفيين -مثل نظرائهم البصريين- لم يستشهدوا بالحديث النبوي، قال أبو حيان في معرِض إنكاره على ابن مالك الاستشهاد بالحديث: «على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن مبارك الأحمر[١] (ت ١٩٤) وهشام الضرير[٢] (ت ٢٠٩) من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك..»[٣]. وعلى هذا سار كثير من الباحثين المحدثين[٤]، مثل الأستاذ سعيد الأفغاني[٥] (١٤١٧هـ)، الذي ذكر أن أول من استشهد بالحديث هم نحويو الأندلس[٦].

والحق – والله أعلم- خلاف ذلك، فقد استشهد الكوفيون بالحديث، وبنوا عليه القواعد في النحو والتصريف، يتبين هذا من خلال تتبع تراثهم النحوي،

---

(١) علي بن المبارك الأحمر، نحوي كوفي. (إنباه الرواة ٢/ ٣١٣، ومعجم الأدباء ٤/ ١٦٧٠، والوافي بالوفيات ٢١/ ٢٦٣).

(٢) هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله، نحوي كوفي. (نزهة الألباء: ١٢٩، وإنباه الرواة ٣/ ٣٦٤، ووفيات الأعيان ٦/ ٨٥).

(٣) التذييل والتكميل لأبي حيان (مخطوط دار الكتب القومية رقم: ٦٠١٦هـ). ٥/ ١٦٩.

(٤) الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر. د. عبد الفتاح الحموز. ط:١. عمان: دار عمار، ١٤١٨هـ. ص: ٥٨.

(٥) هو الأستاذ سعيد الأفغاني، باحث قدير، تخرج من الجامعة السورية، ودرس في كلية الآداب بها، كما رس في عدد من الجامعا العربية، له مؤلفات عديدة، منها: في أصول النحو، وأسواق العرب في الجاهلية والإسلام، وغيرها.(مجلة التراث العربي. العدد: ٩٢. ديسمبر ٢٠٠٣- ذو القعدة ١٤٢٤هـ).

(٦) ذكر ذلك د. الحموز عنه، لكن الأفغاني لم يصرح بذلك، ينظر: في أصول النحو: ٤٩-٥٠.

لقد نقل أبو البركات الأنباري عنهم في الإنصاف الاحتجاج بأربعة أحاديث[١]، كما استشهد الفراء به في مواضع كثيرة[٢] وكذا وجد عن ثعلب[٣]. قال د. أحمد مكي الأنصاري[٤]: «لقد انتهج الفراء منهجًا جديدًا في الاستشهاد بالحديث الشريف، وذلك أنه اعتمد الحديث واحتج به في النحو واللغة احتجاجًا مباشرًا»[٥].

الأصل الثاني: القياس:

كان للكوفيين قياس كقياس البصريين، وإنما كان الفرق بينهما في المنهج، فالبصريون لم يقيسوا إلا على الكثير المطرد، والكوفيون توسعوا فقاسوا على كل ما وردهم عن العرب، نقل السيوطي في الاقتراح: «الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه، بخلاف

---

(١) الإنصاف ٢/ ٥٢٢، ٥٢٥.

(٢) الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر: ٦٥-٦٩.

(٣) المصدر السابق ٦٩-٧١، وقد نقل د. الحموز عن د.شوقي ضيف في المدارس النحوية: ٢٣٠، أن ثعلبًا تبع الكسائي والفراء في اعتدادهما بالحديث النبوي، في حين أننا نجد العبارة عند د. ضيف بالنفي، قال: «ووجدهما لا يعتمدان على الحديث النبوي في النحو واللغة، فتبعهما في ذلك، كما تبعهما في الاستشهاد بالقراءات».

(٤) أحمد مكي الأنصاري، متخصص في اللغة العربية، من مصنفاته: أبو زكريا الفراء، ونظرية النحو القرآني.

(٥) أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغة. د. أحمد مكي الأنصاري. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ص: ٣٩٤.. ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث. د. خديجة الحديثي: ٣٨، وما بعدها.

البصريين»[١].

وإذا راعينا الكم وجدنا الكوفيين أكثر قياسًا؛ لأنهم قاسوا على المطرد والنادر، أما إذا راعينا الكيف فالبصريون أقيس؛ لأنهم وضعوا ضوابط يحكمونها، فلا يقيسون إلا على الشائع الكثير[٢].

المدرسة البغدادية:

بنيت بغداد في عهد أبي جعفر المنصور، ونزلها عام ١٤٩هـ، وكانت «حاضرة الدنيا ومدينة الإسلام، ومظهر أبهة الخلافة وجلال الملك»[٣]، فانتقل إليها العلماء، وكان علماء الكوفة أسرعهم إليها، ولذا حظوا عند الخلفاء فقربوهم، واتخذوهم مؤدبين لأولادهم، فالمفضل الضبي[٤](ت ١٦٨) كان معلمًا للمهدي، والكسائي أدب الرشيد، وجالسه ولازمه، ثم أدب ولديه الأمين والمأمون، والفراء كان صديقًا للمأمون ومؤدبًا لأولاده، وابن السكيت[٥](٢٤٤) كان مؤدبًا لأولاد المتوكل[٦].

---

(١) ص: ١٨٥.

(٢) في أصول النحو: ٢٠٨.

(٣) تاريخ آداب العرب ١/ ٣٨٧.

(٤) هو المفضل بن محمد بن يعلى الضبي، إمام في القراءة، والأدب، له مختارات شعرية مشهورة باسمه: المفضليات. (نزهة الألباء: ٣٥، وإنباه الرواة ٣/ ٢٩٨، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٧١٠).

(٥) يعقوب بن إسحاق بن السكيت، أبو يوسف، إمام في اللغة، من تصانيفه: إصلاح المنطق. (إنباه الرواة ٤/ ٦٠، وإشارة التعيين: ٣٨٦، ووفيات الأعيان ٦/ ٣٩٥).

(٦) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. د. مازن المبارك. ط:٣. دمشق: دار الفكر، ١٤١٦هـ. ص: ٣٢.

وكان البصريون أول الأمر لم يرتضوا بغداد مدينة علم، فلم يرحلوا إليها[١]، ولكنهم استدركوا أمرهم فيما بعد، ونافسوا البصريين، فانتقلوا إلى بغداد، ونافس المبرد ثعلبًا في تأديب عبد الله بن المعتز[٢].

وكان لانتقال العلماء إلى بغداد أثر واضح على النحو، إذ إن التنافس الشديد بينهم أخذ يخبو شيئًا فشيئًا، وذلك بعد أن فارق موطنيه الأصليين، ومدينتيه المتعصبتين، إذ كانت البيئة الجديدة مكانًا خصبًا لبسط العلم وتبادل الآراء، وأبعد عن التمسك بالرأي هوى وعنادًا[٣].

وكانت أول طائفة من البغداديين قد تتلمذت على المبرد شيخ الطبقة السابعة البصرية، وثعلب شيخ الطبقة الخامسة الكوفية، فحملوا آراء المدرستين جميعًا[٤]، ومن هؤلاء ابن كيسان[٥](ت٢٩٩) وابن شُقير[٦](ت٣١٧) وابن الخياط[٧] (ت٣٢٠)، الذين قال عنهم الزجاجي[٨] (ت٣٣٧): «ومن علماء

---

(١) تاريخ آداب العرب ١/ ٣٨٨.

(٢) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٣٢.

(٣) الرماني النحوي: ٣٢، ونشأة النحو: ١٤٥٦.

(٤) المدارس النحوية: ٢٤٥.

(٥) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، إمام في النحو. (نزهة الألباء: ١٧٨، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٣٠٦، وإشارة التعيين: ٢٨٩).

(٦) هو أحمد بن الحسين بن العباس بن الفرج بن شقير، أبو بكر، إمام في النحو. (إنباه الرواة ١/ ٣٤، ومعجم الأدباء ١/ ٢٣٢، وبغية الوعاة ١/ ٣٠٢).

(٧) هو محمد بن أحمد بن منصور السمرقندي، أبو بكر، المعروف بابن الخياط، إمام في النحو. (إنباه الرواة ٣/ ٥٤، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٣٠٩، وإشارة التعيين: ٢٩٣).

(٨) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم، إمام في النحو، من تصانيفه: الجمل، ومجالس العلماء. (إنباه الرواة ٢/ ١٦٠، ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٦، وبغية الوعاة ٢/ ٧٧).

الكوفيين الذين أخذت عنهم: أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط؛ لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين»[١].

وكان البغداديون ينتسبون إلى إحدى المدرستين، حسب ما ارتضاه كل منهم نتيجة ترجيحه واختياره[٢]، فالزجاجي، والسيرافي[٣] (ت ٣٦٨)، والفارسي، والرماني[٤] (ت ٣٨٤)، وابن جني، كانوا ينتسبون إلى البصريين، وينعتونهم بـ (أصحابنا)[٥]. وممن أخذ بآراء الكوفيين أبو بكر بن الأنباري[٦] (ت٣٢٨)[٧].

(١) الإيضاح في علل النحو. للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك.ط:٦. بيروت: دار النفائس، ١٤١٦هـ. ص: ٧٩.

(٢) نشأة النحو: ١٤٨.

(٣) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، إمام في النحو واللغة، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه. (إنباه الرواة ١/ ٣١٣، وفيات الأعيان ٢/ ٧٨، وغاية النهاية ١/ ٢١٨).

(٤) هو علي بن عيسى بن علي الرماني، أبو الحسن، إمام في النحو واللغة والتفسير، من تصانيفه: تفسيره وشرح كتاب سيبويه. (إنباه الرواة ٢/ ٢٩٤، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٤٢٣).

(٥) أبو علي الفارسي: ١٠٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٥٩، ٧٥، ٩٠.. وغيرها.

(٦) هو محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري، أبو بكر، إمام في التفسير والنحو واللغة، من تصانيفه: المذكر والمؤنث، والزاهر، وشرح القصائد السبع الطوال. (إنباه الرواة ٣/ ٢٠١، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٤١، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٢٨٠).

(٧) ينظر في تأييده للكوفيين: المذكر والمؤنث. لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤٠١هـ. ١/ ١٤٤، ١٤٨، وغيرها.





٢- الدلالة التصريفية

مفهوم الدلالة التصريفية:

الدلالة التصريفية: مركب من جزأين: «دلالة» و «تصريف» . فأما الدلالة فهي مصدر الفعل: دَلَّ يدُلُّ، قال ابن فارس (ت ٣٩٥): «الدال واللام أصلان: أحدهما: إبانة الشيء بأمارة تتعلمها.. نحو قولهم: دللت فلانًا على الطريق، والدليل: الأمارة في الشيء، وهو بَيِّن الدَّلالة والدِّلالة...»[١]، وفي اللسان: «الدليل: ما يستدل به.. وقد دله على الطريق يدُله دَلالة ودِلالة، والفتح أعلى»[٢].

فالدلالة في اللغة: الهداية والتبيين.

وعند المنطقيين: كون الشيء بحالة، بحيث يفهم منه أمر آخر[٣].

أما «التصريف» فقد سبق بيان تعريفه لغة واصطلاحًا.

فالدلالة التصريفية: هي الأثر المعنوي المستفاد من بنية الكلمة، ومن

---

(١) معجم مقاييس اللغة. لابن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٤٢٠هـ. (دلل) ٢/ ٢٥٩.

(٢) (دلل) ١١/ ٢٤٨.

(٣) التعريفات. للجرجاني. ط:١. بيروت: دار الفكر، ١٤١٨هـ. ص:٧٥، والكليات. للكفوي. أعده للطبع: د. عدنان درويش ومحمد المصري. ط:٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ. ص:٤٣٩، وشرح السلم في المنطق للأخضري. لعبد الرحيم فرج الجندي. القاهرة: المكتبة الأزهرية، ١٤١٨هـ. ص: ٨، والحدود البهية في القواعد المنطقية. لحسن بن محمد المشاط. ط:١. الناشر: أحمد المشاط، ١٤١٩هـ. ص:١٧.

التغييرات التي تحولها إلى أبنية مختلفة[1]، باللإضافة إلى دلالة المادة المعجمية، فإن الذي يحدد دلالة البنية هو المادة المعجمية، ولاذا فإن الفرق ظاهر بين هذه الأفعال: استغفر، واستأسد، واستجاب. وبعارة أخرى يمكننها أن نعرفها بأنها: الأثر المعنوي المستفاد من تقاطع الدلالة المعجمية مع دلالة البنية وتحويلها إلى أبنية مختلفة.

وذلك قبل دخولها في السياق[2]، فإذا دخلت في السياق فإنه قد يؤثر في تلك الدلالة حسب معطياته.

فلكل بنية دلالة معينة، والبنية من ضمن ما يحدد نوع الكلمة، هل هي من باب الأسماء، أم الأفعال، أم المشتقات، أم المصادر، وكلٌّ من هذه الأنواع له بُنى فرعية، ذات دلالات معينة، فكل من: سامع، وسمَّاع، ومسموع، أوصاف، إلا أنّ سامعًا يدل على الحدث ومن قام به، وسمّاعًا يدل على كثرة الحدث، ومسموعًا، يدل على الحدث ومن وقع عليه.

ومن ألوان الدلالة التصريفية تقسيم الكلمات إلى مجموعات، تربط بين أفرادها دلالة خاصة، فالمصادر التي على (فَعَلان) تدل على الاضطراب، يقول سيبويه: «ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك:

---

(١) ينظر: دلالة الألفاظ. د. إبراهيم أنيس. ط:٧. مصر: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٩٢م. ص: ٤٧، والدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية. د.صفية مطهري. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٣م. ص:٣٢، وتطور الأبنية الصرفية ودورها في إغناء اللغة العربية. لمحمد أوكمضان. مجلة اللسان العربي، العدد: ٤٤، سنة ١٩٩٧م. ص: ١٠١.

(٢) الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية. د. أحمد عبد العظيم عبد الغني. القاهرة: دار النصر، ص:٦٠.

النَّزوان، والنَّقزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع... ومثل هذا الغليان؛ لأنه زعزعة وتحرك، ومثله الغثيان؛ لأنه تَجَيُّش نَفْسِهِ وتَثَوُّر...»[١].

وما دل على داء من الثلاثي فإن الماضي يأتي منه على (فَعِل) والمصدر على (فَعَل)، والوصف على (فَعِيل)، نحو مريض وسقيم، وقالوا: حزِن حَزَنًا فهو حَزين، قال سيبويه: «جعلوه بمنزلة المرض؛ لأنه داء»[٢].

فالدلالة التصريفية مظهر من مظاهر الغنى والثراء في اللغة، وسبيل إلى النماء اللغوي[٣]، فإن تعدد الأبنية والصيغ، وكثرتها في العربية، يولد تعدد المعاني وكثرتها، إذ إن كل بنية تحمل معنى خاصًا أو مشتركًا.

وقد عُني العلماء بإيضاح الدلالات التصريفية، وإبراز الفوارق المعنوية بين الصيغ، وعقدوا لذلك الأبواب في مطولاتهم ومختصراتهم[٤].

الدلالة التصريفية في القرآن الكريم:

اعتنى علماء اللغة والمفسرون ببيان الدلالات التصريفية في كتاب الله تعالى، لأن العناية بها تندرج في منظومة الاعتناء بتفسير كتاب الله، وقد جعل المؤلفون

---

(١) الكتاب ٤/ ١٤.

(٢) المصدر السابق ٤/ ١٧.

(٣) دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصالح. ط:١٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤م. ص: ٣٢٨.

(٤) ينظر على سبيل المثال: كتاب سيبويه ٤/ ١٠، ١١، ١٢، ١٧، ٢١، ٨٣، ٨٤، والمقتضب ١/ ٧٢، ٧٣، ٧٦... إلى غير ذلك.

في أصول التفسير وجوب الإلمام بالعربية من أهم الشروط الواجب توفرها في المتصدي للتفسير. كما أن تفسير القرآن باللغة واحد من مصادر التفسير المعتبرة[1].

وعلم «التصريف» على الخصوص، إحدى الركائز الأساسية للتفسير اللغوي، قال الزركشي[2] (ت٧٩٤): « وفائدة التصريف: حصول المعاني المختلفة المتشعبة عن معنى واحد، فالعلم به أهم من معرفة النحو في تعرُّف اللغة ؛ لأن التصريف نظرٌ في ذات الكلمة، والنحو نظر في عوارضها، وهو من العلوم التي يحتاج إليها المفسر »[3].

لقد استنبط المفسرون مما توحي به الصيغة الصرفية كثيرًا من المعاني اللطيفة، والأحكام الفقهية والعقدية، كما كان التأويل لمعاني هذه الصيغ، سمة لبعض الفرق المختلفة، للي أعناق النصوص لتوافق معتقدها. وأحب أن أذكر بعض الأمثلة على تلك الاستنباطات عند بعض المفسرين:

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير. للطاهر بن عاشور. ١/ ١٨، وأصول التفسير وقواعده. لخالد بن عبد الرحمن العك. ط:٣. بيروت: دار النفائس، ١٤١٤هـ. ص: ١٣٧، وفصول في أصول التفسير. لمساعد الطيار. ط:٣. الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٠هـ. ص: ٤١.

(٢) هو محمد بن بهادر بن عبد الله بدر الدين الزركشي، إمام في الفقه والتفسير والأصول، من تصانيفه: البحر المحيط في أصول الفقه، وشرح جمع الجوامع، والبرهان، وغيرها. (الدرر الكامنة ٥/ ١٣٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ١٦٧، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٠٢).

(٣) البرهان في علوم القرآن. للزركشي. قدم له. مصطفى عبد القادر عطا. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ. ١/ ٣٧٣.

١ - قال الله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾[البقرة: ٩]. ومن المعلوم أن صيغة (فاعَلَ) تدل على المشاركة [١]، فكيف تتصور المشاركة في الخداع بين الله تعالى والمنافقين؟ أجاب عن ذلك الزمخشري[٢] (ت ٥٣٨): «أن يقال: إن صورة صنعهم مع الله حيث يتظاهرون بالإيمان وهم كافرون صورة لصنع الخادعين، وصورة صنع الله معهم حيث أَمَرَ بإجراء أحكام المسلمين عليهم وهم عنده في عداد شرار الكفرة، وأهل الدرك الأسفل من النار صورة صنع الخادع»[٣]. هذا أحد الأوجه عنده، وقد نقل هذا غير واحد من المفسرين[٤]، مثبتين بقاء (فاعَلَ) على معناه الكثير، وبعضهم جعله بمعنى (فَعَل) المجرد[٥].

٢-وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [الحج:٢]. الصفات الخاصة بالمؤنث، والتي لا يشترك فيها المذكر، لا تدخل عليها التاء؛ لأن الأصل في تاء التأنيث أن يفرق فيها بين المذكر والمؤنث، فيقال: قائم وقائمة، وكاتب وكاتبة، ولا يقال: حائضة ومرضعة، إلا أن يراد معنى زائدٌ عن مجرد

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/ ٩٦.

(٢) هو محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم، جار الله، الزمخشري، نحوي ومفسر، من مصنفاته: تفسيره الكشاف، والمفصل في النحو، والفائق في غريب الحديث. (إنباه الرواة ٣/ ٢٥٦، سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٥١، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣١٤).

(٣) الكشاف ١/ ١٧١-١٧٢.

(٤) زاد المسير. لابن الجوزي. ط:٤. بيروت-دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ ١/ ٢٩، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٣٧، والبحر المحيط ١/ ٥٧.

(٥) وهو أيضًا مطرد في (فاعَلَ)، مثل: سافر. (شرح الشافية للرضي ١/ ٩٦، ٩٩).

التأنيث، وهو معنى الفعل، أي في حال كذا[١]..

فـ«مُرْضِعة» في الآية الكريمة، تدل على معنى الفعل، أي يوم تذهل كل مرضعة ملتبسة بالإرضاع، في حال كونها ملقمة ثديها صبيها، وهذا المعنى – ولا شك – أبلغ، فإن المرأة، والحالة هذه، تكون أشد شفقة، وذهولها وهي في هذه الحال، لا بد أن يكون لأمر عظيم[٢]، ولو عبر بـ«مرضع» لما استفيد هذا المعنى، إذ يدل الوصف على مجرد كونها مهيَّأة للإرضاع، وإن لم تكن مباشرة له في تلك الساعة، ومثله «الحائض»، فقد روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لايقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»[٣]. ومعلوم أن الحائض لا تصلي، ولا تقبل منها الصلاة، وإنما المراد: التي تحيض، أي البالغة[٤].

٣- وقال تعالى: ﴿كأنهم حُمُرٌ مُسْتَنْفِرةٌ﴾[المدثر: ٥٠]. قال جمع من المفسرين[٥]: المستنفرة بمعنى النافرة، جاعلين (استفعل) بمعنى المجرد، مثل:

---

(١) شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ. ٤/ ١٧٣٢.

(٢) معاني القرآن. للأخفش. تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ. ٢/ ٦٣٥، وجامع البيان. للطبري. ط:٣. مصر: البابي الحلبي، ١٧/ ١١٣، والكشاف ٣/ ٤، والتحرير والتنوير ١٧/ ١٨٩، ونظرات لغوية في القرآن الكريم. د.صالح بن حسين العايد. ط:١. الرياض: دار إشبيليا، ١٤١٧هـ. ص: ١٦٤.

(٣) رواه أبو داود في الصلاة. باب (٨٤) ١/ ٢١٣. والترمذي في الصلاة، باب (١٦٠) ٢/ ٢١٥. وابن ماجه في الطهارة باب (١٣٢) ١/ ٢١٥. وأحمد ٦/ ١٥٠.

(٤) نظرات لغوية في القرآن الكريم: ١٦٥.

(٥) جامع البيان ٢٩/ ١٦٨، والمحرر الوجيز. لابن عطية. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ. ٥/ ٣٩٩، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٥٨، وزاد المسير ٨/ ٤١٢، والبحر المحيط ٨/ ٣٨٠.

عجب واستعجب، وسخر واستسخر.. وقال الزمخشري: «والمستنفرة: الشديدة النفار، كأنها تطلب النفار من نفوسها في جمعها له وحملها عليه»[١]. وأوضح ذلك ابن قيم الجوزية[٢] (ت٧٥١) بعبارة أجلى: «وتحت المستنفرة معنى أبلغ من النافرة، فإنها لشدة نفورها قد استنفر بعضها بعضًا وحضه على النفور، فإن في الاستفعال من الطلب قدرًا زائدًا عن الفعل المجرد.. »[٣].

٤- وقال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. أخذ بعض العلماء من الفرق بين: (طهُر) و(تَطَهَّر) حكمًا فقهيًا، وهو أنه لا يجوز إتيان المرأة بعد الحيض إلا بعد الاغتسال[٤]، قال ابن العربي[٥] (ت ٥٤٣) ردًّا على من لم يفرق بين (طهُر) و(تطهَّر): «فإن قيل:.. قد يستعمل التشديد في موضع التخفيف، فيقال: تطهَّر بمعنى: طهُر، كما يقال: قطَّع وقَطَع..

---

(١) الكشاف ٤/ ١٨٧.

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب، شمس الدين، المعروف بابن قيم الجوزية، إمام في الفقه والحديث والتفسير والأصول، أشهر تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، من مصنفاته: زاد المعاد، وأعلام الموقعين، والصواعق المرسلة، وبدائع الفوائد. (الدرر الكامنة ٣/ ٤٠٠، والذيل على طبقات الحنابلة ٥/ ١٧٠، والبدر الطالع ٢/ ١٤٣).

(٣) أعلام الموقعين عن رب العالمين.. لابن قيِّم الجوزية. تحقيق: عصام الدين الصباطي. ط:١. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ. ١/ ١٥٠.

(٤) جامع البيان ٢/ ٣٨٦، وزاد المسير ١/ ٢٤٨، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ٥٩.

(٥) هو محمد بن عبد الله المعافري الإشبيلي، أبو بكر بن العربي، إمام في الحديث والفقه والأصول والتفسير، من تصانيفه: العواصم من القواصم، وأحكام القرآن. (طبقات المفسرين للسيوطي: ١٠٥، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٦٢، وشذرات الذهب ٤/ ١٤١).

قلنا: لا يقال: اطَّهرت المرأة، بمعنى: انقطع دمها، ولا يقال: (قطَّع) مشددًا بمعنى (قَطَع) مخففًا، وإنما التشديد بمعنى تكثير التخفيف»[١].

٥- قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[النحل: ٩٣]. قال بعض الفرق: إن معنى (يُضِل) أي ينسبهم إلى الضلال[٢]، وذلك لأنهم لا يريدون نسبة الفعل لله، وهذا التأويل خطأ؛ لأنه لو أراد هذا المعنى لقال: يُضلِّلُهم[٣]؛ لأن وزن (فَعَّل) من معانيه التسمية، تقول: فسَّقته، أي سميته فاسقًا[٤].

أما (أفعل) وهو الذي جاءت عليه الآية، فالهمزة فيه للتعدية، والمعنى - والله أعلم- جعلهم ضالين، ولا ينافي ذلك حكمته وعدله -عز وجل- قال ابن الجوزي[٥] (ت ٥٩٧): «قوله تعالى: ﴿ولكن يُضِلُّ من يشاء﴾ صريح في تكذيب القدرية، حيث أضاف الإضلال والهداية إليه، وعلقهما بمشيئته»[٦]. وقال

---

(١) أحكام القرآن. لابن العربي. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط:١. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ. ١/ ١٨٤.

(٢) اختلاف اللفظ والرد على الجهمية. لابن قتيبة. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ. ص: ١٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) الكتاب ٤/ ٥٨، وارتشاف الضرب. لأبي حيان. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ. ١/ ١٧٤.

(٥) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، أبو الفرج. مفسر، ونحوي، ولغوي، وله مشاركة في علوم شتى، من تصانيفه: تفسيره: زاد المسير. (وفيات الأعيان ٣/ ١٤٠، والبداية والنهاية ١٣/ ٣١، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٧٥).

(٦) زاد المسير ٤/ ٤٨٧.

القرطبي[1] (ت٦٣١): ﴿يُضِلُّ من يشاء﴾ بخذلانه إياهم عدلاً منه فيهم.. والآية ترد على أهل القدر[2].

(١) هو محمد بن عمر بن يوسف بن إبراهيم، أبو عبد الله، الأنصاري القرطبي، إمام في التفسير والفقه والنحو واللغة والقراءات، من تصانيفه: تفسيره الشهير: الجامع لأحكام القرآن. (معرفة القراء ٢/ ٦٣٩، وغاية النهاية ٢/ ٢١٩، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٢١).

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١١٣.

الباب الأول
الخلاف في أبنية الأفعال وأثره في الدلالة

وفيه فصلان :

١ – الفصل الأول في المجرد .

٢ – الفصل الثاني في المزيد .



الفصل الأول: في المجرد

١- فَعَل:

للفعل الماضي الثلاثي ثلاثة أبنية: فَعَل، وفَعِل، وفَعُل.

فأمَّا فَعَل فقد جاء لمعانٍ كثيرة لا تضبط؛ لأنه أخف أبنية الأفعال، واللفظ إذا خف كثر استعماله[١]، ومن معانيه: غلبة المقابل، نحو: كارمني فكَرَمْته، والنيابة عن (فَعُل)، نحو: شحَّ فهو شحيح، وطاب فهو طَيِّب، والجمع، نحو: حشر وحشد، والإعطاء، نحو: منح، والاستقرار: نحو: سكن، والتفريق، نحو: فصل وقسم، إلى غير ذلك من المعاني[٢].

تحويل فَعَلتُ إلى فَعُلت وفَعِلتُ في الأجوف الواوي واليائي:

ذهب جمهور النحويين إلى أن فَعَلتُ من الأجوف الواوي حوِّل إلى فَعُلت، فالفعل (قال) أصله قَوَل على وزن فَعَل، فلما ألحق به ضمير الرفع المتحرك صار: قَوَلْتُ، فيحصل فيه الإعلال المقيس من قلب الواو المتحركة المفتوح ما قبلها ألفًا، فيلتقي بعد القلب ساكنان: الألف المبدلة من الواو، ولام الفعل المبنية على السكون، فيحذف الأول (حرف المد)، فيصير: قَلْتُ، وهنا يحصل محذوران:

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/ ٧٠، والمناهج الكافية. للأنصاري. تحقيق: د. رزان يحيى خدام. ط:١. بريطانيا: دار الحكمة، ١٤٢٤هـ. ص: ١٦٤.

(٢) التسهيل لابن مالك: ١٩٦، وارتشاف الضرب ١/ ١٦٧، وشفاء العليل. للسلسيلي. تحقيق: د. الشريف عبد الله البركاتي. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ. ٢/ ٨٤٣، وينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه. د.خديجة الحديثي. ط:١. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٣م. ص: ٢٥٦.

الأول: عدم وجود أمارة على العين المحذوفة.

والثاني: أن الفعل هنا يشبه الفعل غير المتصرف، فإن حركته لا تتغير، مثل: (لَسْتُ) فحركة الفاء لم تتغير عنها قبل إسناد الضمير.

ومثل ذلك (باع) مسندًا إلى ضمير رفع متحرك، فإنه يؤول إلى: بَعْتُ. ولذا قالوا: إن ما كان على فَعَل أجوفَ واويًا فإنه يحوَّل إلى (فَعُل)، فيقال في قَوَلْتُ: قَوُلْتُ، فإذا قلبت العين ألفًا نقلت حركتها إلى الفاء، فصارت: قُلْتُ، فينتفي بذلك المحذوران، إذ تكون الضمة دليلاً على العين المحذوفة، وأنها واو، ويكون التغيير أمارة لتصرف هذا الفعل.

وكذا الحال في (بَيَعْتُ)، فإنه يحوَّل إلى (فَعِلْتُ)، فإذا حصل فيه الإعلال المقيس، ونقلت حركة العين إلى الفاء، كان ذلك دليلاً على العين المحذوفة، وأنها ياء، وأنه من قبيل الأفعال المتصرفة[١].

ولا يرد على الجمهور أن (قال) على (فَعُل) ؛ لأنه متعدٍّ، ولأن اسم الفاعل منه على (فاعل)، وكذا لا يرد عليهم أن (باع) على (فَعِل) ؛ لأن مضارع (فعِل) (يفْعَل)، ولا يقال في (باع: يباع)[٢].

وخالف في ذلك ابن الحاجب[٣]، وتبعه الرضي، فذهب إلى أن (قال) و(باع) لم يحوَّلا إلى (فعُل)، وإنما أبدلت فتحة الفاء ضمة في (قَلْتُ) وكسرة في

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٣٩، والأصول ٣/ ٢٧٨، والمنصف ١/ ٢٣٤، والممتع ١/ ٤٤٤، والتسهيل لابن مالك: ١٩٥، وشفاء العليل ٢/ ٨٤١، والمساعد. لابن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ. ٢/ ٥٨٦.

(٢) المنصف ١/ ٢٣٦.

(٣) الشافية: ١٩.

(بَعْتُ) من أول الأمر، دون ادِّعاء التحويل ؛ لأنه لا ضرورة ملجئة إليه، ثم إن فيه نقلَ وزنٍ إلى وزن يخالفه في المعنى، فمعنى (فَعَل) المفتوح العين يخالف معنى (فعُل) المضمومها[(١)].

وللجمهور حجةٌ في نحو: (هِبْتُ) و(خِفْتُ)، فأولهما يائي والآخر واوي، وقد سُوِّيَ بين حركتي فاءيهما، فلا مناص هنا من أن نقول: إن حركة العين منقولة إلى الفاء، ولو كانوا يريدون بيان الواوي واليائي لغايروا بين حركتيهما.

ويرد الرضي وشراح شافيته على هذا: بأنهم أرادوا في (خِفْتُ) و(هِبْتُ) بيان البِنية، وهو كون الفعل على (فَعِل) في الأصل، ولم يريدوا بيان الواوي واليائي، بخلاف (قُلْتُ) و(بِعْتُ) ؛ لأنه لما لم يمكن الدلالة على البِنية وأنها على (فَعَل) بفتح العين، وذلك لأن حركة الفاء مجانسة لحركة العين، لما لم يمكن ذلك أرادوا بيان الواوي واليائي، حتى لا يفوت المهم والأهم[(٢)].

ويمكن أن نستخلص بعد عرض الرأيين أمورًا:

الأول: ادَّعى الجمهور التحويل؛ لأنه لا يمكن أن يكون (قُلت) على (فعُل)، لتعديه، ولا (باع) على (فعِل)؛ لأن مضارعه على (يفْعِل)، ولأن نقل

---

(١) شرح الرضي ١/ ٧٨، وشرح الشافية لنقره كار. مصر: دار إحياء الكتب العربية، ص: ٢٣، والمناهج الكافية: ١٦٨، وشرح الشافية للجاربردي مع حاشية ابن جماعة. ط:٣. بيروت: عالم الكتب،١٤٠٤هـ. ١/ ٤٥.

(٢) الشافية: ١٩، وشرح الرضي ١/ ٨٠، ونقره كار: ٢٤، والمناهج الكافية:١٦٩، والجاربردي مع حاشية ابن جماعة ١/ ٤٥.

حركة العين إلى الفاء ثابتٌ في نحو (هِبْتُ) و(خِفْتُ)، ولم يُراعَ في بابهما بيان العين المحذوفة.

الثاني: فرَّق ابن الحاجب بين حركة الفاء في (هِبْتُ) و(خِفت) وحركتها في (قُلتُ) و(بِعْتُ)، فالأوَّلان الحركة فيهما منقولة من العين، والآخران الحركة مجتلبة لبيان العين المحذوفة.

الثالث: الذي دعا ابن الحاجب إلى هذا التفريق، كون التحويل من وزن إلى وزن فيه محذور لفظي ومعنوي، لاختلافهما شكلاً ومعنى.

ومن مجموع القولين، نلحظ أن الفريقين تجنبوا أن يدَّعوا أن الكلمة جاءت على وزنٍ مخالف لقياس نظائرها، فالجمهور نفوا أن يكون (فَعَل) من الأجوف الواوي على (فعُل) أصالةً، وأن يكون (فعَل) من الأجوف اليائي على (فَعِل) أصالة؛ لأن معناهما مخالف لـ(فعُلَ وفعِل)، وابن الحاجب نفى أن يكون ذلك أصالةً وتحويلاً للسبب ذاته.

ولكننا نجد أن العرب أنابوا بِنيةً مناب أخرى إذا دعت لذلك حاجة لفظية، قال أبو حيان: من معاني (فَعَل) النيابة عن (فَعُل) في المضعف نحو: جَلَلْتَ فأنت جليل، وفي اليائي العين نحو: طابَ فهو طَيِّبٌ، وأصله أن يكون على (فَعُلَ)[1]؛ لأنها من أفعال الطباع القائمة فيمن كانت فيه، ومن ذلك أيضًا:

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ١٦٧. وفيه: «وأصله أن يكون على (فَعَل»)، ولكن السياق يقتضي ما أثبتُّ والله أعلم.

عَفَفْتَ فأنت عفيف، ولان فهو لَيِّنٌ[١].

فعلى هذا ما المانع أن يكون (قُلْتُ) محوَّلاً إلى (فعُل)، و(بِعتُ) محولاً إلى (فعِل)؟ وخاصةً أن ادِّعاء ابن الحاجب ساقط في تفريقه بين (قلت وبعتُ) من جهة و(هِبْت وخِفتُ) من جهة أخرى، وهو تفريق بين متماثلين.

ويمكن أن نذهب أبعد من هذا، فما المانع أن يكون (قال) على (فعُل) و(باع) على (فعِل) أصلاً، دون ادِّعاء تحويل، فأما (قال) فنقول: إن (فعُل) في بابها جاء بمعنى (فعَل)، ولذا تعدى، وجاء اسم الفاعل منه على (فاعل)، وأما (باع) فنقول: إن (فعِل) جاء في بابها بمعنى (فعَل) أيضًا، ولذا جاء المضارع على (يفعِل)، وهذا الباب (فعِل يفعِل) وإن كان قليلاً إلا أنه وارد عن العرب، نحو: (حسِب يحسِب، ونعِم ينعِم) وغيرهما، ويكثر في المثال نحو: ورِث يرِث، وورِي يري، وغيرهما.

٢- فَعِل:

وأما فَعِل فإنه تكثر فيه العلل، والأحزان وأضدادها، والألوان والحلى والعيوب، نحو: سقِم وحَزِن وفَرِح، وحمِر وحَمِق، وما قاربها في المعنى، نحو: عَسِر وخَزِي[٢].

---

(١) المساعد ٢/ ٥٩١.

(٢) الكتاب ٤/ ١٧، والتسهيل لابن مالك: ١٩٦، وشرح الشافية للرضي ١/ ٧١، وشفاء العليل ٢/ ٨٤٢، وشرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة عليه (مجموعة الشافية) ١/ ٤٣، والمناهج الكافية: ١٦٦.

وهو في هذه المعاني كلها لازم؛ لأن هذه المعاني ثابتة فيمن قامت به غير متعلقة بغيره[١].

ومن هنا أشكل بناء (سَعِد) للمفعول في قوله تعالى: ﴿وأمَّا الذين سُعِدوا ففي الجنة خالدين فيها﴾ [هود:١٠٨]. في قراءة حمزة والكسائي وحفص[٢] (ت ١٨٠)[٣].

فبناؤه للمفعول دليل على تعديته، ولذا ضعف جماعة من العلماء هذه القراءة[٤]، وخرِّجت عدة تخاريج:

الأول: أنها لغة[٥]، وأنَّ سُعِدوا مبني للمفعول من: سَعَدَ الله فلانًا (بفتح العين)، قال الكسائي: سَعَد وأسْعَد لغتان بمعنى[٦]. وقال

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/ ٧٣.

(٢) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي. أحد راويي عاصم بن أبي النجود، أحد القراء السبعة. (تاريخ بغداد ٨/ ١٨٦، وتهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٥، وشذرات الذهب ٢/ ٣٥٧).

(٣) السبعة: ٣٣٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع. لمكي بن أبي طالب. تحقيق: د. محيي الدين رمضان. ط:٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ. ٢/ ٥٣٦، والنشر ٢/ ٢٩٠، وحجة القراءات. لابن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط:٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ. ص: ٣٩٤، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٢٦٠.

(٤) مشكل إعراب القرآن. لمكي بن أبي طالب. تحقيق: د. حاتم الضامن. ط:٤. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ. ١/ ٣٧٤، والمحرر الوجيز ٣/ ٢٠٩، والتبيان في إعراب القرآن. للعكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط:٢. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ. ٢/ ٧١٥.

(٥) الكشف ٢/ ٥٣٦، وشرح الهداية. للمهدوي. تحقيق: د. حازم سعيد حيدر. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٦هـ. ٢/ ٣٥٣، زاد المسير ٤/ ١٦٢، وحجة القراءات: ٣٤٩. والبحر المحيط ٥/ ٢٦٤.

(٦) الكشف ٢/ ٥٣٦، وحجة القراءات: ٣٤٩.

الأزهري[١] (ت ٣٧٠): سعَدَه الله وأسْعَدَه أعانه ووفقه[٢]. وقال الفيومي[٣] (ت ٧٧٠): إن (سَعِد) يُعَدّى بالحركة (وهي فتح العين) على لغة، إلا أنَّ تعديته بالهمزة أكثر[٤]، ونسب الفراء هذه اللغة إلى هذيل[٥].

والتعدية بتحويل حركة العين، أثبتها ابن جني[٦]، ونسبها ابن هشام[٧] (ت ٧٦١) للكوفيين[٨]، قال ابن جني: «فأمَّا كَسِيَ زيدٌ ثوبًا، وكَسَوتُهُ ثوبًا، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثال (أي بالبِناء)، ألا تراه نقل من فَعِلَ إلى فَعَلَ»[٩].

---

(١) هو محمد بن أحمد أبو منصور، الأزهري. نحوي ولغوي، وفقيه شافعي، صاحب: تهذيب اللغة، ومعاني القراءات. (وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٤، وإشارة التعيين: ٢٩٤، وشذرات الذهب ٤/ ٣٧٩).

(٢) تهذيب اللغة. للأزهري. تحقيق: جماعة من الأساتذة. مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، (سعد) ٢/ ٧٠.

(٣) هو أحمد بن محمد بن علي الفيومي. لغوي، وفقيه. من مصنفاته: المصباح المنير. (الدرر الكامنة ١/ ٣٣٤، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٩، وكشف الظنون ٢/ ٥٧٩).

(٤) المصباح المنير. للفيومي. لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٨٧م. (سعِد): ١٠٥.

(٥) المحرر الوجيز ٣/ ٢٠٩، والدر المصون. للسمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٨هـ. ٦/ ٣٨٩.

(٦) الخصائص ٢/ ٢١٤.

(٧) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، إمام في النحو، من تصانيفه: مغني اللبيب، وأوضح المسالك. (الدرر الكامنة ٢/ ٤١٥، وبغية الوعاة ٢/ ٦٨، والبدر الطالع ١/ ٤٠٠).

(٨) مغني اللبيب. لابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك، وعلي حمد الله ومراجعة: سعيد الأفغاني. ط:٦. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م. ص: ٦٨٣.

(٩) الخصائص ٢/ ٢١٤.

ولـ(سعِد) نظائر في لغة هذيل، أتى فيها (فَعِل) بمعنى (أفْعَلَ) [١]، منها: قول جنوب أخت عمرٍو ذي الكلب[٢]:

شَبَّتْ هُذيْلٌ وفَهْمٌ بيننَا إرةً   ما إنْ تَبُوخُ وما يرتدُّ صالِيها

فـ(شبَّ) على وزن (فَعِل) وهو لازم، وفي البيت تعدَّى ؛ لأنه جاء بمعنى (أَفْعَلَ). الثاني: أنها على حذف الزائد، كأنه قال: أُسعِدوا[٣].

ويمكن أن يكون هذا وجيهًا، إذا نظرنا إلى أن من العرب من يميل إلى ترك الهمز (وهم الحجازيون)، فلا يبعد أن يكون أصله: أَسْعَد، فحذفت الهمزة، وحُرِّكت الفاء بالفتح للتوصل إلى النطق بالساكن[٤].

الثالث: أنها لغة تعدِّي (سعِد) (بكسر العين)، فيقال: سَعِدَه اللهُ، قاله ابن قتيبة[٥].

---

(١) لغة هذيل. د. عبد الجواد الطيب، ص: ٢٦٦. وأورد شواهد أخرى احتوت على الأفعال (جلا، ولحَد، وحَدَق)، والذي يظهر لي أن الصالح للاستشهاد الأول الذي نقلته (شبَّ) ؛ لأن الأفعال الأخرى على وزن (فَعَل) بالفتح، فأما (جلا) فكونها على (فَعَل) ظاهر، إذ لو كانت على غيره لما قلبت اللام ألفًا، أما الفعلان الآخران، فقد نصت المعجمات على أنهما من باب فَعَل، والله أعلم. (ينظر: اللسان، والمصباح، ومقاييس اللغة (حدق) و(لحد)).

(٢) البيت من البسيط. منسوب لها في ديوان الهذليين. ط:٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م. ٣/ ١٢٦، الإرة: موقد النار، وتريد النار، تبوخ: تسكن.

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٣٧٤، والتبيان ٢/ ٧١٥.

(٤) لغة تميم. د. ضاحي عبد الباقي. القاهرة: مجمع اللغة العربية، ص: ٢٧٩. وينظر: التطور اللغوي. د. رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط: ٤، ١٤٠٧هـ. ص: ١١٧-١٢٠.

(٥) أدب الكاتب: ٤٥٥.

وجوز سيبويه أن يقال: حَزِن الرجل وحَزَنْتُهُ، على معنى: جعلت فيه حزنًا[(١)]، فعدى (حزِن) بنفسه، وهو من باب (فعِل) اللازم، فيمكن أن نحمل (سعِد) عليه، من حمل الضد على الضد، فقد جاء لذلك نظائر في كلام العرب، نحو حملهم (رضِي) على (سخِط) في التعدية بـ(على) في قول القحيف العقيلي[(٢)]:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنُو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاها

قال الكسائي: «إنما جاز هذا حملاً على النقيض وهو سخط»[(٣)].

ومما اسْتُدِلَّ به على قوة قراءة الجمهور (سَعِدوا)، أنه قال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا﴾ ولم يقل: أُشقوا[(٤)]، ولكن في هذه القراءة إشارة لطيفة[(٥)]، تفوت في قراءة

---

(١) قال السيرافي: « مذهب سيبويه أن (أفْعَلْتُه) الذي للنقل معناه: جعلته فاعلاً للفعل الذي كان له، أي صيرته فاعلاً، و(فعلتُهُ) فعلتُ فيه ذلك الفعل.. فإذا قلت: بنيته، جعلتُ فيه بناءً، وإذا قلت: أبنيتُ زيدًا الدار، معناه: جعلته بانيًا لها». شرح كتاب سيبويه ٥/ ٨٨ ب.

(٢) البيت من الوافر. للقحيف في النوادر في اللغة. لأبي زيد الأنصاري. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد. ط:١. بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ. ص: ٤٨١، والأزهية. وأمالي ابن الشجري. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ. ٢/ ٦١٠. والأزهية. للهروي. تحقيق:عبد المعين الملوحي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠١هـ. ص: ٢٧٧، وشرح شواهد المغني. للسيوطي. لجنة إحياء التراث العربي، ١/ ٤١٦ وخزانة الأدب١٠/ ١٣٢. وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٢٠، والمحتسب ١/ ٥٢، والإنصاف ٢/ ٦٣٠، ورصف المباني. للمالقي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط:٢. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ. ص: ٤٣٤، والجنى الداني. للمرادي. تحقيق:د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ. ص:٤٧٧.

(٣) مغني اللبيب: ٨٨٧.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٦٨.

(٥) روح المعاني ١٢/ ١٤٦.

الجمهور، فإن إسناد الإسعاد فيها إلى الله تعالى، وإسناد الشقاوة إلى العبد، وهذا نظير قول الله تعالى: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾[النساء:٧٩]. فإن الخير الذي يصيب العبد من فضل الله عليه، وأما الشر فبسبب ما كسب من ذنوبه[١].

***

وقال تعالى:﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الجَاهِلِيَّةِ الأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣].

قرأ عاصم[٢] (ت١٢٧) ونافع بفتح القاف من (قَرْن)، وقرأ الباقون بكسرها[٣].

واختلفوا في قراءة الفتح على قولين:

الأول: أن (قَرْن) أمر من القرار، من قَرِرْت أَقَرُّ، من باب (فرِح يفْرَح)، ثم حذفت الراء، بعد نقل حركتها إلى القاف، فاستغني عن همزة الوصل فحذفت. ونظير هذا الحذف قولهم: ظَلْتُ ومَسْت، والأصل: ظَلِلْتُ، ومَسِسْتُ[٤].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٨٤.

(٢) هو عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي، أبو بكر، أحد القراء السبعة. (معرفة القراء الكبار ١/ ٨٨، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٢٥٦، وشذرات الذهب ٢/ ١٢٢).

(٣) السبعة: ٥٢١، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٤٧٥، والكشف ٢/ ١٩٨.

(٤) الكشف ٢/ ١٩٨.

وهذا التوجيه معارَض عند المازني؛ لأنه لم يجز: قَرِرْتُ أَقَرُّ[1]، ولكن روي عن الكسائي أنها لغة أهل الحجاز[2]، وقد أثبتها اللغويون[3]، كما ارتضاها جمع من التصريفيين والمفسرين[4]، قال أبو حيان: إنها لغة حكاها البغداديون فلا وجه لإنكارها[5].

الثاني: أنه أمر من قَرَرْت به عينًا أَقَرّ، أي: اقررن عينًا في بيوتكن، وهذا غير مؤيد بالسياق، ولا بالآثار، فإن الأمر بالقرار قابله النهي عن التبرج، ثم إنه قيل لسودة رضي الله عنها: لِمَ لا تخرجين؟ فقالت: أمرنا الله أن نقَرّ في بيوتنا، وكانت عائشة إذا قرأت هذه الآية تبكي على خروجها أيام الجمل[6].

---

(١) الحجة للقراء السبعة. للفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. مراجعة: عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق. ط:٢. بيروت: دار المأمون، ١٤١٣هـ ٥/ ٤٧٥، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ١١٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ ٣/ ٣١٣.

(٣) تهذيب اللغة ٨/ ٢٧٨ (قرر)، والصحاح. للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط:٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.٢/ ٧٩٠ (قرر)، وتاج العروس. للزبيدي. تحقيق مجموعة من الأساتذة. ط:٢. الكويت: وزارة الإعلام، ١٤١٤هـ ١٣/ ٣٩٢ (قرر).

(٤) معاني القرآن وإعرابه. للزجاج. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ. ٤/ ٢٢٤، وإعراب القراءات السبع وعللها. لابن خالويه. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ ٢/ ١٩٩، والكشف ٢/ ١٩٨، والمحرر الوجيز ٤/ ٣٨٣، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ١١٦، والتسهيل لعلوم التنزيل. لابن جزي. ضبطه: محمد سالم هاشم. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ ٢/ ٨٨، والبحر المحيط ٧/ ٢٣٠.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٢٧٤.

(٦) التسهيل لابن جزي ٢/ ١٨٨.

فالمختار على هذه القراءة التوجيه الأول.

وأمّا قراءة الجمهور فلا إشكال فيها، فهي إما أمر من (وقَر يَقِر) أي من الوقار، فالأصل اوقرن، ثم حذفت الواو لوقوعها في المضارع بين ياء وكسرة، فصار قِرْن، وإمّا أمر من القرار أيضًا، على اللغة الأخرى: قَرِرْتُ بالمكان أقِرّ[1]، وهو الراجح لما ذكرتُ.

ونقل الزمخشري وجهًا ثالثًا، وهو أنه من (قار يقار) إذا اجتمع[2]، مثل: (خاف يخاف)، قال: أبو حيّان: «أي اجمعن أنفسكن في بيوتكن»[3]، وأرى أنه وجه بعيد، يغني عنه غيره.

٣- فَعُلَ:

وأمّا (فَعُل) فإنه يدل على الصفات اللازمة، كالطبائع ونحوها، نحو: حسُن، وكبُر، ووسُم وقبُح، وسهُل وصعُب ونحوها[4]، ولأجلها كان لازمًا، فالطبيعة لازمة لصاحبها ولا تتعدى إلى غيره[5].

***

(١) جامع البيان ٢٢/ ٣، والكشاف ٣/ ٢٦٠، والمحرر الوجيز ٤/ ٣٨٣، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ١١٦، والتسهيل لابن جزي ٢/ ١٨٨، والبحر المحيط ٧/ ٢٣٠.

(٢) الكشاف ٣/ ٢٦٠.

(٣) البحر المحيط ٧/ ٢٣٠.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٨، وشرح الشافية للرضي ١/ ٧٤، والتسهيل. لابن مالك: ١٩٥، وارتشاف الضرب ١/ ١٥٣، وشفاء العليل ٢/ ٨٤١، وشرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة عليه (مجموعة الشافية) ١/ ٤٣، والمناهج الكافية: ١٦٧.

(٥) شرح الشافية للرضي ١/ ٧٤.

قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢].

قرأ ابن كثير[١] (ت١٢٠) ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية حفصٍ: (يطْهُرْن)، وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر[٢](ت ١٩٣): (يَطَّهَّرْن)[٣].

ذهب الأكثرون إلى أن معنى (حتى يطْهُرن) أي حتى ينقطع الدم، و(حتى يتطَهَّرْن) أي حتى يغتسلن بالماء[٤].

وذهب ابن عطية[٥] (ت ٥٤٢) إلى أن هذا التفريق غير لازم، وأن «كل

---

(١) هو عبد الله بن كثير الداري. أحد القراء السبعة. (معرفة القراء الكبار ١/ ٨٦، وغاية النهاية ٢/ ٤٤٣، وشذرات الذهب ١/ ١٧٥).

(٢) هو شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي، أبو بكر، أحد راويي عاصم بن أبي النجود. (معرفة القراءكبار ١/ ١٣٤، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٤٩٥، وشذرات الذهب ٢/ ٤٣٠).

(٣) السبعة: ١٨٢، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٢١، والكشف ١/ ٢٩٣، وحجة القراءات:١٣٤، والنشر ٢/ ٢٢٧، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٣٨.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ١٤٣، وجامع البيان ٢/ ٣٨٥، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٢٢، وحجة القراءات:١٣٥، والكشف ١/ ٢٩٣، والبيان في غريب إعراب القرآن. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. طه عبد الحميد طه. ومراجعه: مصطفى السقا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ. ١/ ١٥٥، والكشاف ١/ ٣٦١، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات. للباقولي. تحقيق: د.أحمد الدالي. مجمع اللغة العربية بدمشق،١٤١٥هـ. ١/ ١٦١، والمحرر الوجيز١/ ٢٩٨، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ٥٩، والتبيان ١/ ١٧٨، والبحر المحيط ٢/ ١٦٨.

(٥) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، أبو محمد، فقيه، محدث، نحوي، مفسر، من مصنفاته: تفسيره: المحرر الوجيز. (سير أعلام النبلاء ١٩/ ٥٨٧، وبغية المتلمس =

واحدة من القراءتين، تحتمل أن يراد بها الاغتسال بالماء، وأن يراد بها انقطاع الدم وزوال أذاه»[1].

وقول الجمهور هو الصواب؛ لأن فيه إعمالاً لدلالة بنية (فعُل يفعُل)، فإنه يدل على الصفات اللازمة، والطهارة التي تتسبب عن انقطاع دم الحيض، من الصفات اللازمة التي لا يتكلفها الإنسان ولا يعتملها، فحمل الآية على هذا هو الصواب، والله أعلم.

وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

=

٢/ ٥٠٦، وطبقات المفسرين للسيوطي: ٥٠).

(١) المحرر الوجيز ١/ ٢٩٨.

الفصل الثاني في المزيد

أغراض الزيادة:

ذكر العلماء للزيادة عددًا من الأغراض، وهي: الزيادة للإلحاق، والزيادة للمد، والزيادة من أصل الوضع، والزيادة للمعنى[١]، والزيادة لإمكان النطق بالساكن، ولبيان الحركة، وللوقف..[٢]. والذي يهمنا منها ما يؤثر في المعنى، وهو نوعان: الزيادة للإلحاق، والزيادة للمعنى.

فأمّا الزيادة للإلحاق، فهي زيادة يتوصل بها إلى جعل كلمة مثل كلمة أخرى في عدد الأحرف وترتيب الحركات وأنواعها، لتعامل معاملة الملحق به[٣].

وقد نص المتقدمون على أن الغرض من الإلحاق إنما هو لفظي، ولم يذكروا دلالته[٤]، وذلك لأن دلالته -كما يظهر- لم تكن مقصودة من أصل الوضع، وإنما كان المقصود الإلحاق ببناء آخر، إلا أن الرضي أشار إلى تلك الدلالة إذ قال: «ولا نحتِّم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يُتوهَّم، كيف وإن معنى (حَوْقَلَ) مخالف لمعنى (حَقِل)، و(شمْلَلَ) مخالف لـ(شَمِل) معنىً، وكذا (كَوْثرٌ)

(١) المنصف ١/ ١٣-١٧.

(٢) الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية. د. أحمد عبد العظيم عبد الغني. القاهرة: دار النصر، ص:٢٩٤.

(٣) المنصف ١/ ٣٤، والممتع ١/ ١٦٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ٥٢، ٢/ ٣٣٠، والتسهيل لابن مالك: ٢٩٨.

(٤) ينظر: المصادر السابقة.

ليس بمعنى (كثُر»)[1]، ومن هنا حاول د.مهدي القرني تلمس تلك الدلالات المشار إليها في زيادة الإلحاق، وتبين له أن الإلحاق له أثر في الدلالة الصرفية، وكذلك اللغوية، ولكن هذه الدلالة لا تطرد في كل الأفعال، ولا في بناء واحد منها، وأنَّ من المعاني الصرفية للأفعال الملحقة: الجعل، نحو: جَلْبَبَ، والصيرورة، نحو: شَمْلَلَ، والإزالة، نحو: شَرْيَف[2].

وأمّا الزيادة للمعنى، فهي التي تضيف للأصل معنى زائدًا على دلالته مجردًا منها، ومن ذلك الزوائد التي تلحق الأفعال المجردة، لتفيد معنى جديدًا..

أغراض الزيادة في الأفعال:

الأول: غرض لفظي، وذلك في باب الإلحاق، فإن الغاية الأولى لفظية، والدلالة جاءت تبعًا.

والثاني: غرض معنوي، فالهمزة قبل الفاء تفيد التعدية أو الصيرورة أو التعريض.. وتضعيف العين يفيد التعدية أو السلب أو التسمية.. إلى غير ذلك.

وقد ذهب الرضي إلى أن الزيادة غير مقيسة، قال: «وليست هذه الزيادات قياسًا مطردًا، فليس لك أن تقول مثلاً في ظرُف: أظرف، وفي نصر: أنْصر.. وكذا لا تقول: نصَّر ولا دخّل.. وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كل باب

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/ ٥٢.

(٢) أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل. د. مهدي بن علي بن ملحان القرني. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد،١٤٢١هـ. ص: ٨٣-٨٧.

إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين»[١]، وإلى ذلك ذهب ابن جماعة[٢] (ت٨١٩) في حاشيته على الجاربردي[٣] (ت ٧٤٦)[٤].

ولذا نجد أنّهم اختلفوا في قياسية إفادة الهمزة للتعدية، ففي حين أن الفارسي يجعل ذلك قياسًا مطلقًا إذ يقول: «الأفعال التي لا تتعدى إل مفعول إذا نقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول، فالمتعدية إلى مفعول إذا نُقِلتْ بها تعدت إلى مفعولين»[٥] نجد أن سيبويه يعبر عن ذلك بالأكثرية: «تقول: دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت أن غيره صيَّره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله.. فأكثر ما يكون على (فَعَلَ) إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يُبْنى الفعل منه على (أفْعَلت)»[٦]. وكذا عبر ابن جني: «المعنى والمألوف في اللغة أنّه إذا كان (فَعَلَ)

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/ ٨٤.

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، إمام في فنون شتى، منها النحو واللغة والأصول والجدل، من تصانيفه: حاشية على جمع الجوامع، وحاشية على شرح الشافية للجاربردي، وغيرهما. (طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤/ ٤٩، والضوء اللامع ٧/ ١٧١، وبغية الوعاة ١/ ٦٣).

(٣) هو أحمد بن الحسن بن يوسف، أبو المكارم، الجاربردي، نحوي، وفقيه شافعي، من مصنفاته: شرح شافية ابن الحاجب. (الدرر الكامنة ١/ ١٣٢، والبدر الطالع ١/ ٤٧، وبغية الوعاة ١/ ٣٠٣).

(٤) حاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/ ٤٥.

(٥) البغداديات. للفارسي. تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي. بغداد: وزارة الأوقاف، ص: ١١٧، والإيضاح العضدي. للفارسي. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. ط:٢. دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ. ص: ١٩٩، ٢٠١.

(٦) الكتاب ٤/ ٥٥.

غير متعدٍّ كان (أفْعَل) متعديًا؛ هذه لأن الهمزة كثيرًا ما تجيءُ للتعدية»[١].

ونقل عن بعضهم في المسألة تفصيل، فعند المبرد التعدية بالهمزة قياس في اللازم والمتعدي إلى واحد، وعند الأخفش والفارسي قياس مطلقًا، وعند أبي عمرو قياس مطلقًا في غير باب (عَلِمَ) المتعدية لاثنين[٢]، واختار ابن هشام أنَّه قياس في اللازم سماع في المتعدي، وقال: إنه ظاهر كلام سيبويه[٣].

ونجدهم أيضًا اختلفوا في قياسيَّة التعدية بالتضعيف، وذكروا في ذلك أقوالًا[٤].

والذي يدل على عدم قياسية الزيادة، واطِّراد معانيها، تعدد تلك المعاني، وتحكم السياق بدلالاتها، ولأجل هذا كان لعلماء التفسير رؤى متباينة في تحديد دلالة الزيادة في بعض ألفاظ القرآن الكريم.

دلالة الزيادة في الأفعال:

اختلف المتقدمون في نسبة المعاني، فمرة نسبوها إلى الصيغة كاملة، فقالوا (فاعَلَ) للمشاركة، و(استفعل) للطلب.. ومرة نسبوها للأحرف الزائدة، فقالوا: الهمزة للتعدية، والتضعيف للتكثير..[٥]، والحق أن كلا التعبيرين يفي

---

(١) الخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية، ٢/ ٢١٤.

(٢) همع الهوامع. للسيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ. ٣/ ٨. وينظر: المغني: ٦٧٨.

(٣) المغني: ٦٧٨.

(٤) البحر المحيط ١/ ١٤٤، والمغني: ٦٨٠.

(٥) الخصائص ٢/ ٢١٤، وشرح الشافية للرضي ١/ ٨٣.

بالغرض[١]، إلا أن نسبة المعنى إلى الصيغة كاملة أكثر دقة؛ لما للمعنى المعجمي من تأثير في تحديد معنى الزائد، وإذا نسبنا المعنى للزائد فكأننا تجاهلنا الدلالة المعجمية للجذر (ف ع ل)، كما أن الصيغة تختلف إذا دخل الزائد، ففاء الكلمة مجردةً مفتوحةٌ، غير أنها تكون ساكنة إن دخلت الهمزة (أَفْعَلَ) أو الهمزة والسين والتاء (اسْتَفْعَل) إلى غير ذلك.

١ - أفْعَل:

يدل هذا البناء على معانٍ متعددة، أشهرها التعدية[٢]، نحو: أذهبتُ زيدًا، أي جعلته يذهب، فهو فاعل الذهاب، مفعول للجعل.

ومن معانيه أيضًا: التعريض، نحو: أبعْتُهُ، والصيرورة، نحو: أغدّ البعير، أي صار ذا غدة، والسلب، نحو: أشكيتهُ، أي أزلت شكواه، وللكثرة، نحو: أضَبَّ المكان، أي كثر ضبابُه، والوجدان، نحو: أحمدته، أي وجدته محمودًا، وبمعنى المجرد، نحو: أقلتُهُ، وبمعنى الدعاء، نحو: أسقيته، أي دعوت له بالسقيا، إلى غير ذلك من المعاني[٣].

***

قال الله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كثيرًا وَيَهْدِي بِهِ كثيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]، وقال عز

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها. د. تمام حسان. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٢١هـ. ص: ١٤٤.

(٢) شرح الشافية للرضي ١/ ٨٣، والارتشاف ١/ ١٧٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ٨٣، ٨٨، ٩١، والممتع ١/ ١٨٦، والبحر المحيط ١/ ٢٦، والارتشاف ١/ ١٧٣، والدر المصون ١/ ٦٨، والمساعد ٢/ ٦٠٠.

شأنه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [إبراهيم:٤]، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النحل: ٩٣]. وقال عز وجل: ﴿وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ [الكهف:٢٨].

فالفعلان (يضل) -مضارع (أضل)- و(أغفل) قد اختلف المفسرون في دلالتهما، وذلك حسب رؤاهم العقدية، فالقدرية ومنهم المعتزلة، لا يجيزون نسبة الفعل إلى الله تعالى، ويرون أن العبد أعطي قدرة تصلح للإيمان والكفر، فيرجح أحد طرفي قدرته بلا مرجح[١]، قال القاضي عبد الجبار[٢](ت ٤١٤): «اتفق أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم، حادثة من جهتهم، وأن الله أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال: إن الله سبحانه خالقها فقد عظم خطؤه»[٣]. فهم ينسبون الفعل للعبد، ولا يجيزون نسبة الإضلال والهداية إلى الله. أما الجبرية ومنهم الجهمية، فهم على النقيض من ذلك، فيرون أن العباد مجبورون على أعمالهم، نُقل عن الجهم بن صفوان أنه قال: «لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى

---

(١) منهاج السنة. لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق:د. محمد رشاد سالم. ط:٢. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٢هـ. ٣/ ١١٩.

(٢) هو عبد الجبار بن أحمد الهمداني، شيخ المعتزلة في عصره، من تصانيفه: المغني في أبواب التوحيد والعدل، وشرح الأصول الخمسة. (سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٤٤، وتاريخ بغداد ١١/ ١١٣، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٦٢، وشذرات الذهب ٥/ ٧٨)

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل. للقاضي عبد الجبار. تحيق: توفيق الطويل وسعيد زايد. راجعه:د. إبراهيم مدكور. الدار المصرية للتأليف والترجمة، ٨/ ٣.

المخلوقين على المجاز»[١].

أمّا أهل السنة فيرون أن الله خالقُ أفعالَ العباد، والعبد قادر مختار يفعل بمشيئته وقدرته[٢]، فالله خلق العباد وخلق قدرتهم وإرادتهم، والعباد فاعلون لأعمالهم حقيقة، ولهم قدرة عليها[٣].

ومن هنا اختلف المفسرون في دلالة (أَضَلَّ) و(أَغْفَل) في الآيات السابقة ومثيلاتها على أقوال متعددة، أذكر منها ما يتعلق بالجانب التصريفي:

القول الأول: أنّ معنى (أفعل) هنا التسمية[٤]، فمعنى (يضل الله الكفار) يسميهم ضُلاّلاً، وقد استشهدوا على ذلك بقول طرفة[٥]:

وما زال شُربي الراح حتى أَضَلّني صديقي وحتى ساءني بعض ذلكا

وبقول الكُميت[٦]:

---

(١) الفرق بين الفرق. لعبد القاهر بن طاهر البغدادي. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١١هـ. ص:٢١١.

(٢) منهاج السنة ٣/ ١٢٨.

(٣) العقيدة الواسطية. لابن تيمية. تحقيق: محمد بن عبد العزيز بن مانع. ط:٢. الرياض: الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، ١٤١٢هـ. ص: ٣٨.

(٤) التفسير الكبير. للفخر الرازي. ط:٤. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ. ١/ ٣٩٦، والاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية: ١٤، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٧٠.

(٥) البيت من الطويل. في تأويل مشكل القرآن. لابن قتيبة. شرحه ونشره: أحمد صقر. المكتبة العلمية، ص: ١٢٦، والتفسير الكبير ١/ ٣٦٩، ولم أجده في ديوانه.

(٦) البيت من الطويل. في شعره. جمع وتقديم: د. داود سلوم. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ. ٢/ ١٨٥، بلفظ: وطائفة قد أكفرتني بحبكم، ولسان العرب (خبث) ٢/ ١٤٢. وبلا نسبة في زاد المسير ٣/ ٢٩.

وطائفـــةٌ قـــد أكفــروني بحـــبِّكُم وطائفـــة قـــالوا مُسيءٌ ومـــذنبُ

وقد ذهب إلى ذلك بعض المعتزلة[١].

وقد أثبت الفارسي وابن عصفور وأبو حيان هذا المعنى (التسمية) لـ(أفْعَل)، ومثل له الفارسي بـ(أسقى)[٢]، والظاهر أنه وهم؛ لأن المعنى هنا الدعاء وليس التسمية، ومثل له ابن عصفور وأبو حيان بـ(أكفرته وأخطأته) أي سميته كافرًا ومخطئًا[٣]، ويعبر بعضهم عن التسمية بالنسبة[٤]، ووجه بعضهم على هذا قوله تعالى: ﴿فإنَّهمْ لا يُكْذِبُونك﴾[الأنعام:٣٣] في قراءة نافع والكسائي[٥]، أي لا ينسبونك إلى الكذب[٦].

وقد اعتُرِض على هذا المعنى بأن التسمية من معاني (فعَّل)[٧]، ومن هنا خطَّأ ابن قتيبة الفِرَق التي تأولت هذا، وزعمت أن المراد نسبتهم إلى الضلال، قال: «..وإن كانوا لم يقدروا من تلك الحيل على ما يصح في النظر ولا في اللغة، كقولهم في (يضل من يشاء): ينسبهم إلى الضلال.. ولو أراد النسبة لقال:

---

(١) ينظر: التفسير الكبير ١/ ٣٩٦.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٠٢.

(٣) الممتع:١٢٨، وارتشاف الضرب ١/ ١٧٣.

(٤) لسان العرب (خبث) ٢/ ١٤٢، وزاد المسير ٣/ ٢٩.

(٥) حجة القراءات: ٢٧٤.

(٦) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٠٢، وزاد المسير ٣/ ٢٩، وتجد خلطًا عند ابن الجوزي في تخريج القراءة، فقد خلط بين الوجدان والنسبة، قال: يقال: أكذبت الرجل إذا أدخلته في جملة الكذابين، ونسبته إلى صفتهم، كما يقال: أبخلت الرجل إذا نسبته إلى البخل، وأجبنته إذا وجدته جبانًا.. !

(٧) الكتاب ٤/ ٥٨، والارتشاف ١/ ١٧٤.

يضلِّلُهم، كما يقال: يخوِّنُهم ويُفَسِّقهم ويُظَلِّمُهم أي ينسبهم إلى ذلك»[١]، وبهذا أيضًا صرح القرطبي، وقال: إنه يخالف أقوال المفسرين، كما أنه غير محتمل في اللغة[٢].

القول الثاني: أن (أفعَل) يفيد الوجدان[٣]، فالمعنى أن الله تعالى وجدهم ضالين، وقد قال بذلك بعض المعتزلة أيضًا[٤]، ويُستشهد لدلالة (أفعل) على هذا المعنى بقول عمرو بن معديكرب لبني سُليم: «قاتلناكم فما أجبَنَّاكم، وهاجيناكم فما أفحمناكم، وسألناكم فما أبخلناكم»[٥]، أي فما وجدناكم جبناء ولا مُفْحَمِين ولا بخلاء، وبقول المخبّل[٦]:

تمنّى حُصَينٌ أن يَسُودَ جِذاعَهُ   فأمسى حُصينٌ قد أُذِلَّ وأُقْهِرا

أي وجد ذليلاً ومقهورًا[٧]، وبقول الأعشى[٨]:

---

(١) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة: ١٥، وتأويل مشكل القرآن: ١٢٦.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٧٠.

(٣) التفسير الكبير ١/ ٣٧٠.

(٤) ينظر: المحتسب ٢/ ٢٨، والتفسير الكبير ١/ ٣٩٦، والكشاف ٢/ ٤٨٢.

(٥) المحتسب ٢/ ٢٨، وأدب الكاتب. لابن قتيبة. تحقيق: د. محمد الدالي. ط:٢ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ. ص: ٤٤٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٦، ٣٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٥٩.

(٦) البيت من الطويل، له في أدب الكاتب: ٤٤٧، واللسان (قهر) ٥/ ١٢٠، وخزانة الأدب ٨/ ١٠١، حصين: هو الزبرقان بن بدر، وجذاعه يعني قومه، جذاع الرجل قومه.

(٧) التفسير الكبير ١/ ٣٦٥.

(٨) البيت من الكامل. في الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشين الآخرين. ط:٢. الكويت: دار ابن قتيبة، ١٩٩٣. (مصور من طبعة مطبعة: آدلف هلز هوسن، ١٩٢٧م).

=

أثْـــوَى وقَصَّر ليلـــةً ليُـــزَوَّدا   فَـمَضَى وَأَخْلَـفَ مِـن قُتيلـةَ موعِـدا

وبقول أعشى باهلة[١]:

لا يُصْـعِبُ الأمـر إلا ريـثَ يرْكَبُـهُ   وكـل شيء سـوى الفحشـاء يـأتمرُ

قال ابن الشجري[٢] (ت ٥٤٢): لا يُصْعِب الأمر: لا يجده صعبًا[٣].

واستشهدوا بشواهد أخرى[٤].

وكان ابن جني معتزليًّا[٥]، فلذا اجتهد في تأكيد دلالة (أفعل) على المصادفة(الوجدان) في قوله تعالى: ﴿ولا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنا قَلْبَه﴾ [الكهف:٢٨]، قال في الخصائص: «باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية... وأذكر يومًا وقد خطر لي خاطر مما نحن بسبيله، فقلت: لو قام إنسان على خدمة هذا العلم ستين سنة حتى لا يحظى منه إلا بهذا الموضع لما كان مغبونًا فيه، ولا منتقص الحظ منه، ولا السعادة به، وذلك قوله عز اسمه: ﴿وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا

=

ص: ١٥٠، والخصائص ٣/ ٢٥٣.

(١) البيت من البسيط. الصبح المنير: ٢٦٧، بلفظ: لا يَضْعُفُ، والأصمعيات: ٩١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٤. الأخيران باللفظ المثبت.

(٢) هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني، ابن الشجري، أبو السعادات. إمام في النحو واللغة وأشعار العرب، من تصانيفه: أماليه. (نزهة الألباء: ٢٩٩، ووفيات الأعيان ٦/ ٤٥، وإنباه الرواة ٣/ ٣٥٦).

(٣) أمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٥.

(٤) ينظر: أدب الكاتب: ٤٤٧، والخصائص ٣/ ٢٥٣-٢٥٥.

(٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ١٠، ومقدمة الخصائص ١/ ٤٢.

قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً﴾، ولن يخلو (أغفلنا) هنا من أن يكون من باب أفعلتُ الشيء أي صادفته ووافقته كذلك...أو يكون ما قاله الخصم: أن معنى (أغفلنا قلبه): منعنا وصددنا، نعوذ بالله من ذلك..»[(١)].

وهذا المعنى من معاني (أفعل) المشهورة، ذكره سيبويه[(٢)] وغيره[(٣)].

القول الثالث: أن الهمزة للتعدية[(٤)]، وقد قال بذلك كل من الجبرية والقدرية وأهل السنة، على اختلاف في التأويل[(٥)].

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٥٣-٢٥٤، وينظر: المحتسب ٢/ ٢٨. وجاء في أمالي ابن الشجري أن معنى (أغفلنا) وجدناه غافلاً، فنقل محقق الكتاب د. محمود الطناحي في الحاشية رقم (١) عن هامش الأصل: «قال شيخنا الإمام العلامة جمال الدين بن هشام -أبقاه الله سبحانه-: هذه المقالة، أعني كون (أغفلنا) بمعنى وجدناه غافلاً، تقدمه إليها ابن جني، نص عليها في المحتسب وغيره، وحامله عليها الاعتزال. من خط تلميذ ابن هشام». ١/ ٢٢٦.

(٢) الكتاب ٤/ ٦٠، قال: «فأما أحمدته، فتقول: وجدته مستحقًا للحمد مني، فإنما تريد أنك استبنته محمودًا».

(٣) نزهة الطرف في علم الصرف. للميداني. شرح:د. يسرية حسن. ط:١. ١/ ٢٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٥٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ٩٠.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٧٠، والتفسير القيم للإمام ابن القيم. جمعه:محمد أويس الندوي. حققه:محمد حامد الفقي. لا ط. بيروت:دار الكتب العلمية،١٣٩٨هـ. ص: ٣٤٩.

(٥) فالقدرية ذهبوا في آية البقرة إلى أن الفعل مسند إلى السبب، فكان المثل الذي ضربه الله هو سبب الإضلال (الكشاف ١/ ٢٦٧، وينظر: المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري. لصالح الغامدي. ط:١. حائل: دار الأندلس،١٤١٨هـ. ١/ ٢٠٢). وذهبت الأشاعرة أن الإضلال منسوب للعبد من حيث الكسب (إرشاد العقل السليم. لأبي السعود العمادي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١/ ٧٥). وذهبت الجبرية إلى أن الفعل لله والمخلوق ليس له قدرة (الفرق بين الفرق:٢١١). أما أهل السنة فذهبوا إلى أن الله صيَّرهم ضلالاً وأغفل قلوبهم، لعلمه باختيارهم غير الموافق لأمره (ينظر: الجامع لأحكام القرآن =

وهذا القول هو الأليق بالمعنى والأبعد عن التأويل؛ لأنه قرن الإضلال بالهداية، والهداية لا تحتمل التسمية ولا الوجدان، كما أن إفادة التعدية اجتمعت عليها الفرق المختلفة، إما تجويزًا وإما إيجابًا، كما أنها هي الأغلب في هذه الصيغة(١)، وقال بقياسية زيادة الهمزة على الثلاثي المجرد لإفادة التعدية بعض النحويين(٢).

أما القول الأول، فإن التسمية لم يذكرها كثير من علماء التصريف من معاني (أفعَل)(٣)، والمشهور أنها من معاني (فعَّل)، وأنكر ابن قتيبة والقرطبي أن يدُلَّ عليها (أفعل)، كما سبق الإشارة إلى ذلك، أمّا البيتان اللذان استشهدوا بهما، فأقل ما يقال فيهما أنهما شاذان، أو ضرورة، فأمّا بيت طرفة فينكسر لو قال: ضلَّلَني. وأما بيت الكميت فيمكن أن نحكم عليه بأنه ضرورة، إلا على رأي سيبويه وابن مالك فليس فيه ضرورة(٤)، إذ إنه لا ينكسر لو قال: (كَفَّروني).

=

١/ ١٧٠، وينظر: زاد المسير ٥/ ١٣٣، والتفسير القيم:٣٤٩، وأضواء البيان ٤/ ٧١).

(١) شرح الشافية للرضي ١/ ٨٦.

(٢) الكتاب ٤/ ٥٥، والبغداديات: ١١٧، والإيضاح العضدي: ١٩٩، ٢٠١، والخصائص ٢/ ٢١٤، وهمع الهوامع ٣/ ٨. وينظر: المغني: ٦٧٨.

(٣) ذكرها الأستاذ أحمد محمود درويش من معاني (أفعل)، ومثل بـ(أكفرته، وأخطأته)، (التناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية. رسالة ماجستير مقدمة لقسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة رقم:١٤٦٨ ص: ٤٥)، وكذلك د.يسرية حسن في شرحها لنزهة الطرف ١/ ٢٦٠، وأحالا إلى كتاب سيبويه٤/ ٥٨، والذي ذكر سيبويه في هذا الموضع (خطَّأ، وكَفَّرَ)، فالظاهر أنه وهم، ينظر: شرح السيرافي ٥/ ٨٩أ.

(٤) ينظر رأي سيبويه وابن مالك في الضرورة: الضرائر. للآلوسي. شرحه: محمد بهجة الأثري.ط:١. القاهرة: دار الآفاق العربية،١٤١٨هـ. ص: ٥، ومقدمة تسهيل الفوائد

=

وجاء في اللسان: «المخبِث: الذي يعلم الناس الخبث، وأجاز بعضهم أن يقال للذي ينسُبُ الناسَ إلى الخبث: مُخْبِث، قال الكُميت: فطائفة... البيت أي نسبوني إلى الكفر.. وأخبث الرجل أي اتخذ أصحابًا خبثاء»[1]. والذي في التهذيب، والجمهرة، والمقاييس، وفي شرح الشافية[2]: أخبث الرجل: صار له أصحاب خبثاء، دون ما جاء في اللسان.

فالحاصل أن هذا التوجيه بعيد لا يسوغ.

أما القول الثاني، وهو أن (أفعل) في الآيات تفيد الوجدان، فإن هذا المعنى ثابت لـ(أفْعَل)، وشواهده كثيرة، إلا أن الحمل عليه لا بد له من قرينة، وهذه القرينة هي الدلالة المعجمية والسياق، فأما المعنى المعجمي لـ(ض ل ل) فإنه يقبل أن يأتي منه (أفعل) مفيدًا للوجدان، وقد جاء في الحديث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى قومه فأضلَّهم»، أي وجدهم ضُلاّلاً[3].

وأمّا السياق، فالقرينة دالة على التعدية، لا على الوجدان؛ لأن الإضلال مقرون بالهداية، كما سبق أن أشرتُ، فإذا حُمل الإضلال على الوجدان، فعلى أي شيء تحمل الهداية؟ والله أعلم.

=

وتكميل المقاصد: ٤٨، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين. د.إبراهيم الحندود. مجلة الجامعة الإسلامية. العدد:١١١. ١٤٢١هـ : ٣٧٩.

(١) اللسان (خبث) ١/ ١٤٢.

(٢) جمهرة اللغة (خبث)١ / ٢٠٠، وتهذيب اللغة (خبث) ٧:٣٣٧، ومقاييس اللغة (خبث) ٢/ ٢٣٨. وشرح الشافية للرضي ١/ ٨٨.

(٣) النهاية في غريب الحدبث والأثر. لابن الأثير. تحقيق:د. طاهر الزواوي ود. محمود الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ (ضلل) ٣/ ٩٨.

قال تعالى: ﴿وإِنَّ لَكُمْ في الأنعامِ لَعِبرةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا في بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦][1].

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي، بضم النون، من (أسقى)، وقرأ نافع، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، بفتح النون، من (سقى)[2].

واختلفت التوجيهات، على أقوال:

الأول: أن (سقى) و(أسقى) بينهما فرق، فـ(سقى) إذا كان السقي إلى فم المَسْقِي، شَرْبةً واحدة، غير دائمة، فإذا قلت: سَقيتُه ماءً، أي ناولته ليشربه، و(أسقى) إذا جعلتَ لهُ شِرْبًا، أو عَرَّضتَه لأن يشرب، كما يقال: أسقيتُه نهرًا، أو دعوتَ له بالسُّقيا[3]، قال سيبويه: «وتقول: سَقَيْتُه فشرِب، وأَسْقَيْتُهُ جعلت له

---

(١) اختلف القراء السبعة في (سقى وأسقى) هنا وفي المؤمنون: ٢١. (معجم القراءات ٦/ ١٦٢).

(٢) السبعة: ٣٧٤، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٥٧، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٣٨، والتيسير في القراءات السبع. لأبي عمرو الداني. عني به أوتويرتزل. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ. ص: ١١٢، وحجة القراءات: ٣٩١، والنشر ٢/ ٣٠٤، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٨٦.

(٣) الكتاب ٤/ ٥٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٠٨، والنوادر: ٥٤٠، وجامع البيان ١٤/ ١٣١، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ٢٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٠١، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٣٥٧، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٧٦، والمفردات: (سقى) ٤١٥، وتهذيب اللغة (سقي) ٩/ ٢٢٨، وزاد المسير ٤/ ٣٩٤، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٨٢.

ماءً وسُقيا، ألا ترى أنك تقول: أسقيتُه نهرًا. وقال الخليل: سَقَيْته وأسْقَيْتُهُ، أي جعلت له ماء وسُقيا، فسقيتُهُ مثلُ كسوتُه، وأسقيته مثل ألبستُه»[1].

الثاني: أن فَعَل وأَفْعَل بمعنى واحد[2]، ونُسب هذا القول لأبي عُبيدة[3] (ت ٢٠٩)[4]، واستشهدوا له بقول لبيد[5]:

سَقى قَوْمِي بني مَجْدٍ وأسْقى نُمَيرًا والقبائلَ من هلالِ

والحق أن أبا عبيدة لم يجعلهما بمعنى واحد مطلقًا، بل إذا كان من السماء، أما إذا كان للشفة، أي مناولته الماء ليشرب، أو إذا جعلت له شِربًا، بمعنى هيّأت له فلا يجوز عنده إلا (أسقى)[6]، قال أبو حاتم السجستاني: «وأنشدته[أي أبا

---

(١) الكتاب ٤/ ٥٩.

(٢) النوادر: ٥٤٠، وفعلت وأفعلت للزجاج. تحقيق: د. رمضان عبد التواب ود. صبيح التميمي. مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥هـ. ص:٨٨، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ٢٠٨، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٠١، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٣٥٧، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٧٦، وتهذيب اللغة (سقي) ٩/ ٢٢٨، وزاد المسير ٤/ ٣٩٤، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٨٢.

(٣) هو معمر بن المثنى التيمي، أبو عبيدة، إمام في اللغة والنحو، من تصانيفه: مجاز القرآن. (مراتب النحويين: ٤٤، وأخبار النحويين البصريين ٥١، وإنباه الرواة ٣/ ٢٧٦).

(٤) مجاز القرآن. لأبي عبيدة. تحقيق د. فؤاد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١/ ٣٤٩، والذي فيه: أن ما كان من السماء فيه لغتان، وأما غيره فلا..

(٥) من الوافر، في ديوانه. شرح الطوسي. وضع هوامشه: د. حنا نصر الحتي. ط:١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ. ص: ١٦٨، ومعاني القرآن للفراء٢/ ١٠٨، ومعاني القرآن للزجاج٣/ ٢٠٨، والحجة للقراء السبعة٥/ ٧٦، وبنو مجد: هم قومُه، فإن مجدًا هذه هي أم كلاب وكليب ابني ربيعة بن عامر بن صعصعة.

(٦) مجاز القرآن ١/ ٣٥٠.

عبيدة] قول لبيد: سقى قومي.. البيت، فقال:« أنا والله أتهم هذا البيت من شعر لبيد»،.. ويقال: سقيته إذا جعلت له جلدًا يتخذ منه سقاءً، وأنا أَسْقِيه، وأنكره أبو زيد وأبو عُبيدة، وقالوا: أسقيتُه جلدًا لا يختلفون فيه»(١).

فعلى هذا يكون رأي أبي عبيدة وأبي زيد قولاً ثالثًا.

وعلى النقيض من هذا قول الفراء، فإنه لا يجوِّز في سقي الشفة إلا (سقى)، أما المعنى الآخر فروى أنه يعبر عنه بالفعلين، قال: «فإذا سقاك الرجل ماءً لشفتك قالوا: سقاه، ولم يقولوا أسقاه.. وربما قالوا لما في بطون الأنعام ولماء السماء: سقى وأسقى»(٢)، ثم استشهد ببيت لبيد، فهذا قول رابع.

قال الزجاج متعقبًا النحويين: يحتمل أن يراد بـ(سقى) في البيت الشرب، و(أسقى) الدعاء بالخصب(٣)، واستُبعِد أن يكون بين (سقى) و(أسقى) فرق في البيت؛ لأن الشاعر لم يرد بـ(سقى قومي) ما يروي عطاشهم؛ لأنه لم يَدْعُ لهم لِعَطَشٍ بهم، وإنما دعا لهم بالخصب، وبعيد أن يسأل لقومه ما يروي العطاش، ولغيرهم ما يخصبون منه(٤)، وهذا وجيه.

وبتتبع مواضع الفعلين (سقى) و(أسقى) في القرآن الكريم، نجد أن القول بالتفريق بين مدلوليهما أقرب إلى الدقة، فنجد أن الفعل (سقى) جاء للدلالة على

---

(١) فعلت وأفعلت. لأبي حاتم السجستاني. تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية. ط:٢. بيروت: دار صادر، ١٤١٦هـ. ص:١٤٥ بتصرف يسير.

(٢) معاني القرآن ٢/ ١٠٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٠٩.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٧٥، والكشف ٢/ ٣٩.

الشرب، مثل قوله تعالى: ﴿فَسَقَى لهما ثُمَّ تَوَلَّى إلى الظِّلِّ﴾ [القصص:٢٤]، ومثل ذلك في: البقرة: ٧١، ويوسف:٤١، والشعراء:٧٩، والقصص: ٢٥،٢٣، ومحمد:١٥، والإنسان ٢١، أما (أَسْقى) فقد جاء للدلالة على تهيئة المشروب، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلْنا مِنَ السَّماءِ ماءً فَأَسْقَيْناكُمُوهُ﴾ [الحجر:٢٢]، ومثل ذلك في: الفرقان:٤٩، والجن:١٦، والمرسلات:٢٧[١]، ولا تجد في هذه المواضع اختلافًا بين القراء السبعة[٢]، أمّا في آيتي النحل[٦٦] والمؤمنون [٢١]، فقد اختلف فيهما على ما بيّنتُ أولَ المسألة، فمن هنا فاضلوا بين القراءتين، ووجّهوا غير المُفَضَّلة.

فممن فاضل بينهما الطبري[٣] (ت ٣١٠)، وقد بنى ذلك على أن (أسقى) يدل على الدوام، فالعرب تقول: أسقيته نهرًا أي جعلته شربًا دائمًا، أما (سقى) فإنه يدل على الشَّربة الواحدة، فعلى هذا كان أعجب القراءتين عنده قراءة ضم النون، من (أسقى)؛ لأن ما أسقى الله عباده من بطون الأنعام دائم غير منقطع، أما القراءة الأخرى، فلها وجه؛ لأن العرب قد تسوي بقلةٍ بين الفعلين[٤].

وسوَّى الفارسي، ومكي[٥](ت ٤٣٧)، وابن زنجلة[١](ت حوالي ٤٠٣)

---

(١) وهناك مواضع أخرى تحتمل الوجهين؛ لأن الفعل فيها مبني للمجهول.

(٢) ينظر: معجم القراءات د. عبد اللطيف الخطيب. ط:١. دمشق:دار سعد الدين، ١٤٢٢هـ. ١/ ١٢٦، ٤/ ٥٤٦،٢٦٦، ٦/ ٣٦٢، ٤٣١، ٧/ ٢٧، ١٠/ ٢٢٨.

(٣) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر. إمام في التفسير والقراءات والأحكام والتاريخ، من تصانيفه: جامع البيان، وتاريخ الأمم والملوك. (معرفة القراء ١/ ٢٦٤، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٦٧، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٠٦).

(٤) جامع البيان ١٤/ ١٣١.

(٥) هو مكي بن أبي طالب القيسي، أبو محمد. إمام في علوم القرآن، ولد سنة ٣٥٥هـ، من =

وغيرهم بين القراءتين مع اختلاف الدلالة، فمن قرأ بالمجرد كان للشفة، ومن قرأ بالمزيد جعله في كثرته ودوامه كالسُّقيا[٢]، وحُكِي عن المبرد أنه قال: نَسْقيكم بالفتح أشبه بالمعنى[٣].

وبناء على النتيجة السابقة، التي أثبتها من خلال تتبع مواضع (سقى) و(أسقى) في كتاب الله، فإن رأي الطبري وجيه في تفضيل قراءة الضم، فإنه يجتمع فيها أمران: موافقتها للآيات الأخرى التي جاءت في إيجاد المشروب وتهيئته، كقوله تعالى: ﴿ونُسْقِيَه مما خلقنا أنعامًا وأناسِيَّ كثيرًا﴾ [الفرقان:٤٩]، ودلالتها على الدوام، بلا قرينة، كما قال الراغب الأصفهاني[٤] (ت ٥٠٢): «السُّقيا: أن يعطيه ما يشرب، والإسقاء: أن يجعل له ذلك حتى يتناوله كيف شاء، فالإسقاء أبلغ من السقي»[٥]، ولكنَّ رأي الطبري ليس دقيقًا في تجويز

=

تصانيفه: مشكل إعراب القرآن، والكشف عن وجوه القراءات السبع، والإيضاح للناسخ والمنسوخ. (معرفة القراء ١/ ٣٩٤، وإشارة التعيين: ٣٤٥، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣٣١).

(١) هوعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، أبو زرعة، عالم بالقراءات، (الأعلام ٣/ ٣٢٥، وحجة القراءات (مقدمة المحقق) ص: ٢٥».

(٢) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٧٦، والكشف ٢/ ٣٩، وحجة القراءات: ٣٩١،٣٩٢، والتفسير الكبير ٢٠/ ٢٣٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٠١.

(٤) هو حسين بن محمد بن المفضل، الأصفهاني، المعروف بالراغب، أبو القاسم. متقن لأكثر من فن، من مصنفاته: المفردات. اختلف في وفاته اختلافًا كبيرًا.. ومن الأقوال ما أثبت. (سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٢٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١١٥٦، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٧، وينظر: الموسوعة الميسرة ١/ ٧٩٣).

(٥) المفردات. للراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان داودي. ط:٣. دمشق: دار القلم، ١٤٢٣هـ.

=

التسوية بين الفعلين، فإنَّ حملَه على سقي الشفة سائغ، ولا ينافي الدوام، وخصوصًا إذا أيَّده السياق، قال تعالى في وصف حال أهل الجنة: ﴿وسقاهم ربهم شرابًا طهورًا﴾ [الإنسان:٢١]. ونعيمهم دائم غير منقطع، والله أعلم.

***

وقال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيلاً مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إلى المسْجِدِ الأقْصَى﴾ [الإسراء:١].

ذهب جمهور المفسرين إلى أن (أسرى) و(سرى) بمعنى واحد، وعلى هذا فالهمزة ليست للتعدية، وإنما عُدِّي بالباء[١]، وذهب ابن عطية إلى أن الهمزة للتعدية، وأن مفعول (أسرى) محذوف، والتقدير: أسرى الملائكةَ بعبده[٢].

والذي دعاه إلى هذا نَظَرٌ عَقَدِي[٣]؛ وذلك لأنه ظن أن جعله بمعنى (سرى) يلزمه أن يسند إلى الله الفعل، فإنه قال: «يقلَق إسناد (أسرى) وهو

=

(سقى) ص:٤١٥.

(١) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٩٠٦، ومعاني القرآن للزجاج٣/ ٢٢٥، والمفردات: (سرى) ٤٠٨، والكشاف ٢/ ٤٣٦، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٣٤-١٣٥، والتسهيل لابن جزي ١/ ٤٨٠، والبحر المحيط ٦/ ٤، والتفسير الكبير ٢٠/ ٢٩٣، والفتوحات الإلهية. للجمل. ضبطه: إبراهيم شمس الدين. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ. ٤/ ٢٨٥، وفتح القدير ٣/ ٢٤٥، ٢٤٦، وروح المعاني. للآلوسي. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨هـ. ١٥/ ٤، وأضواء البيان٣/ ٢٩٦.

(٢) المحرر الوجيز ٣/ ٤٣٤.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلاً

=

بمعنى (سرى) إلى الله تعالى، إذ هو فعل يعطي النقلة، كـ(مشى) و(جرى)..، فلا يحسن إسناد شيء من هذا ونحن نجد مندوحة، فإذا صرحت الشريعة بشيء من هذا،..حمل ذلك بالتأويل[1] على وجه يخلص من نفي الحوادث»[2].

وجوَّز وجهًا آخر، موافقًا للجمهور في المعنى، مخالفًا له في التقدير، وهو أن يجعل (أسرى) بمعنى(سرى) ويقدر مضافًا محذوفًا، فيكون التقدير: أسرى ملائكتُه بعبده[3].

والذي حمله على هذين التقديرين، اعتقاده أن التعدية بالباء تقتضي المصاحبة، متابعًا في ذلك المبرد، وهو خلاف رأي الجمهور، فإنهم يسوون بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء، فمعنى: ذهبت بزيد وأذهبتُ زيدًا واحدٌ، أما المبرد فيرى أن بينهما فرقًا، فإذا قلت: ذهبْتُ بزيد، فالمعنى أنك قد صاحبته بالذهاب فذهبت معه، وإذا قلت: أذهبته، لم يلزم منه مصاحبتك إياه.

وهذا الذي ذهب إليه المبرد وتابعه ابن عطية عليه، مردود بقول قيس بن الخطيم[1]:

=

وبحثًا، وأبعد عن البدع، وإن اشتمل على بعضها» مجموع الفتاوى. جمعه عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، ١٣/ ٣٨٨.

(١) أهل السنة يثبتون ما أثبته الله لنفسه، وما أثبته له نبيه صلى الله عليه وسلم، ولا يتأولون، إنما يثبتونه على وجه يليق بجلاله وعظمته، كالمجيء والإتيان والنزول.. وغيرها (ينظر: العقيدة الواسطية: ٦، وشرح العقيدة الطحاوية. لابن أبي العز. ط:٤. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩١هـ. ص:١٢٩).

(٢) المحرر الوجيز ٣/ ٤٣٤.

(٣) المصدر السابق، وينظر: الدر المصون ٧/ ٣٠٦.

دِيارُ التي كانَتْ وَنَحْنُ عَلى مِنى تَحِـلُّ بنـا لـولا نَجـاءُ الركائـبِ

فالمعنى: تصيِّرنا تلك الديار حلالاً ونحن محرمون، والديار لم تكن محرمة حتى تحل معهم، وقول امرئ القيس[٢]:

كُمَيْتٍ يزل اللِّبد عن حالِ متنهِ كـما زَلَّـتِ الصـفواءُ بـالمُتَنَزِّلِ

فالصفواء وهي الصخرة، لا تَزِلُّ مع السيل الذي تُزِلُّه[٣].

وقيل[٤]: إن (سرى) لأول الليل، و(أسرى) لآخره[٥].

والصواب ما ذهب إليه جمهور المفسرين، ووافقهم عليه اللغويون[٦]، من أن (سرى) و(أسرى) بمعنى واحد، وذلك لأمور:

=

(١) من الطويل. في ديوانه. تحقيق: د. ناصر الدين الأسد. ط: ٢. بيروت: دار صادر، ١٣٨٧هـ، ص: ٧٧، والأصول لابن السراج ٣/ ٤٦٦، وخزانة الأدب٧/ ٢٧.

(٢) من الطويل. في ديوانه. شرحه: حسن السندوبي. ط:٣. القاهرة: مطبعة الاستقامة، ١٣٧٣هـ. ص: ١٥٤.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق: د.صاحب أبو جناح، ١/ ٤٩٣، والدر المصون ١/ ١٦٢.

(٤) نسب إلى الليث (الدر المصون ٦/ ٣٦٥، وفتح القدير ٣/ ٢٤٦)، والذي في التهذيب (سرى)١٣/ ٥٣: قال الليث: السُّرى: سير الليل، ونسب أيضًا إلى أبي عمرو الشيباني (حجة القراءات: ٣٤٧).

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٣٥، وفتح القدير ٣/ ٢٤٦.

(٦) فعلت وأفعلت لأبي حاتم ٩٣، وتهذيب اللغة(سرى) ١٣/ ٥٣، والدر المصون ٦/ ١٦٥، وهو قول أبي عبيد.

الأول: أن مجيء (أفعل) بمعنى المجرد ثابت عند التصريفيين[١]، وشواهده لا تحصى.

والثاني: أنّه جُمِع بين الفعلين في قول النابغة[٢]:

أَسْرَتْ عليه من الجوزاءِ ساريةٌ   تزجي الشَّمالُ عليه جامدَ البَرَدِ

وقول حسان[٣]:

حيِّ النضيرةَ ربَّةَ الخِدْرِ   أَسْرَتْ إليَّ ولم تكن تَسْرِي

والثالث: أنَّه قرئ بالمجرد والمزيد قوله تعالى: ﴿**فأسر بأهلك**﴾ [هود: ٨١، والحجر: ٦٥]، وقوله: ﴿**أن أسر بعبادي**﴾[طه: ٧٧، والشعراء:٥٢]، وقوله: ﴿**فأسر بعبادي**﴾ [الدخان:٢٣] فقرأ ابن كثير ونافع بالوصل، من (سرى)، وقرأ الباقون بالقطع من (أسرى)[٤]، والمعنى في الآيات المذكورة واحد، فدل

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/ ٩١،

(٢) البيت من البسيط. في ديوانه. تحقيق: د. مفيد محمد قميحة. جدة: دار المطبوعات الحديثة، ص: ٢٣، وتهذيب اللغة: (سري) ١٣/ ٥٢، بلفظ: سرت عليه. وفعلت وأفعلت لأبي حاتم: ٩٤، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٩١، وقد ذكر الروايتين: سرت وأسرت، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٣٥. والشاهد فيه: جمعه بين المزيد: (أسرت)، واسم الفاعل للمجرد: (سارية).

(٣) البيت من الكامل. له في ديوانه. شرحه وضبطه: عبد الرحمن البرقوقي. بيروت: دار الكتاب العربي. ص: ٢٢١ وقد ضبط(تسري) بضم التاء وفتحها، فبالضم على أنه من الرباعي، فلا شاهد فيه على هذا. وتهذيب اللغة: (سري) ١٣/ ٥٢، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٣٥.

(٤) السبعة: ٣٣٨، ٤٧١، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٩١، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٥٣٥، وحجة القراءات: ٣٤٧.

على أن الفعلين بمعنى واحد، وإلا فإن اختلاف القراءتين لا يدل على اتفاقهما في المعنى مطلقًا، فإن المفسرين يعدون القراءتين كالآيتين[١].

***

وقال تعالى: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[مريم: ٢٣]. الفعل (جاء) جاء متعديًا بنفسه كما في قوله تعالى:﴿جَاءَتْهُم رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [إبراهيم: ٩] وجاء لازمًا كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠]، وجاء في آية مريم معدًّى بالهمزة.

وقد اختلف في دلالة (أفعل) في هذه الآية، فذهب المفسرون في هذا الفعل مذهبين، فمنهم من رأى أن تعديته بالهمزة قد نقلت دلالته إلى معنى الإلجاء، فالمعنى: ألجأها المخاض[٢]، قال الزمخشري: «(أجاءها) منقول من (جاء) إلا أن

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٦٠، ٤/ ٩، ودقائق التفسير. لابن تيمية. تحقيق: د. محمد السيد الجليند. ط:٢. دمشق: مؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٤هـ. ٢/ ٢٦، وأضواء البيان ٦/ ١٥٤، ٧/ ١١٠، والتحرير والتنوير ١/ ٥٥، وفصول في أصول التفسير: ١٢٨، والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام. لمحمد بن عمر بن سالم بازمول. ط:١. الرياض: دار الهجرة، ١٤١٧هـ. ١/ ٣٧٩.

(٢) جامع البيان ١٦/ ٦٣-٦٤، وياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن. لأبي عمرو الزاهد. تحقيق:د. محمد يعقول التركستاني. ط:١المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم،١٤٢٣هـ. ص: ٣٣٧، وتفسير القرآن العظيم. لابن كثير. ط:١. بيروت: مؤسسة الريان،١٤١٦هـ. ٣/ ١٥٧، والتفسير الكبير ٧/ ٥٢٦، وتفسير البيضاوي. ط:١. بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤١٠هـ. ٣/ ٤٧، وفتح القدير. للشوكاني.ط:١. دمشق -بيروت:دار ابن كثير -دار الكلم الطيب، ١٤١٤هـ. ٣/ ٣٨٨، وروح المعاني ١٦/ ٨١، والتحرير والتنوير ١٦/ ٨٥، وأضواء البيان. للشنقيطي. خرج آياته وأحاديثه محمد الخالدي. ط:١. بيروت:دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ. ٤/ ١٨٤.

استعماله قد تغير بعد النقل إلى معنى الإلجاء، ألا تراك لا تقول: جئت المكان وأجاءنيه زيد، كما تقول: بلغته وأبلغنيه، ونظيره: (آتى) حيث لم يستعمل إلا في الإعطاء، ولم تقل: أتيت المكان وآتانيه فلان»[1].

وفي كلام الفراء ما يشير إلى هذا، فإنه سوى بين (أجاءها) و(جاء بها)، ثم قال: «ومن أمثال العرب: شر ما ألجأك إلى مخه عرقوب.. وأهل الحجاز وأهل العالية يقولون: شر ما أجاءك إلى مخة عرقوب، والمعنى واحد»[2]، وقد نُقِل تفسير (أجاءها) بمعنى (ألجأها) عن ابن عباس رضي الله عنه، في مسائل نافع بن الأزرق إذ سأله عن معنى (أجاءها)، فقال: ألجأها، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، واستشهد ببيت حسان[3]:

إذْ شَدَدْنا شَدَّةً صادقةً فأجأناكُم إلى سَفحِ الجَبَلْ[4]

وذهب فريق آخر إلى عدم انتقال دلالته بعد التعدية، قال الراغب: «يقال: جاءه بكذا وأجاءه، قال تعالى: ﴿فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة﴾، قيل: ألجأها، وإنما هو معدى عن جاء»[5]. وممن ذهب إلى ذلك أبو حيان، إذ قال: إن معنى (أجاءها) جاء بها، فعدي (جاء) تارة بالباء وتارة بالهمزة[6]، واعترض على

---

(١) الكشاف ٢/ ٥٠٦.

(٢) معاني القرآن ٢/ ١٦٤.

(٣) البيت من الرمل. له في ديوانه: ٣٥٥.

(٤) الإتقان. للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٨هـ. ٢/ ٥٨.

(٥) المفردات: (جاء): ٢١٢.

(٦) البحر المحيط ٦/ ١٨١.

الزمخشري ومن وافقه، وتعقب كلامه، فأنكر انتقال المعنى إلى معنى الإلجاء، وقال: إنه يحتاج إلى نقل أئمة اللغة، وإن معنى الإلجاء يدل على الإكراه والاختيار، ونظَّر بـ(أقمت زيدًا) فإنه محتمل للإكراه والاختيار، وخطّأ تنظيره بـ(آتى)، وقال: إنه بناه على أن تعديته بالهمزة، وأن أصله (أتى)، وذلك غير صحيح، فإن (آتى) جاء على (أَفْعَل) وليس منقولاً من (أتى) بمعنى (جاء)؛ لأن (أتى) متعدٍ لواحد، فإذا دخلت عليه الهمزة كان متعديًا لاثنين، فيكون المفعول لـ(أتى) هو المفعول الثاني لـ(آتى)، والفاعل هو المفعول الأول، تقول: أتى المالُ زيدًا، وآتى عمرٌو زيدًا المالَ، فيختلف التركيب بالتعدية؛ لأن زيدًا هو المفعول الأول، والمال هو المفعول الثاني، وعلى ما ذكره الزمخشري يكون العكس، ثم إن (آتى) مرادف لـ(أعطى)، فهو مخالف له من حيث الدلالة، وقال: إن قوله: «ولم تقل أتيت المكان وآتانيه» غير مسلم؛ لأنه يقال: أتيت المكان، ومن رأى التعدية بالهمزة قياسًا قال: آتانيه[١].

قال السمين[٢] (ت ٧٥٦) متعقبًا أبا حيان: «وهذه الأبحاث التي ذكرها الشيخ معه ظاهرة الأجوبة، فلا نطوِّل بذكرها»[٣]. وبنحو قوله قال الآلوسي[٤].

---

(١) البحر المحيط ٦/ ١٨٢.

(٢) هو أحمد بن يوسف بن محمد الحلبي، شهاب الدين، المعروف بالسمين، إمام في النحو والقراءات، من تصانيفه: الدر المصون. (الدرر الكامنة ١/ ٣٦٠، وغاية النهاية ١/ ١٥٢، وبغية الوعاة ١/ ٤٠٢).

(٣) الدر المصون ٧/ ٥٨١.

(٤) قال: «واختار أبو حيان أن المعنى: جاء بها، واعترض على الزمخشري وأطال الكلام بما لا يخفى رده» روح المعاني ١٦/ ٨١.

والحق أن في اعتراض أبي حيان ما هو وجيه، فلا يحسن رده دون تفصيل.

فأما انتقال المعنى إلى الإلجاء فقد نقل فيه شواهد، من ذلك رواية الفراء السابقة للمثل: «شر ما أجاءك على مخه عرقوب»، فقد جاء بروايتين: (أجاء) و(ألجأ) وقال: إن المعنى واحد[1]، كما أثبت الجوهري أنَّ أجأته إلى كذا بمعنى ألجأته واضطررته إليه[2]، واستشهد بقول زهير[3]:

وجـــارٍ ســـارَ معتمِـــدًا علـــيكم أجاءتـــه المخافـــةُ والرجـــاءُ

قال ثعلب شارح الديوان: «أجاءته: جاءت به وألجأته»[4]، وكذا بيت حسان السالف الذكر، فإن معنى الإلجاء فيه ظاهر.

وأمَّا قوله: إن (أقمتُ زيدًا) محتمل للإكراه والاختيار فصحيح، فلا يتصور الإكراه في قوله صلى الله عليه وسلم: «أنكحتكها بما معك من القرآن»[5]ونحو ذلك، بل إن الزمخشري نفسه في أساس البلاغة قد مثَّل لـ(أجاء) غير مراد به الإلزام، قال: «.. وأجاءت ثوبها على خديها: حدرته عليهما، وأجاءت على قدميها: أرسلت فضول ثيابها»[6]، واستشهد ببيت لبيد[7]:

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٦٤.
(٢) الصحاح (جيأ) ١/ ٤٢.
(٣) البيت من الوافر. له في ديوانه. شرحه: أبو العباس ثعلب. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م. ص: ٧٧، والصحاح (جيأ) ١/ ٤٢، والجامع لأحكام القرآن ١١/ ٣٦.
(٤) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: ٧٧.
(٥) رواه البخاري كتاب النكاح باب (٥٠) ٦/ ١٣٨، وأحمد ٥/ ٣٣٠.
(٦) أساس البلاغة. للزمخشري. ط:٣. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م. (جيء) ١/ ١٤٧.
(٧) البيت من الوافر. في ديوانه: ٢٥٨، والسيرة النبوية . لابن هشام. تحقيق: مصطفى السقا =

إذا بَكَـــرَ النِّســـاءُ مُرَدَّفـــاتٍ حـــواسِرُ لا تُجِـيءُ عـلى الخَـدامِ

قال الطوسي شارح الديوان: تجيءُ: ترسلُ، يقال: أجأتُه أي أرسلته، يريد: لا يغطين الخدام، وهي الخلاخيل[١].

وذهبت د. عائشة عبد الرحمن[٢] إلى أن في الإجاءة من شدة الاضطرار ما ليس في الإلجاء، فإن اللاجئ يجد في الملجأ أمناً وملاذًا، ونظَّرت أيضًا ببيت حسان السالف الذكر، وكان في هجاء المشركين ووصف حالهم في الجولة الأولى يوم أحد، فإن فيه شاهدًا على أن السيطرة كانت للمسلمين، ولو كان قوله:

فَأَجَأْنَاكُمُ إلى سَفْحِ الجَبَلْ

ألجأناكم إليه، لأفاد أن المسلمين جعلوا لعدوهم ملجأً، وهذا غير مراد[٣]، ويوحي هذا بأنها ترى أن لا إلجاء في الآية، وإنما المقصود بيان شدة الاضطرار، والحقيقة أن بيان شدة الاضطرار مسلم بها، وإنما نفي معنى الملجأ في الجذع لا يُسلَّم به، فإن المفسرين نصوا على ذلك، وأنها استندت إليه ليكون عونًا لها على ألم

=

وزميليه. مؤسسة علوم القرآن، ٢/ ٥٧١، وتاج العروس (جوي) ٣٧/ ٣١٢ . وفي المصدرين الأخيرين: لا يُجِئنَ من: جأى جأوًا..

(١) المصدر السابق.

(٢) أديبة وكاتبة إسلامية، تسمي نفسها: بنت الشاطئ. لها مؤلفات متعددة، منها: القرآن وقضايا الإنسان، ونساء النبي، والإعجاز البياني للقرآن... وغيرها.

(٣) الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق. د. عائشة بنت الشاطئ. ط:٢. القاهرة: دار المعارف، ص: ٣٢٥.

المخاض[١].

كما ذهب د. عودة الله القيسي إلى أن في (أجاء) إلى جانب الإلجاء معنى الرجوع، فالمعنى: أنها رجعت إلى النخلة بعد أن تجاوزتها، وذلك لأن المجيء لا يكون إلا عندما يكون المرء في طريق الرجوع[٢]، وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح، فلم ينقل ما يثبته، فإن المجيء لا يشترط أن يكون عودًا بعد ذهاب، وشواهد هذا أكثر من أن تحصر.

وإذا تأملنا بيت لبيد بن ربيعة، وشرح الطوسي للإجاءة فيه، وكلام الزمخشري في الأساس، وتنظير أبي حيان لـ(أجاء) بـ(أقام)، وجدنا أن الإجاءة لا يمكن أن تكون بمعنى الإلجاء والاضطرار في كل حال، وأن دلالة الإلجاء كانت بقرينة سياقية، ولم تكن من دخول همزة التعدية، فإذن دلالة الإلجاء مجازية، وبهذا صرح ابن عاشور[٣] (ت ١٣٩٣)، فقال: «أجاءها معناه: ألجأها، وأصله: جاء، عدي بالهمزة، فقيل: أجاءه، أي جعله جائيًا، ثم أطلق مجازًا على إلجاء شيء شيئًا إلى شيء، كأنه يجيء به إلى ذلك الشيء، ويضطره إلى المجيء إليه»[٤].

---

(١) الكشاف ٢/ ٥٠٦، والمحرر الوجيز ٤/ ١٠، والجامع لأحكام القرآن ١١/ ٦٣٤، والفتوحات الإلهية ٥/ ١٤، وفتح القدير ٣/ ٣٨٨.

(٢) سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن. د. عودة الله منيع القيسي. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ. ص: ٦٥.

(٣) هو محمد الطاهر بن محمد بن محمد بن عاشور. إمام في التفسير، وفقيه مالكي، كان شيخ جامع الزيتونة بتونس. أشهر مصنفاته تفسيره: التحرير والتنوير. (الأعلام ٦/ ١٧٤، ومعجم المؤلفين ٣/ ٣٦٣، والموسوعة الميسرة ٣/ ٢٥٦٥).

(٤) التحرير والتنوير ١٦/ ٨٥.

قال أبو حيان في معرِض رده على الزمخشري: «وأما تنظيره بـ(آتى) فهو تنظير غير صحيح؛ لأنه بناه على أن الهمزة فيه للتعدية، وأن أصله (أتى)، وليس كذلك، بل (آتى) مما بُني على (أفعل) وليس منقولاً من (أتى) بمعنى جاء..»[1].

نص اللغويون على أن معنى (أتى) جاء، و(آتى) أعطى[2]، وبهذا المعنى جاءت آيات الكتاب العزيز، قال تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:١]، ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً﴾ [النساء:٢٠]، ولم يلفت نظري ذكر علاقة بين الفعلين، حتى عند ابن فارس[3] (ت ٣٩٥) وهو معني بهذا الأمر، فإنه قال: «الهمزة والتاء والواو والألف والياء يدل على مجيء الشيء وإصحابه وطاعته... والإيتاء الإعطاء..»[4].

وكما يمكننا ملاحظة التطابق الدلالي بين (آتى) و(أعطى) يمكننا أيضًا ملاحظة ما بينهما من تشابه صوتي، فإن أصل (آتى): أأتى، فالهمزة الثانية تقابل

---

(١) البحر المحيط ٦/ ١٨٢.

(٢) لسان العرب (أتي) ١٤/ ١٣، ١٥، وتاج العروس (أتي) ١/ ٣٢، ٣٣.

(٣) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد الرازي، أبو الحسين. نحوي ولغوي، وفقيه، من مصنفاته: الصاحبي، ومقاييس اللغة. (إنباه الرواة ١/ ٩٢، ومعجم الأدباء ١/ ٤١٠، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٠٣).

(٤) مقاييس اللغة (أتي) ١/ ٤٩، ٥١.

العين، وهما من مخرج واحد، وقد وقع بينهما إبدال[١] في بعض اللهجات[٢]، كما في قول ذي الرمة[٣]:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَة   مَاءُ الصبابةِ مِنْ عَيْنيك مَسْجومُ

كما أن التاء تقابل الطاء، وهما أيضًا من مخرج واحد، وقد وقع بينهما إبدال قياسي في الافتعال، كما تقول: مصطفى والأصل: مصتَفى، فلا يبعد أن يكون للتشابه الصوتي بين الفعلين أثر في تحديد الدلالة المعجمية.

والاختلاف الدلالي بين المجرد والمبني على (أفعل) كثير في كلام العرب، عُنيت به كتب (فَعَلْت وأَفْعَلْت)، فمن ذلك قولهم: جبرتُ العظم، وأجبرت فلانًا على كذا، وأنشدت الضالة، أي عَرَّفتها، ونشدتها: طلبتها[٤].

وقد اختلف القراء في عدد من المواضع من كتاب الله في (أتى) و(آتى)، فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿فلا جُناحَ عَلَيْكُم إذا سلَّمتُمْ ما آتَيْتُم بِالمعْرُوف﴾ [البقرة:٢٣٣]. قرأ بالقصر (أتيتم) ابن كثير، وقرأ باقي السبعة بالمد (آتيتم)[٥].

---

(١) كتاب الإبدال. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: عز الدين التنوخي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٨٠هـ. ٢/ ٥٥٢.

(٢) درة الغواص. للحريري. تحقيق: د. الشريف عبد الله البركاتي. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤١٧هـ. ص:٢١٦.

(٣) البيت من البسيط. في ديوانه. شرح أبي نصر الباهلي. تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ. ١/ ٣٧١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٤، ودرة الغواص: ٢١٦، والممتع ١/ ٤١٣، وهي في الديوان بلفظ: أَأَن ترسمت.

(٤) أدب الكاتب: ٤٦٣.

(٥) السبعة:١٨٣، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٣٤، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٩٦، =

فأمّا قراءة المد فالمعنى: أعطيتم،وأما من قرأ بالقصر، فهو من المجيء، فيكون كقولك: أتيتُ جميلاً، أي فعلت جميلاً، فالمعنى: إذا سَلَّمْتم ما فعلتموه[١]، قال الفارسي: وجه قول ابن كثير أن يقدر: إذا سلمتم ما أتيتم نقده، أو أتيتم سوقه، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، ثم حذف الهاء، ومما يقوي قوله قول زهير[٢]:

وَمـا كـانَ مِـن خـيرٍ أتـوهُ فـإنّما ... توارثـهُ آبـاءُ آبـائهم قَبْـلُ

فكما تقول: أتيت خيرًا، فكذا تقول: أتيتُ نقد ألف، أي بذلتُ[٣].

وذهب ابن زنجلة[٤] والعكبري[٥](ت ٦١٠)[٦] إلى أن المحذوف جار ومجرور، والتقدير: ما جئتم به، فحذف الجار والمجرور، قال السمين: يعني حُذِف على التدريج، بأن حذف حرف الجر، فاتصل الضمير، ثم حذف[٧].

=

والنشر ٢/ ٢٢٨، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ١٥٨.

(١) جامع البيان ٢/ ٥٠٩، ومعاني القراءات. للأزهري. حققه: أحمد فريد المزيدي.ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية،١٤٢٠هـ ص: ٧٨، وشرح الهداية١/ ١٩٩ ، والجامع لأحكام القرآن٣/ ١١٤، والبحر المحيط ٢/ ٢١٨، والدر المصون٢/ ٤٧٤.

(٢) البيت من الطويل.في ديوانه: ١١٥، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٣٥، والبحر المحيط ٢/ ٢١٨.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٣٥.

(٤) حجة القراءات: ١٣٧.

(٥) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، أبو البقاء، إمام في النحو واللغة، وفقيه حنبلي، من تصانيفه: اللباب في علل البناء والإعراب، والتبيان، وإعراب الحديث. (إنباه الرواة ٢/ ١١٦، ووفيات الأعيان ٣/ ١٠٠، وإشارة التعيين: ١٦٣).

(٦) التبيان ١/ ١٨٦.

(٧) الدر المصون ٢/ ٤٧٥.

وفسر ابن عاشور الإتيان بأنه القصد[١]، وهو صحيح، فالمقصو: ما قصدتم بذله وإعطاءه، ولكنه نَظَّر له بقوله تعالى: ﴿إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الصافات: ٨٤]، وحمل الآية على المجيء الحقيقي أسلم.

واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِباً لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٩]، قرأ ابن كثير بالقصر(أتيتم)، وقرأ باقي السبعة بالمد(آتيتم)[٢]. وأيضًا في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لآتَوْهَا﴾ [الأحزاب: ١٤]، قرأ بالقصر نافع وابن كثير وابن عامر في رواية ابن ذكوان[٣] (ت ٢٤٢)، وقرأ الباقون بالمد[٤].

وخرِّجت القراءتان بما خُرِّجت به آية البقرة[٥]، ولم أجد من يذكر علاقة بين معنى (أتى) و(آتى)، مما يؤيد ما صدرت به الحديث من أنه ليس معدًّى منه.

---

(١) التحرير والتنوير ٢/ ٤٤٠.

(٢) السبعة:٥٠٧، ومعاني القراءات:٣٧٤، والكشف عن وجوه القراءات٢/ ١٨٤، وإعراب القرءات السبع وعللها٢/ ١٩٦، والتبيان ٢/ ١٠٤١، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٢٥، وحجة القراءات:٥٥٨، والبدور الزاهرة. للنشار. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود.ط:١. بيروت:عالم الكتب،١٤٢١هـ.٢/ ١٨٤، وإتحاف فضلاء البشر٢/ ٣٥٧، والتحرير والتنوير١٢/ ١٠٧.

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان أبو عمرو، روى القراءة عن ابن عامر. (معرفة القراء الكبار ١/ ١٩٨، والوافي بالوفيات ١٧/ ١٤، وشذرات الذهب ٢/ ١٠٠).

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣٧، وجامع البيان٢١/ ١٣٦، والسبعة: ٥٢٠، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ١٩٦، ومعاني القراءات:٣٨٤، وحجة القراءات: ٥٧٤، والتبيان ٢/ ١٠٥٣، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٩٨، والبدور الزاهرة ٢/ ١٩٩، وإتحاف فضلاء البشر٢/ ٣٧٢، والتحرير والتنوير ٢١/ ٢٨٨.

(٥) المصادر السابقة.

٢- فَعَّل:

تفيد هذه الصيغة التكثير في الغالب[(١)]، نحو: ﴿وَغَلَّقَتِ الأبواب﴾ [يوسف:٢٣]، وتفيد أيضًا معانيَ أخرى، وهي التعدية، نحو: فرَّحته، والسلب والإزالة، نحو: شَكَّيتُه، أي أزلت شكواه، ومعنى (فَعَل)، نحو: زَيَّلته بمعنى زلته، أي:فرَّقته، والدعاء: نحو: سقَّيته، أي قلتُ: سقاك الله، والتسمية، نحو: فسَّقْته وكَفَّرْتهُ، والجعل على صفة، نحو: فطَّرته فأفطر، والتوجُّه، نحو: شرَّق، ولاختصار الحكاية، نحو: أمَّن، أي قال: آمين، ولموافقة تَفَعَّل، نحو: وَلَّى، وللإغناء عنه، نحو: عجَّزت المرأة... [(٢)].

***

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِن مِّثْلِهِ﴾[البقرة:٢٣]، وقال تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران:٣].

اختلف العلماء في (نزَّل)، وهل التضعيف فيها مساوٍ للهمزة في دلالة التعدية، أم أن ثمت فرقًا بين الصيغتين؟

فذهب طائفة إلى عدم التفريق بين الصيغتين؛ لأنهما تتعاقبان في الموضع

---

(١) الكتاب ٤/ ٦٤، والمنصف١/ ٩١، والخصائص ٢/ ١٥٥، والممتع ١/ ١٨٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ٩٢، والمناهج الكافية:١٧٢، ومجموعة الشافية ١/ ٤٧.

(٢)الكتاب ٤/ ٥٦، ٥٨، ٦٤، والمنصف١/ ٩١، والخصائص ٢/ ١٥٥، والممتع ١/ ١٨٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ٩٢، وارتشاف الضرب ١/ ١٧٤، والمناهج الكافية:١٧٢، ومجموعة الشافية ١/ ٤٧.

الواحد في القراءات، وفي المواضع المختلفة في القراءة الواحدة[1]، كما أنّ مجيء (فعَّل) بمعنى (أفْعَل) جائز مقبول، قال سيبويه: «وقالوا: أغلقتُ الباب، وغلَّقتُ الأبواب حين كثَّروا العمل... وإن قلتَ: أغلقتُ الأبواب كان عربيًّا جيِّدًا»[2]، كما أنهما قد يجيآن والمعنى واحد، كـ(خبّرتُ وأخبرت)، و(أسميت وسمّيت)[3].

وأرجع بعض هؤلاء اختلاف الصيغتين إلى سبب شكلي، جاء في المخصص[4] عن أبي عمرو أنه كان يختار التشديد في (يُنَزِّل) من قوله تعالى: ﴿وقالوا لولا نُزِّل عليه آيةٌ من ربِّه قُلْ إنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَى أَن يُنَزِّل آيةً﴾ [الأنعام:٣٧] وذلك لمشاكلة (نُزِّل)، وجاء في حاشية الجمل[5] (ت١٢٠٤هـ) على تفسير الجلالين أن الجمع بين (نزَّل) و(أنزل) كان لنوع من التفنن[6].

وذهبت طائفة من العلماء إلى التفريق بينهما، فنقل سيبويه عن أبي عمرو بن العلاء أنه فرَّق بين نزَّلت وأنزلت[7].

والذين فرَّقوا بين الصيغتين، حملوا التضعيف على معناه الغالب، وهو

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٦١.

(٢) الكتاب ٤/ ٦٣.

(٣) المصدر السابق ٤/ ٦٢.

(٤) المخصص. لابن سيده. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤/ ١٧٣.

(٥) هو سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، المعروف بالجمل. مفسر وفقيه شافعي، من تصانيفه: الفتوحات الإلهية، وهو حاشية على تفسير الجلالين. (معجم المؤلفين ١/ ٧٩٥، والأعلام ٣/ ١٣١، والموسوعة الميسرة ٢/ ١٠٠٤).

(٦) الفتوحات الإلهية ١/ ٣٦٨.

(٧) الكتاب ٤/ ٦٣.

التكثير، ومن هذا المعنى رأوا أن في إسناد التنزيل إلى القرآن -دون الإنزال- دلالة على نزوله منجمًا.

فممن ذهب إلى ذلك مكي، فإنه احتج لقراءة التضعيف في قوله تعالى: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا﴾ [الإسراء:٩٣]، وقوله: ﴿وما نُنَزِّلُهُ إلا بِقَدَرٍ﴾ [الحجر:٢١] بأنه أراد «بالتشديد معنى التكرير في النزول... فلما كان القرآن ينزل شيئًا بعد شيء شدَّد، ليدل على هذا المعنى، إذ لو خفف لجاز أن ينزل مرة واحدة على النبي عليه السلام، ولم يكن كذلك» ، ورجح التضعبيف فيما قرئ بالوجهين فقال: «والتشديد أبلغ؛ لأنه يدل على تكرير الفعل»[1].

وإلى ذلك ذهب الراغب، فخص التنزيل في الموضع الذي يشير إلى نزوله مفرقًا أو مرة بعد أخرى، أما الإنزال فعام[2]، وكشف عن دلالة لطيفة، في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [محمد:٢٠] «فإنما ذكر في الأول (نُزِّل) وفي الثاني (أُنزل) تنبيهًا أن المنافقين يقترحون أن ينزل شيء فشيءٌ من الحث على القتال ليتولوه، وإذا أُمروا بذلك مرة واحدة تحاشوا منه فلم يفعلوه، فهم يقترحون الكثير ولا يفون منه بالقليل»[3]، والآية -والله أعلم- لا تدل على ما ذكر، فإن الذين اقترحوا نزول السورة هم

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٥٣، ٢٥٤.

(٢) المفردات: (نزل)٧٩٩.

(٣) المصدر السابق: (نزل)٨٠٠.

المؤمنون[١].

وذهب الزمخشري وغيره[٢]، إلى تحديد الفرق بين الإنزال والتنزيل، دون ذكر لنيابة أحدهما عن الآخر، قال: «فإن قلتَ: لم قيل: (مما نزَّلنا) على لفظ التنزيل دون الإنزال؟ قلتُ: لأن المراد النزول على سبيل التدريج والتنجيم»[٣]، واحتج بقوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران:٣] على هذا، فإنه عبر عن القرآن الكريم بـ(نزَّل)، وعن التوراة والإنجيل بـ(أنزل)[٤].

واعترضه أبو حيَّان، وذهب إلى أن التضعيف للتعدية، ولا يفيد التكثير، وبنى اعتراضه على أمور:

الأول: أن التضعيف إنما يفيد التكثير غالبًا إذا كان الفعل متعديًا قبل التضعيف، نحو: جرَحْتُ زيدًا وجَرَّحْتُهُ، أما ما كان لازمًا فلا يفيده التضعيف تكثيرًا في الغالب، فلا يقال: جلَّس زيدٌ، إذا أكثر الجلوس، ومن غير الغالب قولهم: مات المال ومَوَّتَ المالُ، إذا كثر فيه الموت.

الثاني: أن التضعيف المفيد للتكثير في الفعل اللازم، لا يعدِّي الفعل، وإنما يظل الفعل بعده لازمًا، كما في: مَوَّت المال، أما إذا عدَّاه، عُلِم أن التضعيف أفاد التعدية لا التكثير.

---

(١) جامع البيان ٢٦/ ٥٤، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٦١.

(٢) التفسير الكبير ٢/ ٣٤٨.

(٣) الكشاف ١/ ٢٣٨.

(٤) المصدر السابق ١/ ٤١١.

الثالث: أن الإنزال والتنزيل تناوبا في مواضع عديدة، وفي الموضع الواحد في القراءات، وجاء التنزيل فيما لا يمكن فيه التكثير إلا بتأويل بعيد، قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان:٣٢]، فقرن التنزيل بكونه جملة واحدة، فدل ذلك على أن المراد مطلق الإنزال[١].

ورد أبي حيان وجيه جدًّا، وذلك لأن التضعيف لم يدل في (نـزَّل) على التفريق والتنجيم دلالة مباشرة، وإنما حُكم بذلك لإفادة التضعيف للتكثير في الغالب، وفي هذا الموضع يفسر التكثير بالتوزيع، وإلا فالتكثير غير ظاهر فيه[٢]، ولذا ذهب بعض القائلين بإفادة (نـزَّل) للتدريج إلى أنه مستفاد من المعنى السياقي، فإن الألفاظ لا بد فيها من الفعل شيئًا فشيئًا، ولذا فالإنزال إذا قامت القرينة دل على التدريج والتنجيم[٣].

وذكر ابن عاشور أن التوراة والإنجيل نزلا مفرقين، كسائر ما ينزل على الرسل مدة الرسالة من الشرائع، قال: «إذ لا يعرف أن كتابًا نزل على رسول دفعة واحدة»[٤]، فعلى هذا لا فرق بين الإنزال والتنزيل، لكن ما ذهب إليه مخالف لقول جمهور العلماء، فإن الكتب الأخرى نزلت جملة واحدة، وقد ذكروا لذلك أدلة متعددة ليس هذا موضع ذكرها[٥].

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٠٣.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير ٣/ ١٤٧.

(٣) روح المعاني ٣/ ٧٦.

(٤) التحرير والتنوير ٣/ ١٤٨.

(٥) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٢٢.

وذهب الآلوسي إلى التفريق بين (نزَّل) و(أنزل) مع إنكاره دلالة (نزَّل) على التنجيم، حيث أرجع التعبير بـ(أنزل) إلى الإشارة إلى أن التوراة والإنجيل لم يكن لهما إلا نزول واحد، بخلاف القرآن، الذي له نزولان، نزول من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا جملة، ونزول من السماء الدنيا إلى النبي صلى الله عليه وسلم منجمًا[١]، ولم يصرح بالدلالة التي يفيدها التنزيل على ما ذهب إليه، وهذا مما أراه موهنًا رأيه.

وعبَّر ابن عاشور عن التكثير بمعنى في بابه، وهو الإيذان بقوة الفعل في كيفيته أو كميته، وهذا المعنى جلي –كما يَرى– فيما لم يكن التضعيف فيه مفيدًا للتعدية، نحو: فَسَر وفسَّر، فهو متعدٍّ قبل التضعيف وبعده، ونحو: ماتَ وموَّت، فهو لازم قبل التضعيف وبعده، إلا أنه لم يجزم فيما أفاد التضعيف فيه تعدية، قال: «فأما إذا صار التضعيف للتعدية، فلا أوقن بأنه يدل على قوة الفعل، إلا أن يقال: إن العدول عن التعدية بالهمز، إلى التعدية بالتضعيف، لقصد ما عُهِد في التضعيف من تقوية معنى الفعل»[٢]، وقد أكَّدت هذا د. نجاة الكوفي، إذ ذهبت إلى أن «صيغة (فعَّل) تفيد التعدية، مع ملحظ الدلالة على التكثير الذي هو أصل فيها»[٣]، ونظَّرت لذلك بنحو: استنبط واستخرج، فقد تعديا بالزيادة، وكانا من قبل لازمين، مع إفادة الزيادة للطلب[٤].

---

(١) روح المعاني ٣/ ٧٦.

(٢) التحرير والتنوير ٣/ ١٤٧.

(٣) أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية. د. نجاة عبد العظيم الكوفي. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ. ص:٥١.

(٤) المصدر السابق: ٥٣.

وهذا الذي ذهبا إليه، هو المؤيد بالمعنى، فإن التعبير عن القرآن الكريم بالتنزيل، والتعبير عن الكتب الأخرى بالإنزال مشعر بأهمية القرآن الكريم، والتعبير بالتنزيل لم يسند إلى الكتب السابقة[1] إلا في قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلاَّ مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ﴾ [آل عمران:٩٣]، وقد خُرِّج[2]، وهذا يؤيد ما ذهبا إليه، ويؤيد هذا أيضًا ما رآه د. فاضل السامرائي، من أن (نزَّل) قد يكون للتدرج والتكثير، وقد يكون للاهتمام والمبالغة.. فالتنزيل فيما هو أهم وأبلغ من الإنزال[3]، ويكون بهذا قد فصل بين المعنيين، فالتكثير غير الاهتمام والمبالغة، وهو تفريق جيِّد.

وأشار د. إبراهيم الشمسان[4]، إلى دراسة أقيمت على (أفعل) و(فعَّل) في القرآن، ودرست (نزَّل) و(أنزل) بصفة خاصة، وانتهت إلى فرق بين الصيغتين، يعود إلى الأساس الذي حولت عنه، فهو إما يقيني وإما سببي، واليقيني محول

---

(١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (نزل)، والمعجم الموسوعي للقرآن الكريم وقراءاته. د. أحمد مختار عمر. وآخرون. ط:١. الرياض: سطور المعرفة، ١٤٢٣هـ. ص: ١١٣٤-١١٣٧.

(٢) جاء في ملاك التأويل: «ولم يرد إنزال التوراة بالتضعيف إلا في قوله تعالى: ﴿من قبل أن تُنَزَّل التوراة﴾ وله وجه، وهو أن المراد ثبوت أحكامها وتقعيدها...فلما قصد معنى استقرارها وتقعيد حكمها ورد اللفظ مضعفًا ليشير إلى حكم ثبوتها واستقرارها...» (ملاك التأويل. للغرناطي. تحقيق: سعيد الفلاح. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٣هـ. ١/ ٢٨٨).

(٣) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني. د. فاضل السامرائي. عمان: دار عمار،١٤٢٢هـ. ص:٦٤.

(٤) د. إبراهيم الشمسان. أبو أوس، متخصص في اللغة العربية، يعمل أستاذًا في جامعة الملك سعود في الرياض، من تصانيفه: دروس في علم الصرف، والجملة الشرطية، وقضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي.

من مركب اسمي، والسببي محول من مركب فعلي، فنزَّلته جعلته نازلاً، وأمَّا أنزلته: فجعلته ينزل[1]، ولا أدري كيف تفرق الدراسة فيها إذا حلت إحدى الصيغتين محل الأخرى في الموضع؟

***

وقال تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

اختلف القراء في (يُكذّبونك)، فقرأ نافع والكسائي: (يكْذِبونك) من (أكْذَب)، وقرأ الباقون بالتشديد من (كذّب)[2].

واختلف الموجهون على قولين:

الأول: أنهما بمعنى واحد[3]، ذكره الفارسي، وحجته في ذلك أن (فعَّل) من معانيه النسبة، يقال: فسّقه أي نسبه إلى الفسق، وجاء (أفعَل) عنده أيضًا بهذا المعنى، واستشهد له بقول ذي الرمة[4]:

---

(١) أبنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها. د. إبراهيم الشمسان. ط:١. جدة: دار المدني، ١٤٠٧هـ. ص: ٨٣، وقضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي. د. إبراهيم الشمسان. ط:١. ١٤٠٧هـ ص:٥٧. وأحال على الدراسة:

F. leemhuis. The D and H Stems in Koranic Arabic ,P. ٢٠

(٢) السبعة: ٢٥٧، والكشف ١/ ٤٣٠، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٠٢، وحجة القراءات: ٢٤٦.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٠٢، والتفسير الكبير ١٢/ ٥١٨، والبحر المحيط ٤/ ١١١.

(٤) بيت من الطويل. له في ديوانه ٢/ ٨٢١، والكتاب ٤/ ٥٨، وأدب الكاتب: ٤٦٢، والممتع ١/ ١٨٧.

وأُسـقيهِ حَتَّـى كـادَ ممَّـا أَبُثُّـه   تُكَلِّمُنـي أحجـارُهُ ومَلاعبُـهُ[١]

والظاهر خلاف ما ذكر، فإن (أُسقي) في البيت للدعاء بالسقيا، وليست للنسبة[٢]، ثم إن النسبة (أو التسمية) لم يذكرها كثير من علماء التصريف معنى لـ(أفعل)، كما سبق بحث ذلك[٣].

الثاني: أن بينهما فرقًا، بناء على أن (أفعل) تفيد المصادفة، و(فعَّل) تفيد النسبة، فقراءة التشديد (لا يكذِّبونك) أي: لا ينسبونك إلى الكذب؛ فإنهم يعلمون أنك صادق، وما جئت به حق، أما (يُكْذِبونك) فالمعنى أنهم لا يجدونك كاذبًا، وإنما يرون أن ما جئت به باطل[٤]، ويدل لهذا ما روي من سبب نزول الآية، أن أبا جهل قال للنبي صلى الله عليه وسلم: «إنَّا لا نكذِّبك، إنك عندنا لصادق، ولكن نكذب الذي جئت به»[٥].

والتفريق بين البنيتين هو الصحيح؛ لأن الأصل أن لكل صيغة معنى، ولم يرد ما يخرج كلاً من الصيغتين عن معناها الأصلي، لتحمل على الأخرى، ثم إن

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٠٢.
(٢) تأويل مشكل القرآن:١٢٥، وشرح السيرافي ٥/ ٨٩أ.
(٣) ص: x.
(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣١، وتأويل مشكل القرآن:١٢٤، وجامع البيان ٧/ ١٨٠، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٤٢، وإعراب القراءات السبع وعللها١/ ١٥٥، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٠٢، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٣٠، والمفردات: (كذب) ٧٠٤، وكشف المشكلات ١/ ٣٩٤، وزاد المسير ٣/ ٢٨، والجامع لأحكام القرآن ٦/ ٢٦٨، والتفسير الكبير ١٢/ ٥١٨.
(٥) رواه الترمذي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كتاب تفسير القرآن باب(٧) قال الألباني: إسناده ضعيف (ضعيف الترمذي: ٥٩٠).

في التفريق بينهما زيادة دلالة؛ لأن القراءتين كالآيتين في عرف المفسرين، والله أعلم.

***

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾[الحشر:٢] قرأ أبو عمرو (يُخَرِّبون) بالتشديد، وقرأ الباقون بالتخفيف[١].

ذهب الأكثرون إلى أن القراءتين بمعنى واحد[٢]، لجواز مجيء (أفعل) و(فعَّل) بمعنى واحد[٣]، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن بينهما فرقًا، وأن الإخراب أن يترك الموضع خرابًا، أما التخريب، فهو الهدم، واختار الثاني؛ لأنهم هدموها[٤]، يؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾[٥].

وأنكر ابن العربي عليه هذا التفريق، وقال: «هذه دعوى لا يعضدها لغة

---

(١) السبعة: ٦٣٢، والكشف ٢/ ٣١٦، وحجة القراءات: ٧٠٥.

(٢) جامع البيان ٢٨/ ٣٠، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٢٨٣، والجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٤، والبحر المحيط٨/ ٢٤٣، والدر المصون١٠/ ٢٧٩.

(٣) الكتاب ٤/ ٦٢.

(٤) جامع البيان ٢٨/ ٣٠، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٢٨٤، والبحر المحيط ٨/ ٢٤٣، والجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٥.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٥.

ولا حقيقة، والتضعيف بدل الهمزة في الأفعال»[١].

ونقل أبو حيان عن بعضهم اختيار قراءة التشديد لإفادة التكثير[٢].

والذي يبدو لي أن تفريق أبي عمرو ليس دقيقًا، وأن رأي ابن العربي في أن التفريق لا يعضده لغة قريب من الصواب؛ لأن الفعل كان لازمًا قبل التضعيف، فيكون التضعيف مفيدًا التعدية في المقام الأول، وقد تقدم بحث ذلك في (أنزل) و(نزَّل)، واخترتُ هناك أن إفادة التكثير تصاحب إفادة التعدية في (فعَّل)؛ لأنه لم يعدل عن الهمزة وهي الأكثر في التعدية إلى التضعيف إلا لعلة[٣]، فعلى هذا يكون (خرَّب) مفيدًا التعدية والتكثير، خلافًا لـ.د. أحمد سعد محمد، فإنه لم يركن إلى إفادة التكثير؛ لأن في سياق الآية ما يدل عليه، وهو جمع البيوت والأيدي[٤]، ولا أرى مانعًا من اجتماع هذه الدلالات لإفادة التكثير.

وأما زعم ابن العربي أن التفريق لا يعضده حقيقة، فإن الروايات متعددة في صفة إخراب اليهود لبيوتهم[٥]، وفي بعض هذه الروايات تأييد لكلتا القراءتين حسب تفريق أبي عمرو، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر يهود بني النضير بالخروج من ديارهم بعد نقض العهد[٦]، (ظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله)،

---

(١) أحكام القرآن ٤/ ١٨٦.
(٢) البحر المحيط ٨/ ٢٤٣، والدر المصون ١٠/ ٢٧٩.
(٣) ص: x.
(٤) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية. د. أحمد سعد محمد.ط:٢. القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢١هـ. ص: ٥٠.
(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٥.
(٦) تنظر القصة في: السيرة النبوية ٢/ ١٩٠.

فأخذوا الخشب من بيوتهم ليسدوا بها الأزقة، ثم بعد ذلك، نقضوا ما استحسنوه من سقوفهم وأبوابهم، وحملوها حين أجلوا، وتركوا بيوتهم خرابًا بعد أن أخذوا ما يستطيعون حتى لا يأخذه المسلمون، وعلى هذا فكل قراءة من القراءتين -إن اعتبرنا التفريق اللغوي بينهما- «تصور لقطة لما حدث لليهود وديارهم من تخريب وهدم... ثم إخرابها بجلائهم عنها بعد ذلك، فتكون قراءة التخفيف مرتبة على قراءة التشديد»[1].

***

هذه ثلاثة أمثلة اختلف المفسرون في دلالة أبنيتها، فبعضهم يحمل الصيغتين على معنى واحد، وبعضهم يفرق بين الصيغة والأخرى، ولا شك أن التفريق بين البنى يدل على نظر أدق ممن يرجعهما إلى معنى واحد، ولكن ذلك قد يؤدي إلى التكلف، وإبداء دلالاتٍ قد لا تكون متسقة مع المعنى السياقي، أو لا تكون مطردة في كل موضع وردت فيه تلك الصيغة، وكان لبعض المعاصرين اهتمام في هذا المجال، فقد وفِّقوا إلى اكتشاف دلالات جديدة، لم نجدها عند المتقدمين.

ففي كتاب الله تعالى كثيرًا ما تتناوب (نجَّى) و(أنجى) في التعبير، كقول الله تعالى: ﴿وإِذْ نَجَّيناكم مِنْ آلِ فِرْعَونَ﴾ [البقرة:٤٩] وقوله: ﴿وإِذْ أَنجَيْناكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَونَ﴾ [الأعراف:١٤١] وكان المتقدمون يكتفون بالإشارة إلى أنهما بمعنى واحد[2]، ولكن د. فاضل السامرائي ذهب إلى أن بين الفعلين فرقًا، فكثيرًا ما يأتي (نجَّى) للتلبث والتمهل في التنجية، بينما يأتي (أنجى) للإسراع فيها، فإن

---

(١) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: ٥٠.

(٢) التفسير الكبير ٣/ ٥٠٥، والبحر المحيط ١/ ١٩٢.

(أنجى) أسرع من (نجى) في التخليص من شدة الكرب[١]، وهذا من الناحية النظرية وجيه، فإن التضعيف يدل على التكرير، والتكرير لا يتصور معه انقضاء الفعل دفعة واحدة، بينما تفيد بنية (أفعل) مطلق الجعل، فيمكن أن يحصل معها الفعل دفعة واحدة، ولكن إذا طبَّقنا هذا على آيات الكتاب العزيز، وجدنا هذه الظاهرة قد انطبقت على عدد من الآيات، ولكنها لم تطرد في كل موضع، فمن عدم اطرادها ما صدرت به المسألة، وهو آيتا البقرة والأعراف، كما أن الموضع الواحد قد تختلف فيه القراءة، فقد قُرئت آية البقرة (أنجينا)[٢]، وهذا يجعل الحكم الذي أطلقه د.فاضل ليس دقيقًا.

ومثل هذا توجيهه لاختلاف الصيغة في (وصَّى) و(أوصى)، فقد ذهب إلى أن (وصَّى) ورد في القرآن للأمور المعنوية، ولأمور الدين، بينما ورد (أوصى) للأمور المادية[٣]، وإلى هذا أيضًا ذهبت د. نجاة الكوفي، ورأت أن في الفعل المضعف من الدلالة على التكثير ما يشعر بأهميته، ولذا جاء في السياق القرآني في مقام التوصية بأمور الدين، وأما الفعل المزيد بالهمزة فجاء في مقام التوصية بالأمور المادية، كالميراث[٤].

وقد أشكل على الباحِثَيْنِ، وأفسد نتيجتهما، قوله تعالى: **﴿وأَوْصاني بِالصَّلاةِ والزَّكاة مادُمتُ حيًّا﴾** [مريم: ٣١] فإن الإيصاء جاء لأمور الدين، ولكن د.فاضل حاول التخلص من ذلك بأن جعل الزكاة أمرًا ماديًّا، وكان قرن الصلاة

---

(١) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: ٧٠.

(٢) الكشاف ١/ ٢٧٩، والتفسير الكبير ٣/ ٥٠٤، والبحر المحيط ١/ ١٩٢.

(٣) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: ٦٣.

(٤) أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية: ٢٦٥.

به مسوِّغًا للتعبير بالإيصاء[١]، أما د. نجاة، فذهبت إلى أن توقيتهما بأوقات معينة، هو الذي سوغ ذلك[٢]، ولا يخفى ما في هذا من تكلف لا داعي له، ولا أدري كيف سيوجه الباحثان اختلاف القراءات في الموضع الواحد، فقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بها إبراهيمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢] بالوجهين، وكلها قراءات سبعية[٣]، فالأسلم في ذلك أن يقال: إنهما بمعنى واحد، إلا أن التوصية مفيدة للتكثير، والإيصاء محتمل له[٤]، ولا مانع أن يكون بعض الأفعال بينها تناوب دلالي في صيغها في حين، ويتخلف هذا التناوب في حين آخر، حسب مقتضيات السياق. والله أعلم.

٣- فاعَلَ:

يدل هذا البناء على معانٍ متعددة، أشهرها أن يدل على أن الفاعل والمفعول به اشتركا في أصل الفعل، فكان من الفاعل للمفعول مثل ما كان للمفعول من الفاعل[٥]، تقول: ضارب زيدٌ عمرًا.

ويدل على معانٍ أخرى، كموافقة المجرد، نحو: جاوزته وجزته، والإغناء

---

(١) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: ٦٣.

(٢) أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية: ٢٦٦.

(٣) قرأ (أوصى) من السبعة نافع وابن عامر، والباقون (وصَّى) بالتضعيف. (السبعة: ١٧١، والتيسير: ٦٦، وحجة القراءات: ١١٥، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤١٨).

(٤) الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٦٥، وحجة القراءات: ١١٥، والتفسير الكبير ٤/ ٦٣، والبحر المحيط ١/ ٣٩.

(٥) الكتاب ٤/ ٦٤، والمقتضب ١/ ٧٢، وشرح الشافية للرضي ١/ ٩٦، والممتع ١/ ١٨٨، والارتشاف ١/ ١٧٤.

عنه، نحو: سافر وعاقب، وموافقة (أفْعَل) نحو: راعنا سمعك، والإغناء عنه، نحو: واريت الشيءَ[١].

وذكر ابن الحاجب، وأبو حيان من معانيه موافقة (فعَّل)[٢]، وستأتي مناقشة ذلك إن شاء الله[٣].

ولدلالته على المشاركة أشكل على بعضهم قوله تعالى:﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوْسَى﴾[البقرة: ٥١]، في قراءة الجمهور[٤]، فاختار أبو عبيد[٥] (ت ٢٢٤) وأبوحاتم قراءة (وعد)، إذ إن المواعدة لا تكون إلا من المتكافئين، فلا تكون إلا من البشر، فأما الله عز وجل فإنما هو المنفرد بالوعد والوعيد[٦]، وغلّطه النحاس[٧] (ت ٣٣٨)، فذهب إلى أنَّ المواعدة هنا من باب الموافاة، وليست من

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/ ٩٩، وارتشاف الضرب ١/ ١٧٤، وشفاء العليل ٢/ ٨٤٨.

(٢) الشافية: ٢٠، وارتشاف الضرب ١/ ١٧٤.

(٣) عند الحديث عن قوله تعالى: ﴿فيضاعفه أضعافًا كثيرة﴾ ص: ×.

(٤) قرأ أبو عمرو (وعدنا) وقرأ الباقون (واعدنا) (التيسير في القراءات السبع: ٦٣، والكشف ١/ ٢٣٩، وشرح الهداية ١/ ١٦٥، وحجة القراءات:٩٦، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٩١).

(٥) هو القاسم بن سلام بن عبد الله، أبو عبيد، إمام في النحو واللغة والقراءات والأخبار، من تصانيفه: غريب الحديث، والغريب المصنف. (نزهة الألباء:١٠٩، ومعجم الأدباء ٥/ ١١٩٨، وإنباه الرواة ٣/ ١٢).

(٦) معاني القرآن للزجاج ١/ ١٣٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٢٤،، والكشف ١/ ٢٣٩، والبحر المحيط ١/ ١٩٩.

(٧) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر النحاس. نحوي ولغوي، من تصانيفه: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، وشرح أبيات سيبويه. (إنباه الرواة ١/ ١٠١، ووفيات الأعيان ١/ ٩٩، وإشارة التعيين: ٤٥).

الوعد والوعيد في شيء[١]، وخالفه أيضًا الزجاج ومكي وغيرهما[٢]، فقد استجادها الزجاج؛ واختارها مكي على قراءة(وعد) المجرد؛ لأن الطاعة في القبول بمنزلة المواعدة[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة:٢٣٥]، فالتواعد كان من الخاطب والمخطوبة[٤].

وقيل: (واعد) بمعنى (وعَدَ)، فيكون قد خرج عن معناه الأصلي إلى معنى المجرد، وذكروا لهذا نظائر، نحو: داويت العليل وعاقبتُ اللص[٥]، فتكون القراءتان بمعنى واحد.

وورود (فاعَلَ) بمعنى المجرد ثابت في اللغة، قالوا: سافرتُ وعافاه الله وناولته[٦]، إلا أن المبرد خصه فيما لم يأتِ منه المجرد[٧]، وعليه فلا يمكن حمل الآية على المجرد.

ولكن ما ذهب إليه المبرد ليس دقيقًا، فقد جُعل منه قوله تعالى:﴿إِنَّ اللهَ يُدافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[٨][الحج:٣٨]، وقد جاء: دفَعَ، كما ذكر الجوهري

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٢٤.

(٢) جامع البيان ١/ ٢٧٩، والمحرر الوجيز ١/ ١٤٢.

(٣) معاني القرآن للزجاج ١/ ١٣٣، وينظر: الكشف ١/ ٢٤٠.

(٤) الكشف ١/ ٢٤٠، وزاد المسير ١/ ٧٩.

(٥) الكشف ١/ ٢٤٠، والبحر المحيط ١/ ١٩٩، والدر المصون ١/ ٣٥٢.

(٦) الكتاب ٤/ ٦٨، قال: «وقد تجيء فاعلتُ لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلتُ».

(٧) المقتضب ١/ ٧٣.

(٨) البحر المحيط ٦/ ٣٧٣، وحاشية ابن جماعة ١/ ٤٨.

أن(سافرَ) له فعلٌ مستعملٌ قال: «ويقال: سفَرْتُ أسفِرُ سفورًا، خرجت إلى السفر»[١].

وفي خروج المفاعلة عن بابها إلى معنى المجرد، تأكيد ومبالغة؛ «لأن المفاعلة تقتضي تكرار الفعل من فاعلين، فإذا أخرجت عن بابها بقي التكرار فقط من غير نظرٍ للفاعل»[٢].

ومثل هذا الخلاف ورد في آية الحج السالفة الذكر، فقد قرئ (يدافع) و(يدفع)[٣]، وخرِّجت المفاعلة على معنى المجرد[٤]، ولإفادة المبالغة؛ لأن المدافعة تقتضي المغالبة، وفعل المغالب أقوى وأبلغ[٥]، وعلل ابن عطية المفاعلة بأنه قد عنّ للمؤمنين من يدفعهم ويؤذيهم، فتجيء معارضة الله ودفعه مدافعة عنهم[٦].

وأرى أن إثبات معنى للمفاعلة هو الأحرى بالصواب، حتى لا يهمل العدول من المجرد إليها، ولا فرق بين أن تكون على بابها بالتوجيهات المذكورة،

---

(١) الصحاح (سفر) ٢/ ٦٨٦، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل. لابن الحاجب. تحقيق د.موسى بناي العلايلي. الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ٢/ ١٣٠، وحاشية الجاربردي مجموعة الشافية ١/ ٤٨.

(٢) التحرير والتنوير ١/ ٤٧٩.

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو (يدفع)، وقرأ نافع عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (يدافع). (السبعة: ٤٣٧، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٧٩، والكشف ٢/ ١١٩، وحجة القراءات: ٤٧٧، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٧٦).

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٢/ ٤٦، والبحر المحيط ٦/ ٣٧٣.

(٥) الكشاف ٣/ ١٥، والتفسير الكبير ٢٣/ ٢٢٨.

(٦) المحرر الوجيز ٤/ ١٢٤.

أو أن تكون بمعنى المجرد مع الدلالة على المبالغة والتأكيد، ثم إن إثبات دلالة المفاعلة لا يقتضي الإخلال بمفهوم الآية، ولهذا قال الطبري في آية البقرة: «ليس في القراءة بإحدى القراءتين إبطال معنى الأخرى، وإن كان في إحداهما زيادة معنى على الأخرى من جهة الظاهر والتلاوة، فأما من جهة المفهوم بهما فهما متفقتان»[١].

***

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ [النساء:٤٣، والمائدة:٦].

قرأ الجمهور (أَوْ لامَسْتُم) وقرأ حمزة والكسائي (أَوْ لَمَسْتُم)[٢].

وقد اختلف الفقهاء في دلالة الملامسة واللمس في الآيتين على أقوال، فقيل: المراد الجماع، دون اللمس باليد وهو مذهب أبي حنيفة، وقيل: المراد المباشرة باليد، وهو مذهب مالك وأحمد، وخصص ذلك إذا كان مع الشهوة، وقيل: المراد اللمس بأي عضو، ولو كان بغير شهوة، وهو قول الشافعي[٣] (ت

---

(١) جامع البيان ١/ ٢٧٩. بتصرف يسير.

(٢) السبعة: ٢٣٤، ومعاني القراءات: ١٢٨، والكشف ١/ ٣٩١، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٥١٣.

(٣) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمس القرشي. أبو عبد الله. أحد الأئمة الأربعة، عالم باللغة، من تصانيفه: الأم، والرسالة. (طبقات الشافعية لإسنوي ١/ ١١، وفيات الأعيان ٤/ ١٦٣، البداية والنهاية ١٠/ ٢٥١).

٢٠٤)[١].

وذكر عن المبرد أنه اختار أن (الملامسة) بمعنى التقبيل، وما كان بمعناه؛ لأن لكل واحد من الطرفين عملاً، أما (اللمس) فبمعنى الجماع؛ لأن المرأة لا عمل لها فيه[٢].

فالمبرد حاول أن يعمل دلالة المفاعلة، لكننا لا نسلم له استنتاجه، ففعل المرأة في الجماع أظهر من فعلها في التقبيل ونحوه.

واختار الطبري أن المراد بالملامسة الجماع، معتمدًا على ما جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قبَّل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضّأ[٣]، قال: «ففي صحة الخبر فيما ذكرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الدلالةُ الواضحةُ على أن اللمس في هذا الموضع لمس الجماع، لا جميع معاني اللمس، كما قال الشاعر[٤]:

وهُنَّ يمشينَ بِنَا هَمِيسا   إنْ تصْدُقِ الطيرُ نَنِك لميسا

يعني بذلك نَنِك لماسا»[٥].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٤٥، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢١/ ٢٣٢. والبحر المحيط ٣/ ٢٥٨، والتفسير الكبير ١٠/ ٨٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٤٥.

(٣) رواه الترمذي في الطهارة باب(٦٣) ١/ ١٣٣، وأبو داود في الطهارة باب (٦٨)١/ ٨٥، والنسائي في الطهارة باب (١٢١) ١/ ١١٢، وابن ماجه في الطهارة باب(٦٩) ١/ ١٦٨، وأحمد ٦/ ٢١٠. عن عروة ابن الزبير عن عائشة رضي الله عنها.

(٤)الرجز بلا نسبة في النهاية في غريب الحديث والأثر (رفث) ٢/ ٢٤١.

(٥) جامع البيان ٥/ ١٠٦.

فأما استدلاله بالحديث فظاهر الصحة، مالم يكن معارض[١]، وأما زعمه أن (لميس) في البيت مصدر بمعنى (اللمس) فغير صحيح؛ لأنه علم امرأة[٢]، ولم أرَ من جعله مصدرًا لـ(لمس)[٣]، كما أنه من غير الغالب مجيء (فعيل) مصدرًا لغير ما دل على صوت أو سير[٤].

وجعل ابن خالويه[٥] (ت ٣٧٠) دلالة المفاعلة نصًا في إفادة الجماع، أما قراءة المجرد، فجعلها بمعنى (نكحتم)[٦]، فلم يعمل دلالتها، وهي إفادة اللمس باليد.

وذهب الرازي[٧] (ت ٦٠٦) إلى أن المراد بـ(لمستم) المباشرة باليد، وليس الجماع؛ لأن الجماع مجاز، وحمل الكلام على حقيقته أولى، وكذلك (لامستم)، فإنها

---

(١) ورد عند مالك في الموطأ أن عبد الله بن مسعود كان يقول: «من قبلة الرجل امرأته الوضوءُ». جاء الحديث هكذا موقوفًا، وجاء أيضًا عند الدار قطني موقوفًا على ابن عمر... (الموطأ. للإمام مالك. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء التراث العربي، ١/ ٤٤، وسنن الدارقطني. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني. بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ. ١/ ١٤٤).

(٢) تاج العروس ١٦/ ٤٨٦.

(٣) ينظر: اللسان (لمس) ٦/ ٢٠٩، وتاج العروس ١٦/ ٤٨٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤، ٢٦، وشرح المفصل ٦/ ٤٦، والمقرب. لابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ص:٤٨٨، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٥٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٩٠.

(٥) هو الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني، أبو عبد الله. نحوي ولغوي ومفسر، من تصانيفه: إعراب القراءات السبع، وإعراب ثلاثين سورة، وشرح مقصورة ابن دريد، وغيرها. (إنباه الرواة ١/ ٣٢٤، وبغية الوعاة ١/ ٥٢٩، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ١٥١).

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٣٤.

(٧) هو محمد بن عمر بن الحسين، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي، إمام في التفسير وعلم الكلام، =

ليست حقيقة في الجماع، فيجب حمل الكلام على حقيقته حتى لا يقع التناقض بين مفهوم القراءتين المتواترتين[١].

والذي يظهر لي أن دلالة المفاعلة قرينة قوية في إفادة الجماع، وحمل المجرد عليها سائغ جدًا، فلا يكون تناقض بين القراءتين، ولذا قال الأزهري: «من قرأ: (أَوْ لامَسْتُم) فهو على فاعلتم، لاشتراكهما في الفعل الذي يكون منه الولد، ومن قرأ: (أَوْ لَمَسْتُم) خص بالفعل الرجل؛ لأن الفعل في باب الجماع يضاف إلى الرجل، وقد يكنى عن الجماع باللمس واللماس، والعرب تقول: فلانة لا ترد يد لامس، أي لا ترد عن نفسها من أراد غشيانها»[٢].

ودليل آخر، وهو أن ذكر النساء، قرينة تصرف اللمس إلى الجماع، فإذا قرن اللمس بالمرأة أريد به الجماع[٣].

وسياق الآية فيه دلالة على أن المراد الجماع، فإنه ذكر الطهارة من الحدثين الأصغر والأكبر: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً

وعلوم شتى، من تصانيفه: تفسيره: مفاتيح الغيب. (وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٨، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٦٥، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢١٥).

(١) التفسير الكبير ١٠/ ٨٩.

(٢) معاني القراءات: ١٢٨.

(٣) أثر اللغة في اختلاف المجتهدين. لعبد الوهاب عبد السلام طويلة. القاهرة: دار السلام، ص: ١٩٤. وينظر: إصلاح المنطق. لابن السكيت. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط:٤. القاهرة: دار المعارف، ص:٢٦٧، وتهذيبه. للخطيب التبريزي. تحقيق: د. فوزي عبد العزيز مسعود. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م. ٢/ ٨١.

فَاطَّهَّرُوا﴾، ثم ذكر موجباتها، فذكر الحدث الأصغر: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾، والحدث الأكبر: ﴿أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾، ولو حملناه على مجرد اللمس، لم يكن في الآية مثال على الحدث الأكبر.

وأهمل ابن رشد[(١)](ت٥٢٠) دلالة المفاعلة في إيضاح سبب الاختلاف في الآية، وأرجعه إلى اللغة، فقال: «وسبب اختلافهم في هذه المسألة، اشتراك اسم اللمس في كلام العرب، فإن العرب تطلقه مرة على اللمس الذي هو باليد، ومرة تكني به عن الجماع»[(٢)]، والذي يظهر أن منشأ الإشكال هو ورود القراءة بالمفاعلة والمجرد، وإلا لو لم يرد المجرد، لكان إجماع على أن المراد الجماع.

***

وقال تعالى:﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً﴾ [البقرة:٢٤٥].

قرأ ابن كثير وابن عامر (يُضعِّف) حيث وقع[(٣)]، وقرأ الباقون (يُضاعَفُ)، إلا أن أباعمرو بن العلاء قرأ بالتشديد في قوله تعالى: ﴿يُضَعَّفْ لها العذابُ ضِعْفَينِ﴾.[الأحزاب:٣٠][(٤)].

---

(١) هو محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي، أبو الوليد، إمام في الفقه، من تصانيفه: بداية المجتهد. (سير أعلام النبلاء ١٩/ ٥٠١، وتاريخ الإسلام ٤٢/ ١٩٦، وشذرات الذهب ٦/ ٣٠٨).

(٢) بداية المجتهد. لابن رشد. بيروت: دار الفكر، ص:٢٧، واختار بعد ذلك أن اللمس المراد به الجماع.

(٣) في البقرة:٢٦١، وآل عمران:١٣٠، والنساء:٤٠، وهود:٢٠، والفرقان:٦٩، والأحزاب:٣٠، والحديد:١١، ١٨، والتغابن:١٧.

(٤) السبعة:١٨٤، والحجة للقراء السبعة٢/ ٣٤٣، ومعاني القراءات:٧٩، والكشف ١/ ٣٠٠، =

واختلف في الفرق بين دلالتيهما، فسوَّى الخليل وسيبويه بينهما، قال الخليل: «أضعَفت الشيء إضعافًا، وضاعفته مضاعفة، وضعَّفته تضعيفًا، وهو إذا زاد على أصله فجعله مثلين أو أكثر»[١]. ونصَّ سيبويه على خروج (ضاعف) عن معناه الكثير، وهو كونه من اثنين، إلى معنى (أفعل)، وسوَّى بينه وبين (ضَعَّف): «وقد تجيء فاعلت لا تريد بها عمل اثنين... وذلك قولهم: ناولته وعاقبته... ونحو ذلك: ضاعفت وضعَّفت»[٢]. ونص الفارسي[٣]، والأزهري[٤]، والمهدوي[٥] (ت ٤٤٠)[٦]، على أن القراءتين بمعنى واحد، وإلى هذا ذهب الطبري، إلا أنه رجح (ضاعف)؛ «لأن ذلك أفصح اللغتين، وأكثرهما على ألسنة العرب»[٧].

وحُكِي عن أبي عمرو بن العلاء وأبي عبيدة أنهما فرَّقا بينهما، فجعل أبو عمرو (ضَعَّف) يدل على المرتين، و(ضاعف) على المرات الكثيرة[٨]، وقال أبو

=

وشرح الهداية ١/ ٢٠١.

(١) كتاب العين. للخليل بن أحمد. تحقيق: د. مهدي المخزمي ود. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال، ١/ ٢٨٢(ضعف).

(٢) الكتاب ٤/ ٦٨.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٤٥.

(٤) معاني القراءات: ٨٠.

(٥) هو أحمد بن محمد المهدوي، أبو العباس. إمام في القراءات والتفسير واللغة. من تصانيفه: تفسيره، وشرح الهداية. (إنباه الرواة ١/ ٩١، وبغية الوعاة ١/ ٣٥١، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٥٦).

(٦) شرح الهداية ١/ ٢٠١.

(٧) جامع البيان ٢/ ٥٩٣، ٥٩٤.

(٨) جامع البيان ٢١/ ١٥٩، والكشف ١/ ٣٠٠، والجامع لأحكام القرآن١٤/ ١١٤، وينظر:

=

عبيدة في آية الأحزاب، على قراءة الجمهور: «يجعل ثلاثة أعذبة؛ لأن ضِعْفَ الشيء مثله، وضِعْفَي الشيء مثلا الشيء، ومجاز (يضاعف) أي يجعل الشيء شيئين حتى يكون ثلاثة، وأما قوله: (يضعَّف) أي يجعل الشيء شيئين»[1].

وقد اعترض الطبري عليهما، وقال: إن التأويل الذي ذهبا إليه لا نعلم أحدًا من أهل العلم ادعاه غيرهما، «ولا يجوز خلاف ما جاءت به الحجة مجمعةً عليه، بتأويل لا برهان له من الوجه الذي يجب التسليم به»[2].

والذي عليه الجمهور، من عدم التفريق هو الصواب؛ فإنه لا دليل على ما ادَّعياه، ويمكن أن يُرَجَّح قول الجمهور، بأن (ضاعَفَ) و(ضعَّف) لمّا خرجا عن معناهما الكثير، إلى معنى (أفْعَل)، وجب أن تتحد دلالتاهما، فلا يكون بينهما فرق.

فأما خروج (ضاعَفَ) عن كونه من اثنين، فظاهر، وأما خروج (ضَعَّف) عن إفادة التكثير، فهو المفهوم من كلام سيبويه[3]، فإنه جعله بمعنى (أفْعَل)، وعدَّ ابن الحاجب[4]، وأبو حيان[5]، من معاني (فاعَلَ) موافقة (فَعَّل)، وهذا صحيح، لكن ليس على المعنى الكثير فيها، وهو التكثير، وإنما توافقا على معنى

=

المفردات:٥٠٨(ضعف).

(١) مجاز القرآن ٢/ ١٣٦.

(٢) جامع البيان ٢١/ ١٥٩.

(٣) الكتاب ٤/ ٦٨.

(٤) الشافية: ٢٠.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ١٧٤.

(أفعل)، غيرَ أن الرضي[١]، والجاربردي[٢]، وزكريا الأنصاري[٣] (ت ٩٢٦)[٤] صرَّحوا بالتكثير، والظاهر –والله أعلم– خلاف ذلك.

وعلى هذا، فلا يسوغ التفريق بين دلالتيهما، وقد خرجا عن معناهما الأصلي إلى معنى آخر.

وأما ترجيح الطبري لقراءة (ضاعَفَ)، بأنها أفصح اللغتين، وأكثر على ألسنة العرب، فإنه يحتاج إلى استقراء، أو نقل عن أئمة اللغة المستقرئين.

فالظاهر أن القراءتين متساويتان معنى وقوة، والله أعلم.

٤ - افْتَعَلَ:

لهذا البناء معانٍ متعددة، من أشهرها: الاتخاذ، نحو: اشتوى، أي اتخذ شواءً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه:٤١]، أي اتخذتك صنيعة[٥]، والتصرف والاجتهاد، نحو: اكتسب، والمطاوعة، نحو: اغتمَّ،

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/ ٩٩.

(٢) مجموعة الشافية ١/ ٤٨.

(٣) هو زكريا بن أحمد بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي، أبو يحيى، نحوي ومفسر، من تصانيفه: شرح شافية ابن الحاجب، وتفسير يسمى: فتح الرحمن. (الضوء اللامع ٣/ ٢٣٤، والكواكب السائرة ١/ ١٩٦، والنور السافر ١/ ١٩٦).

(٤) المناهج الكافية: ١٧٤

(٥) جاء في البحر المحيط: «أي جعلتك موضع الصنيعة، ومقر الإحسان، وأخلصتك بالإلطاف، واخترتك لمحبتي، يقال: اصطنع فلانًا، اتخذه صنيعة، وهو افتعال من الصنع، وهو الإحسان إلى الشخص، حتى يضاف إليه، فيقال: هذا صنيع فلان» ٦/ ٢٣٨.

وانتصف، ومعنى (تفاعل) نحو: اجتور، ومعنى (تَفَعَّل) نحو: ابْتَسَم، ومعنى (اسْتَفْعَل)، نحو: ارتاح، ومعنى المجرد، نحو: اقْتَدَر[١].

***

قال تعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفساً إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦].

اختُلف في دلالة (اكتسب) على قولين، فذهبت طائفة إلى أنه بمعنى المجرد، وذهبت طائفة إلى التفريق بينه وبين المجرد، فممن فرَّق بينهما سيبويه، إذ قال: «وأما (كسب) فإنه يقول: أصاب، وأما (اكتسب) فهو التصرف والطلب»[٢]، وإلى هذا ذهب ابن جني، والزمخشري، وابن عطية، وغيرهم.

واختلفوا في تحديد التفريق في هذه الآية، فوجه التفريق عند ابن جني، أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر مستصغر؛ لأن الحسنة بعشر أمثالها، فهي صغيرة بالنسبة إلى جزائها، وأما السيئة فجزاؤها بمثلها، فعُلم بذلك قوة فعل السيئة أمام فعل الحسنة، فكان المناسب أن يعبر عنه بالافتعال؛ لأنه أقوى من المجرد[٣]، ونظَّر له بقول الشاعر[٤]:

---

(١) الكتاب ٤/ ٧٣، وأدب الكاتب:٤٦٩، والممتع ١/ ١٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٥٦، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٠٨، وارتشاف الضرب ١/ ١٧٥.

(٢) الكتاب ٤/ ٧٤.

(٣) الخصائص ٣/ ٢٦٥.

(٤) البيت من الكامل للنابغة الذبياني، في ديوانه: ١٠٢، والكتاب ٣/ ٢٧٤، وإصلاح المنطق: ٣٣٦. وشرح المفصل ٤/ ٥٣.

إنَّــا اقْتَسَــمْنا خُطَّتَينا بيننــا فَحَمَلْـتُ بـرَّةَ واحْتَمَلْـتَ فجـارِ[١]

أما الزمخشري، فذهب إلى أن في عمل السيئة اعتمالاً، فالشر مما تشتهيه الأنفس، فكانت في تحصيله أعمل وأجد، ولذا كان فعل السيئة على (افتعل) الدال على الاجتهاد والطلب[٢]، وتابعه على ذلك ابن عطية[٣] وغيره[٤]، وقد خُرِّج مجيء المجرد في فعل السيئة، في قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة:٨١] ونحوه، بأن ذلك «للدلالة على أن العاصي أَلِفَ ارتكاب الخطايا فلم يعد يتكلفها»[٥].

وقيل: إن في العدول إلى الافتعال دليلاً على لطف الله بخلقه، حيث أثبت لهم ثواب الحسنة على أي وجه كان، ولم يثبت عليهم عقاب السيئة إلا على وجه المبالغة والاعتمال[٦].

وذهب بعضهم إلى أن الاكتساب أخص من الكسب؛ لأن الكاسب يكسب لنفسه ولغيره، وأما الاكتساب فلا يكتسب الإنسان إلا لنفسه[٧].

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٦٥.

(٢) الكشاف ١/ ٤٠٨.

(٣) المحرر الوجيز ١/ ٣٩٣، ٤/ ١٦٩.

(٤) التسهيل لابن جزي ١/ ١٣٤، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٨، وتفسير أبي السعود ١/ ٢٧٧، وتفسير البيضاوي ١/ ٢٣٥، وينظر: الدر المصون ٢/ ٦٩٩.

(٥) أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية:٥٩.

(٦) حاشية الجاربردي لابن جماعة ١/ ٥٠، والمناهج الكافية:١٧٨.

(٧) التفسير الكبير ٧/ ١١٨، والدر المصون ٣/ ٦٩٩، وينظر: المفردات (كسب): ٧١٠.

أما القول الآخر، فهو أنهما بمعنى واحد، قال الرضي: «وغير سيبويه لم يفرق بين (كسب) و(اكتسب)»[(١)]. وممن ذهب إلى هذا أبو حيان، واستدل على ذلك بتعاورهما في القرآن، قال تعالى: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة:٨١]، وقال سبحانه: ﴿وَلا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا﴾ [الأنعام:١٦٤]، وقال عز وجل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨][(٢)]، ونص على عدم التفريق الواحدي[(٣)] (ت ٤٦٨)، واستدل بالآيات السابقة وبقول ذي الرمة[(٤)]:

ومُطْعَمُ الصَّيْدِ هبَّالٌ لبُغْيَتِهِ ... ألفى أباهُ بذاكَ الكَسْبِ يكْتَسِبُ[(٥)]

ونقل ابن عطية أن المخالفة بين التصريفين إنما هي لتحسين نمط الكلام، لا غيرُ، فهو نظير قوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً﴾ [الطارق:١٧][(٦)]، واختاره الطاهر بن عاشور[(٧)].

والذي يظهر لي أن الأولى التفريق بين البنيتين، في هذا الموضع فقط، إذ

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/ ١١٠.

(٢) البحر المحيط ٢/ ٣٦٧.

(٣) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، نحوي ومفسر، من تصانيفه: البسيط، والوجيز، في تفسير القرآن. (وفيات الأعيان ٣/ ٣٠٣، وإنباه الرواة ٢/ ٢٢٣، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٣٣٩).

(٤) البيت من البسيط، في ديوانه ١/ ٩٩، ومجمع الأمثال. للميداني. تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم.مكتبة الحلبي، ٣/ ٣٠٠. مطعم الصيد: أي الصائد، هبَّال: محتال، وبغيته: طلبه، وهو الصيد.

(٥) التفسير الكبير ٧/ ١١٨، والدر المصون ٣/ ٧٠٠.

(٦) المحرر الوجيز ١/ ٣٩٣.

(٧) التحرير والتنوير ٣/ ١٣٧.

اجتمعت البنيتان فيه، لكنَّ التوجيه الأولى هو ما نقله ابن جماعة وأبو زكريا الأنصاري، من أن الافتعال فيه دليل على لطف الله، بحيث كان كسب الحسنة على أي وجه، أما السيئة فلا يؤاخذ إلا بالاعتمال في فعلها[1]، فهو موافق لمعنى (افْتَعَل)، وهو التصرف والاجتهاد، وأما ما ذكره الزمخشري من أن السيئة تتكلف بخلاف الحسنة، فهذا خلاف الواقع، فالتكلف في عمل الحسنة، أما السيئة فإنها محببة للنفس البشرية، فلا يُتكلف لفعلها، وبهذا المعنى جاء قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه: «حفت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات»[2].

أمـا مع عدم اجتماع الصيغتين في سياق واحد، فإنهما تكونان بمعنى واحد، قـال تـعـالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ﴾[النساء:٣٢]، وهذا كما ذكر المفسرون في اكتساب الطاعات والمعاصي[3]، قال الطبري: «اختلف أهل التأويل في ذلك، فقال بعضهم: معنى ذلك: للرجال نصيب مما اكتسبوا من الثواب على الطاعة، والعقاب على المعصية، وللنساء نصيب من ذلك مثل ذلك... وقال آخرون: بل معنى ذلك:

---

(١) حاشية الجاربردي لابن جماعة ١/ ٥٠، والمناهج الكافية:١٧٨.

(٢) سنن الترمذي. في صفة الجنة، باب (٢١) ٤/ ٥٩٨.

(٣) جامع البيان ٥/ ٤٨، وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ٥٢٧، وتفسير البغوي (معالم التنزيل) . تحقيق: محمد عبد الله النمر وزميليه. ط:١. الرياض: دار طيبة، ١٤٢٣هـ. ١/ ٥١٦، وتفسير الواحدي. تحقيق: صفوان عدنان داودي. ط:١.دمشق:دار القلم، ١٤٠٥ هـ. ١/ ٢٦٢، وتفسير السمرقندي. تحقيق: د. محمود مطرجي. بيروت: دار الفكر، ١/ ٣٢٤، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٠٨، وتفسير النسفي. بيروت: دار الكتاب العربي، ١/ ٢٢٢، وروح المعاني ٥/ ٣٦.

للرجال نصيب مما اكتسبوا من ميراث موتاهم، وللنساء نصيب منهم... وأولى القولين في ذلك بتأويل الآية قول من قال: معناه: للرجال نصيب من ثواب الله وعقابه مما اكتسبوا... وللنساء نصيب مما اكتسبن من ذلك كما للرجال.. وإنما قلنا: إن ذلك أولى بتأويل الآية..؛ لأن الله جل ثناؤه أخبر أن لكل فريق من الرجال والنساء نصيبًا مما اكتسب، وليس الميراث مما اكتسبه الوارث، وإنما هو مال أورثه الله عن ميته من غير اكتساب..»[1].

والذين قالوا: هو الميراث، أولوا الاكتساب، فجعلوه بمعنى الإصابة والإحراز[2]، وعلى كلا القولين لا وجه لمن فرَّق بين الصيغتين مطلقًا ولم يقيده باجتماعهما في سياق واحد، فأما إذا كان المراد الميراث، فإن اكتسابه بمعنى الإصابة، لا يفيد الاعتمال فيه بوجه، وأما إن كان المراد ما اكتسبوا من الطاعات أو المعاصي، فإنه مناقضٌ لما وجَّهوا به آية البقرة، إذ كان الاكتساب هنا للطاعات، وهي لا تحتاج إلى تكلف كما قرروا.

فالذي يظهر لي أن يقال: إن (اكْتَسَب) بمعنى (كَسَب)، إلا إذا اجتمعا في سياق واحد، فإنه يفرق بينهما؛ لأن في العدول إلى بنية أخرى عند اجتماع البنيتين قرينة على الفرق، أما مع عدم الاجتماع فإنهما بمعنى واحد، ومجيء (افْتَعَل) بمعنى (فَعَل) وارد، نص عليه سيبويه وغيره من الأئمة، ومن أمثلته المنصوص عليها: قرأتُ واقترأتُ، وفقر وافتقر، وحقر واحتقر، وقلع واقتلع، وجذب

---

(١) جامع البيان ٥/ ٤٨.
(٢) التفسير الكبير ١٠/ ٦٦، وتفسير أبي السعود ٢/ ١٧٢.

واجتذب، ونزع وانتزع..[١]

وبهذا نتخلص من التكلف والتناقض الذي يلجأ إليه المفرقون، مع إثبات دلالة العدول إلى الافتعال عند تحققه، وذلك إذا اجتمعا في سياق واحد، والله أعلم.

***

وقال تعالى: ﴿ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[البقرة:٣٨]، وقال تعالى:﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى﴾[طه:١٢٣]، وقال عزّ شأنه: ﴿ فَأَتْبَعَ سَبَباً﴾ [الكهف:٨٥]، وقا سبحانه: ﴿ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَباً﴾ [الكهف: ٨٩، ٩٠].

قَرَأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو في الكهف: ﴿فاتَّبَعَ﴾ على وزن (افْتَعَلَ)، وقرأ الباقون: ﴿فَأَتْبَعَ﴾ على وزن (أَفْعَلَ)[٢].

واخْتُلف في إثبات الفرق بين (تبع) و(اتَّبَعَ) و(أَتْبَعَ)، فأما (تبِعَ) و(اتَّبَعَ) فإن السياق والمعنى متحدان في آية البقرة وآية طه، وهذا يؤيد أن يكونا بمعنى واحد، ولا دلالة لاختلاف البنيتين[٣].

---

(١) الكتاب ٤/ ٧٤، وأدب الكاتب:٤٦٩، وشرح المفصل ٧/ ١٦١، ونزهة الطرف١/ ٢٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٥٦.

(٢) السبعة:٣٩٧، والحجة للقراء السبعة ٥/ ١٦٦، والكشف٢/ ٧٢، وحجة القراءات:٤٢٨، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣١٤.

(٣) ينظر: المفردات:١٦٢(تبع).

إلا أنَّ بعضهم حاول استخراج أسرار العدول من بنية إلى أخرى، في هاتين الآيتين، فذهب الكرماني[1] (ت ٥٠٥) إلى أن مجيء (اتَّبَع) في طه، كان موافقة لقوله تعالى في السورة نفسها: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لا عِوَجَ لَهُ﴾ [١٠٨][2]، فلم يعدُ تفريقه الجانب الشكلي.

وذهب بدر الدين بن جماعة[3] (ت٧٣٣) إلى احتمال أن (فَعِل) لا يلزم منه مخالفة الفعل قبله، و(افْتَعَل) يشعر بتجديد الفعل، وبيان قصة آدم في البقرة لفعله، وفي طه، جاء بعد قوله: ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [١١٥] ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [١٢١] فناسب (مَنِ اتَّبَعَ) أي جَدَّد قصد الاتباع[4]، ولم يذكر دليلاً على تفريقه.

أما الدكتور فاضل السامرائي، فقد تجاوز ذلك، فذهب إلى أن آية البقرة جاء الفعل فيها غير مشدد، دلالة على التخفيف على البشر؛ لأنه مقام تكريم، فإنه قد سبق الفعل الوعد لمن تبع الهدى أن يعود إلى الجنة، كما أنَّ التوبة من

---

(١) هو محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، أبو القاسم، تاج القراء. مفسر عالم بالقراءات، من تصانيفه: العجائب والغرائب في التفسير. (معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٦، وغاية النهاية ٢/ ٢٩١، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣١٢).

(٢) أسرار التكرار في القرآن. لمحمد بن حمزة الكرماني. تحقيق: عبد القادر أحمد عطا. القاهرة:دار الاعتصام، ١٣٩٦هـ. ص: ٢٦.

(٣) هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، بدر الدين، فقيه أصولي مفسر، عالم بالحديث. من تصانيفه: كشف المعاني، وغرر البيان لمبهمات القرآن. (الدرر الكامنة ٣/ ٢٨٠، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة٢/ ٢٨٠، ونكت الهميان: ٢٣٥).

(٤) كشف المعاني في المتشابه المثاني. لابن جماعة. تحقيق: مرزوق علي إبراهيم.ط:١. الرياض: دار الشريف، ١٤٢٠هـ. ص: ٩٩.

التكريم، إذ قال تعالى في الآية التي قبلها: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:٣٧]. كما أن التخفيف في (تَبِع) الذي يفيد التخفيف والتلطف بالعباد، جاء مع إسناد القول لله عز وجل: ﴿ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً﴾، وفي طه جاء الفعل مسندًا للغائب، والله سبحانه يظهر نفسه في موقف التلطف والتكريم، فوافق مجيء المجرد الدال على التلطف إسناد الفعل للضمير العائد إليه تعالى، ثم إن آية البقرة تنتهي بأمر الآخرة: ﴿فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، أما آية طه فتنتهي بأمر متعلق بالدنيا والآخرة: ﴿فَلا يَضِلُّ﴾ أي في الدنيا ﴿وَلا يَشْقَى﴾ أي في الآخرة، فلما كانت تتعلق بالدنيا والآخرة زاد من بناء الفعل إشارة إلى زيادة متعلقه[١].

والذي يظهر لي أن في هذا تكلُّفًا لا داعي له، ولا أرى فيها ذكر وجاهةً ظاهرة تجعل المتأمل يقر بالفرق.

وقد اضطرب العلماء في تحديد الفرق، فروي عن أبي عُبيد والأصمعي[٢] (ت ٢١٥)، أنَّ (تبعَ) و(اتَّبَعَ) إذا سار ولم يلحقه، و(أَتْبَعَ) إذا لحقه[٣]، ونقل أبو حيان عن يونس وأبي زيد أن (تَبِعَ) عبارة عن المجد المسرع الحثيث الطلب، أما (اتَّبع)، فإنه يتضمن الاقتفاء فقط[٤]، وإلى هذا ذهب الفراء قال: «اتَّبَعْتَ الرجل إذا كان يسير وأنت تسير وراءه، وإذا قلت: أَتْبَعْته بقطع الألف فكأنك

---

(١) التعبير القرآني. د.فاضل السامرائي. ط:٢. عمان: دار عمار،١٤٢٢هـ. ص:٢٩٣.

(٢) هو عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك الأصمعي، لغوي وإمام بالشعر والأخبار. (وفيات الأعيان ٣/ ١٧٠، وإنباه الرواة ٢/ ١٩٧، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ١٧٥).

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٦٩.

(٤) البحر المحيط ٦/ ١٥٩.

قفوته»[١]، والنحاس جعل الأفعال الثلاثة (تَبِعَ) و(أَتْبَعَ) و(اتَّبَعَ) بمعنى واحد[٢].

أمّا مكي، فإنه ذهب إلى أن (أَتْبَعَ) و(تَبِعَ) بمعنى واحد، فإذا قلتَ: أَتْبعتُ القوم أو تبعتهم، فالمعنى أنك ذهبت معهم ولم يسبقوك، أما إذا قلت: اتَّبعْتُ فالمعنى أنك أسرعت نحوهم وقد سبقوك[٣]، فخالف بذلك من تقدمه من المفرقين[٤].

والذي يظهر أن (تبع) و(اتَّبَعَ) بمعنى واحد؛ لأنهما تعاورا في مواضع كثيرة من كتاب الله، دون إضافة معنى في أحدهما على الآخر، قال تعالى في اتباع الأنبياء: ﴿قُلْ هَـذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف:١٠٨] ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم:٣٦] ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطاً سَوِيّاً﴾ [مريم:٤٣] ﴿وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء:٢١٥]، وقد سبق الإشارة إلى إثبات مجيء (افتعل) بمعنى المجرد.

أمّا (أَتْبَعَ) فمختلف عنهما، فهو متعدٍّ لاثنين، وهما متعديان لواحد، وفي

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٥٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٧٠.

(٣) الكشف ٢/ ٧٣.

(٤) هذا إن لم يكن خطأً طباعيًّا، فإني لم أجد لرأيه سابقًا ولا متابعًا، فلعل الطابع أخل بموضع الهمزة.

التعدية لاثنين يمكن أن نلحظ معنى اللحاق الذي أشار إليه أبو عُبيد والفراء والأصمعي، فقوله تعالى: ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [القصص: ٤٢]، مشعر بأن اللعنة قد لحقت آل فرعون، بخلاف لو قيل: اتَّبعت آلَ فرعونَ اللعنةُ. وفي قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَ سَبَباً﴾ [الكهف:٨٥]، المعنى كما ذكر الفارسي: فأتبع سببًا سببًا، أو أتبعَ أمرَه سببًا[1]، أما ﴿فاتّبَع سببًا﴾، فالمعنى: اتَّبع سببًا من الأسباب التي أوتيها[2]، قال الطبري: اتّبَع بمعنى سلك وسار، و(أتْبع) بمعنى: لحق، وأولى القراءتين بالصواب: قراءة (فاتَّبَع)؛ لأن ذلك خبر من الله تعالى ذكره عن مسير ذي القرنين في الأرض التي مكن له فيها، لا عن لحاقه السبب[3].

وترجيحه قراءة (اتّبع) لا أرى له وجهًا، وذلك إذا قُدّر مفعول محذوف، كما نقلتُ عن الفارسي، فإن المعنى يؤول إلى القراءة الأخرى، فالمعنى: أنه جعل أمره يلحق سببًا من الأسباب أوتيها.

فالفرق ظاهر بين (أتبع) و(اتَّبَع)، ونظَّر أبو عبيد لآية الكهف في معنى اللحاق بآية الشعراء: ﴿فَأَتْبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [٦٠]، وردَّ عليه أبو جعفر النحاس في استدلاله بها بأنه «ليس في الحديث أنهم لحقوهم، وإنما الحديث لما خرج موسى صلى الله عليه وسلم وأصحابه من البحر، وحصل فرعونُ وأصحابُهُ انطبق عليهم البحر»[4]، ويرد عليه قوله تعالى في الآية التالية: ﴿فَلَمَّا

(١) الحجة للقراء السبعة ٥/ ١٦٨، والكشف ٢/ ٧٣.
(٢) الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٣٣.
(٣) جامع البيان ١٦/ ١٠.
(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٧٠.

تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾ [الشعراء:٦١]، فقوله: ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾ دليل على أنهم لحقوهم.

٥- تَفَعَّلَ:

لهذا البناء معانٍ متعددة، منها: مطاوعة (فعَّل)، نحو: أدَّبْت الصبِيَّ فتأدَّب، والتكلُّف، نحو: تحلَّم، وتشجَّع، والتجنُّب، نحو : تأثَّم، وتهجَّدَ، والاتخاذ، نحو: توسَّد يده، والعمل المتكرر في مهلة، نحو: تجرَّع الدواء، وتنقَّص، وتحسَّى، والتلبس بمسمى ما اشتق منه، نحو: تقمَّص، أي لبس قميصًا، وموافقة (استفعل)، نحو: تكبَّر، وموافقة المجرد، نحو: تعدّاه، وعدّاه، والإغناء عن المجرد، نحو: تكلَّم، والإغناء عن (فعَّل)، نحو: توَيَّل، (أي قال: ياويلاه)، وموافقة (فَعَّل)، نحو: تولَّى وولَّى، والختل، نحو: تغفَّله، وتملَّقه، والتوقع، نحو: تخَوَّفه، وللطلب، نحو: تَنجَّز حوائجه[1].

***

قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢].

---

(١) الكتاب ٤/ ٧١، وأدب الكاتب: ٤٦٦، والمنصف ١/ ٩١، وشرح الملوكي. لابن يعيش. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:١. حلب: المكتبة العربية، ١٣٩٣هـ. ص: ٧٤، والممتع ١/ ١٨٤، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٠٤، والارتشاف ١/ ١٧٢، وشفاء العليل ٢/ ٨٤٨.

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية حفصٍ: (يطْهُرْن)، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر والمفضل، وحمزة والكسائي: (يَطَّهَّرْن)[١].

ويطَّهَّر مدغم من يتَطَهَّر، على وزن يتفعَّل، وبفك الإدغام قرئ في الشواذ[٢].

فمعنى (حتى يطْهُرن) أي حتى ينقطع الدم، و(حتى يتطَهَّرْن) أي حتى يغتسلن بالماء[٣].

ومن هنا اختلفوا في الترجيح بين القراءتين، وفي دلالتيهما.

فرجح الفراء[٤] والطبري قراءة التشديد؛ قال الطبري: لأنهم مجمعون على أنه لا يجوز إتيان الحائض بعد انقطاع الدم وقبل التطهر، وإنما الخلاف في التطهر، فبعضهم قال: الاغتسال، وبعضهم قال: وضوء الصلاة[٥].

---

(١) السبعة: ١٨٢، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٢١، والكشف ١/ ٢٩٣، وحجة القراءات: ١٣٤، والنشر ٢/ ٢٢٧، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٣٨.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ١٤٣، وحجة القراءات: ١٣٥، والكشف ١/ ٢٩٤، والبحر المحيط ٢/ ١٦٨، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٣٨.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ١٤٣، وجامع البيان ٢/ ٣٨٥، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٢٢، وحجة القراءات: ١٣٥، والكشف ١/ ٢٩٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٥٥، والكشاف ١/ ٣٦١، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١/ ١٦١، والمحرر الوجيز ١/ ٢٩٨، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ٥٩، والتبيان ١/ ١٧٨، والبحر المحيط ٢/ ١٦٨.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ١٤٣.

(٥) جامع البيان ٢/ ٣٨٥.

وإلى ترجيح قراءة التشديد ذهب الفارسي أيضًا؛ لأن المرأة إذا انقطع دمها ولم تغتسل فإنها في حكم الحائض، لكونها ممنوعة من الصلاة والتلاوة، ولزوجها أن يراجعها إن كانت مطلقة.. «فإذا كان حكم انقطاع الدم قبل الاغتسال حكم اتصاله، وجب أن لا تقرب حتى تغتسل، وإذا كان كذلك فقراءة من قرأ (**حتى يطَّهَّرن**) أرجح؛ لأنها ما لم تتطهر في حكم الحُيَّض، فيجب أن لا تقرب... ويؤكد هذا قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا**﴾ [المائدة:٦]»[١]. والنقل عن الفارسي أنه يرجح قراءة تخفيف الطاء، إذ هو ثلاثي مضاد لـ(طمث) وهو ثلاثي[٢]، والذي يظهر لي أنه وهم، والذي أوقع فيه أن الفارسي بحث في عين الفعل (طهر) هل هي مضمومة أومفتوحة، وقوّى أنها مفتوحة؛ استدلالاً بـ(طمَثَ) لأنه مضاد له[٣]، ثم تكلم عن القراءتين بعد ذلك، ورجح قراءة التشديد كما أوضَحْتُ.

وذهب مكي إلى ترجيح قراءة التخفيف؛ لأن فيها بيان الشرطين اللذين مع وجودهما يحل وطءُ الحائض، وهما: انقطاع الدم، والتطهر بالماء، فأما انقطاع الدم فهو مستفاد من قوله: (**يطهُرن**)، وأما التطهر بالماء، فمأخذه قوله تعالى بعد ذلك: (**فإذا تطهَّرْن**)، قال: «فالقراءة بالتخفيف فيها بيان الحكم وفائدته، وهو الاختيار؛ لأن فيها بيان إباحة الوطء بعد انقطاع الدم والتطهير بالماء»[٤].

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٢٢.

(٢) المحرر الوجيز ١/ ٢٩٨، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ٥٩، والبحر المحيط ٢/ ١٦٨.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٢١.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٢٩٣.

وذهب ابن عطية إلى أن «كل واحدة من القراءتين تحتمل أن يراد بها الاغتسال بالماء، وأن يراد بها انقطاع الدم»، ورد على الطبري في تفريقه بين القراءتين، وقال: إنه أمر غير لازم[١].

ومذهب أبي حنيفة[٢] (ت ١٥٠) جواز وطء الحائض بعد انقطاع الدم وقبل الاغتسال، ومذهب الشافعي والجمهور أنه لا يحل إلا بعد الاغتسال[٣]، على تفصيل في ذلك، فعند الحنفية إذا انقطع الدم لتمام عشرة أيام، (وهذا أكثر الحيض عندهم) حل وطؤها بمجرد الانقطاع، وإذا انقطع لأقل من العشرة حل وطؤها إذا اغتسلت أو مضى عليها وقت صلاة[٤]، ومأخذ ذلك عندهم من الآية، من وجهين:

الأول: أن قراءة التخفيف، تفيد انتهاء حرمة الجماع بانقطاع الدم، وقراءة التشديد، تفيد عدم انتهائها إلا بعد الاغتسال، فوجب الجمع ما أمكن، فحملوا

---

(١) المحرر الوجيز ١/ ٢٩٨.

(٢) هو النعمان بن ثابت بن زوطي، أبو حنيفة، أول أئمة المذاهب الأربعة. (تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٣، ووفيات الأعيان ٥/ ٤٥٥، والبداية والنهاية ١٠/ ١٠٧).

(٣) الكشاف ١/ ٣٦١، وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٨٣، والتفسير الكبير ٦/ ٤١٩، والمحلى. لابن حزم. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٠/ ٨١، والمجموع. للنووي. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧م. ٢/ ٣٦٨، والتمهيد لابن عبد البر. تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري. المغرب: وزارة عموم الأوقاف، ١٣٨٧هـ. ٣/ ١٧٨، وبداية المجتهد ١/ ٤١، وتفسير القرآن العظيم ١/ ٣٣٩.

(٤) البحر الرائق. لابن نجيم. بيروت: دار المعرفة، ١/ ٢١٣.

الأولى على الانقطاع لأكثر المدة، والثانية على الانقطاع لأقله بعد تمام مدة الحيض[١].

والثاني: أن معنى (يطهرن) مخففًا هو معنى (يطَّهَّرن) مشددًا، فالقراءتان بمعنى واحد[٢]، فلا يفيد التشديد معنى زائدًا على انقطاع الدم، وفي قراءة التخفيف، لا يفيد قوله: (فإذا تطهرن) معنىً زائدًا؛ لأنه ليس من عادة العرب أن يقولوا: لا تعطِ فلانًا درهمًا حتى يدخل الدار، فإذا دخل المسجد فأعطه درهمًا، وإنما يقولون: فإذا دخل الدار فأعطه درهمًا، ومن تأول قوله تعالى: (ولا تقربوهن) على انقطاع الدم، وقوله: (فإذا تطهرن) على أنه الغسل بالماء، فهو بمنزلة من قال: لا تعط فلانًا درهمًا حتى يدخل الدار فإذا دخل المسجد فأعطه درهمًا[٣].

أما مذهب الشافعي والجمهور، فإنهم أعملوا القراءتين، فقراءة التخفيف تدل على انقطاع الدم، ثم في قوله تعالى بعد ذلك: (فإذا تطهرن) دليل على وجوب الاغتسال بالماء، ثم إنه يجوز أن يراد بـ(يطهُرْن) الاغتسال، وأما قراءة التشديد، فإنها ظاهرة في وجوب التطهر[٤].

ومن خلال هذا العرض لآراء المفسرين والفقهاء، يتبين مدى اتكائهم على دلالة البنية بين (فَعُل) و(تَفَعَّل)، وملخص الآراء المتعلقة بالبنية هي:

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٦٠، والبحر الرائق ١/ ٢١٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٦٠، والبحر الرائق ١/ ٢١٤.

(٣) بداية المجتهد ١/ ٤٢.

(٤) التفسير الكبير ٦/ ٤١٩، والمجموع ٢/ ٣٧٠، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ٥٩.

الأول: أن (يطهُرْن) بمعنى (يَتَطَهَّرْن)، فالمجرد يدل على فعل التطهر بالماء.

الثاني: أن (يَتَطَهَّرْن) بمعنى (يَطْهُرْن)، فلا دلالة في (تفعَّلَ) على الاكتساب والتكلف، ونظيره: تَقَطَّع الحبل[1].

الثالث: أن بناء (تَفَعَّل) في (يَطَّهَّرْن) دال على التكلف والعمل، فهو يدل على الاغتسال، والمجرد الذي على (فعُل) يدل على انقطاع الدم.

وهذا الرأي هو المختار لأمور:

الأول: أن فيه إثباتًا لدلالة (فعُل يفعُل) فإنه يدل على الصفات اللازمة، وتلك الصفات لا تكون من فعل الإنسان، والطهارة من تلك الصفات، فكانت دلالة (يطْهُرْن) على النقاء الحاصل بعد انقطاع الدم موافقة للمعنى الغالب في هذه البنية.

الثاني: أن فيه إثباتًا لدلالة (تفَعَّل) وهي التكلف، ولم يذكر معنى لـ(تَفَعَّل) إلا ويكون لفاعله عمل، حتى ما ورد منه بمعنى المجرد، إما موافقة أو إغناءً، نحو: تعَدَّى وتكَلَّم. قال ابن العربي: «(تطَهَّر) لا يستعمل إلا فيما يكتسبه الإنسان، وهو الاغتسال بالماء، فأما انقطاع الدم فليس بمكتسب. فإن قيل: بل يستعمل (تَفَعَّل) في غير الاكتساب، كما يقال: تقَطَّع الحبل.. وليس في ذلك اكتساب ولا تكلف، فالجواب من أوجه: أحدها: أن الظاهر من اللغة ما قلناه، وقوله: تقَطَّع الحبل نادر..»[2].

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٨٦.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٨٦.

فمن جعل (تَطَهَّر) بمعنى (طَهُر) فقد أخرج هذا البناء عن جميع المعاني التي جاء عليها، أو أغلبها.

الثالث: أن فيه سلامة من التأويل، إذ كل فعل يأتي على معناه الغالب فيه، ومع السلامة من التأويل، فإن كل قراءة تكمل الأخرى، قال البيضاوي[١] (ت ٦٨٥): (**ولا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْن**): تأكيد للحكم، وبيان لغايته، وهو أن يغتسلن بعد الانقطاع، ويدل عليه صريحًا قراءة (**يَطَّهَّرْن**)، أي: يتطهرن، أي يغتسلن، والتزامًا قوله: (**فإذا تَطَهَّرْن فَأْتُوهُنّ**) فإنه يقتضي تأخير جواز الإتيان عن الغسل[٢]. والله أعلم.

٦- تَفاعَلَ:

يأتي هذا البناء للمشاركة، نحو: تضارب زيدٌ وعمرو، فهما قد اشتركا في الفاعلية في اللفظ، واشتركا في الفاعلية والمفعولية في المعنى، ويأتي للإيهام والتخييل، نحو: تغافلتُ وتجاهلتُ، وللرَّوْم، نحو: تقاربْتُ، أي رُمت القرب، وتراءيتُ لزيد، أي رُمت أن يراني، ولمطاوعة (فاعَلَ)، نحو: باعدته فتباعَدَ، وللطلب، نحو: تقاضيته الدين، بمعنى: استقضيته، وبمعنى المجرد، نحو: توانى، وتجاوز[٣].

---

(١) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي البيضاوي، أبو سعيد، فقيه ومفسر وأصولي ونحوي، من تصانيفه: تفسيره: أنوار التنزيل، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول. (طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ١٥٧، وبغية الوعاة ٢/ ٥٠، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٤٢).

(٢) تفسير البيضاوي ١/ ١٩٣.

(٣) الكتاب ٤/ ٦٩، وأدب الكاتب: ٤٦٥، والمنصف ١/ ٩٢، وشرح الملوكي: ٧٨، والممتع =

قال تعالى: ﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل:٦٦].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (بل أَدْرَكَ)، وقرأ الباقون: (ادَّارك)[١]، والأصل: تدارك، وقد قرئ بها في الشواذ[٢].

وقد اختلف المفسرون في دلالة (ادَّارك) و(أدْرك) في الآية الكريمة، ومنشأ الخلاف من المعنى المعجمي لـ(درك)، وسياق الآية، وأما البنية، فالظاهر لي أنها لم تكن سببًا مباشرًا في الخلاف في الدلالة.

ولذا فإنهم بحثوا دلالة كلتا القراءتين مجتمعتين، واختلفوا في ذلك على أقوال:

الأول: أن المعنى: تتابع علمهم اليوم في الآخرة، فقالوا: تكون أو لا تكون[٣]، والعلم على هذا القول يشمل الظن والحدس.

=

١/ ١٨١، وشرح الشافية للرضي ١/ ٩٩، وارتشاف الضرب ١/ ١٧٢.

(١) السبعة: ٤٨٥، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ١٦١، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٤٠٠، والكشف ٢/ ١٦٤، وحجة القراءات:٥٣٥، والبيان ٢/ ٢٢٦، والنشر ٢/ ٣٣٩، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٣٣.

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ١٦١، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٤٠٠، والكشف ٢/ ١٦٤، وحجة القراءات:٥٣٥، والبيان ٢/ ٢٢٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٩، وجامع البيان ٢٠/ ٦، وزاد المسير ٦/ ١٨٨، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ١٥٠.

الثاني: أن المعنى: تكامل علمهم يوم القيامة في الآخرة، وذلك لما عاينوها[١]، فهم قد رأوا كل ما وُعدوا به، واختار هذا القول الشنقيطي، وقال: إن القرآن دل عليه دلالة واضحة في آيات متعددة، ذكر منها ثلاث آيات، وأنا أذكر واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [مريم: ٣٨]، فالمعنى: ما أسمعَهم وما أبصرَهم للحق الذي ينكرونه يوم يأتوننا، أي يوم القيامة، وهذا يوضح معنى: ﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾، أي تكامل علمهم فيها لمبالغتهم في سماع الحق وإبصاره، وقوله: ﴿لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾، يوضح معنى قوله: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾؛ لأن ضلالهم في الدنيا، هو شكهم في الآخرة[٢].

وعلى قراءة (أَدْرك) فالمعنى بلغ ولحق من قولهم: أدركه علمي، أي بلغه ولحقه[٣]، وأنشدوا للأخطل[٤]:

وأدْرَكَ عِلمِي في سُواءَةَ أنّها تُقِيمُ على الأوتارِ والمَشْرَبِ الكَدْرِ[٥]

---

(١) جامع البيان ٢٠/ ٦، وزاد المسير ٦/ ١٨٨، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ١٥٠، وتفسير القرآن العظيم ٣/ ٤٩١.

(٢) أضواء البيان ٦/ ٢٧٦.

(٣) تفسير البغوي ٣/ ٤١١، وتفسير السمعاني. تحقيق: ياسر بن إبراهيم وعنيم بن عباس بن غنيم. ط:١. الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ ٤/ ١١٠.

(٤) البيت من الطويل. في شعره. صنعة السكري. تحقيق: د. فخر الدين قباوة.ط:٤. دمشق: دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ. ص: ١٣٧.

(٥) تفسير السمعاني ٤/ ١١٠.

الثالث: أن المعنى: انتهى، وعن ابن عبَّاس: ادَّارك: غاب[١]، ويقال: تدارك بنو فلان، أي تتابعوا في الهلاك[٢]، ويقال: أدركتِ الثمارُ، إذا بلغت غايتها التي بعدها تعدم[٣]. و(أدْرك): أي اضمحل علمهم في الدنيا لما عاينوا الآخرة[٤].

الرابع: قال ابن كثير: «وقرأ آخرون (أدركَ علمهم) أي تساوى علمهم في ذلك.. أي تساوى في درك ذلك علمُ المسؤول والسائل»[٥].

الخامس: أن المعنى: لم يدرك علمهم علم الآخرة، على معنى الإنكار[٦]، قال الرازي: «وصفهم باستحكام العلم تهكم بهم، كما تقول لأجهل الناس: (ما أَعْلَمَكَ) على سبيل الهزء»[٧].

السادس: أن (بل) بمعنى (هل)، وهذا أيضًا على معنى الإنكار[٨].

وبعد هذا، يتضح ما قدَّمته بين يدي المسألة، من أن المعنى المعجمي، وسياق الآية، هو السبب في الخلاف، فنجد أن مادة (دَرَك) تأتي لمعنى رئيس وهو اللحاق[٩]، قال ابن فارس: «الدال والراء والكاف، أصل واحد، وهو لحوق

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٣/ ٤٩١.

(٢) التفسير الكبير ٢٤/ ٥٦٨.

(٣) التفسير الكبير ٢٤/ ٥٦٨.

(٤) تفسير القرآن العظيم ٣/ ٤٩٢.

(٥) تفسير القرآن العظيم ٣/ ٤٩١.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ١٥٠.

(٧) التفسير الكبير ٢٤/ ٥٦٨.

(٨) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٩، وزاد المسير ٦/ ١٨٨.

(٩) تهذيب اللغة (درك) ١٠/ ١١١، ومقاييس اللغة (درك) ٢/ ٢٦٩، واللسان (درك) ١٠/ ٤١٩.

الشيء بالشيء، ووصوله إليه..»[1]، وتأتي لمعانٍ أخرى، ولكنها ترجع في الغالب إلى هذا المعنى، وذلك مثل: أدركته ببصري، وأدرك الغلام إذا بلغ، وأدرك إذا بلغ وقته وانتهى، قالوا: أدركتِ الثمرة، والدريكة: الطريدة؛ لأنها تطرد حتى تُدْرَك، وتدارك القوم: أدرك بعضهم بعضًا[2].

وذكروا من معاني (أدرك): فَنِيَ[3]، قال الأزهري: «وهذا غير صحيح ولا محفوظٍ عن العرب، وما علمت أحدًا قال: أدركَ الشيءُ إذا فني، ولا يُعَرَّجُ على هذا القول، ولكن يقال: أدركتِ الثمارُ إذا انتهى نُضجها»[4]، فكأنه أراد أن معنى (فنِيَ) إنما جاء -توهُّمًا- من قولهم: أدركتِ الثمارُ، وأنه لا يفيد الفناء.

فيمكن أن تجتمع أقوال المفسرين في قولين، وهما: أن معنى (ادَّارَك علمهم) و(أَدْرَكَ علمهم): أي تحقق علمهم، أو انتهى واضمحل، وأنكر الأزهري الثاني.

وأمّا من بحث في الفرق بين البنيتين، فقد خرجوا بقولين:

الأول: أنهما بمعنى واحد[5]، وفسَّر ذلك أبو حيان، بأن (أفْعَلَ) بمعنى (تفاعَلَ)[6].

---

(١) مقاييس اللغة (درك) ٢/ ٢٦٩.
(٢) اللسان (درك) ١٠/ ٤١٩.
(٣) التهذيب (درك) ١٠/ ١١٤.
(٤) المصدر السابق.
(٥) إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ١٦١، وتفسير السمعاني ٤/ ١١٠.
(٦) البحر المحيط ٧/ ٩٢، والدر المصون ٨/ ٦٣٥.

والثاني: أن بينهما فرقًا، فـ(ادَّارك) بمعنى تتابع وتلاحق، و(أدْرَك) بمعنى وصل ولحق[(١)]، أو بمعنى: بلغ وانتهى[(٢)].

وهذا الفرق الذي ذكروه ليس أثرًا للخلاف، ولا مؤثِّرًا فيه.

وأما ما ذكر أبو حيان من أن (أفْعَل) بمعنى (تفاعل)، فلم أجد لهذا نظيرًا، ولم يذكروا ذلك في معاني (أفْعَلَ)[(٣)]، وقد ذكروا أن (تفاعَلَ) يأتي بمعنى (أفْعَلَ)، لكن الآية لا يمكن أن تحمل عليه؛ لأنهم أرادوا التعدي بقولهم: إن (تفاعَلَ) يأتي بمعنى (أفْعَلَ)، و(تدارك) متعدٍّ بنفسه، دون أن يؤوَّل إلى أنه بمعنى (أفْعَلَ).

فالظاهر أنه يريد أن (تدارك) و(أدْرَكَ) يؤُولان إلى معنى واحد، ولا يريد أن البناء بمعنى الآخر، والله أعلم.

***

وقد جعلوا من مجيء (تفاعَلَ) بمعنى (أَفْعَل) قوله تعالى في قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر والكسائي، وعاصم في رواية شعبة[(٤)]: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تَسَّاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً﴾[مريم:٢٥]، والأصل: تتساقط،

---

(١) تفسير السمعاني ٤/ ١١٠.

(٢) الدر المصون ٨/ ٦٣٥.

(٣) الكتاب ٤/ ٥٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ٨٣، ٨٨، ٩١، والممتع ١/ ١٨٦، والبحر المحيط ١/ ٢٦، والارتشاف ١/ ١٧٣، والدر المصون ١/ ٦٨، والمساعد ٢/ ٦٠٠.

(٤) السبعة:٤٠٩، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ١٧، والحجة للقراء السبعة ٥/ ١٩٨، والكشف ٢/ ٨٧، وحجة القراءات:٤٤٢، والنشر ٢/ ٣١٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٣٥.

قال أبو عبيدة: «وموضع (يَسَّاقَطْ) في موضِع: يُسْقِطْ عليك رُطَبًا جنيًّا، والعرب تفعل ذلك، قال أوفى بن مطر المازني[١]:

تَخاطَـــأتِ النَّبْـــلُ أحشـــاءَهُ وأُخِّـــرَ يُـــومِي فلـــمْ يُعْجَـــلِ

(تخاطأت) وهو في موضع (أخطأت)»[٢].

وذهب إلى هذا أيضًا الفارسي، واستشهد له بعدد من الشواهد، عُدِّي فيها (تفاعَلَ)؛ لأنه نوي فيه معنى فعل متعدٍّ، سواء كان على (أفْعَل) أو(تَفعَّل)، أو(فَعَل)[٣].

ورد الرضي مجيء (تفاعل) بمعنى (أفْعَل)، قال: «وقولهم: بمعنى (أفعل) نحو: تخاطأ بمعنى: أخْطأ، مما لا جدوى له؛ لأنه إنما يقال: هذا الباب بمعنى ذلك الباب، إذا كان الباب المحال عليه مختصًا بمعنى عام مضبوط بضابط، فيتطفل الباب الآخر عليه في ذلك المعنى، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه»[٤].

وإن سلَّمنا بما ذهب إليه، فإن الشرط الذي اشترطه متحقق في (تخاطأه)،

---

(١) البيت من المتقارب، لأوفى بن مطر المازني في مجاز القرآن ٢/ ٥، والحجة للقراء السبعة ٥/ ١٩٨، والصحاح (خطأ) ١/ ٤٨، وبلا نسبة في المسائل العضديات. للفارسي. تحقيق:د.علي جابر المنصوري. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ. ص: ١١٥، والشيرازيات. للفارسي. تحقيق: د.حسن هنداوي. ط: ١. الرياض: كنوز إشبيليا، ١٤٢٤هـ. ٢/ ٥١١، ونزهة الطرف ١/ ٣١٥.

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٥.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٥/ ١٩٨، والمسائل الشيرازيات ٢/ ٥١٠، والمسائل العضديات: ١١٥، ونزهة الطرف ١/ ٣١٥.

(٤) شرح الشافية ١/ ١٠٤.

فإنهم قالوا: إنها بمعنى (أفعَل) يريدون أنه متعدٍّ؛ لأن المعنى الغالب في (أفْعَلَ) التعدية كما نص عليه الرضي وغيره[١]، فإذا لم يكن له فعل متعدٍّ على (أفْعَلَ) جعلوه بمعنى المتعدي من وزن آخر، كما قال الفارسي في بيت ذي الرمة[٢]:

وِمِـن جُـرْدةٍ غُفْـلٍ بِسـاطٍ تحاسَـنَتْ   بهـا الـوَشْيَ قـراتُ الرِّيـاحِ وخُوْرُهـا

«فعدى (تفاعل) إلى الوشي، فهذا يجوز أن يكون أجرى (تَفاعَلَ) مُجرى (تَفَعَّلَ)، و(تَفَعَّلَ) متعدٍّ»[٣].

فالمقصود-والله أعلم- التعدية لا غير.

ومن ذهب إلى تعدية (تفاعل) في الآية، جعل (رُطبًا) مفعولاً به، ومن لم يُعدِّه جعله حالاً أو تمييزًا[٤].

ولا يمكن أن يُدّعى أن (تَساقط) بمعنى (تُسْقط) في غير التعدية؛ لأن في (تَساقط) معنى التكرار، المناسب للمقام، من هز الجذع، وكون المتساقط رطبًا، بخلاف (تُسْقِط) فإنه يفيد مجرد السقوط، ولم يُقرأ به، إلا في بعض القراءات الشاذة[٥].

---

(١) ينظر: معاني (أفْعَل) في المبحث الأول من هذا الفصل.

(٢) البيت من الطويل. في ديوانه ١/ ٢٣٢، والمسائل الشيرازيات٢/ ٥١٠، والحجة للقراء السبعة ٥/ ١٩٨، والمسائل العضديات:١١٥.

(٣) المسائل الشيرازيات ٢/ ٥١٠.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٠٠، والشيرازيات٢/ ٥١١، والبيان ٢/ ١٢٢، والتبيان ٢/ ٨٧٢، والتفسير الكبير ٢١/ ٥٢٨، والبحر المحيط ٦/ ١٨٥، والدر المصون ٧/ ٥٨٨.

(٥) إعراب القراءات الشواذ. للعكبري. تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز. ط:١. بيروت: دار عالم =

٧- اسْتَفْعَلَ:

يأتي هذا البناء لمعانٍ متعددة، فيأتي للطلب، نحو: استغفر، وللتحول، نحو: استحجر الطين، واستنوق الجمل، وللاتخاذ، نحو: استلأم، أي لبس اللأمة، وللإصابة على صفة، نحو: استجدتُه، أي وجدتُه جيِّدًا، ولإبقاء الشيء بمعنى ما صيغ منه، نحو: استعظمته، وللاعتقاد على أنه على صفة أصله، نحو: استكرمته. وبمعنى حان أن يكون كذا، نحو: استرقع الثوب، ولمطاوعة (أفْعَلَ)، نحو: أحكمتُه فاستحكم، ولموافقته، نحو: استنقذ، واستجاب، ولموافقة (تَفَعَّل) نحو: استكبر، ولموافقة (افْتَعَلَ)، نحو: استعصم، وبمعنى المجرد، نحو: استغنى، واستقر، ويكون لحكاية القول، نحو: استرجع، أي قال: إنا لله وإنا إليه راجعون[1].

***

قال تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة:١٧].

اختلف المفسرون في دلالة (استوقد) على قولين:

الأول: قول الأخفش، وهو أن (استفْعل) بمعنى (أفْعَلَ)[2]، وقال به

=

الكتب، ١٤١٧هـ. ٢/ ٤٧، والبحر المحيط ٦/ ١٨٥، والدر المصون ٧/ ٥٨٨.

(١) الكتاب ٤/ ٧٠، وأدب الكاتب:٤٦٧، ونزهة الطرف ١/ ٢٨٦، والشرح الملوكي: ٨٢، والممتع ١/ ١٩٤، وشرح الشافية للرضي ١/ ١١٠، وارتشاف الضرب ١/ ١٧٩.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٠٨، وينظر: تأويل مشكل القرآن:٣٦٢.

جمهور المفسرين[١]، ونظَّروا له بقول كعب بن سعد الغنوي[٢]:

وداعٍ دعـا يـا مَـنْ يُجِيبُ إلى النَّدى ... فلَـمْ يَسْـتَجِبْهُ عنْـدَ ذاكَ مُجِيـبُ

أي لم يُجبه[٣].

وقد سوّى الأزهري والجوهري والراغب بين (استوقد) و(أوقد)[٤]، بل إنهم لم ينصوا على أن الاستيقاد طلب الوقود.

واستشهد ابن عاشور على هذا بقول بعض بني بولان[٥]:

نَسْـتوقِدُ النَّبْـلَ بالحضِـيضِ ونصْـ ... ـطادُ نفوسًـا بُنَـتْ عـلى الكَـرَمِ[٦]

---

(١) جـامع البيـان ١/ ١٤١، وتفسـير البغـوي ١/ ٢٢، والمحـرر الـوجيز ١/ ٩٩، وزاد المسـير ١/ ٣٩، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٤٨، والتسهيل ١/ ٥٤، وفتح القدير ١/ ٥٥، وتفسير النسفي ١/ ٢٣.

(٢) البيت من الطويل. منسوب له في الأصمعيات. اختيار الأصمعي. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط:٣. القاهرة: دار المعارف، ص:٩٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٠٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٣٦.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٠٨، وجامع البيان ١/ ١٤١، وزاد المسير ١/ ٣٩، والكشاف ١/ ٤٨٥، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٤٨.

(٤) تهذيب اللغة (وقد) ٩/ ٢٥٠، والصحاح (وقد) ٢/ ٥٥٣، والمفردات: (وقد) ٨٧٩.

(٥) التحرير والتنوير ١/ ٣٠٧.

(٦) البيت من المنسرح، لرجل من بني بولان في شرح الحماسة. للمرزوقي. نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون. ط:١. بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ. ١/ ١٦٥، وشرح شواهد الشافية:٤٨. والمناهج الكافية: ١٨٧، (اكتفى بـ«الحماسي»)، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٣٨، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٢٤، ونزهة الطرف ١/ ١٣٣، والمعنى: أن النبل إذا اصطدم بحجارة حضيض الجبل تتقد نارًا، من شدة رميها. والشاهد فيه: (بُنت) والأصل: بُنِيت، جاءت في البيت على لغة طيِّئ، ولم أر أحدًا استشهد به على مسألتنا غير ابن =

والثاني: أن (استفْعَل) على بابه، وأنه للطلب[1]، فيكون المعنى: مثلهم كمثل الذي طلب الإيقاد، وطلب الإيقاد يقتضي الحاجة إليه، فانطفاء النار مع حاجته إليها أنكى له[2]، واعتُرض هذا بأن جعله للطلب يستدعي حذف جملة، فالمعنى: طلبوا نارًا واستدعوها، فأوقدوها، فلما أضاءت..؛ لأن الإضاءة لا تتسبب عن طلب الوقود، وإنما تتسبب عن الإيقاد[3]، ثم إن المراد تمثيل حال المنافقين في إظهار الإيمان بحال الموقد، لا بحال طالب الوقود[4].

ولذا فالقول المختار أن (استوقد) بمعنى (أوقد)؛ لأن اللغويين نقلوا مجيء (استوقد) بمعنى (أوقد)، ولأنه لا يستدعي حذف جملة؛ لأن الإضاءة لم تتسبب عن الطلب، بخلاف القول الثاني، فهو يحتاج إلى تأويل، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى.

***

وقال تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٦]،

=

عاشور، واستشهاده في محله، والله أعلم.

(١) زاد المسير ١/ ٣٩، وكشف المعضلات ١/ ٢٥، والتسهيل لابن جزي ١/ ٥٤، والدر المصون ١/ ١٥٩، وتفسير البيضاوي ١/ ٤٨، والتحرير والتنوير ١/ ٣٠٧.

(٢) المحرر الوجيز ١/ ٩٩.

(٣) الدر المصون ١/ ١٥٩، وحاشية الشهاب على البيضاوي. بيروت: دار صادر، ١/ ٣٦٧.

(٤) التحرير والتنوير ١/ ٣٠٧.

وقال سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون:٧٦].

اختلف المفسرون في اشتقاق (استكانوا) ووزنه على قولين[١]:

الأول: أنه على وزن (افْتَعَلوا) من (سكن)، والأصل: (استكنوا)، فأشبعت فتحة الكاف، فصارت ألفًا، فصار: (استكانوا)، حكي ذلك عن الفراء[٢].

وقد استشهدوا لإشباع الحركة بعدة شواهد، منها قول عنترة[٣]:

يَنْبَاعُ من ذفْرى غَضُوبٍ جَسْرةٍ   زَيَّافةٍ مثل الفنيقِ المُكْدَمِ

والأصل: ينْبَعُ، وقول ابن هرمة[٤]:

---

(١) الزاهر. لأبي بكر الأنباري. تحقيق: د. حاتم الضامن. بغداد: دار الرشيد، ١٣٩٩هـ. ٢/ ٣٠٩، والبيان ٢/ ١٨٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٠٥، وكشف المشكلات ١/ ٢٦٤، ٢/ ٩٣١، والمحرر الوجيز ٤/ ١٥٢، والتبيان ١/ ٣٠٠، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٤٨، والتسهيل لابن جزي ١/ ١٦١، والبحر المحيط ٣/ ٧٥، ٦/ ٤١٦، والدر المصون ٣/ ٤٣٢، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٣/ ٧٠.

(٢) كشف المشكلات ١/ ٢٦٥، والتبيان ١/ ٣٠٠، والبحر المحيط ٣/ ٧٥، والدر المصون ٣/ ٤٣٢.

(٣) البيت من الكامل، لعنترة بن شداد من معلقته المشهورة، في ديوانه. تحقيق: محمد سعيد مولوي. ط:٣. الرياض دار عالم الكتب، ١٤١٧هـ. ص: ٢٠٤، والمسائل البصريات. للفارسي. تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. ط:١. القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ. ١/ ٢٤٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٨،٢/ ٧١٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢٠، وشرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ١/ ٤٠، وخزانة الأدب ١/ ١٢٢، وبلا نسبة في شرح الشافية للرضي ١/ ٧٠. الذفرى: أصل القفا والأذن، والغضوب: الناقة العبوس، والمراد: الشديدة المراس، والجسرة: الضخمة، والزيافة: المتبخترة في مشيتها، والفنيق: الفحل، والمكدم: المعضوض، أي إنه عضه فحل، فيكون في غاية الغضب.

(٤) البيت من الوافر، لابن هرمة في الخصائص ٢/ ٣١٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥ =

فأنْـتَ مِـنَ الغوائـلِ حِـينَ تُرْمـى ... ومِـــنْ ذَمِّ الرِّجـــال بِمُنْتَـــزاحِ

أراد: بِمُنتزَح، وقوله أيضًا[١]:

وأننـي حيـثما يَثْنِـي الهـوى بَصَرِي ... وحيــثُما سَــلَكُوا أَدْنُــوْ فَــأَنْظُورُ

أراد: أنظُرُ، واستشهدوا بشواهد أخرى[٢].

الثاني: أنه على وزن (استفعلوا)، من (كان)، ثم اختلف بعد ذلك، فقيل: هو من الكون، وهو الذل[٣]، فاستكان، أي صار له كون خلاف كونه، كما يقال: استحال، إذا تغير من حال إلى حال، إلا أن الاستحالة عام، والاستكانة

=

٢/ ٧١٩، وكشف المشكلات ١/ ٢٦٥، وسفر السعادة. للسخاوي. تحقيق: د. محمد الدالي ود. شاكر الفحام. ط:٢. بيروت: دار صادر، ١٤١٥هـ. ١/ ١٥١، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢٠، والإنصاف ١/ ٢٥، والبحر المحيط ٦/ ٤١٦.

(١) البيت من البسيط، لابن هرمة في شرح المعلقات السبع. للزوزني. ط:٣. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ. ص:١٣٥، وابن جماعة في حاشية الجاربردي (مجموعة الشافية) ١/ ٤٠، وبلا نسبة في المسائل البصريات ١/ ٢٤٤(فقط كلمة الشاهد)، وسر الصناعة ١/ ٢٦، ٣٣٨، والإنصاف ١/ ٢٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٣٧، وسفر السعادة ١/ ١٥٢، والخزانة ١/ ١٢١، وفي تعليق محقق الخصائص: أن الزوزني نسبه لابن هرمة، وهو اشتباه؛ لأن لابن هرمة بيتًا ينشد في إشباع الحركة، فيتولد الحرف، وهو: وأنت من الغوائل.. البيت. (١/ ٤٢، هامش رقم:٦).

(٢) الزاهر ٢/ ٢٩٨، والحلبيات: ١١٢، وسر صناعة الإعراب١/ ٢٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٣٧، والإنصاف ١/ ٢٤، وسفر السعادة ١/ ١٥٤، والبحر المحيط ٣/ ٧٥، ٦/ ٤١٦، والدر المصون ٣/ ٤٣٢.

(٣) الدر المصون ٣/ ٤٣٢.

خاص[١]، ولأجل هذا المعنى فسر الرازي الاستكانة في آية آل عمران، بأنها الانتقال من دينهم إلى دين عدوهم[٢]، ويقال: أكانه الله يُكينه، أي أخضعه[٣]، وقيل: من الكَين، وهو لحم باطن الفرج، فهو في مكان ذلة وحقارة[٤].

وهذا القول اختيار الفارسي[٥]، وأبي البركات الأنباري[٦]، ورجحه مكي من حيث الاشتقاق[٧]، ولم يذكر البيضاوي غيره[٨].

أما قول الفراء، فقد رجحه مكي والقرطبي من حيث موافقته لمعنى الآية فقط[٩]، ورده الفارسي، والعكبري، وأبو البركات الأنباري، وأبو حيان؛ لأن الحرف الناتج عن إشباع الحركة لا يثبت في كل تصاريف الكلمة، وقد أثبت في تصاريف هذا الفعل[١٠]، كما أنه خاص بالضرورة، ولا يأتي في الاختيار[١١]، كما أن الفارسي قد حكم على الإشباع بوجه عام بأنه «قليل ضعيف»[١٢].

---

(١) شرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ١/ ٤٠.

(٢) التفسير الكبير ٩/ ٣٨١.

(٣) تهذيب اللغة (كان) ١٠/ ٣٧٤.

(٤) تهذيب اللغة (كان) ١٠/ ٣٧٥، والخصائص ٣/ ٣٢٤، وشرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ١/ ٤٠.

(٥) الحلبيات: ١١٥.

(٦) البيان ٢/ ١٨٧.

(٧) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٠٥.

(٨) تفسير البيضاوي ١/ ٢٩٤.

(٩) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٠٥، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٤٨.

(١٠) الحلبيات: ١١٥، والتبيان ١/ ٣٠٠، والبحر المحيط ٣/ ٧٥.

(١١) المحتسب ١/ ٣٤٠، والبيان ٢/ ١٨٧، والبحر المحيط ٣/ ٧٥.

(١٢) المسائل البصريات ١/ ٢٤٥.

وقد اعتُرض على هذين الردين، قال السمين: «وأما ثبوت الألف في تصاريف الكلمة فلا يدل أيضًا؛ لأن الزائد قد يلزم، ألا ترى أن الميم في (تمندل) زائدة، ومع ذلك فهي ثابتة في جميع تصاريف الكلمة»[1].

والميم في (تمندل) ليست زائدة؛ لأن الفعل مشتق من اسم العين، ولا ينظر إلى كونها مزيدة فيه أو غير مزيدة.

وأما كون الإشباع خاصًا بالضرورة، فقد اعترض عليه السمين أيضًا بأن الإشباع قد وقع في القراءات السبع[2]، وكأنه يشير إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠] في رواية قنبل[3] (ت ٢٩١) عن ابن كثير[4]، كما أن الشهاب الخفاجي[5] (ت ١٠٦٩)، ذهب إلى أنه كثير، ولا يختص بالضرورة[6].

فأما وروده في القراءات السبع، فليس موضع اتفاق، وإنما هو تخريج لجأ

---

(١) الدر المصون ٣/ ٤٣٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المخزومي ولاء، أبو عمر، الملقب بـ(قنبل). إمام في الإقراء. (معرفة القراء الكبار ١/ ٢٣٠، والبداية والنهاية ١١/ ١٠٥، وشذرات الذهب ٣/ ٣٨٥).

(٤) السبعة: ٣٥١، وحجة القراءات: ٣٦٤، والنشر ٢/ ٢٩٧.

(٥) هو أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي، مفسر ولغوي، من مصنفاته: عناية الراضي، حاشية على تفسير البيضاوي. (خلاصة الأثر ١/ ٣٣١، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٣٨، والأعلام ١/ ٢٣٨).

(٦) حاشية الشهاب ٣/ ٧٠.

إليه بعضهم[١]، وخرج تخريجات أخرى أكثر وجاهة[٢].

فعلى هذا فهو مختص بالضرورة، وقد عده من ألف في الضرورة من الضرورات[٣]، وإثباته في النثر يحتاج إلى نقل، وجميع شواهده المتفق عليها من الشعر، فإذ لم يثبت النقل في النثر، فالصواب أن يكون خاصًا بالشعر، وأن يعد من الضرورات.

فالقول الأقرب أن يكون (استكان) على وزن (استفعل)؛ لئلا يلجأ إلى تخريج غير مطرد، خصوصًا وأن كلا الاشتقاقين، يرجعان إلى معنى واحد موافق لسياق الآية. والله أعلم.

***

قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ١١٢].

قرأ السبعة إلا الكسائي (يستطيع ربُّك) وقرأ الكسائي (تستطيع ربَّك)[٤].

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٣٤٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩١، وحجة القراءات: ٣٦٤، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ١٦٨، والبحر المحيط٥/ والدر المصون ٦/ ٥٥٢، وحاشية الشهاب ٥/ ٢٠٤.

(٣) ضرائر الشعر(ما يجوز للشاعر في الضرورة). للقيرواني. تحقيق: د.محمد زغلول سلام، ود.محمد مصطفى هدارة. الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، ص: ١٢٧، والضرائر للآلوسي:٢٠٢.

(٤) السبعة: ٢٤٩، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٥٠، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٧٣، والكشف ١/ ٤٢٢، وحجة القراءات:٢٤٠، وشرح الهداية ٢/ ٢٧١، والنشر ٢/ ٢٥٦، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٥٤٥.

فأما قراءة الكسائي فعلى تقدير محذوف، أي هل تستطيع سؤال ربك[١]، أو على تقدير: هل تستدعي إجابته وطاعته[٢]، وأما القراءة الأخرى فقد اختلف المفسرون في توجيهها، على أقوال:

الأول: أن المعنى: هل يقدر ربك[٣]، وخرج هذا على قولين:

الأول: أنهم كانوا شاكين في القدرة، ويدل لذلك قول عيسى عليه السلام: (**اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**). وأما قوله تعالى: (**آمنا واشهد بأننا مسلمون**)، فليس وصفًا لهم بالإيمان، وإنما هو حكاية ادِّعائهم له، ذكر ذلك الزمخشري[٤]، ورده جمهور المفسرين، لما للحواريين من مكانة من الأنبياء، لا تناسب الشك في قدرة الله تعالى[٥]، قال ابن الأنباري: «لا يجوز لأحد أن يتوهم على الحواريين أنهم شكوا في قدرة الله تعالى» [٦]. وقال أبو حيان: «وأما غير الزمخشري من أهل التفسير، فأطبقوا على أن الحواريين كانوا مؤمنين، حتى قال ابن عطية: «ولا خلاف أحفظه أنهم كانوا مؤمنين»[٧]، قال السمين: «وبهذا يظهر أن قول

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٥، وجامع البيان ٧/ ١٢٩، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٧٣، والكشاف ١/ ٦٥٤، والتبيان ١/ ٤٧٣، والجامع لأحكام القرآن ٦/ ٢٣٦، والتفسير الكبير ١٢/ ٤٦١، والبحر المحيط ٤/ ٥٤، وتفسير النسفي ١/ ٣٠٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٢٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الكشاف ١/ ٦٥٤.

(٥) زاد المسير ٢/ ٤٥٥، والجامع لأحكام القرآن ٦/ ٢٣٥، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٢٥٧، والبحر المحيط ٤/ ٥٣، والدر المصون ٤/ ٤٩٩.

(٦) زاد المسير ٢/ ٤٥٦، والبحر المحيط ٤/ ٥٤.

(٧) المحرر الوجيز ١/ ٢٦٠، وكلام أبي حيان في البحر المحيط ٤/ ٥٣.

الزمخشري: إنهم ليسوا مؤمنين ليس بجيد، وكأنه خارق للإجماع»[١].

ولا أدري كيف غاب عن هؤلاء قول الطبري في الآية، فقد ذهب إلى ترجيح قراءة (**يستطيع**)؛ لأنه المناسب لقوله: (**اتقوا الله إن كنتم مؤمنين**)[٢]، ثم صرَّح بشك الحواريين، فقال معلقًا على قوله تعالى حكاية عنهم: ﴿**قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ**﴾ [المائدة:١١٣] «فقد أنبأ هذا عن قيلهم أنهم لم يكونوا يعلمون أن عيسى قد صدقهم، ولا اطمأنت قلوبهم إلى حقيقة نبوته، فلا بيان أبين من هذا الكلام، في أن القوم كانوا قد خالط قلوبهم مرض وشك في دينهم وتصديق رسولهم، وأنهم سألوا ما سألوا من ذلك اختبارًا»[٣].

وقيل: إن ذلك كان قبل استحكام إيمانهم، وقبل علمهم بأنه يبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى[٤].

التخريج الثاني: أنهم لم يكونوا شاكين، وإنما قولهم كما يقول الإنسان لصاحبه: هل تستطيع أن تقوم معي،وهو يعلم أنه مستطيع، ولكنه يريد: هل يسهل عليك[٥]. أي هل يفعل ربك[٦].

---

(١) الدر المصون ٤/ ٥٠٠.
(٢) جامع البيان ٧/ ١٢٩.
(٣) المصدر السابق ٧/ ١٣٠.
(٤) المحرر الوجيز ٢/ ٢٦٠، والجامع لأحكام القرآن ٦/ ٢٣٥.
(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٥، والمحرر الوجيز ٢/ ٢٥٩، وزاد المسير ٢/ ٤٥٦، والبحر المحيط ٤/ ٥٣.
(٦) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٧٤، والمحرر الوجيز ٢/ ٢٥٩، والتسهيل ١/ ٢٥٧، والبرهان في =

التوجيه الثاني: أن المعنى: هل يطيع ربُّك، فـ(استطاع) بمعنى (أطاع)، مثل: (استجاب) و(أجاب)[1]، ولم يذكر جامع العلوم الباقولي غير هذا التوجيه[2].

الثالث: أن المعنى: هل يطلب ربك الطاعة من نزول المائدة؟[3]، فيكون نزول المائدة بعد طاعته، ونظَّروا له بحديث ضعيف، في أن أبا طالب قال للنبي صلى الله عليه وسلم: يابن أخي إن ربك الذي تعبده ليطيعُك، قال: «وأنت يا عماه، لو أطعته ليطيعنَّك»[4].

الرابع: أن ذلك على زيادة (يستطيع)، ورد، إذ لا يزاد من الأفعال إلا (كان) في مواضع[5]، وقيل غير ذلك[6].

والذي يمكننا أن نستخلصه من هذا الخلاف، هو أن دلالة الفعل (يستطيع) دائرة في: يقدر، ويُطيع، ويطلبُ الطاعة.

فأما كون (يستطيع) بمعنى (يقدر) فهو المعنى الكثير لهذا الفعل[7]، جاء في

=

علوم القرآن ٣/ ٤٦٣، وتفسير النسفي ١/ ٣٠٩.

(١) جامع البيان ٧/ ١٣١، والتبيان ١/ ٤٧٣، والتفسير الكبير ١٢/ ٤٦٢، وتفسير النسفي ١/ ٣٠٩.

(٢) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١/ ٣٧٨.

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني. لأبي شامة. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ٢/ ٤٣٦، والدر المصون٤/ ٥٠٠.

(٤) إبراز المعاني من حرز الأماني ٢/ ٤٣٦، والدر المصون٤/ ٥٠٠.

(٥) البحر المحيط ٤/ ٥٤، والدر المصون ٤/ ٥٠١.

(٦) التفسير الكبير ١٢/ ٤٦٢، والبحر المحيط ٤/ ٥٣، والدر المصون ٤/ ٥٠٠.

(٧) تهذيب اللغة (طاع) ٣/ ١٠٣، ومقاييس اللغة (طوع) ٣/ ٤٣١، والصحاح (طاع)

=

اللسان: «الاستطاعة: القدرة على الشيء»[١].

وأما كون (استطاع) في الآية بمعنى (أطاع)، فإنهم نظروا له بـ(استجاب) فإنه بمعنى (أجاب)، وقد جاء في آيات كثيرة من كتاب الله، منها قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ومنه قول كعب بن سعد الغنوي[٢]:

وداعٍ دعا يا مَنْ يُجِيبُ إلى النَّدى فلَمْ يَسْتَجِبْهُ عنْدَ ذاكَ مُجِيبُ

أي لم يُجبه[٣].

إلا أن هذا المعنى ليس كثيرًا في (استطاع).

وأما كون (استطاع) بمعنى: يطلب الطاعة، فمعناه يؤول إلى معنى (يُطيعُ) وهو الإجابة، والحديث الذي استشهدوا به، فسروا الطاعة فيه بالإجابة[٤]، ولذا جاء البغوي بهذا الحديث في معرِض كلامه عن أن (استطاع) بمعنى (أطاع)، فقال: «وقيل: يستطيع بمعنى يطيع.. معناه: هل يطيعك ربك بإجابة سؤالك؟ وفي الآثار: من أطاع الله أطاعه الله»[٥].

=

٣/ ١٢٥٥، واللسان (طوع) ٨/ ٢٤٠.

(١) اللسان (طوع) ٨/ ٢٤٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٠٨، وجامع البيان ١/ ١٤١، وزاد المسير ١/ ٣٩، والكشاف ١/ ٤٨٥، والتفسير الكبير ٥/ ٢٦٦، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٤٨.

(٤) إبراز المعاني من حرز الأماني ٢/ ٤٣٦، والدر المصون ٤/ ٥٠٠.

(٥) تفسير البغوي ١/ ٧٣١.

ولا أظن أن هذا الرأي يخرج عن سابقه، وإنما نقله السمين عن أبي شامة بغية التفريع والتخصيص، وإلا فهو في معنى الإجابة، ونص كلام أبي شامة دليل على هذا، فإنه قال: «ومعنى قراءته (أي الكسائي) ظاهر، أي هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة، يريدون: استجابةَ الله سبحانه دعاءه، وقراءة الجماعة على معنى: هل يطلب ربك الطاعة من نزول المائدة؟»[1].

والذي يظهر أن الاستطاعة في الآية بمعنى القدرة، على التخريجات التي ذكرها المفسرون؛ لأن ذلك هو المعنى الكثير في هذا الفعل، وأما كون (استفعل) بمعنى (أفْعَل)، فإنه وإن كان يخلِّص من تكلف التخريجات، إلا أنه ليس المعنى الكثير في (استفعل)، ثم إن السياق لا يقطع به، وإن كان يحتمله؛ لأن قوله تعالى: ﴿**قال اتقوا الله إن كنتم مؤمنين**﴾ يؤيد أن المراد بالاستطاعة القدرة، والله أعلم.

---

(١) إبراز المعاني ٢/ ٤٣٦.

الباب الثاني
الخلاف في أبنية الأسماء وأثره في الدلالة

وفيه ثلاثة فصول :

١ – الفصل الأول في المصادر .

٢ – الفصل الثاني في المجموع .

٣ – الفصل الثالث في مسائل متفرقة في التأنيث والتصغير والنسب.



الفصل الأول: في المصادر

المصدر واسم المصدر: هما الاسم الدال على الحدث[١]، إلا أن اسم المصدر يخالف المصدر في كون حروفه أنقصَ من حروف فعله دون تعويض[٢]، فدلالتهما واحدة، وإنما الخلاف في البنية[٣].

وهو أصل المشتقات عند البصريين[٤]، ومما رجح مذهبهم أن دلالته غير مركبة، فهو دال على الحدث فقط، وأما الفعل، الذي جعله الكوفيون أصل المشتقات، فدلالته مركبة من الحدث والزمان[٥].

---

(١) الكتاب ١/ ١٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٨، وشرح الحدود النحوية. للفاكهي. تحقيق:د. صالح العايد. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص: ٣٣٠.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٨، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٥٠.

(٣) هذا خلاف ما عليه الأصوليون في التفريق بين المصدر واسمه، فإنهم يفرقون بينهما، فالمصدر عندهم «هو الاسم المشتمل على مادة تدل على الحدث، وهيئة كاشفة عن انتساب الحدث إلى ذات نسبة تقييدية ناقصة»، أما اسم المصدر فهو نفس المادة الدالة على الحدث من دون اعتبار النسبة ولا عدمها. (ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين. د. مصطفى جمال الدين. الجمهورية العراقية: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠م. ص:٩٨، ١٠٤). وجاء في الأشباه والنظائر: أن المصدر هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره، واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره، كسبحان... (الأشباه والنظائر ٤/ ٤٥).

(٤) الإنصاف ١/ ٢٣٥، والتبيين. للعكبري. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط:١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ. ص: ١٤٣، ومسائل خلافية في النحو. للعكبري. تحقيق: محمد خير الحلواني. ط:١.بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٢هـ. ص: ٧٣، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. للزبيدي. تحقيق: د. طارق الجنابي. ط:١. بيروت: عالم الكتب،١٤٠٧هـ. ص:١١١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٨.

والحق أن قضية تجرد المصدر من الزمان لا يمكن التسليم بها، فإنّ العلماء المتقدمين قد نصوا على وقوع المصدر موقع فعله، ويعمل حينئذٍ عمله، فيرفع وينصب، فهو إذ ذاك يكون دالاً على الزمان دلالة فعله[١]، وقد أشار المحدثون إلى اكتساب المصدر دلالة زمنية من خلال السياق[٢]، وهذا يسقط تعليل البصريين، وكذا الفعل فإن دلالة الزمان إنما هي فيه أثر للسياق[٣]، ولذا فإن علماء اللغة المحدثين يذهبون إلى أن أصل الاشتقاق هو الجذر أو المادة (ف ع ل) وليس المصدر ولا الفعل[٤].

وقد يُخرج السياقُ المصدرَ من دلالته الأصلية إلى دلالات أخرى، فيجيء المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول، فيكون خبرًا عن اسم العين أو صفة له[٥]، وأمثلته كثيرة منها قوله

---

(١) الزمن في النحو العربي. د. كمال إبراهيم بدري. ط:١. الرياض: دار أمية، ١٤٠٤هـ. ص: ٣٤٣.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٥٤، والزمن واللغة. د. مالك يوسف المطلبي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م. ص: ٤١.

(٣) الزمن في النحو العربي:٥٩.

(٤) اللغة العربية لغة العلوم والتقنية. د. عبد الصبور شاهين. ط:١. الدمام: دار الإصلاح، ١٩٨٣م. ص:٢٦٠، وتطور الأبنية الصرفية ودورها في إغناء اللغة العربية. مجلة اللسان العربي. العدد: ٤٤. ص:١٠٣.

(٥) الكامل ١/ ٣٤٧، ٣/ ١٢٥١، وأمالي ابن الشجري١/ ١٠٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٧٥.

تعالى[١]: ﴿أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْراً﴾ [الكهف:٤١]، وقوله[٢]: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف:١٨]، وقوله[٣]: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [لقمان:١١]، وقول زهير بن أبي سُلمى[٤]:

متى يَشْتَجِرْ قومٌ يَقُلْ سَرَواتُهم ... هُمُ بيننَا فهمْ رِضا وهمُ عَدْلُ

ومن ذلك أيضًا[٥] قول الخنساء[٦]:

ترتعُ ما رَتَعتْ حتّى إذا ادَّكرتْ ... فإنَّما هيَ إقْبالٌ وإدْبارُ

---

(١) المقتضب ٤/ ٣٠٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٩٢، ١٠٦، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٢٦٥.

(٢) الكشاف ٢/ ٣٠٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٦، والدر المصون ٦/ ٤٥٧.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٤٠.

(٤) بيت من الطويل، في ديوانه: ١٠٧، وتأويل مشكل القرآن: ٢٨٥، وإيضاح شواهد الإيضاح. للقيسي. تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ. ٢/ ٧٥٥، والأشباه والنظائر. للسيوطي. تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ. ٢/ ٣٨٤، وبلا نسبة في التكملة: ٤٠٦، والشيرازيات: ٢٠٥.

(٥) المقتضب ٤/ ٣٠٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٦.

(٦) البيت من البسيط، في ديوانها. تأليف: د.إبراهيم عوضين. ط:١. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٠٥هـ. ص: ٣٠٣، والكتاب ١/ ٣٣٦-٣٣٧، والكامل ١/ ٣٧٤، والمنصف ١/ ١٩٧، وخزانة الأدب ١/ ٤٣١.

وفي جعل المصدرِ خبرًا عن اسم العين أو صفةً له دلالة على المبالغة، فكأن (الدم) هو الكذب، وكأنَّ الناقة هي الإقبال والإدبار[١].

(١) الخصائص ٢/ ٢٠٢، ٣/ ٢٥٩، ودلائل الإعجاز. للجرجاني. تحقيق:د.محمد ألتنجي. ط:١. بيروت:دار الكتاب العربي، ١٤١٥هـ. ص: ٢٣١، والكشاف ٢/ ٣٠٨.

١ - المصادر الثلاثية:

قال تعالى : ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

ورد الخلاف في (التَّهْلُكة) في جهتين، الأولى: في الفعل، والثانية في الدلالة.

فأمَّا الخلاف في الفعل فكان على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه مصدر للفعل (هَلَكَ) الثلاثي المجرد، قاله أبو عبيدة وتبعه الزجاج والفارسي وغيرهما، قالوا: هلك يهلك هلاكًا وهُلكًا، وهَلكًا وتَهْلُكة، وهذه المصادر بمعنى واحد[١].

وهذه البنية في المصادر نادرة، ولذا ذهب ثعلب إلى أنه مصدر لا نظير له[٢]، والصواب خلاف ذلك، فقد حكى سيبويه: التَّضُرَّة والتَّسُرَّة[٣]، بمعنى الضر والسرور[٤].

الثاني: أنه مصدر للفعل (هَلَّك) بتشديد اللام، وأن أصله: التَّهْلِكة، مثل: التجرِبة، فأبدلت الكسرة ضمة، كما هي في الجِوار والجُوار، ذهب إلى هذا

---

(١) مجاز القرآن ١/ ٦٨، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٢٦٦، والكشاف ١/ ٣٤٣، وتفسير البغوي ١/ ١٧٠، والجامع لأحكام القرآن ٢/ ٢٤٢، والبحر المحيط ٢/ ٥٩، وتفسير النسفي ١/ ٩٩، واللسان (هلك) ١٠/ ٥٠٦.

(٢) البحر المحيط ٢/ ٦٠، والدر المصون ٢/ ٣١٣.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٧٠.

(٤) كتاب الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه). لأبي بكر الزبيدي. تحقيق: د.أحمد راتب حموش. دمشق: مجمع اللغة العربية، ص: ٢١٦.

الزمخشري[١]، ورده أبو حيان بأمرين: الأول: أنه حمل على شاذ، وذلك أنه حمل (تهلُكة) ذات الضم، على (تهلِكة) ذات الكسر، ويعني ذلك أنه جعل (تفعِلة) مصدرًا لـ(فعَّل) صحيحَ اللام، وهو لا يكون مصدرًا إلا لـ(فعَّل) المضعف العين المعتل اللام، أو المهموز اللام، نحو: زكّى وجزَّأ، أما في غيره فشاذ. والثاني: أن فيه إبدالاً لا دليل عليه، فإبدال الكسرة ضمة لغير علة، في غاية الشذوذ، وأما تنظيره بالجِوار والجُوار فلا يدعى فيه الإبدال، وإنما جاء المصدر فيه على (فُعال) شذوذًا[٢].

وعلق الرازي على رأي الزمخشري، بأن فيه تكلُّفًا في التوجيه، وأن وروده في كلام الله كافٍ للدلالة على صحة اللفظة واستقامتها[٣].

الثالث: أنه اسم مصدر بمعنى (الهلاك)، ذهب إلى ذلك الطاهر بن عاشور، وعلله بأنه لم يُعهد في المصادر وزن (التفعُلة)[٤].

أما الخلاف في الدلالة فعلى أقوال:

الأول: أنه بمعنى الهلاك.

والثاني: أن (التهلكة) كل شيء يصير عاقبته إلى الهلاك.

الثالث: أن (التهلكة) ما يمكن الاحتراز منه، و(الهلاك) ما لا يمكن الاحتراز منه[٥].

---

(١) الكشاف ١/ ٣٤٣.

(٢) البحر المحيط ٢/ ٥٩.

(٣) التفسير الكبير ٥/ ٢٩٤.

(٤) التحرير والتنوير ٢/ ٢١٤.

(٥) تفسير البغوي ١/ ٧٠، والدر المصون ٢/ ٣١٢، وحاشية الشهاب ٢/ ٢٨٦، وروح المعاني =

والظاهر أن هذه الفروق، استنبطها القائلون بها من سياق هذه الآية فقط، ولم تدعم بشواهد أخرى تؤكد هذه الفروق، ولأجل هذا قال الآلوسي: إن القولين الآخرين خلاف المشهور[١]، والآية محتملة للمعنى الظاهر، وهو (الهلاك)، فالأولى حملها على المشهور، واطِّراح ما لا دليل عليه.

***

وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ [النساء:١٩]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْماً فَاسِقِينَ﴾ [التوبة:٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَاناً حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً وَوَضَعَتْهُ كُرْهاً﴾[الأحقاف:١٥].

قرئت آية البقرة بضم الكاف من (كُرْه) إلا في قراءة شاذة[٢]، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (كَرهًا) بالفتح في النساء والتوبة والأحقاف، وقرأ عاصم وابن عامر: بفتح الكاف في النساء والتوبة، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي في الأحقاف بالضم[٣].

واختلف في الضم والفتح، هل هما بمعنى واحد، أو بينهما فرق.

=

٢/ ٧٨.

(١) روح المعاني ٢/ ٧٨.

(٢) هي قراءةالسُّلمي. (معاني القرآن للزجاج ١/ ٢٨٨، والكشاف ١/ ٣٥٦،والبحر المحيط ٢/ ١٤٣).

(٣) السبعة: ٢٢٩، ٥٩٦، الكشف ١/ ٣٨٢، وحجة القراءات: ١٩٥، وإبراز المعاني:٤١٤.

فذهب قوم إلى التفريق بينهما، فقالوا: بالفتح بمعنى الإجبار والإكراه، وبالضم بمعنى المشقة، بمعنى أن الكُره، ما فعله الإنسان باختياره، إلا أنه يكرهه، لما فيه من المشقة، أما الكَره، فهو ما أجبر على فعله[1].

وذهب آخرون، إلى أنهما لغتان، فهما بمعنى واحد، كالضَّعف والضُّعف[2].

ومذهب ثالث، أنه بالفتح المصدر، وبالضم اسم مفعول، أي المكروه[3].

فممن ذهب إلى التفريق الفراء[4]، وابن قتيبة[5]، وأبو حاتم السجستاني[6]، والراغب الأصفهاني، وقد فصَّل في التفريق، فقال: «قيل: الكَره والكُره واحد.. وقيل: الكَره المشقة التي تنال الإنسان من خارجٍ، فيما يحمل عليه بالإكراه، والكُره، ما يناله من ذاته وهو يعاف، وذلك على ضربين: أحدهما ما يعافه من حيث الطبع، والثاني: ما يعاف من حيث العقل والشرع، ولهذا يصح أن يقول الإنسان في الشيء الواحد: إني أريده وأكرهه.. وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ

---

(١) أدب الكاتب:٣٠٨، وجامع البيان ٢/ ٣٤٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٦٤، والحجة للقراء السبعة ٣/ ١٤٤، والمفردات: (كره) ٧٠٧، والكشف ١/ ٣٨٢، وحجة القراءات:١٩٥، وتفسير البغوي ١/ ٤٩٨، وزاد المسير ١/ ٢٣٤، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٦٣، والبحر المحيط ٣/ ٢٠٢.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) جامع البيان ٢/ ٣٤٥، وحجة القراءات: ١٩٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٧١، والدر المصون ٢/ ٣٨٦.

(٤) إصلاح المنطق: ٩٠.

(٥) أدب الكاتب: ٣٠٨.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٦٤.

﴿الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾، أي تكرهونه من حيث الطبع ..»[1].

ورجح د. عودة الله القيسي التفريق، متابعًا الفراء والراغب، إلا أنه أخرج من دراسته آية النساء التي قرئت بالفتح والضم[2].

وممن جعلهما بمعنى واحد الأخفش[3]، والكسائي[4]، والزجاج[5]، وأبو علي الفارسي[6].

ومن ثم اختلف المفرقون في توجيه الآيات التي لا يمكن أن تحمل في الظاهر على وفق تفريقهم، وكانوا -حسب ما اطلعت عليه- على موقفين:

فمنهم من أنكر، وهو أبو حاتم السجستاني، إذ أنكر قراءة الفتح في الأحقاف، وذكر أن بعض العلماء سمع رجلاً يقرؤها بالفتح، فقال: لو حملته كَرْهًا لرمت به.

واعترضه النحاس، بأنه لم يُسَمِّ من نقل عنه إنكارها، ولو سماه لما كان له حجة، إلا بدليل، واختار أن الكُره والكَره بمعنى واحد، ونقل عن المبرد أنه قال: إن (الكَرْه) أولى؛ لأنه المصدر بعينه، يشير إلى أن مصدر الثلاثي يأتي على

(١) المفردات: (كره) ٧٠٧.
(٢) سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن: ٣٠٦.
(٣) معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٦٥.
(٤) إصلاح المنطق: ٩٠.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٨٨.
(٦) الحجة للقراء السبعة ٣/ ١٤٤.

(فَعْل)، فالكَره المصدر، والكُره اسم المصدر[1].

كما نقل ابن عطية رأي السجستاني دون أن ينسبه، ثم رده، وصوَّب أنهما بمعنى واحد[2].

ومنهم من تناقض، فالزمخشري فرَّق، ووجَّه قراءة الفتح في البقرة (وهي شاذة) أن تحمل على المجاز، «كأنهم أكرهوا على القتال لشدة كراهتهم له ومشقته عليهم»[3]، ثم إنه في الأحقاف، قال: هما لغتان[4].

ومثله النسفي، فقد فرَّق في النساء[5]، وقال في الأحقاف: هما لغتان[6].

ويمكن أن نعد الطبري من المتناقضين، فإنه مال إلى التفريق دون أن يصرح به، وذلك إذ نقل القول بالتفريق، ثم ذكر أنهما لغتان بصيغة التمريض[7]، وفي الأحقاف قال: إنهما «قراءتان متقاربتان في المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب»[8].

ولهذا فإن القول بأنهما لغتان بمعنى واحد، هو الأقرب للصواب، درءًا للتكلف والتناقض، ولأنَّه لا دليلَ على التفريق.

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٣/ ١٤٤.

(٢) المحرر الوجيز ٥/ ٩٧، وينظر: روح المعاني ٢٦/ ١٧.

(٣) الكشاف ١/ ٣٥٦.

(٤) المصدر السابق ٣/ ٥٢٠.

(٥) تفسير النسفي ١/ ٢١٥.

(٦) المصدر السابق ٤/ ١٤٢.

(٧) جامع البيان ٢/ ٣٤٥.

(٨) المصدر السابق ٢٦/ ١٦.

وقد ورد في الشعر (الكره) مضبوطًا بالفتح والضم، كقول يزيد بن الحكم الثقفي[١]:

تكاشرني كَرُهًا كأنَّك ناصِحٌ وعَينُكَ تُبْدي أنَّ صَدْرَكَ لي دَوِي

ومعنى البيت لا يدل على الإجبار، وقد ضبط بالفتح في المسائل البصريات[٢]، وأمالي ابن الشجري[٣]، وبالضم في أمالي القالي[٤]، وشرح أبيات مغني اللبيب[٥]، وخزانة الأدب، وجاء فيه: «(كرهًا) بضم الكاف وفتحها مصدر..»[٦].

وأمَّا كون (الكُره) بمعنى المكروه، فقد جاء (فُعْل) بمعنى (مفعول)، ومنه (سُؤل)[٧] قال تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾ [طه:٣٦]. والله أعلم.

---

(١) البيت من الطويل، له في أمالي القالي. ط:٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ. ١/ ٦٨، والمسائل البصريات ١/ ٢٨٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٠، ولباب الآداب. لأسامة بن منقذ. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط:١. بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ. ص: ٣٩٦، وشرح أبيات مغني اللبيب. للبغدادي. تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. ط:٢. دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٧هـ. ٥/ ١٨١.

(٢) ١/ ٢٨٥.

(٣) ١/ ٢٧١، وقد اعتمد المحقق على نسخة خطية مضبوطة «بالشكل الكامل، ضبطًا صحيحًا متقنًا». (أمالي ابن الشجري – مقدمة المحقق: ٢٠٧).

(٤) ١/ ٦٨.

(٥) ٥/ ١٨١.

(٦) ٣/ ١٣٣، ١٣٤.

(٧) الدر المصون ١٠/ ٣٤، وينظر: اللسان (سأل) ١١/ ٣١٩.

ومثل هذا الاختلاف وقع في كلمة (قرح) في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾ [آل عمران: ١٤٠] وقوله: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران:١٧٢].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية حفص (قَرْح) بفتح القاف، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزةُ والكسائي (قُرْح) بضمها[١].

فاختلفوا هل هما بمعنى واحد، أم بينهما فرق[٢]؟

فذهب الفراء إلى التفريق بينهما، فالقَرْح بالفتح الجراح بأعيانها، والقُرح: ألمها[٣]. وبناء على هذا التفريق اختار الطبري قراءة الفتح؛ «لإجماع أهل التأويل على أن معناه القتل والجراح»، ورَدَّ قول من جعلهما بمعنى واحد[٤].

وذهب الراغب أيضًا إلى التفريق، إلا أنه كان أكثر دقة، فبالفتح أثر الجراح من شيء يصيب من خارج، وبالضم الأثر من داخل، كالبثرة ونحوها، قال: وقد يقال: القَرْح للجراحة، والقُرْح للألم[٥].

---

(١) السبعة: ٢١٦، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٧٩، والكشف ١/ ٣٥٦، وحجة القراءات: ١٧٤.

(٢) جامع البيان ٤/ ١٠٣، الحجة للقراء السبعة ٣/ ٧٩، الكشف ١/ ٣٥٦، وزاد المسير ١/ ٤٦٦، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٤٠، والبحر المحيط ٣/ ٥٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٣٤، وإصلاح المنطق: ٩٠.

(٤) جامع البيان ٤/ ١٠٣.

(٥) المفردات: (قرح): ٦٦٥.

وذهب الأخفش[(١)]، والزجاج[(٢)]، والفارسي[(٣)] إلى أنهما لغتان بمعنى واحد.

واختار ابن زنجلة قول الفراء، «لتصييرهما لمعنيين، والدليل على ذلك قول الله جل وعز حين أسَّاهم بهم في موضع آخر، بما دل على أنه أراد الألم، فقال: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]. فدل ذلك على أنه أراد: (إن يمسَسْكم ألم من أيدي القوم فإن بهم من ذلك مثل ما بكم»)[(٤)].

ولا أرى دليله إلا مؤيِّدًا لكونهما بمعنى واحد، ولا تدل آية النساء على التفريق مطلقًا، بل إن المفرقين يحتاجون إلى التأويل، إذا استُدل على عدمه بآية النساء، فإنه إذا فُرِّق بين القراءتين، وجعل لكل واحدة معنى، فكان (القُرْح) ألم الجراح، و(القَرْح) الجراح بأعيانها، فكيف نؤول قراءة الفتح، فإن آية النساء قد صرحت بأن المراد الألم؟

فالأقرب أن يكونا بمعنى واحد، وأنهما لغتان، وجعل الفارسي الفتح لغة أهل الحجاز[(٥)].

وجاء (القَرْح) في قول امرئ القيس[(٦)]:

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٢١.

(٢) معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٧٠.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٧٩.

(٤) حجة القراءات: ١٧٤.

(٥) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٧٩. وينظر: التبيان في تفسير غريب القرآن. لابن الهائم. تحقيق: د.ضاحي عبد الباقي محمد. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م. ص: ١٢٩.

(٦) البيت من الطويل، في ديوانه: ١١٧، ومنسوب له في الشعر والشعراء ١/ ١٢١، وشرح =

وبُـدِّلْتُ قَرْحًـا دامِيًـا بعـد صـحةٍ   فيالَـك مـن نُعْمـى تحَـوَّلْنَ أبْؤسـا

و(القَـرْح) في البيـت الجـرح، لا ألمـه، ويـدل عليـه قولـه: (دامِيًـا)، ونـص البغدادي في شرحه للبيت، على أنه بالفتح والضم[1]، وهذا أيضًا ينفي الفرق بين البناءين.

والظاهر في الآيتين، أن دلالة القرح، لا تقتصر على الجراح، أو ألمها، وإنما تتعدى ذلك إلى مطلق الضرر[2]، ولذا فإنه لا أثر للفرق -لو ثبت- على المعنى العام للآيتين.

***

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧].

قـرأ حمـزة والكسـائي وحفـص عـن عاصـم بـكسر الحـاء، وقـرأ البـاقون بالفتح[3].

=

التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٥، وخزانة الأدب ١/ ٣٣١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١٧٩، ولخندج في البحر المحيط ٣/ ٥٦، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٣/ ١١٦٤، ومغني اللبيب: ٣٨٠.

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١٧٩، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني. لمحمد بن علي الصبان. دار الفكر، ١/ ٢٢٩.

(٢) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: ٦٨.

(٣) السبعة: ٢١٤، وإعراب القراءات السبع ١/ ١١٧، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٧١، والكشف ١/ ٣٥٣، وحجة القراءات: ١٧٠.

واختلفوا في الحَج والحِج، فذهب الأكثرون إلى أنهما لغتان في المصدر[١]، وذهب بعضهم إلى الفرق بينهما، فجعله بالفتح المصدر، وبالكسر اسمًا للعمل[٢]، وفرَّق سيبويه، فجوَّز في المكسور كونه مصدرًا واسمًا للعمل، وأما المفتوح فمصدر فقط[٣].

وفي حين أن كثيرًا من المفسرين ذكروا القولين، دون اختيار أو ترجيح، إلا أنَّ الطبري رجح كونهما بمعنى واحد، وأكَّد ذلك بنقل الإجماع عليه، فقال: «هما لغتان معروفتان للعرب، فالكسر لغة أهل نجد، والفتح لغة أهل العالية، ولم نرَ أحدًا من أهل العربية ادَّعى فرقًا بينهما في معنى ولا غيره، غير ما ذكرنا من اختلاف اللغتين، إلا ما حدَّثنا به أبو هشام الرفاعي، قال: قال حسن الجعفي: الحَج مفتوح اسم، والحِج مكسور عمل، وهذا قول لم أر أهل المعرفة بلغات العرب ومعاني كلامهم يعرفونه، بل رأيتهم مجمعين على ما وصفت من أنهما لغتان بمعنى واحد»[٤].

والذي ذهب إليه الطبري هو الأقرب، إذ لا دليل صريحًا على التفريق، ولو

---

(١) جامع البيان ٤/ ١٨، والكشف ١/ ٣٥٣، وحجة القراءات: ١٧٠، والتبيان ١/ ٢٨١، وتفسير البغوي ١/ ٣٨٦، والتفسير الكبير ٨/ ٣٠٣، والبحر المحيط ٢/ ٦٢، والدر المصون ٢/ ٣٠٤، وحاشية الشهاب ٣/ ٤٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٤٧، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١١٧، والكشف ١/ ٣٥٣، وحجة القراءات: ١٧٠، والتبيان ١/ ٢٨١، والبحر المحيط ٢/ ٦٢، والدر المصون ٢/ ٣٠٤، وحاشية الشهاب ٣/ ٤٩.

(٣) الكتاب ٤/ ١٠، ٤٥، وينظر في نسبة القول إليه، وتحليل كلامه: الحجة للقراء السبعة ٣/ ٧٢.

(٤) جامع البيان ٤/ ١٨.

ثبت الفرق، فإنه لا أثر للتفريق في معنى الآية.

***

وقال تعالى : ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ﴾[هود:٩٨].

يأتي (الوِرْد) مصدرًا بمعنى: الورود، وصفةً بمعنى: الشيء المورود، واسم جمع بمعنى : الواردين، ويأتي بمعنى : النصيب من الماء ..[١].

فإن كان في الآية مصدرًا[٢]، فعلى تقدير مضاف محذوف، أي : بئس مكان الورود، والمورود هو المخصوص بالذم، وهو النار[٣]، وجائز أن يكون (المورود) صفة، والمخصوص محذوفًا، جوَّزه العكبري[٤]، ووصف المخصوص فيه خلاف بين النحويين[٥].

وقيل: إن (الوِرْد) في الآية اسم جمع، و(المورود) صفة له، والمخصوص محذوف، والتقدير: بئس القوم المورود بهم هم[٦]، واعترضه السمين، قال : «فيه نظر لا يخفى، كيف يراد بالورد الجمع الواردون ، ثم يقول: المورود صفة

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٢٥٩، واللسان (ورد) ٣/ ٤٥٧.

(٢) نقله ابن الجوزي عن ابن الأنباري (زاد المسير ٤/ ١٥٥)، وذكر دون عزو في البحر المحيط ٥/ ٢٥٩، والدر المصون ٦/ ٣٨٢، وحاشية الشهاب ٥/ ١٣٣.

(٣) الدر المصون ٦/ ٣٨٢.

(٤) التبيان ٢/ ٧١٣.

(٥) منعه ابن السراج والفارسي، (الأصول ١/ ١٢٠، ومغني اللبيب :٧٦٥، وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٤).

(٦) البحر المحيط ٥/ ٢٥٩، والدر المصون ٦/ ٣٨٢، وحاشية الشهاب ٥/ ١٣٣.

لهم؟»[١]. ولا أرى في جعل (المورود) صفة على ذلك التقدير مانعًا، بل إنه أقرب ممن جعل (الوِرْد) الماء المورود، فـ(فِعْل) بمعنى مفعول[٢]، فيكون التقدير: بئس المورود المورود الذي وردوه هم، والله أعلم.

***

وقال تعالى: ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلاَّ بِاللَّهِ وَلا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل:١٢٧]وقال عز شأنه: ﴿وَلا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النمل:٧٠].

قرأ ابن كثير في الموضعين (في ضِيق) بالكسر، وقرأ الباقون بالفتح[٣].

واختلف في ذلك، فقيل: إنهما لغتان في المصدر، فهما بمعنى واحد[٤]، نسب ذلك إلى الأخفش[٥].

وقيل: إن (الضَّيْق) مخفف من (ضيِّق)، كـ(ميْتٍ) و(مَيِّت)، ونحوه[٦]، وعلى هذا يلزم تقدير موصوف محذوف، أي: ولا تكن في أمر ضيِّق، ولهذا رده

---

(١) الدر المصون ٦/ ٣٨٣.

(٢) الدر المصون ٦/ ٣٨٣، والتحرير والتنوير ١٢/ ١٥٦.

(٣) السبعة: ٣٧٦،٤٨٥، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٧٩، والكشف ٢/ ٤١، وحجة القراءات:٣٩٥، والنشر ٢/ ٣٠٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٩١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٢٢٤، وإعراب القراءات السبع ١/ ٣٦١، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٨٠، والكشاف ٢/ ٤٣٥، والتبيان ٢/ ٨١٠، وتفسير البغوي ٢/ ٦٤٧، وزاد المسير ٤/ ٥٠٩، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٣٣، والبحر المحيط ٥/ ٥٥٠.

(٥) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٤١.

(٦) مجاز القرآن ١/ ٣٦٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٢٢٤، وإعراب القراءات السبع =

الفارسي؛ لأن فيه إقامة الصفة مقام الموصوف من غير ضرورة[١]، ولا يجوز أن تقام الصفة غير الخاصة مقام الموصوف، ولذا جاز: مررت بكاتبٍ، وامتنع مررت بآكلٍ[٢].

وقال الكوفيون[٣]: أن (الضَّيق) لما كان في القلب، و(الضِّيق) لما كان يضيق ويتسع، كالدار والثوب والمعاش[٤]، وبناءً على هذا اختار الطبري قراءة الفتح؛ لأن الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم أن يضيق صدره مما يلقى من أذى المشركين[٥]، واستطرد الفراء في توجيه مجيء (الضَّيْق) مكان (الضِّيق)، وقال: إنه يخرج بأحد وجهين:

الأول: أن يكون جمعًا لـ(ضَيْقة)، والثاني: أن يكون مخففًا من (ضيِّق)[٦].

قال النحاس: «ولا يعرف البصريون من هذا التفريق شيئًا». ونسب لهم تفريقًا من وجهٍ آخر، وهو أن (الضَّيق) المصدر، و(الضِّيق) الاسم[٧]، وتبعه

=

١/ ٣٦١، والكشاف ٢/ ٤٣٥.

(١) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٨٠.

(٢) البحر المحيط ٥/ ٥٥٠.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤١١، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٢٦.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ١١٥، وجامع البيان ١٤/ ١٩٨، وإعراب القراءات السبع ١/ ٣٦١، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٢٦.

(٥) جامع البيان ١٤/ ١٩٨.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢/ ١١٥، جامع البيان ١٤/ ١٩٨.

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤١١.

المهدوي[١]، والباقولي[٢] (ت ٥٣٥)[٣]، وذهب الأزهري إلى أن (الضَّيْق) الاسم، والمصدر (الضِّيق)[٤]، وذكر ابن خالويه هذا التفريق، إلا أن الكلمتين لم تُضبطا في المطبوع[٥].

ولا قيمة لهذا الخلاف -خاصة مع هذا الاضطراب- وقد أثبت اللغويون مجيأهما مصدرين[٦].

وقد يقوي مذهب من جعله مخففًا من (ضيِّق) قراءة ابن كثير: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيْقاً حَرَجًا﴾ [الأنعام:١٢٥][٧]، و﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَاناً ضَيْقًا﴾ [الفرقان:١٣][٨]؛ لأن الباقين قرؤوا بالمثقل[٩]، وقال السمين: «والذي يظهر من قراءة ابن كثير أنه (يعني «ضيْقًا») اسمٌ صفةٌ، مخفف من (فيْعِل) وذلك أنه استغرب قراءته في مصدر هذا الفعل دون

---

(١) شرح الهداية ٢/ ٣٨٣.

(٢) هو علي بن الحسين بن علي الأصفهاني، الباقولي، أبو الحسن، المعروف بجامع العلوم، إمام في النحو والقراءات، من تصانيفه: شرح اللمع، وكشف المشكلات. (إنباه الرواة ٢/ ٢٤٧، ومعجم الأدباء ٤/ ١٧٣٦، وإشارة التعيين: ٢١٦).

(٣) كشف المشكلات ٢/ ٧٠٢.

(٤) تهذيب اللغة (ضاق) ٩/ ٢١٩، واللسان (ضاق) ١٠/ ٢٠٨.

(٥) إعراب القراءات السبع ١/ ٣٦١.

(٦) في مادة (ضيق) من جمهرة اللغة ٣/ ١١٠، وتهذيب اللغة ٩/ ٢١٩، واللسان ١٠/ ٢٠٨.

(٧) السبعة: ٢٦٨، ٤٦٢، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٩٩، وحجة القراءات: ٢٧١، ٥٠٨، والنشر ٢/ ٢٦٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٩.

(٨) المراجع السابقة.

(٩) المراجع السابقة.

الفتح في سورة النحل والنمل، فلو كان هذا عنده مصدرًا لكان الظاهر في قراءته الكسر كالموضعين المشار إليهما، وهذا من محاسن علم النحو والقراءات»[١]. ولا أرى في هذا مرجحًا؛ لأن القراءة ليست من تلقاء نفسه، إنما هي رواية، ولم يُرْوَ في هذا الموضع (ضِيقًا) بالكسر[٢] حتى يختاره.

***

ويمكن أن تقوي آية الأنعام كون (ضَيْق) مصدرًا، لمناسبة (حَرَجًا)، في قراءة أبي عمرٍو وابن عامر وابن كثير وحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص، فإنهم قرؤوا بفتح الراء[٣] على أنه مصدر[٤]، وقرأ نافع وعاصم في رواية شعبة بكسر الراء[٥].

---

(١) الدر المصون ٥/ ١٤١.

(٢) ينظر: معجم القراءات ٢/ ٥٤٠، والمعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته: ١٠٠٢.

(٣) السبعة:٢٦٨، والكشف ١/ ٤٥٠، وحجة القراءات: ٢٧١، والنشر ٢/ ٢٦٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٠.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٩٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٩٥، وإعراب القراءات السبع ١/ ١٦٩، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٤٠١، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٩، وتفسير البغوي ٢/ ٦٢، والتسهيل لابن جزي ١/ ٢٨٥، وتفسير البيضاوي ٢/ ٤٩، والبحر المحيط ٤/ ٢١٨، والدر المصون ٥/ ١٤٢.

(٥) السبعة:٢٦٨، والكشف ١/ ٤٥٠، وحجة القراءات: ٢٧١، والنشر ٢/ ٢٦٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٠.

واختلفوا في المكسور الراء، فقال الفراء: بمعنى المفتوح[١]، ونسب أيضًا إلى يونس بن حبيب[٢]، وقيل: إنه اسم فاعل[٣]، وقالوا في معناه: الحرِج أضيق الضيِّق[٤]، يريدون المبالغة في الضيق، والصيغة تدل على هذا، فإن (فَعِلاً) من أوزان المبالغة، وقيل: إنه جمع (حَرَجة)، وهي الشجر الملتف[٥]، فقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ هذه الآية : ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجًا﴾ بفتح الراء، وقرأ بعض مَن عنده مِن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بكسرها، فقال عمر: ابغوني رجلاً من كنانة، واجعلوه راعيًا، وليكن مُلجيًّا، فأتوه به، فقال عمر: يا فتى ما الحَرَجة؟ قال: الحرجة فينا : الشجرة تكون بين الأشجار لا تصل إليها راعية ولا وحشية ولا شيء، فقال عمر: كذلك قلب المنافق لا يصل إليه شيء من الخير[٦].

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٣، وينظر: جامع البيان ٨/ ٢٩، وإعراب القراءات السبع ١/ ١٦٩، وتفسير البغوي ٢/ ٦٢، والبحر المحيط ٤/ ٢١٨.

(٢) زاد المسير ٣/ ١٢٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٩٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٩٥، وإعراب القراءات السبع ١/ ١٦٩، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٤٠١، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٩، وشرح الهداية ٢/ ٢٩٠.

(٤) جامع البيان ٨/ ٢٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٩٠.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٩٥، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٩، والتبيان ١/ ٥٣٧، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ٥٤، وفتح القدير ٢/ ١٨٢.

(٦) جامع البيان ٨/ ٢٨، والكشف ١/ ٤٥٠، وتفسير البغوي ٢/ ٦٣، والتفسير الكبير ١٣/ ١٤٢، وتفسير القرآن العظيم ٢/ ٢٣٦، والدر المنثور. للسيوطي. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٣م. ٣/ ٣٥٦، والبحر المحيط ٤/ ٢١٨.

قال أبو حيان -بعد سياق هذا الأثر- : «وهذا تنبيه على جهة اشتقاق الفعل من نفس العين، كقولهم: استحجر واستنوق»[١].

ولعل هذا يضعف أن يكون (الحَرَج) في الآية جمعًا، فإنه لَمَّا اشتق منه الفعل، كان ينبغي أن نعود به إلى اشتقاقه القريب، ولا حاجة أن نرجعه إلى أصله البعيد.

فأقرب هذه الأقوال أن يكون المفتوح مصدرًا، والمكسور اسم فاعل؛ لأن فِعله لازم على (فَعِل)[٢]، وقياس ما كان كذلك أن يكون مصدره على (فَعَل)[٣]، وأما مجيء اسم الفاعل على (فعِل) فهو ثابت فيما دل على داء، وما كان بمعناه، نحو :حزِن[٤]، و(حرِج) مثل (حزِن) فكلاهما في معنى الداء، وما كان للمبالغة نحو: حَذِر وبطِر[٥]، فيجتمع في هذا القول موافقة القياس، ومطابقة المعنى، وكثرة القائلين به، والله أعلم.

***

وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء:٦٠].

(الرؤيا) و(الرؤية) مصدران لـ(رأى)، إلا أن (الرؤية) مصدر (رأى)

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢١٨.

(٢) اللسان (حرج) ٢/ ٣٣٢.

(٣) الكتاب ٤/ ١٧، ١٩، وشرح الشافية ١/ ١٥٦، والمقرب ٢/ ٤٨٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٩٢، وينظر في مجيء هذا المصدر لـ(فعِل) المتعدي: التكملة: ٥٢١، والمقرَّب ٢/ ٤٨٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٨٧.

(٤) الكتاب ٤/ ١٧.

(٥) شرح الملوكي :٩٢.

البصرية، و(الرؤيا) مصدر (رأى) الحُلمية[١].

ولأجل هذا اختلف في دلالة (الرؤيا) في هذه الآية، على قولين:

الأول: أنها رؤيا يقظة، وهي ما رآه النبي صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به[٢]، وهذا رأي جمهور المفسرين[٣]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ قال: «هي رؤيا عَينٍ أُرِيَها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ليلةَ أُسْرِيَ به»[٤].

قالوا: إن (الرؤيا) قد تستعمل مصدرًا لـ(رأى) البصرية[٥]، شاهد ذلك قول الراعي[٦]:

---

(١) المفردات: ٣٧٥ (رأي)، واللسان (رأي) ١٤/ ٢٩١-٢٩٧، وبصائر ذوي التمييز. للفيروزآبادي. تحقيق: محمد علي النجار. ط:٣. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤١٦هـ. (رأي) ٣/ ١١٦، والتاج (رأي) ٣٨/ ١٠٢، ١٠٦.

(٢) جامع البيان ١٥/ ١١٠، ١١٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٣١، والكشاف ٢/ ٤٥٥، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٦٧، وتفسير البغوي ٢/ ٦٩١، وزاد المسير ٥/ ٥٣، والتفسير الكبير ٢٠/ ٣٦١، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٨٣.

(٣) حكاه عن الجمهور ابن عطية (المحرر الوجيز ٣/ ٤٦٧)، والبغوي (تفسير البغوي ٢/ ٦٩١)، والرازي (التفسير الكبير ٢٠/ ٣٦١).

(٤) صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن: سورة الإسراء- باب (٩) ٥/ ٢٢٧.

(٥) اللسان (رأي) ١٤/ ٢٩٧.

(٦) البيت من الطويل. منسوب للراعي في الروض الأنف بلفظ: وبشر قلباً كان جمًّا بلابله (الروض الأنف. للسهيلي. تحقيق: عبد الرحمن الوكيل. القاهرة: دار الكتب الحديثة، ٣/ ٤١٦). واللسان (رأي)٩ ١٤/ ٢٩٧. ومنسوب له أيضًا في تهذيب اللغة ٥/ ٣٤٧(هش)، وتاج العروس ١٧/ ٤٧١ (هيش)، وهو فيهما بلفظ: وهاش فؤاده، والاستشهاد فيه لغير ما نحن فيه.

فكَـبَّر للرُّؤيـا وهـشَّ فـؤادُهُ   وَبشَّر نَفْسًـا كـانَ قبْـلُ يَلُومُهـا

ويؤيد هذا قوله: ﴿الَّتِي أَرَيْنَاكَ﴾، فإنه وصف للرؤيا ليعلم أنها رؤيا عين[1].

ونصت طائفة على عدم جواز استعمال (الرؤيا) لما يرى في اليقظة، قال ابن جني: «فأمّا (الرؤيا) في العين فلا أعرفها، وإن كانت قد جاءت فشاذة»[2]، ووهَّم الحريريُّ[3](ت ٥١٦) من قال: «سررت برؤياك»، والمتنبي في قوله[4]:

مضَى الليْلُ والفضْلُ الذي لَكَ لا يمْضِي

وَرُؤْياكَ أَحْلَى في العُيُونِ مِنَ الغَمْضِ

قال: «والصحيح أن يقال: سررت برؤيتك؛ لأن العرب تجعل الرؤية لما يرى في اليقظة، والرؤيا لما يرى في المنام»[5]، واعترضه ابن هشام، مستدلاً بالآية، وبأثر ابن عباس[6].

---

(١) التحرير والتنوير ١٥/ ١٤٦.

(٢) الفسر. لابن جني. ل ١٥١ . (مخطوطة قونية. رقم: ٥٤٩١).

(٣) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، أبو محمد، إمام في النحو واللغة، صاحب المقامات، ودرة الغواص، وملحة الإعراب. (نزهة الألباء: ٢٧٨، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٢٠٢، ووفيات الأعيان ٤/ ٦٣).

(٤) البيت من الطويل في ديوانه. الشرح المنسوب للعكبري. ضبطه: مصطفى السقا، وزميلاه. بيروت: دار المعرفة، ٢/ ٢١٩.

(٥) درة الغوّاص في أوهام الخواص: ١٣٧.

(٦) أوضح المسالك ٢/ ٥٠.

ومن المعاصرين ذهب السيد محمد رشيد رضا[1] (ت ١٣٥٤) إلى إنكار مجيء (الرؤيا) بمعنى (الرؤية)، وفسَّر أثر ابن عباس تفسيرًا خاطئًا تمامًا، إذ إنه –فيما يظهر– لم يطَّلع على نصه، ولا على سنده، فقال: «وينقلون عن ابن عباس أنه كان يفسر قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ بما كان ليلة المعراج، فهو إذن جازم بأنها رؤيا منامية، وتأويل بعض الناس الرؤيا المنامية، بالرؤية اليقظية بعيد بل ممنوع»[2].

وَوُجِّهَ التعبيرُ بـ(الرؤيا) عن (الرؤية) بأنها سميت (رؤيا) على قول المكذبين، حيث قالوا: لعلها رؤيا رأيتها، وخيال خُيِّل إليك، استبعادًا منهم، فسماها الله بتسميتهم، كما سمى أشياء بأسمائها عند الكفار، كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩][3]. أو أنها سميت (رؤيا) لوقوع الإسراء بالليل، وسرعة انقضائه، وخرقه للعادة، فكأنه منام[4].

الثاني: أنها رؤيا منام، واختلفوا في توجيهها على أقوال أربعة: الأول: أن المقصود الإسراء، وأنه كان منامًا، وقد رد هذا، بأنه لو كان منامًا لما كان فيه

---

(١) هو محمد رشيد بن علي رضا، عالم بالحديث والأدب والتاريخ والتفسير، أنشأ مجلة المنار، وكتب فيها مقالات في التفسير سميت بعد ذلك بتفسير المنار، لكنه لم يكمل. (الأعلام ٦/ ١٢٦، ومعجم المؤلفين ٣/ ٢٩٣، والتفسير والمفسرون ٢/ ٥٧١).

(٢) ليلة المعراج. مجلة المنار. المجلد الأول ٣٩/ ٧٧١، وينظر منهجه في تفسير المعجزات وخوارق العادة في: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر. د.فهد الرومي. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ. ٢/ ٨٠٧.

(٣) الكشاف ٢/ ٤٥٥.

(٤) البحر المحيط ٦/ ٥٤، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٦/ ٤٤.

فتنة(١). الثاني: أنها رؤياه عليه الصلاة والسلام عام الحُديبية أنه يدخل مكة، فلما رده المشركون ذلك العام كان فتنة(٢). الثالث: أنها رؤياه عليه الصلاة والسلام أن قومًا (وهم بنو أمية) يتداولون منبره، وينزون عليه(٣). الرابع: أنها رؤياه عليه الصلاة والسلام مصارع كفار قريش يوم بدر، فلما سمعتها قريش اتخذوها سخرية(٤).

والأقرب للصواب، أن الآية في الإسراء، وأنه كان يقظة، لثبوت استعمال (الرؤيا) مصدرًا لـ(رأى) البصرية، ونقل الشهاب الخفاجي عن السهيلي أنه ورد في كلام العرب مجيء الرؤيا بمعنى الرؤية، وأنه كالقُربى والقُرْبة(٥).

***

وقال تعالى: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيّاً حَتَّى أَنسَوْكُمْ ذِكْرِي وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيّاً أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ

---

(١) جامع البيان ١٥/ ١١٣، والكشاف ٢/ ٤٥٥، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٦٧، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٨٣.

(٢) جامع البيان ١٥/ ١١٠، ١١٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٣١، والكشاف ٢/ ٤٥٥، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٦٧، وتفسير البغوي ٢/ ٦٩١، وزاد المسير ٥/ ٥٣، والتفسير الكبير ٢٠/ ٣٦٠، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٨٣.

(٣) جامع البيان ١٥/ ١١٠، ١١٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٣١، والكشاف ٢/ ٤٥٥، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٦٧، وتفسير البغوي ٢/ ٦٩١، وزاد المسير ٥/ ٥٣، والتفسير الكبير ٢٠/ ٣٦٠.

(٤) الكشاف ٢/ ٤٥٥، وتفسير البيضاوي ٢/ ٤٥٣، والتفسير الكبير ٢٠/ ٣٦٠، والبحر المحيط ٦/ ٥٥.

(٥) حاشية الشهاب ٦/ ٤٤.

الأَبْصَارُ﴾ [ص:٦٣]، وقال تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيّاً وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف:٣٢].

قرأ نافع وحمزة والكسائي (سُخْرِيًّا) بضم السين، في المؤمنون وص، وقرأ الباقون في السورتين بكسرها[١].

واتفقت القراءات المتواترة على ضم السين في الزخرف[٢].

واختلف في الضم والكسر، هل هما بمعنى واحد، أم بينهما فرق؟

فذهب أبو عمرو إلى التفريق بينهما، فبالضم من التسخير، وبالكسر من السخرية والاستهزاء[٣]، وإلى ذلك ذهب الفراء[٤]، وأبو عبيدة[٥]، وابن خالويه[٦].

وذهب الخليل، وسيبويه إلى عدم التفريق[٧]، وإلى ذلك ذهب الكسائي[٨]، والزجاج[٩]، والنحاس[١].

---

(١) السبعة: ٤٤٨، ٥٥٦، إعراب القراءات السبع ٢/ ٩٥، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٣٠٢، والتيسير: ١٣٠، وحجة القراءات: ٤٩١، والكشف ٢/ ١٣١، والنشر ٢/ ٣٢٩.

(٢) السبعة: ٤٤٨، إعراب القراءات السبع ٢/ ٩٥، والتيسير: ١٣٠، وحجة القراءات: ٤٩٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٢٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤٣.

(٥) مجاز القرآن ٢/ ٦٢.

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٩٥.

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٢٤.

(٨) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤٣.

(٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٤.

ونقل عن يونس أنه أجاز في التي بمعنى السخرية الكسر والضم، أما التي بمعنى التسخير، فالضم لا غير[٢].

واختلف في النقل عن بعضهم، فذكر النحاس أن الفراء ممن لا يفرق[٣]، وصريح كلامه يدل على أنه من المفرقين[٤]، كما جعل البغويُّ الكسائيَّ من المفرقين[٥]، وما نقله الفراءُ عنه يدل دلالة صريحة على عدم التفريق[٦].

والنقل عن الذين لم يفرقوا جاء مطلقًا، فشمل أن يكون (سُخريًّا) بالضم، للمعنيين: الاستهزاء والتسخير، وأن يكون بالكسر كذلك، فعلى الأول نص مكي، إذ قال: «وحجة من ضم أنه جعله من التسخير، وهو الخدمة، وقيل: هو بمعنى الهزء، والمعروف في التسخير ضم السين»[٧]. وعلى الثاني نص النحاس، فقال: «والكسر في (سِخري) في المعنيين جميعًا»[٨].

ونص فريق آخر، على أن الضم والكسر لغتان، لمعنى واحد وهو الهزء، دون التسخير، وكأنهم ذهبوا إلى رأي يونس، فالفارسي استجاد قراءة الكسر في

=

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٢٤.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٣٠٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٢٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤٣.

(٥) تفسير البغوي ٣/ ٢٥٩، وتابعه الزمخشري (الكشاف ٣/ ٤٤)، والرازي (التفسير الكبير ٢٣/ ٢٩٨)، وأبو حيان (البحر المحيط ٦/ ٤٢٣).

(٦) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤٣.

(٧) الكشف ٢/ ١٣١.

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٢٤.

المؤمنون وص؛ لأنه من الهُزء، ويدل لذلك قوله في المؤمنون: ﴿وَكُنتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ﴾، والأكثر فيما كان من الهزء كسر السين، واستدل لذلك، بأن مصدر (سخِر) هو (سخَر)، و(فَعَل) و(فِعْل) يأتيان لمعنى واحد، نحو: المَثَل والمِثْل، والشَّبَه والشِّبْه، ثم إنه جوَّز بعد ذلك أن يكون (السُّخْري) بالضم بمعنى الهزء؛ لأن (فَعَلاً) و(فُعْلاً) يتعاقبان على الكلمة، نحو: الحُزْن والحَزَن، والبُخْل والبَخَل، كما كان (فَعَل) و(فِعْل) كذلك[1].

وقد تبعه على ترجيح قراءة الكسر، وأن المعنى الهزء مكيٌّ[2]، وابن زنجلة[3]، وغيرهما.

ونص أبو البركات الأنباري[4]، والباقولي[5]، على أنهما لغتان في الهزء.

وإلى معنى الاستهزاء ذهب أكثر المفسرين[6] في الآيتين.

والظاهر أنه هو الصواب، فإن معنى التسخير لا يعضده السياق في آيتي المؤمنون وص، وبعيد ما ذهب إليه السمين في رده على الفارسي ومتابعيه، إذ استدلوا على معنى الهُزء، بقوله: ﴿وَكُنتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ﴾: فقال «ولا حجة

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٣٠٣ وما بعدها.

(٢) الكشف ٢/ ١٣١.

(٣) حجة القراءات: ٤٩٢.

(٤) البيان ٢/ ١٨٩.

(٥) كشف المشكلات ٢/ ٩٣٤.

(٦) ينظر: تفسير البغوي ٣/ ٢٥٩، وزاد المسير ٥/ ٤٩٤، والتفسير الكبير ٢٣/ ٢٩٨، و تفسير القرآن العظيم ٣/ ١٣، والبرهان ١/ ١٣٩، وفتح القدير ٣/ ٥٩١، وروح المعاني ١٨/ ٦٩.

فيه؛ لأنهم جمعوا بين الأمرين: سخَّروهم في العمل، وسَخِروا منهم استهزاءً»[١].

وسبب بعده، أن الاستهزاء أشمل من التسخير والخدمة، فالكافرون استهزؤوا بمن سَخَّروهم وبغيرهم، فإنهم استهزؤوا بالنبي عليه الصلاة والسلام، وهو من أشرافهم، ولم يُسَخِّروهُ لخدمتهم، وفي قوله تعالى: ﴿حَتَّى أَنسَوْكُمْ ذِكْرِي﴾، ما يدل على الاستهزاء دون التسخير، وقد نص المفسرون على أن نسيان الذكر كان سببه الاستهزاء والسخرية[٢].

ويكون العطف في قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ﴾، «من عطف الخاص على العام؛ لأن الضحك ليس كل الهزء، ولكن لما كان أبرز دلائله أُفرد بالذكر»[٣].

فالذي تطمئن إليه النفس، أن الضم والكسر في (سخري) لغتان بمعنى الاستهزاء، وبهما جاءت القراءة، وسياق آيتي المؤمنون وص يثبت معنى الاستهزاء، وأما التسخير، فليس فيه إلا الضم، وسياق آية الزخرف يقطع به، والله أعلم.

---

(١) الدر المصون ٨/ ٣٧١.

(٢) ينظر: جامع البيان ١٨/ ٦١، وتفسير البغوي ٣/ ٢٥٩، وزاد المسير ٥/ ٤٩٤، والتفسير الكبير ٢٣/ ٢٩٨، وتفسير القرآن العظيم ٣/ ١٣١، والبرهان ١/ ١٣٩، وفتح القدير ٣/ ٥٩١، وروح المعاني ١٨/ ٦٩.

(٣) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: ٧٠.

٢- إجراء المصدر على غير فعله:

وقال تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتاً حَسَناً﴾ [آل عمران: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]،وقال تعالى: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [المُزَّمِّل: ٨].

أجاز النحويون إجراء المصدر على غير فعله، وذلك إذا كان المعنى واحدًا، واستشهدوا له بآيتي نوح والمُزَّمِّل، قال سيبويه: لأنه إذا قال: أنبته، فكأنه قال: قد نبت.. وإذا قال: تَبَتَّلْ فكأنه قال: بَتِّل[١]. واستشهدوا أيضًا بعدد من الشواهد القرآنية الأخرى مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ [البقرة:٢٤٥]، وقوله: ﴿فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَّالَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً﴾ [النساء:١٢٨]، في قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي عمرو[٢]، وقوله: ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾ [الأحزاب:٤٩]. ومن الشعر قول القطامي[٣]:

وخَيْرُ الأمْرِ ما اسْتَقْبَلْتَ مِنهُ   وَلَيْسَ بأن تَتَبَّعَهُ اتِّباعا

وقول رؤبة[٤]:

---

(١) الكتاب ٤/ ٨١.

(٢) السبعة: ٢٣٨.

(٣) البيت من الوافر، في ديوانه. تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. ط:١. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠م. ص:٣٥، والكتاب ٤/ ٨٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٥، وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٩، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٠٥، والخصائص ٢/ ٣٠٩، وشرح المفصل ١/ ١١١.

(٤) الرجز له في ديوانه: ١٦، والكتاب ٤/ ٨٢، والمخصص ٨/ ١١٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٥، وشرح المفصل ١/ ١١٢، وبلا نسبة في شرح الأبيات المشكلة الإعراب. للفارسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ. ص:٥١٥.

وقد تَطَوَّيْتُ انْطِواءَ الحِضْبِ

لأن (تَتَبَّعـت) و(اتَّبَعْـت) في معنـى واحـد، و(تطَوَّيـت) و(انْطَوَيْـتُ) كذلك[١].

ولم يبيِّنوا سرًّا دلاليًّا لهذه الظاهرة.

وذهبت طائفة من المفسرين إلى تعليل هذه الظاهرة تعليلاً صوتيًّا، فجعلـوا ذلك مراعاةً لفواصل الآيات[٢]، أو لقصد التخفيف[٣].

وذهب الرازي إلى التماس دلالات لهذه الظاهرة، فذهب في آية آل عمران، إلى أنه عدل عن (التَّقَبُّل) إلى (القبول)؛ لأن في (التقبُّل) نوعًا من التكلف، فعدل عنه إلى (القبول)، ليفيد أنه على وفق الطبـع، وكـان التعبـير أولاً بالفعـل (تَقَبَّـل) لإفادة الجد والمبالغة، ثم ذكر (القبول)، ليفيد أنه ليس على خلاف الطبع[٤].

وفي آية نُوح، جاء بـ(النبات) ليكون المعنى: أنبتكم فنبتم نباتًا، والنبات أمر مشاهد محسوس، أما لو قال: أنبتكم إنباتًا، فإن الفعل سيكون مسندًا لله تعـالى،

---

(١) الكتاب ٤/ ٨٢، والمقتضب ٣/ ٢٠٤، والخصائص ٢/ ٣٠٩، ودقائق التصريـف. للمؤدب. تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي وزميليه. المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ. ص: ٦٢، وأمـالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٤، وشرح المفصل ١/ ١١١.

(٢) الكشاف ٤/ ١٧٧، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٣٠، وتفسير البيضاوي ٤/ ٣٣٩، وتفسـير النسـفي ٤/ ٣٠٤، والبحـر المحيط ٨/ ٣٥٩، وتفسـير أبي السـعود ٩/ ٥١، وفـتح القـدير ٥/ ٣٨١، وروح المعاني ٢٩/ ١٣٣، والتحرير والتنوير ٢٩/ ٢٦٦.

(٣) التحرير والتنوير ٣/ ٢٣٥، ٢٩/ ٢٠٤.

(٤) التفسير الكبير ٨/ ٢٠٥.

فيكون الإنبات غير مشاهد ولا محسوس، والمقام مقام الاستدلال على قدرة الله، فلا يمكن إثباته بالسمع، فكان إثباته بأمر محسوس مشاهد[١].

وفي آية المُزَّمِّل، المقصود (التَّبَتُّل)، وهو الانقطاع إلى الله، وأما (التبْتيل) فهو تصرف، والمشتغل بالتصرف لا يكون منقطعًا، إلا أنه لا بد أولاً من (التبتيل) حتى يحصل (التبتل)، «فذكر (التبتل) أولاً إشعارًا بأنه المقصود بالذات، وذكر (التبتيل) ثانيًا إشعارًا بأنه لا بد منه، ولكنه مقصود بالغرض»[٢].

وتابعه على هذه ابن عاشور، واختصرها بقوله: فالجمع بين (تبَتَّل) و(تبتيلاً) إشارة إلى إراضة النفس على ذلك (التبتل)[٣].

وهذا الذي ذهب إليه الرازي في آية آل عمران والمزمل، وجيه غير متكلف، إلا أن آية نوح لا يمكن القطع بما ذهب إليه، من أن مقام الاستدلال على كمال قدرة الله لا يمكن إثباته إلا بالمحسوس، ففي أول هذه الآيات: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقاً﴾ [نوح:١٥]، ومعلوم أن السماوات الست، ليست مشاهدة ولا محسوسة، والله أعلم.

***

وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ﴾ [التغابن: ٩].

---

(١) المصدر السابق ٣٠/ ٦٥٤.

(٢) التفسير الكبير ٣٠/ ٦٨٧.

(٣) التحرير والتنوير ٢٩/ ٢٦٦.

اختلف المفسرون في معنى التغابن، فذهب بعضهم إلى أنه من غَبَنَ الشيء إذا أخفاه، ومنه: مغابن الجسد، وهي ما لا تراه العين[١]، وسمي يوم القيامة يوم التغابن لأن الله أخفاه[٢].

وذهب الأكثرون إلى أنه النقص وفوت الحظ[٣]، فسمي يوم القيامة يوم التغابن لغبنِ أهلِ الجنة أهلَ النار، بفوت حظ أهل النار[٤]. وقيل: يغبن الناس بعضهم بعضًا، لنزول الأشقياء منازل السعداء من النار، ونزول السعداء منازل الأشقياء من الجنة لو كانوا سعداء، وفي هذا تهكم بالأشقياء؛ لأن نزولهم ليس فيه غبن[٥]. وقيل: سمي بذلك؛ لأنه يظهر غبن كل كافر بتركه للإيمان، وغبن كل مؤمن لتقصيره في الإحسان[٦].

وعلى هذه الأقوال، التفاعل ليس على بابه، وعليه نص ابن عطية، وقال: إنه كـ (تحامَلَ) و(تواضَعَ)[٧].

وذكر بيان الحق النيسابوري[١] (ت ٥٥٠) وجهًا يكون التفاعل فيه على بابه، فقال في تعليل التسمية بيوم التغابن: «ويجوز أن يكون من أمر المؤمن على

---

(١) المفردات : (غبن): ٦٠٢، ووضح البرهان. لبيان الحق النيسابوري. تحقيق: صفوان عدنان داودي. ط:١. دمشق-بيروت: دار القلم-الدار الشامية، ١٤١٠هـ. ٢/ ٤٠٩.

(٢) وضح البرهان ٢/ ٤٠٩.

(٣) اللسان (غبن) ١٣/ ٣١٠.

(٤) جامع البيان ٢٨/ ١٢٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ١٨٠، وزاد المسير ٨/ ٢٨٣.

(٥) الكشاف ٤/ ١١٥، وزاد المسير ٨/ ٢٨٣، والجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٩١، وتفسير البيضاوي ٤/ ٢٨٤، والبحر المحيط ٨/ ٢٧٨.

(٦) تفسير البغوي ٤/ ٤٠٩، وزاد المسير ٨/ ٢٨٣، والجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٩١.

(٧) المحرر الوجيز ٥/ ٣١٩.

الكافر في الدنيا، فكان الكافر أو الظالم يظنان أنهما غبنا المؤمن بنعيم الدنيا، والمظلوم بما نقصه من حقه.. وقد غبنهما المؤمن والمظلوم على الحقيقة بنعيم الآخرة.. فلما صار الغبن من وجهين: أحدهما ظن، والآخر حق، جرى على باب التفاعل»[٢].

وهذا الذي ذكره ليس سديدًا؛ لأن الغبن لا بد أن يكون في ذلك اليوم، وغبن الكافر والظالم كان متقدِّمًا عن ذلك اليوم.

وقد نسب الطاهر بن عاشور إلى جمهور المفسرين حمل صيغة (التفاعل) على حقيقتها، وذلك لأنهم ذهبو إلى أن الفعل حصل من جانبين، إذ إن أهل الجنة غبنوا أهل النار إذ أخذوا الجنة، وأهل النار أخذوا النار.. فشبهوهم بمتبايعين، أخذ أحدهما الثمن الوافي، والآخر الثمن المغبون..[٣].

والحقيقة أن الذي حصل من جانبين هو المعاوضة، وليس الفعل (غ ب ن)، فإن الغبن كان من جانب واحد، فالغابن طرف، والمغبون الطرف الآخر، وليس كل طرف غبن الآخر، وكلام المفسرين لا يحتمل ما ذكره.

=

(١) هو محمود بن علي بن الحسين النيسابوري، أبو القاسم، المعروف ببيان الحق، مفسر ولغوي، من تصانيفه: وضح البرهان. (معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٦، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٧، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣١١).

(٢) وضح البرهان ٢/ ٤٠٩.

(٣) التحرير والتنوير ٢٨/ ٢٧٦.

ونسب إلى قليل من المفسرين، حمل صيغة (التفاعل) على معنى الكثرة وشدة الفعل، وذكر منهم الراغب وابن عطية[1]، ولم أدرك في كلام الراغب ما نسب إليه، فإنه قال: «ويوم التغابن : يوم القيامة، لظهور الغبن في المبايعة المشار إليها بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]... فعلموا أنهم غبنوا فيما تركوا من المبايعة، وفيما تعاطوه من ذلك جميعًا..»[2].

وأما ابن عطية، فتشبيهه (تغابن) بـ(تواضع) و(تحامل)[3]، دليل على ما ذكر، إذ إن في الفعلين إشارة إلى التعمُّل المقتضي للتكثير.

والذي صرَّح بأن التفاعل قد يكون للمبالغة هو الشهاب الخفاجي، إذ جوَّز أن يكون مبالغة من باب المشاكلة[4]، والذي يظهر أنه لا يعني بذلك ما أراد ابن عاشور من كثرة الفعل، وإنما أراد توجيه غبن الكافرين للمؤمنين، بأنه من باب المشاكلة.

والأولى أن يكون التفاعل ليس على بابه، كما دل عليه تفسير الأكثرين، والله أعلم.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المفردات: (غبن) : ٦٠٢.

(٣) المحرر الوجيز ٥/ ٣١٩.

(٤) حاشية الشهاب ٨/ ٢٠٣.

الفصل الثاني: في الجموع

الجمع في اللغة : ضم شيء إلى شيء[١].

وفي اصطلاح النحويين: «ضم اسم إلى أكثر منه، بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني»[٢].

أو هو: «جعل الاسم القابل دليلاً على ما فوق الاثنين»[٣].

ويلحظ في التعريف الاصطلاحي، أنهم جعلوا الاثنين لا يدخل في دلالة الجمع، وقد أشار ابن يعيش[٤] (ت ٦٤٣) إلى دخول الاثنين في معنى الجمع لغة[٥]، وصرَّح بذلك أبو البقاء الكفوي[٦] (ت ١٠٩٤) فقال: «الجمع في اللغة ضم شيء إلى شيء، وذلك حاصل في الاثنين بلا نزاع، وإنما النزاع في صيغ الجمع وضمائره»[٧].

---

(١) مقاييس اللغة (جمع) ١/ ٤٧٩، والكليات: ٣٣٢، وينظر : اللسان (جمع).

(٢) المقرب : ٤٠٠.

(٣) التسهيل لابن مالك: ١٢.

(٤) هو يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، إمام في النحو، من تصانيفه: شرح المفصل، وشرح التصريف الملوكي. (وفيات الأعيان ٤/ ٤٦، وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤٤، وبغية الوعاة ٢/ ٣٥١).

(٥) شرح المفصل ٥/ ٢.

(٦) هو أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء، فقيه ولغوي، من تصانيفه: الكليات. (هدية العارفين ١/ ٢٢٩، والأعلام ٢/ ٣٨، ومعجم المؤلفين ٣/ ٣١).

(٧) الكليات: ٣٣٢.

وهذه مسألة خلافية، أكثر من بحثها علماء أصول الفقه[1]، فقد ذهبت طائفة إلى أن أقل الجمع اثنان[2]، واستدلوا بأدلة منها: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء:١١]، والأخوان يحجبان الأم من الثلث إلى السدس[3]، فاستدلوا بذلك على أن أقل الجمع اثنان[4]. وذهب الجمهور من النحويين[5] والأصوليين[6] إلى أن أقل الجمع ثلاثة، فإن دل الجمع على أقل من ذلك، فإنما هو مفرد أو مثنى استعير له لفظ الجمع[7].

وقد اختلفوا في دلالات الجمع في كتاب الله تعالى في عدد من الصور، فمن ذلك:

١- دلالة الجمع على المفرد أو المثنى:

قال تعالى : ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى﴾، [آل عمران:٣٩].

---

(١) روضة الناظر. لابن قدامة. ط:٣. الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٠هـ. ٢/ ١٣٧، ونهاية الوصول. للساعاتي. تحقيق: د.سعد السلمي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ. ١/ ٤٤٩، ٢/ ٤٥١، وإرشاد الفحول. للشوكاني. لا ط، بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٩هـ. ص: ١٢٣.

(٢) نسب إلى الخليل، قال سيبويه: «وسألت الخليل رحمه الله عن : ما أحسن وجوههما؟ فقال: لأن الاثنين جميع» (الكتاب ٢/ ٤٨). وذهب إلى ذلك أيضًا الزجاجي، إذ جعل الاثنين أول الجمع . (الإيضاح في علل النحو: ١٣٧).

(٣) المغني. لابن قدامة . ضبطه: عبد السلام محمد علي شاهين. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ. ٦/ ١٢١.

(٤) المصدر السابق. وجامع البيان ٤/ ٢٧٨.

(٥) حكى الكفوي إجماع أهل اللغة على ذلك. (الكليات: ٣٣٢).

(٦) روضة الناظر ٢/ ١٣٧، ونهاية الوصول ١/ ٤٤٩، ٢/ ٤٥١، وإرشاد الفحول : ١٢٣.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٠.

قرأ حمزة والكسائي : (فناداه الملائكة)، بالإمالة[١].

اختلفوا في (الملائكة) هل هو جمع، أو أنه لفظٌ للجمع استعير للمفرد؟ فذهب الفراء[٢]، والزجاج[٣]، وغيرهما[٤]، إلى أن المنادي هو جبريل -عليه السلام- وحده، قال الفراء: وجائز في العربية أن يخبر عن الواحد بلفظ الجمع[٥].

وذهب الطبري إلى أن المنادي جمع من الملائكة؛ لأنه الأظهر من دلالة اللفظ، قال: «والظاهر من ذلك أنها جماعة الملائكة، دون الواحد.. فلن يجوز أن يحمل تأويل القرآن إلا على الأظهر الأكثر من الكلام المستعمل في ألسن العرب، دون الأقل، ما وجد إلى ذلك سبيل..»[٦].

ومال إلى هذا القول الرازي[٧]، واستظهره القرطبي[٨]، وأبو حيان[٩].

وأرى أنه هو الأقرب للصواب، إعمالاً لدلالة الجمع، ويؤيده أن الله بعث جمعًا من الملائكة في قصة إبراهيم، وقصة لوط عليهما السلام[١٠].

---

(١) السبعة: ٢٠٥، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٧، ومعاني القراءات: ١٠١.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٠٥.

(٤) كشف المشكلات ١/ ٢٢٧، وتفسير البغوي ١/ ٣٤٧، وتفسير البيضاوي، وحاشية الشهاب عليه ٣/ ٢٤.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٠.

(٦) جامع البيان ٣/ ٢٥٠.

(٧) التفسير الكبير ٨/ ٢١٠.

(٨) الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٤٨.

(٩) البحر المحيط ٢/ ٤٤٥.

(١٠) البحر المحيط ٢/ ٤٤٦.

ومثل هذا الخلاف وقع في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

فقد ذهبت طائفة إلى أن (الناس) رجل واحد، وهو نُعيم بن مسعود، أو أعرابي من خزاعة، وإنما عبر عن الواحد بلفظ الجمع[١]، ويسوِّغه أن ذلك الواحد إنما قال قولاً له فيه أتباع يقولون مثل قوله، فلما كان ذلك حسُن إضافة الفعل إلى الكل[٢].

وكان ذلك في غزوة بدر الصغرى، بعد غزوة أحد بسنة[٣].

وذهبت طائفة إلى أن المراد به جماعة، وهم ركب من عبد قيس[٤]، أو المنافقون[٥] وكان ذلك في غزوة حمراء الأسد بعد أن خرج النبي صلى الله عليه وسلم في أثر المشركين بعد أحد[٦]. وهذا اختيار الطبري[٧]، وابن عطية[٨]، وابن

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤٧، ومجاز القرآن ١/ ٩، وتأويل مشكل القرآن: ٢٨٢، وتفسير النسفي ١/ ١٩٥، وأضواء البيان ١/ ٢٣٤.

(٢) البرهان ٣/ ١٠.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٧٨، وينظر: السيرة النبوية ٣/ ٢٠٩، فإنه لم يذكر قصة نعيم بن مسعود، وفي ذلك ترجيح لما اخترت، من أن الحادثة في حمراء الأسد.

(٤) المحرر الوجيز ١/ ٥٤٢، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٧٨، والبحر المحيط ٣/ ١١٨.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٧٨.

(٦) السيرة النبوية ٣/ ١٠٣.

(٧) جامع البيان ٤/ ١٨٢.

(٨) المحرر الوجيز ١/ ٥٤٢.

كثير[١]، قال أبو حيان: «وهذا أقرب إلى مدلول اللفظ»[٢].

واستدل الفارسي على أن المراد به واحد، بقوله تعالى بعدها: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [آل عمران:١٧٥]، فوقعت الإشارة إلى واحد، ولو كان المعنى جمعًا، لقال: إنما أولئكم الشيطان[٣].

وليس هذا دليلاً صريحًا، لاحتمال أن تكون الإشارة إلى ما جرى، من قصة التخويف والتثبيط، ويكون التقدير: ذلكم الذي جرى هو فعل الشيطان ووسوسته وإغواؤه[٤].

والظاهر أن (الناس) دال على جمع منهم، إعمالاً لدلالته الأصلية، ثم إن سياق الآيات، يدل على أنها في وقعة حمراء الأسد، وليست في بدر الصغرى؛ لأنه ذكر قبلها ما أصابهم من القَرْح، وذلك بعد أحد، وأما بدر الصغرى، فلم يجرح فيها أحد[٥].

***

وقال تعالى : ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾ [التوبة : ١٧].

---

(١) تفسير القرآن العظيم ١/ ٥٦٠.

(٢) البحر المحيط ٣/ ١١٨.

(٣) الحلبيات: ١٧٤.

(٤) المحرر الوجيز ١/ ٥٤٢، والبحر المحيط ٣/ ١٢٠.

(٥) جامع البيان ٤/ ١٨٢.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (مسجد الله) بالإفراد، وقرأ الباقون بالجمع[١].

فبالإفراد المراد المسجد الحرام وحده، وبالجمع جميع المساجد[٢].

وذهب الفراء[٣]، وغيره[٤]، إلى أن القراءة بالجمع المراد بها المسجد الحرام وحده، وأن الجمع بمعنى المفرد.

وذهب بعضهم إلى هذا، إلا أنهم أوَّلوا دلالته على المفرد وهو بلفظ الجمع، بأن المسجد الحرام قبلة المساجد وإمامها، فعامره كعامر جميع المساجد[٥]، أو أن المساجد جمع لمواضع السجود، فكل بقعة في المسجد الحرام مسجد[٦].

وذهبت طائفة أخرى إلى أن دلالة الجمع باقية، وأن منع المشركين من عمارة المسجد الحرام وغيره، اختاره مكي[٧]، وإذا مُنِعوا من عمارة المساجد الأخرى، فالمسجد الحرام أولى أن لا يمكنوا من عمارته[٨].

والذي يظهر أن يحمل الجمع على دلالته، فيكون منع المشركين من عمارة جميع المساجد، والمسجد الحرام داخل ولا شك، وقراءة ابن كثير تنص على

---

(١) السبعة: ٣١٣، والحجة للقراء السبعة ٤/ ١٧٨، والكشف ١/ ٥٠٠.

(٢) جامع البيان ١٠/ ٩٣، والحجة للقراء السبعة ٤/ ١٧٨، والتسهيل لابن جزي ١/ ٣٥٣، وتفسير القرآن العظيم ٢/ ٤٤٨.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٢٦.

(٤) تفسير البغوي ٢/ ٢٥٦.

(٥) التفسير الكبير ١٦/ ٩، وتفسير البيضاوي ٢/ ١٧٣، والدر المصون ٦/ ٢٩.

(٦) التفسير الكبير ١٦/ ٩، والدر المصون ٦/ ٢٩.

(٧) الكشف ١/ ٥٠٠.

(٨) الحجة للقراء السبعة ٤/ ١٧٩، والتفسير الكبير ١٦/ ٩.

دخوله، أما لو لم نعمل دلالة الجمع، فإن التخصيص سيبقى دون دليل سياقي قاطع، وستكون الآية محتملةً جواز تمكين المشركين من عمارة المساجد الأخرى، وهذا مخالف للآية التي تليها مباشرة، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللهِ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]، وقد اتفق السبعة على قراءتها بالجمع[١].

***

وجعل ابن قتيبة[٢]، وابن فارس[٣]،من أمثلة مجيء الجمع مرادًا به المفرد، قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢]، فإن الواجب في حضور إقامة الحد على الزاني أن يحضر واحد على الأقل، نقل عن ابن عباس، ومجاهد[٤]، وهو المذهب عند الحنابلة[٥].

والظاهر أن الاستدلال بهذه الآية على وقوع الجمع بمعنى المفرد لايسلَّم به، إذ إن (الطائفة) بمعنى القطعة من الشيء والجزء منه[٦]، ومن ذلك قول أبي

---

(١) السبعة: ٣١٣.

(٢) تأويل مشكل القرآن: ٢٨٢.

(٣) الصاحبي. لابن فارس. تحقيق: أحمد صقر. القاهرة: البابي الحلبي، ص: ٣٤٩.

(٤) جامع البيان ١٨/ ٧٠، وتفسير البغوي ٣/ ٢٦٤، والجامع لأحكام القرآن ١٢/ ١١١.

(٥) الكافي. لابن قدامة، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط:١. القاهرة: دار هجر، ١٤١٨هـ. ٥/ ٤٠٠، وشرح منتهى الإرادات. للبهوتي. تحقيق: د. عبد الله التركي. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ. ٦/ ١٧٥.

(٦) تهذيب اللغة (طوف) ١٤/ ٣٥، والصحاح (طوف)، واللسان (طوف).

كبير الهذلي[١]:

نضَعُ السُّيوفَ على طوائفَ منهُمُ ... فنُقيمُ منها مَيْلَ ما لمْ يُعْدَلِ

قيل: عنى بالطوائف النواحي، الأيدي والأرجل[٢].

فعلى هذا يصح إطلاقها على الواحد والاثنين، بلا تمييز في العدد[٣]، فهي ليست نصًّا في الدلالة على الجمع.

***

وقال تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ (٣٥) فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ (٣٦) ارْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٥-٣٧].

استشهد بعضهم بهذه الآية على مجيء الجمع مرادًا به المفرد[٤]، إذ جاء التعبير بـ(المرسلون) والرسول واحد، بدليل قوله: (فلما جاءَ سُليمانَ)، وقوله: (ارجع إليهم).

وهذا أيضًا غير مُسلَّم، لإمكان أن يكون المرسل جماعة، وإنما أخبر عن واحد؛ لأن المقصود الخبر دون المخبر به[٥]، فيكون قد أراد بضمير الواحد الجنس[٦].

---

(١) البيت من الكامل، له في ديوان الهذليين ٢/ ٩٥.
(٢) اللسان (طوف) ٩/ ٢٢٦.
(٣) جامع البيان ١٨/ ٧٠.
(٤) تأويل مشكل القرآن: ٢٨٤، والصاحبي: ٣٥٠.
(٥) جامع البيان ١٩/ ١٥٧.
(٦) فتح القدير ٤/ ١٥٩.

وأما قوله: (ارجع إليهم)، فيحتمل أن يكون الذي سيرجع واحدًا، أو أنه خص أمير الرسل بالخطاب، وخاطبهم معه فيما سبق تفننًا في الكلام[١].

ويدل على الجمع قوله: (أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ)، ويدل عليه أيضًا قراءة عبد الله بن مسعود: (فلما جاؤوا سليمان)[٢]، و(ارجعوا إليهم)[٣].

فهذه خمسة أمثلة اتّكأت عليها طائفة من العلماء، في إثبات مجيء الجمع مرادًا به الواحد، وتبين بعد بحث هذه الشواهد، أنها لا تقطع بما ذهبوا إليه، بل إن الأولى حملها -جميعًا- على دلالتها الأصلية؛ فإن إخراجها عن ظاهر اللفظ لا بد له من دليل، فإنه تخصيص، ولا بد للتخصيص من مخصص، وقد يكون في إبقائها على بابها فوائد أخرى لا تتحقق بإخراجها عن ظاهرها.

***

وأمّا مجيء الجمع مرادًا به المثنى، فقد استشهدوا له بقوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء:١١].

فقد ذهب جمهور العلماء إلى أن المراد بالإخوة هنا الاثنان فصاعدًا[٤].

وذهب ابن عباس رضي الله عنه، إلى أن المراد ما فوق الاثنين، إعمالاً لدلالة الجمع، فلا تحجب الأم من الثلث إلى السدس إلا بثلاثة إخوة فأكثر[٥]، فقد جاء

---

(١) البرهان ٣/ ٩، وفتح القدير ٤/ ١٥٩.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٣، وجامع البيان ١٩/ ١٥٧، والبحر المحيط ٧/ ٧٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٣، والبحر المحيط ٧/ ٧٣.

(٤) جامع البيان ٤/ ٢٧٨، والتفسير الكبير ٩/ ٥١٧، والمغني ٦/ ١٢١.

(٥) جامع البيان ٤/ ٢٧٨.

عنه أنه دخل على عثمان رضي الله عنهما، فقال: «لِمَ صار الأخوان يردان الأم من الثلث إلى السدس، وإنما قال الله: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾، والأخوان في لسان قومك، وكلام قومك، ليسا بإخوة». فقال عثمان رضي الله عنه: «هل أستطيع نقض أمرٍ كان قبلي وتوارثه الناس، ومضى في الأمصار؟»[(١)].

واستدل الجمهور، بأن العرب قد توقع الجمع موقع الاثنين، كما في قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾[طه: ١٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ (٢١) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾، [ص:٢١-٢٢]، وقوله تعالى : ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، وغير ذلك[(٢)].

وقد نسب للخليل أنه جعل أقل الجمع اثنين[(٣)]، وذلك أن سيبويه سأله عن: «ما أحسنَ وجوهَهما؟» فقال الخليل: «الاثنين جميع»[(٤)]. قال سيبويه: «وقد جعلوا المفردين أيضًا جميعًا» واستشهد بآية ص[(٥)]، وجعل الزجاجي أول الجمع

(١) جامع البيان ٤/ ٢٧٨، والتفسير الكبير ٩/ ٥١٧، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٤٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٨، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٩٥، وجامع البيان ٤/ ٢٧٨، والإيضاح في علل النحو: ١٣٧، والتفسير الكبير ٩/ ٥١٧، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٤٨.

(٣) إرشاد الفحول: ١٢٤.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٨.

(٥) الكتاب ٢/ ٤٨، وينظر: شرح السيرافي ٢/ ١٧٨ب .

الاثنين، مستشهدًا بقوله تعالى : ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء:١١]، أي فإن كان جمع فوق هذا الجمع[١].

والذي يظهر أن إيقاع الجمع موقع الاثنين، لا بد أن يكون له قرينة سياقية، كما في الآيات التي استشهدوا بها، وأما ما استشهد به الزجاجي فلا يقطع بما ذهب إليه، إذ قد يكون قوله: (فوق اثنتين) للتأكيد، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[النحل:٥١][٢]، فدليل الزجاجي محتمل، فلا يصلح الاستدلال به.

وأما قوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ﴾، فقد لا تظهر قرينة ظاهرة في أن المراد الاثنان، ولذا ذهب الرازي إلى أن ظاهر الآية لا يوجب الحجب بالأخوين، واستدل على الحجب بالأخوين بالقياس، وذلك بأن يقاس الأخوان على الأختين، فإن الأختين يوجبان الحجب، فإن الله تعالى نزَّل الاثنتين من النساء منزلة الثلاث في باب الميراث، فإذا ثبت هذا، كانت الأختان تحجبان الأم من الثلث إلى السدس، فوجب حمل الأخوين على الأختين[٣].

فالحاصل أن الأولى المصيرُ إلى ظاهر اللفظ من الدلالة على الجمع، مالم يقتضِ السياق خلاف ذلك، أو يقتضِهِ مقتضٍ آخر خارجٌ عن النص.

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ١٣٧.
(٢) التفسير الكبير ٩/ ٥١٥.
(٣) التفسير الكبير ٩/ ٥١٧.

٢- دلالة المفرد على الجمع :

جاء في كلام العرب التعبير بالمفرد مرادًا به الجمع، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[البقرة: ٧]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [الحج: ٥]، وقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١]، وقول علقمة الفحل[١]:

بها جِيَفُ الحَسْرَى فأمَّا عِظامُها فَبِيْضٌ وأمَّا جِلْدُها فَصَلِيْبُ

وقول جرير[٢]:

إنَّ العيونَ التي في طَرْفِها حَوَرٌ قَتَلْنَنَا ثُمَّ لم يُحْيِيْنَ قَتْلانا

وقول الآخر[٣]:

---

(١) البيت من الطويل، في ديوانه. تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب. مراجعة: د. فخر الدين قباوة. ط:١. حلب: دار الكتاب العربي، ١٣٨٩هـ. ص: ٤٠. وأشعار الشعراء الستة الجاهليين. للأعلم الشنتمري. ط:١. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ. ص: ١٤٦، والمفضليَّات. اختيار المفضل الضبي. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط:٨. القاهرة: دار المعارف، ص: ٣٩٤، والكتاب ١/ ٢٠٩، والمقتضب ٢/ ١٧٣، وشرح اختيارات المفضل. للخطيب التبريزي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ. ٣/ ١٥٨٨، والخزانة ٧/ ٥٥٩، الحسرى: المعيية يتركها أصحابها فتموت، والصليب: الجلد اليابس.

(٢) البيت من البسيط. في ديوانه. بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. مصر: دار المعارف، ١/ ١٦٣، والمقتضب ٢/ ١٧٣، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥/ ٩، وشرح الملوكي:١٩١.

(٣) البيت من الوافر، بلا نسبة في الكتاب ١/ ٢١٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٠٧، والمقتضب ٢/ ١٧٢، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ٩٣، والأصول ١/ ٣١٣، والمخصص ١/ ٣١.

كُلُـوا في بَعْـضِ بَطْـنِكُمُ تَعفُّـوا   فـإنَّ زمـانَكُم زَمَـنٌ خَمِـيصُ

واختُلف في كونه جائزًا في الكلام أو خاصًا بضرورة الشعر، فنسب أبو حيان إلى سيبويه عدم إجازته في الكلام[1]، لكنَّ كلام سيبويه ظاهر في إجازته فيه، فإنه قال: «وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام»[2]. فلهذه الظاهرة مستويان عنده، مستوى جائز في الكلام والشعر، ومستوى خاص بالشعر، هذا الذي يدل عليه صريحًا كلام السيرافي في شرحه: «وقدِ استعملتِ العربُ لفظَ الواحد بمعنى الجميع في الشعر، لما لم يُسْتَعملْ في الكلام؛ لأنَّ من كلامِهم في مواضِعَ كثيرةِ العبارةَ عن الجميعِ بواحد، فحَمَلَ الشاعرَ هذا المعنى أنِ استَعْمَلَ لفظَ الواحدِ بمعنى الجمعِ في غير تلك المواضِعِ»[3].

أما المبرد فصرح بعدم جوازه إلا في الشعر[4]، وخطَّأ قراءة حمزة والكسائي[5]: ﴿ثلاثمائةِ سنين﴾ [الكهف:٢٥] بالإضافة[6].

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٣٩٨، وينظر ما قرره الشيخ عضيمة في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم. القاهرة: دار الحديث، ٧/ ٣٣٢، والمقتضب ٢/ ١٧١ (هامش رقم ٣).

(٢) الكتاب ١/ ٢٠٩.

(٣) شرح السيرافي ٢/ ٣٨ ب.

(٤) المقتضب ٢/ ١٧١.

(٥) السبعة: ٣٩٠.

(٦) المقتضب ٢/ ١٧١.

كما نسب أبو حيان إلى أصحابه (الأندلسيين) تخصيصه بالضرورة[١]، مع أنَّ ابن أبي الربيع[٢] (ت ٦٨٨) لم يخصه بالضرورة[٣].

وأجازه الفراء[٤]، وأبو عبيدة[٥]، وابن قُتَيْبة[٦]، وغيرهم[٧].

ولَمَّا خص المبرد هذه الظاهرة بالضرورة، احتاج إلى تخريج الآيات التي جاءت عليها، فقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً﴾ [النساء: ٤]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [الحج: ٥]، أفردت لأنها تمييز[٨]، والإفراد والجمع جائز في التمييز[٩]، بل هو الأولى إذا كان تمييز جملة، بعد جمع مباينًا لما قبله[١٠]، كما هو في هاتين الآيتين.

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٣٩٨، ومنهم ابن عصفور، في شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦٤، ٢/ ٤٤٤.

(٢) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع، أبو الحسين الإشبيلي. نحوي وعالم بالقراءات، من تصانيفه: الملخص والبسيط في شرح الجمل. (إشارة التعيين: ١٧٤، وغاية النهاية ١/ ٤٨٤، وبغية الوعاة ٢/ ١٢٥).

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع. تحقيق: د. عياد الثبيتي. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ. ١/ ٥٢٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٦٧.

(٥) مجاز القرآن ١/ ٩.

(٦) تأويل مشكل القرآن: ٢٨٤.

(٧) الصاحبي: ٣٤٨، والمحتسب ١/ ٢٠٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٨، ٢١١، ٢٣٦، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: د. يحيى بشير مصري. ط:١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ. القسم الثاني ١/ ٦٥٤.

(٨) المقتضب ٢/ ١٧٣.

(٩) الكتاب ١/ ٢٠٣، والأصول ١/ ٢٢٣.

(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٢٥، وشفاء العليل ٢/ ٥٥٧.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[البقرة: ٧]؛ فلأنّ السمع مصدر، والمصدر يقع للواحد والجمع(١).

وبتأمل أمثلة الذين لم يخصوها بالضرورة، يظهر أنها –جميعًا– قد أولت بما يقتضيه السياق، فعند الفراء من هذه الظاهرة قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾[النساء: ١٦]، وقوله: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً﴾[المعارج :١٩](٢)، كلها دالة على الجنس.

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [الحج: ٥]، فقد جعله أبو عبيدة(٣)، وابن قتيبة(٤)، وابن فارس(٥)، من إيقاع المفرد موقع الجمع، وقد نص المفسرون أن ذلك كان لأنه أراد الجنس(٦)، أو لأن التقدير: يخرج كل واحد منكم طفلاً(٧)، أو لأنه

---

(١) المقتضب ٢/ ١٧٣.

(٢) معاني القرآن للفراء١/ ٣٠٧، ٣/ ١٦٧.

(٣) مجاز القرآن ١/ ٩، ٦٦، ٢/ ٤٤.

(٤) تأويل مشكل القرآن : ٢٨٤.

(٥) الصاحبي : ٣٤٨.

(٦) الكشاف ٣/ ٦، والمحرر الوجيز ٤/ ١٠٨، والتفسير الكبير ٢٣/ ٢٠٥، ، والجامع لأحكام القرآن ١٢/ ١٠، وتفسير البيضاوي ٣/ ١٩٥، وتفسير النسفي ٣/ ٩٤، ٤/ ٨٤، والتسهيل ٢/ ٤٩، والبحر المحيط ٦/ ٣٥٢، والدر المصون ٨/ ٢٣٢، وتفسير أبي السعود ٦/ ٩٤، وفتح القدير ٣/ ٥١٦، وأضواء البيان ٥/ ١٩.

(٧) الكشاف ٣/ ٦، والتفسير الكبير ٢٣/ ٢٠٥، والجامع لأحكام القرآن ١٢/ ١٠، وتفسير =

مـصـدر[١]، والمصدر يستوي فيه الواحد والجمع.

واستنبط ابن جني فائدة لطيفة لمجيء الواحد بمعنى الجمع في هذه الآية، وهي أنَّ في سياق الآية الدلالة على ضعف العباد، فكان لفظ الواحد أليق بالموضع، للدلالة على الضعف والقلة[٢].

إلا أنَّ هذا الاستنباط لا مأخذ له، في قوله تعالى : ﴿**أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ**﴾ [النور: ٣١]، إذ ليس في سياق الضعف ولا القلة، وإنَّما خُرِّج على أنه دال على الجنس[٣].

وقد ذكر اللغويون أن (الطِّفْل) قد يجيء للمفرد والجمع[٤]، قال الجوهري: «وقد يكون الطفل واحدًا وجمعًا مثل (الجُنُب)، قال تعالى : ﴿**أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا**﴾»[٥]. فإذا اعْتُمِد هذا فإنه سيكون كافيًا عن جميع التأويلات، ولكنَّ كثيرًا من العلماء لم يعتمدوه، بل أخذوا يخرجون ويؤولون، وفي اعتماد هذا خلاص من التأويل الذي يخرج اللفظ عن مدلوله الأصلي،

=

البيضاوي ٣/ ١٩٥، وتفسير النسفي ٣/ ٩٤، والتسهيل ٢/ ٤٩، والبحر المحيط ٦/ ٣٥٢، والدر المصون ٨/ ٢٣٢، وتفسير أبي السعود ٦/ ٩٤.

(١) جامع البيان ١٧/ ١١٨، وتفسير البغوي ٣/ ٢٠٢، والبيضاوي ٣/ ١٩٥، وأضواء البيان ٥/ ١٩.

(٢) المحتسب ١/ ٢٠٢.

(٣) المحرر الوجيز ٤/ ١٧٩، والتفسير الكبير ٢٣/ ٣٦٦، والجامع لأحكام القرآن ١٢/ ١٥٧، وتفسير النسفي ٣/ ١٤١، والبحر المحيط ٦/ ٤٤٩، وروح المعاني ١٨/ ١٤٥.

(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٢٩٤، والمفردات: (طفل)، واللسان ١١/ ٤٠٢ (طفل).

(٥) الصحاح (طفل) ٥/ ١٧٥١.

ويوقع في التكلف في أحيانٍ كثيرة.

***

ونحو هذا قوله تعالى : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ [هود:٧٨]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ هَؤُلاءِ ضَيْفِي فَلا تَفْضَحُونِ﴾ [الحجر:٦٨]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ [الذاريات:٢٤]. فقد عدَّها ابن فارس من مواضع وقوع المفرد موقع الجمع(١)، في حين أن (ضَيْف) مصدر في الأصل، ولذا استوى فيه المفرد والجمع(٢).

وقد اضطرب النحاس، ومكي بن أبي طالب، ففي آية هود ذهبا مذهب الجماعة من أنّ (ضيف) مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع(٣)، وفي آية الحجر قدّرا مضافًا، أي: هؤلاء ذوو ضيفي، أو أصحاب ضيف إبراهيم(٤).

واعترض أبو حيان على النحاس، وعد ذلك التقدير تكلُّفًا(٥)، فاجتمع في هذا القول التكلف، واضطراب من قال به.

***

---

(١) الصاحبي : ٣٤٨.

(٢) المفردات: ٥١٣ (ضيف)، وتفسير البغوي ٢/ ٥٨٩، والمحرر الوجيز ٣/ ٣٦٩، ٥/ ١٧٧، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٢٤، وتفسير البيضاوي ٤/ ١٨٨، وتفسير النسفي ٢/ ٢٧٤، والتسهيل لابن جزي ١/ ٣١.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٦٩، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٣٧١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٨٢، وقدره أيضًا في الذاريات ٤/ ٢٤٣، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٦.

(٥) البحر المحيط ٥/ ٤٥٨.

وقال تعالى: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢].

قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم (كتبه) بالجمع في الموضعين، وقرأ حمزة والكسائي (وكتابه) بالإفراد في الموضعين، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم وابن عامر بالجمع في البقرة، والإفراد في التحريم[(١)].

واختلف في توجيه القراءة بإفراد الكتب على قولين:

الأول: أنه من وضع المفرد بمعنى الجمع[(٢)]، وخُرِّج على أن المراد الجنس[(٣)]، كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٢١٣][(٤)]. وأوَّل بعضهم (الكتاب) بأنه مصدر بمعنى اسم المفعول، أي آمنوا بكل مكتوب[(٥)].

وروي عن ابن عباس أن الإفراد أبلغ في إفادة الكثرة من الجمع، فذهب إلى

---

(١) السبعة: ١٩٥، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٤٥٨، ٦/ ٣٠٤، وحجة القراءات: ١٥٢، ٧١٥، والكشف ١/ ٣٢٣، ٢/ ٣٢٦، والنشر ٢/ ٢٣٧.

(٢) كشف المشكلات ١/ ٢٠٧، وتفسير البغوي ١/ ٣١٥.

(٣) جامع البيان ٣/ ١٥٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٦٨، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٤٥٨، والكشف ١/ ٣٢٣، ٢/ ٣٢٦، والكشاف ١/ ٤٠٧، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ٢٧٦، والبحر المحيط ٢/ ٣٦٥.

(٤) تفسير البغوي ١/ ٣١٥.

(٥) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٤٥٩، والمحرر الوجيز ١/ ٣٩١، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ٢٧٦، والبحر المحيط ٢/ ٣٦٥.

أن (الكتاب) أكثر من (الكُتُب)[(١)]، وأيّده الزمخشري معللاً ذلك بـ«أنه إذا أريد بالواحد الجنس -والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها- لم يخرج منه شيء، فأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع»[(٢)]. واعترضه أبو حيان، بأن الجمع إذا أضيف أو دخلته الألف واللام الجنسية صار عامًّا، ودلالة العام تدخل كل أفراده، فدلالة الجمع أظهر في العموم من الواحد، بل لا يذهب إلى العموم في الواحد إلا بقرينة لفظية أو معنوية، وأقصى حاله أن يكون مثل الجمع العام إذا أريد به العموم[(٣)].

والثاني: أن المراد في البقرة القرآن[(٤)]، وفيه تخصيص لا يدل عليه السياق، فإن ما قبله وما بعده مجموع، ثم إن الإفراد في التحريم لا يسوغ حمله إلا على إرادة الجنس، والذين نقلوا أن المراد بالإفراد القرآن في البقرة، لم ينقلوا في التحريم إلا أن المراد الجنس[(٥)]، وقال السمين: «ومن قرأ بالتوحيد في التحريم فإنما أراد به الإنجيل، كإرادة القرآن هنا، ويجوز أن يراد به أيضًا الجنس»[(٦)]. ولا يخفى ما في هذا من الضعف، فإن مريم عليها السلام آمنت قبل الإنجيل بكتب ربها: التوراة والزبور، فيكون في التخصيص نقصٌ لا دليل عليه.

فالقول المختار أن يراد بالإفراد في الموضعين الجنس، ليتفق معنى القراءتين،

---

(١) جامع البيان ٣/ ١٥٢، والكشاف ١/ ٤٠٧.
(٢) الكشاف ١/ ٤٠٧.
(٣) البحر المحيط ٢/ ٣٦٥ (بتصرف في العبارة).
(٤) جامع البيان ٣/ ١٥٢، والكشف ١/ ٣٢٣، وتفسير البغوي ١/ ٣١٥.
(٥) الكشف ١/ ٣٢٣، وتفسير البغوي ١/ ٣١٥.
(٦) الدر المصون ١/ ٦٩٣.

وليتوافق مع ما قبله وما بعده.

***

ومما جعلوا فيه المفرد دالاً على الجمع قوله تعالى[١]: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾ [القمر:٥٤]. وقد اختلف في تخريجها، فقيل: إنه اسم للجنس، والمعنى: في جنات وأنهار[٢]، وإنما عدل إلى اسم الجنس مراعاةً لرؤوس الآي[٣]، قال الزركشي: «واعلم أن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطرد متأكد جدًا، ومؤثر في اعتدال نسق الكلام، وحسن موقعه من النفس تأثيرًا عظيمًا، ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها في مواضع..»[٤] وذكر منها: «إفراد ما أصله أن يجمع»، ومثل بالآية التي معنا[٥].

وقيل: المراد الضياء والسعة، ومنه النهار[٦]، واستشهد لهذا المعنى بقول قيس بن الخطيم[٧]:

---

(١) جامع البيان ٢٧/ ١١٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٩٣.

(٢) تفسير البغوي ٤/ ٢٨١، والكشاف ٤/ ٤٢، والمحرر الوجيز ٥/ ٢٢٢، والجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٩٧، وتفسير البيضاوي ٤/ ٢١٩، وتفسير أبي السعود ٨/ ١٧٥، والبحر المحيط ٨/ ١٨٤.

(٣) تفسير البغوي ٤/ ٢٨١، والجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٩٧، وتفسير أبي السعود ٨/ ١٧٥.

(٤) البرهان ١/ ٩١.

(٥) المصدر السابق ١/ ٩٤.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣/ ١١١، وجامع البيان ٢٧/ ١١٣، وتفسير البغوي ٤/ ٢٨١، والكشاف ٤/ ٤٢، والمحرر الوجيز ٥/ ٢٢٢، والجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٩٧، وتفسير البيضاوي ٤/ ٢١٩، والبحر المحيط ٨/ ١٨٤.

(٧) البيت من الطويل، له في ديوانه: ٤٦، وتأويل مشكل القرآن: ١٧٤، والصحاح ٢/ ٨٤٠ =

مَلَكْتُ بها كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَها   يرى قائمٌ مِنْ دُونِها ما وراءَها

أي : جعلتُ الفتق واسعًا.

وذكر الرازي أن النهر يحتمل أن يقصد به نهر واحد، وأن يكون منكرًا للتعظيم، وذلك النهر هو الذي من الكوثر، وهو أعظم الأنهر وأحسنها[(١)].

إلا أن المختار أن يكون (نهَر) اسمًا للجنس، فيشمل جميع أنهار الجنة؛ لئلا يقصر اللفظ على مدلول خاص، دون قرينة ظاهرة.

وجعلوا من هذا الباب أيضًا قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقاً﴾ [النساء:٦٩][(٢)]، وخُرِّج بما خُرِّج به ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [الحج: ٥]، من إرادة الجنس[(٣)]، أو أن التقدير: حسن كل واحد منهم رفيقًا[(٤)]، أو أنه صالح للمفرد والجمع[(٥)].

ولا حاجة لتخريج هذا ونحوه؛ وذلك لأن (فعيلاً) كثيرًا ما يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع، نص على ذلك العلماء[(٦)]، وشواهده كثيرة في كتاب الله

=

(نهر)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٨٤، والمحرر الوجيز ٥/ ٢٢٢، والبحر المحيط ٨/ ١٨٤، وبلا نسبة في الجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٩٧، والدر المصون ١/ ٤٧.

(١) التفسير الكبير ٢٩/ ٣٣٢.

(٢) مجاز القرآن ١/ ١٣١، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٤٥٠، وتأويل مشكل القرآن : ٢٨٥، وجامع البيان ٥/ ١٦٣، وتفسير البغوي ١/ ٥٥٩، والمحرر الوجيز ٢/ ٧٦.

(٣) الكشاف ١/ ٥٤٠.

(٤) التفسير الكبير ١٠/ ١٣٦، وتفسير البيضاوي (مع الشهاب) ١/ ٣٥٩.

(٥) الكشاف ١/ ٥٤٠، وتفسير البيضاوي ١/ ٣٥٩، وتفسير النسفي ١/ ٢٣٥.

(٦) التكملة: ٤٧٩، والخصائص ٢/ ٤١٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٦٦، وبصائر ذوي التمييز

=

تعالى، وفي غيره، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الأَعْمَى حَرَجٌ وَلا عَلَى الأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلا عَلَى المَرِيضِ حَرَجٌ وَلا عَلَى أَنفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وقال تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى المُتَلَقِّيَانِ عَنِ اليَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]، وقال عز شأنه: ﴿وَالمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]. وقال أبو الصلت[١]:

حَمَلْتَ أُسْدًا على سُودِ الكِلاب فَقَدْ أَضْحى شريدُهُمُ في البَحْر فُلاَّلا

أي شُرَّادًا[٢].

وقال جرير[٣]:

=

٣/ ٧٠. (رسل). وينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٨.

(١) البيت من البسيط، له في أمالي ابن الشجري ١/ ٢٦٠، ولأمية ابن أبي الصلت في ديوانه.صنعة: د. عبد الحفيظالسطلي. دمشق: المطبعة التعاونية، ١٩٧٤م. ص:٤٥٨، وشعراء النصرانية. للويس شيخو. القاهرة: مكتبة الآداب، ص:٢٣٢، وفي العقد الفريد. لابن عبد ربه. شرحه وضبطه: أحمد أمين وزميلاه. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٤هـ. ٢/ ٢٤:

غادرت أوجُهَهُم في الأرض أفلالا

فلا شاهد فيه.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٦٦.

(٣) البيت من الطويل، في ديوانه ١/ ٣٧٢، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب: ١٣٨، واللسان ١٠/ ١٥٩(صدق)، ولمزاحم العقيلي في زهر الآداب. للقيرواني. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط:٢. دار إحياء الكتب العربية، ١/ ٥٦، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤١٢، وتخليص

=

نَصَبنَ الهوى ثمَّ ارْتَمَيْنَ قُلوبَنا ... بِأَعْيُنِ أعداءٍ وهُنَّ صديقُ

وقال رؤبة[1]:

دَعْها فما النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِها

وقال الآخر[2]:

يا عاذِلاتي لا تُرِدْنَ مَلامَتي ... إنَّ العواذِلَ لَسْنَ لي بِأميرِ

إلى غير ذلك من الشواهد[3].

***

=

الشواهد. لابن هشام. تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي. ط:١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ. ص: ١٨٤.

(١) من الرجز، في ملحقات ديوانه: ١٨١، والتكملة: ٤٧٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٤٢، وتخليص الشواهد: ١٨٤، ومنسوب له أو لامرأة في شرح شواهد الإيضاح. لابن بري. تحقيق: د. عيد مصطفى درويش ومراجعة: د. محمد مهدي علام. القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ. ص: ٥٧٣، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب :١٣٨، ولامرأة من العرب في الزاهر ١/ ٣١٦، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١/ ٢٨٨، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥/ ٤٩، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٤٠.

(٢) البيت من الكامل . غير منسوب في: مجاز القرآن ٢/ ٤٥، وتأويل مشكل القرآن: ٢٨٥، والخصائص ٣/ ١٧٤، والصحاح ٢/ ٧٣١ (ظهر)، والجامع لأحكام القرآن ١٢/ ١٠، ومغني اللبيب:٢٧٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٢٧٣. لكنه في الخصائص والمغني وشرحَيْ شواهده لم يورد شاهدًا لما نحن فيه.

(٣) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٤٢، وشرح المفصل ٥/ ٤٩، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب :١٣٨.

ومما يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع (فَعُول)[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء:١٦].

ولكن كثيرًا من المفسرين لم يقفوا عند هذا، بل أخذوا يخرجون مجيء الواحد دالاً على الاثنين، وقد خرجوا بأقوال:

الأول: أن (الرَّسُول) مصدر بمعنى الرسالة، ذهب إلى هذا يونس بن حبيب[2]، وأبو عبيدة[3]، والطبري[4]، والزجاج[5]، وغيرهم[6]، واستشهدوا لذلك بشواهد منها قول كُثَيِّر[7]:

لَقَدْ كَذَبَ الواشُونَ ما بحْتُ عِنْدَهُم ... بِسِرٍّ ولا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُول

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٣٨، والصحاح ٢/ ٧٣١ (ظهر)، ٤/ ١٧٠٩ (رسل)، وبصائر ذوي التمييز ٣/ ٧٠. (رسل).

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٢٩٠.

(٣) مجاز القرآن ٢/ ٨٤.

(٤) جامع البيان ١٩/ ٦٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٨٥.

(٦) تفسير البغوي ٣/ ٣٥٤، والكشاف ٣/ ١٠٧، والمحرر الوجيز ٤/ ٢٢٧، والتفسير الكبير ٢٤/ ٤٩٥، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٦٤، والبيضاوي (مع الشهاب) ٧/ ٨، والبحر المحيط ٨/ ٨.

(٧) البيت من الطويل، له في ديوانه: ١٧٨، ومجاز القرآن ٢/ ٨٤، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١/ ٢٩١، وأمالي القالي ٢/ ٦٣، والصحاح ٤/ ١٧٠٩ (رسل)، وتفسير البغوي ٣/ ٣٥٤، وبصائر ذوي التمييز ٣/ ٧٠، وبلا نسبة في جامع البيان ١٩/ ٦٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٨٥، والكشاف ٣/ ١٠٧، والبيان ٢/ ٢٠٦، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٦٤، والدر المصون ١/ ٤٩٨. وروايته في الديوان: برسيل، بدل برسول، وذكر القالي هذه الرواية، وقال: ويروى: برسول، والرسول والرسيل: الرسالة ها هنا.

وقول أبي ذؤيب الهذلي[١]:

أَلِكْنِي إليها وخيرُ الرَّسُو ... لِ أعْلَمُهُم بنواحي الخبر

وقول الشاعر[٢]:

فأبْلِغ أبا بكرٍ رَسُولاً سَريعةً ... فما لَك يا ابن الحضْرَمِيِّ وما لِيا

الثاني: أنَّ التقدير: إنّ كل واحد منا رسول[٣]، قال الآلوسي: وفائدة هذا التعبير: الإشارة إلى أنَّ كلاً منهما مأمور بتبليغ الرسالة ولو منفردًا[٤].

الثالث: أنه أفرد الرسول؛ لأن موسى وهارون متحدان بالأخوة، وبالرسالة[٥].

الرابع: أن الرسول اسم للماهية[٦]، فيدل على المفرد وغيره.

الخامس: أن موسى هو الرسول خاصة، نقله الرازي عن بعضهم، وقال:

---

(١) البيت من المتقارب، له في ديوان الهذليين ١/ ١٤٦، والمحرر الوجيز ٤/ ٢٢٧، ووضح البرهان ٢/ ١٣٠، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٦٤، وملاك التأويل ٢/ ٨٢١، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٠، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١/ ٢٨٩، والخصائص ٣/ ٢٧٤، والمفردات: ٣٥٣ (رسل)، والكشاف ٣/ ١٠٧.

(٢) البيت من الطويل. غير منسوب في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٢٩٠، والمخصص ١٧/ ٣٠٠.

(٣) تفسير البغوي ٣/ ٣٥٤، والكشاف ٣/ ١٠٨، والتفسير الكبير ٢٤/ ٤٩٥، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٦٤، والبيضاوي (مع الشهاب) ٧/ ٨، والبحر المحيط ٧/ ٨.

(٤) روح المعاني ١٩/ ٦٧.

(٥) الكشاف ٣/ ١٠٨، والتفسير الكبير ٢٤/ ٤٩٥، والبيضاوي (مع الشهاب) ٧/ ٨.

(٦) التفسير الكبير ٢٤/ ٤٩٥.

وهو ضعيف[1].

وأقرب هذه الأقوال، أنه (أي الرسول) مصدر، لكثرة القائلين به، ولثبوت الشواهد على استعماله في هذه الوظيفة، ثم إن القول به أقل تكلُّفًا، ولا يحتاج إلى تقدير، إلا التقدير المعتاد في الوصف في المصدر أو الإخبار به، من نية مضاف، أو حمله على المبالغة.

هذا إذا لم نجعل (فَعولاً) صالحًا للمفرد والمثنى والجمع، وهو أولى من جميع ما ذكروا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلاَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء:٧٧]، وقوله: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ﴾ [المنافقون: ٤].وسنعرض لما ضبط به التصريفيون مجيء (فَعِيل) و(فَعُول) صالحًا للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

وقد ثني (الرسول) في قوله تعالى : ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولا إِنَّا رَسُولا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]، فالتمس الشهاب الخفاجي تعليلاً لهذا التغاير، وذلك لما كان لهارون عليه السلام جهتان: الأولى تبعيته لموسى وكونه وزيرًا له، والثانية كونه نبيًّا مرسلاً، روعيت كلتا الجهتين، فأفرد مرة وثنَّى أخرى[2].

وعلله د. فاضل السامرائي، بأن القصة في سورة الشعراء مبنية على الوحدة لا على التثنية، فقال تعالى على لسان موسى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ الآيات [١٢-١٧] ثم دار الحديث بعد ذلك مع موسى وحده:﴿ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ

---

(١) التفسير الكبير ٢٤/ ٤٩٥.

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٧/ ٨.

فِينَا وَلِيداً وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ إلى آخر القصة [١٨-٦٨].

أما في طه، فالكلام مبني على التثنية: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلا تَنِيَا فِي ذِكْرِي (٤٢) اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ إلى آخر القصة [٤٢-٧٠][١].

وكلا التعليلين وجيه جيِّد، والله أعلم.

***

وبعد هذا العرض لبعض الشواهد التي استشهد بها المجيزون لمجيء المفرد بمعنى الجمع، يتضح أن هذه الشواهد كلَّها قد خُرِّجت بما يقتضيه السياق، وما تقتضيه الوظيفة النحوية والتصريفية للكلمة، وأبرز هذه التخريجات: أنها مصدر، أو أنها دالة على الجنس، أوأنها وقعت تمييزًا، أو أنها جاءت على وزن يستوي فيه المفرد والجمع.

ولعل هذه المواضع هي التي عناها سيبويه، في إجازة وقوع المفرد دالاً على الجمع في الكلام، وأما غيرها فهو الذي لا يجوز إلا في الشعر.

٣- الدلالة على القلة والكثرة:

قسم التصريفيون الجمع إلى قلة وكثرة، فجمع القلة ما دل على ثلاثة إلى عشرة، والكثرة ما دل على ما فوق العشرة[٢].

---

(١) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: ٩٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٧٠، والأصول ٢/ ٤٣٠، والتكملة: ٤٠٩، وشرح المفصل ٥/ ٩، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٦٩٩، والتسهيل: ٢٦٨، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٤/ ١٢٠.

وأوزان القلة أربعة: أَفْعُل، وأَفْعِلة، وأفْعال، وفِعْلة[١].

وزاد الفراء: فُعَل، وفِعَل، وفِعَلة[٢].

ونقل ابن الدهان[٣] (ت٥٩٢) عن بعضهم أن منها : فَعَلة[٤]، وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها أفْعِلاء[٥].

وجعلوا من جموع القلة جمعي التصحيح[٦]، واستدلوا على ذلك بدليلٍ نقلي، ودليل عقلي، فأما النقلي، فقصة حسان في مجلس النابغة إذ أنشد قوله[٧]:

لَنَا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحى ... وَأَسْيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدَةٍ دَما

فعابوا عليه، وقالوا: قَلَّلت جفانك وسيوفك[٨].

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٩، والتسهيل : ٢٦٨، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٦٩٩.

(٢) شرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٦٩٩، والتسهيل لابن مالك: ٢٦٨، وارتشاف الضرب ١/ ٤٠٦، وشفاء العليل ٣/ ١٠٣٠، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٤/ ١٢١.

(٣) هو محمد بن علي بن شعيب بن بركة بن الدهان، إمام في النحو واللغة والقراءات، وعلوم شتى، من تصانيفه: الغرة. (إنباه الرواة ٣/ ١٩١، والوافي بالوفيات ٤/ ١٦٤، وبغية الوعاة ١/ ١٨٠).

(٤) شرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٠٠، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٤/ ١٢١.

(٥) شرح الأشموني (مع الصبان) ٤/ ١٢١.

(٦) شرح المفصل ٥/ ٩، وارتشاف الضرب ١/ ٤٠٥، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٤/ ١٢١.

(٧) البيت من الطويل ، لحسان في ديوانه: ٤٢٤، والكتاب ٣/ ٥٧٨، والتكملة: ٤٢٣، والمحتسب ١/ ١٨٧، وشرح المفصل ٥/ ١٠، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٨٨، والخصائص ٢/ ٢٠٦.

(٨) أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. ط:١. بيروت: دار الجيل، ١٤١٥هـ. ص: ٣٠٩، وتجريد الأغاني. لابن واصل الحموي. تحقيق:د.طه حسين، وإبراهيم الأبياري. بيروت: دار إحياء التراث العربي، القسم الأول ٣/ ١١١٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٥٥، وخزانة الأدب ٨/ ١٠٨.

وقد انتصر قدامة بن جعفر[١] (ت ٣٣٧)[٢]، وأبو البركات الأنباري[٣] لحسان، وأنكر الفارسي هذه القصة[٤]، وشكك الرضي فيها[٥]، واستشهد سيبويه[٦]، وأبو بكر بن الأنباري[٧]، والزجاجي[٨]، والفارسي[٩] ببيت حسان على مجيء جمع التصحيح دالاً على الكثرة.

واشترط بعضهم ليكون دالاً على القلة أن لا يقترن بـ(أل) الاستغراقية[١٠].

أما الدليل العقلي، فهو مشابهة جمعي التصحيح للتثنية في سلامة الواحد[١١]، ورده الرضي، بأن «مشابهة شيء لشيء لفظًا لا تقتضي مشابهته له معنى»[١٢].

---

(١) هو قدامة بن جعفر بن زياد البغدادي، أبو الفرج، منطقي فلسفي، وكاتب بليغ، من تصانيفه: الخراج، ونقد الشعر، وجواهر الألفاظ. (معجم الأدباء ٥/ ٢٢٣٥، والمنتظم ٦/ ٣٦٣، والنجوم الزاهرة ٣/ ٢٩٧).

(٢) نقد الشعر. لقدامة بن جعفر. تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، ط:١. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٩٨هـ. ص:٩٢.

(٣) أسرار العربية: ٣٠٩.

(٤) المحتسب ١/ ١٨٧، وخزانة الأدب ٨/ ١٠٨، والإقليد شرح المفصل . لتاج الدين الجندي. تحقيق: د.محمود أحمد الدراويش. ط:١ . الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ. ٢/ ١٠٤٩.

(٥) شرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٠٠.

(٦) الكتاب ٣/ ٥٧٨.

(٧) المذكر والمؤنث ١/ ٢٠٣.

(٨) الإيضاح في علل النحو: ١٢٣.

(٩) التكملة : ٤٢٣.

(١٠) ارتشاف الضرب ١/ ٤٠٥، والبرهان ٣/ ٤٠٧، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٤/ ١٢١.

(١١) شرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٠٠، والبرهان ٣/ ٤٠٨.

(١٢) المصدر السابق.

وقد نسب إلى الكوفيين القول بتخصيص المجموع بالألف والتاء بالدلالة على القلة، ونسب إلى البصريين القول بوقوعه على القليل والكثير[١].

وذهب ابن خروف[٢] (ت٦٠٩)[٣]، والطبرسي[٤](ت ٥٤٨)[٥]، والصيمري[٦] (من نحويي القرن الرابع)[٧]، والرضي[٨]، والفيُّومي[٩]، إلى أن جمعي السلامة مشتركان بين القلة والكثرة.

وقد يتبادل جمع القلة وجمع الكثرة، فيأتي أحدهما موضع الآخر، ولذلك شواهد متعددة في كتاب الله، وفي فصيح كلام العرب، مما جعل العلماء يحاولون تعليل هذه الظاهرة وتوجيهها.

---

(١) ائتلاف النصرة: ٩٠.

(٢) هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن خروف، أبو الحسن، إمام في النحو، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي.(معجم الأدباء ٥/ ١٩٦٩، ووفيات الأعيان ٣/ ٣٣٥، وفوات الوفيات ٣/ ٨٤).

(٣) شرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٠١.

(٤) هو الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي، أبو علي، مفسر ومحدث، من أجلاء الشيعة، من تصانيفه: تفسيره: مجمع البيان. (أمل الآمل ٢/ ٢١٦، وأعيان الشيعة ٤٢/ ٢٧٦، وروضات الجنات ٥/ ٣٥٧).

(٥) مجمع البيان ٣/ ٨٨.

(٦) هو عبد الله بن علي بن إسحاق أبو محمد الصيمري. نحوي، من تصانيفه: التبصرة والتذكرة. (إنباه الرواة ٢/ ١٢٣، والوافي ١٧/ ١٨١، وبغية الوعاة ٢/ ٤٥).

(٧) التبصرة والتذكرة. للصيمري. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ. ٢/ ٦٤٩.

(٨) شرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٠١.

(٩) المصباح المنير (الخاتمة: فصل: الجمع قسمان) :٢٦٦.

ويمكن أن نقسم التوجيهات قسمين، الأول: توجيهات عامة، لوقوع جمع القلة مكان جمع الكثرة والعكس، والثاني: توجيهات خاصة لبعض الآيات.

فأما التوجيهات العامة، فمنها:

الأول: أن ذلك من التوسع في استخدام أحد الجمعين مكان الآخر[١].

الثاني: أن العرب كثيرًا ما تعبر بالمفرد عن الجمع إذا كان المفرد دالاً على الجنس، فلما كان ذلك استعملوا الجمع الذي يقارب المفرد، وهو جمع القلة، في الدلالة على الجنس[٢].

الثالث: أن اشتراك القلة والكثرة في الدلالة على مطلق الجمعية، مسوغ لوقوع أحدهما موقع الآخر[٣].

الرابع: وهو خاص فيما إذا وقع جمع الكثرة مكان جمع القلة، فالمسوغ لذلك أن القليل داخل في الكثير[٤].

وأما التوجيهات الخاصة لبعض الشواهد التي تبادل فيها الجمعان، فمنها ما وجه به قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فقد وقع جمع القلة (أَنْفُس) مكان جمع الكثرة (نفوس)، ووقع جمع الكثرة (قروء) مكان جمع القلة (أَقْراء وأَقْرُؤ).

---

(١) الكشاف ١/ ٣٦٦، والبحر ٢/ ١٨٦.

(٢) المحتسب ١/ ١٨٧.

(٣) الكشاف ١/ ٣٦٦، والبرهان ٣/ ٤٠٧.

(٤) شرح المفصل ٥/ ١١.

فأما وقوع (أنفس) مكان (نفوس)، فللإشارة إلى أنَّ الطلاق ينبغي أن يقع على القلة، ذكره الآلوسي[١]، ولعل مراده أن الطلاق لا يقع إلا على أربع نسوة فأقل، وهذا مأخذ بعيد، و قد جاءت آيات أخرى كثيرة جدًا بهذا الجمع، ليس فيها لمثل هذا التعليل مأخذ.

وأما وقوع (قروء) مكان (أقْراء وأقْرؤ)، فقد خرج عدة تخريجات، وهي:

الأول: أنه كثر استعمال (قُروء)، وقلَّ استعمال (أقْراء) فنزل قليل الاستعمال منزلة المهمل، فاستغنوا به عنه[٢]، أما (أقرُؤ) فهو أقل منهما[٣]، قال سيبويه: «فأما القردة فاستغني بها عن أقراد ، كما قالوا: ثلاثة شُسُوع، فاستغنوا بها عن أشْساع، وقالوا: ثلاثة قُرُوء فاستغنوا بها عن ثلاثة أَقْرُؤ»[٤].

الثاني: أن مفرد (قروء) هو: (قَرْء)، بوزن (فَعْل)، ولا ينقاس جمع (فَعْل) على (أفْعال)[٥]، وإنما ينقاس جمعه على (فُعُول)[٦]، فاستغني بما وافق القياس عما خالفه.

الثالث: أنَّ لكل مطلقة ثلاثة أقراء، فلما جَمَع المطلقاتِ كانت القروء كثيرة[٧].

---

(١) روح المعاني ٢/ ١٣٣.

(٢) الكشاف ١/ ٣٦٦، والبحر المحيط ٢/ ١٨٧.

(٣) اللسان (قرأ) ١/ ١٣٠، والتاج (قرأ) ١/ ٣٦٧.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٧٥.

(٥) البحر المحيط ٢/ ١٨٧، والدر المصون ٢/ ٤٣٨. وينظر في عدم قياسيته: الكتاب ٣/ ٥٦٨، والمقتضب ١/ ٢٣٠، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٩٠.

(٦) شرح الشافية للرضي ٢/ ٩٠.

(٧) درة الغوَّاص : ١٩٨، وتفسير البيضاوي ١/ ١٩٥، والبحر المحيط ٢/ ١٨٧، والدر المصون =

الرابع: أن التقدير: ثلاثة من قروء[1]، ذهب إلى ذلك سيبويه والمبرد، إذ أجازا: ثلاثة حمير، وثلاثة كلاب، بتقدير: ثلاثة من حمير، وثلاثة من كلاب[2]، واستشهدا بقول الراجز[3]:

قَدْ جَعَلَتْ مَيٌّ على الظِّرارِ   خَمْسَ بَنانٍ قانِئِ الأظْفارِ

الخامس: أن التقدير: ثلاثة أقراء من قروء، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ذهب إلى هذا أبو بكر بن الأنباري[4]، وذكره العكبري[5]، قال السمين: وهو مذهب المبرد، وإنما فسره وأوضحه[6].

السادس: أن (قُرُوء) أخف من (أقْراء) فآثر الأخف مع أمن اللبس، لوجود صريح العدد[7].

والذي يظهر لي أن هذه التوجيهات لا تسلم من اعتراض، فأمّا الأول فيرده إثبات علماء اللغة لاستعمال (الأقراء)[8]، وقد ورد في الحديث لفظ (الأقراء) عن

=

٢/ ٤٣٨، وروح المعاني ٢/ ١٣٣.

(١) المقتضب ٢/ ١٥٩، والبحر المحيط ٢/ ١٨٧، والدر المصون ٢/ ٤٣٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٦٩، والمقتضب ٢/ ١٥٨.

(٣) الرجز غير منسوب في الكتاب ٣/ ٥٧٠، والمقتضب ٢/ ١٥٩، والمخصص ٢/ ٧.

(٤) البيان ١/ ١٥٦.

(٥) التبيان ١/ ١٨١.

(٦) الدر المصون ٢/ ٤٣٩.

(٧) التحرير والتنوير ٢/ ٣٩١.

(٨) الأضداد لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١١هـ. ص: ٢٧، وأساس البلاغة (قرأ) ٢/ ٢٣٩، واللسان (قرأ) ١/ ١٣٠، وبصائر

=

النبي صلى الله عليه وسلم في سنن ابن ماجه[١] ومسند أحمد[٢] وغيرهما[٣]، وورد عن غيره صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين[٤].

وقد استحسن أبو حيان قياسية جمع (فَعْل) صحيح العين على (أَفْعال)، فقال فيما يطرد عليه وزن (أفْعال): «ويحفظ في (فَعْل) صحيح العين: زَنْد وأزْناد، وورد منه ما لا يكاد يحصى، فلو ذهب ذاهب إلى اقتياس ذلك لذهب مذهبًا حسنًا»[٥]. وذكر في التذييل والتكميل خمسة وأربعين مثالاً[٦]، وأحصى الأب أنستانس الكرملي[٧](ت١٣٦٦) (٣٤٠) مثالاً، في كلام من يحتج بقولهم[٨]، ولأجل هذا ذهب إلى قياسيته بعض المعاصرين[٩].

=

ذوي التمييز (قرأ) ٤/ ٢٦٢، والتاج (قرأ) ١/ ٣٦٧.

(١) سنن ابن ماجه. كتاب الطهارة، باب ١١٥، ١/ ٢٠٤.

(٢) المسند ٦/ ٤٦٤.

(٣) ينظر: المعجم المفهرس ٥/ ٣٤٤، ومفتاح كنوز السنة: ٣٥.

(٤) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب (٢٤) ١/ ٨٤، وسنن أبي داود كتاب الطهارة، باب (١١٢) ١/ ١٢٣.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٣٩١.

(٦) التذييل والتكميل ٦/ ٥ أ.

(٧) هو أنستانس ماري الكرملي، اسمه: بطرس بن جبرائيل يوسف عواد، من أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لغوي محدث، من مؤلفاته: أغلاط اللغويين الأقدمين. (الأعلام ٢/ ٢٥).

(٨) الفيصل في ألوان الجموع. لعباس أبو السعود. القاهرة: دار المعارف، ص: ٣٧.

(٩) الفيصل في ألوان الجموع: ٣٧، والكفاف. ليوسف الصيداوي. ط:١. دمشق: دار الفكر، ١٤٢٠هـ. ٢/ ٧٩١، ودراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج. د. خولة الهلالي. منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق: دار الرشيد، ١٩٨٢م. ١/ ١٨٦-١٩٥، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. لخالد العصيمي. ط:١. الرياض: دار التدمرية،

=

ولو سُلِّم بأن (أَقْراء) خارج عن القياس، فإن هذا التوجيه يقتضي نقض الغرض، حيث ادُّعِيَ الاحتراز من مخالفة القياس في استعمال الأقراء، ولكن التعبير لم ينفك عنه، إذ وقع جمع الكثرة مكان جمع القلة، فخالف القياس من وجه آخر.

وأمَّا التوجيه الثاني، فيرده إثباتهم لمجيء (القُرء) بالضم[١]، وما كان على (فُعْل) فإنه يجمع على (أفعال)[٢].

أما الثالث فقد نقل الشهاب أنه بعيد؛ لأنّ السياق يقتضي أقراء مطلقة واحدة، لا جميع المطلقات، لتنافي إرادة الجميع وقوله: (ثلاثة)[٣]، وهو اعتراض وجيه.

وأما الرابع والخامس، فإن الأولى المصير إلى عدم التقدير، فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

وأما السادس، فإن ادِّعاء الخفة لا مؤيِّد له، فإن زاد (الأقراء) حرفًا، فإن (قروءًا) يثقل بتوالي حرفين مضمومين، و(أقراء) مفتوح الأول والثالث، ساكن الثاني، والفتحة والسكون أخف من الضمة.

***

=

١٤٢٣هـ. ص:٥٢٨.

(١) تحرير ألفاظ التنبيه للنووي. تحقيق: عبد الغني الدقر. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٨هـ. ص: ٢٦٥، والتبيان لابن الهائم: ١٠٩، واللسان (قرأ) ١/ ١٣٠، والتاج (قرأ) ١/ ٣٦٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٧٦، والمقرب: ٤٦٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٩٤.

(٣) حاشية الشهاب ٢/ ٣١٢.

ومنها ما وجه به قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً﴾ [الفرقان: ٧٤].

قال الزمخشري: «وإنما قيل: (أعيُن) دون (عُيُون)؛ لأنه أراد أعين المتقين، وهي قليلة بالإضافة إلى عيون غيرهم»[١].

وقد تعقَّبه ابن المُنيِّر[٢] (ت ٦٨٣)، بأنهم وإن كانوا قلة بالنسبة لغيرهم، فإنهم في أنفسهم كثير، «والمعتبر في إطلاق جمع القلة أن يكون المجموع قليلاً في نفسه لا بالنسبة والإضافة»[٣]، واختار أن يكون المحكي كلام أحد المتقين[٤]. واعترض أبو حيان الزمخشري بما اعترض به ابن المنير[٥]، فقال السمين متعقِّبًا إياه: «وهذا تحمُّل عليه؛ لأنه إنما أراد القلة بالنسبة إلى كثرة غيرهم، ولم يرد قدرًا مخصوصًا»[٦].

والذي يظهر أن اعتراض ابن المنير وأبي حيان وجيه جدًّا؛ لأنه لو سُلِّم له بما ذهب إليه، لأمكن تأويل كل جمع جاء في موقع الآخر.

وأما تأويل ابن المنير فوجيه، إلا أن وجاهته تكمل إذا تتبع الآيات التي

---

(١) الكشاف ٣/ ١٠٢، ونقله الرازي بنصه على سبيل الإقرار ٢٤/ ٤٨٧.

(٢) هو أحمد بن محمد بن منصور بن منيِّر الجذامي، فقيه ومفسر ولغوي، من تصانيفه: الانتصاف من الإنصاف. (فوات الوفيات ١/ ١٤٩، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٤، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٨٨).

(٣) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال. لابن المنير (في حاشية الكشاف) ٣/ ١٠٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) البحر المحيط ٦/ ٥١٧.

(٦) الدر المصون ٨/ ٥٠٦.

جاءت بلفظ (الأعين) مرادًا بها الكثرة، وأولها بمثل هذا التأويل، وأنَّى له ذلك[١]!

***

وقولُهُ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

في هذه الآية جاء (أقلام) جمع قلة والمراد الكثرة، وعلل ذلك الآلوسي بأن جمع (قَلَم) للكثرة وهو (قِلام) غير متداول فلا يحسن استعماله[٢].

و(قِلام) أثبته اللغويون، دون أن يستشهدوا له[٣].

وجاء (كلمات الله) جمع قلة، والمراد التكثير، فقال الزمخشري: إذا كانت كلماتُ الله لا تفي بكتابتها البحار، وهي قلة، فكيف بِكَلِمِه الكثير[٤]؟

وقد ارتضى هذا التعليل النسفي[٥]، وابن جزي[٦] (ت ٧٤١)[٧].

وتعقَّبه أبو حيان بأن جموع القلة إذا أضيفت أو تعرفت بـ(أل) غير العهدية

---

(١) روح المعاني ١٩/ ٥٢.

(٢) المصدر السابق ٢١/ ٩٨.

(٣) اللسان (قلم) ١٢/ ٤٩٠، وبصائر ذوي التمييز (قلم) ٤/ ٢٩٤، والتاج (قلم) ٣٣/ ٢٩٠.

(٤) الكشاف ٣/ ٢٣٦.

(٥) تفسير النسفي ٣/ ٢٨٤.

(٦) هو محمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي، أبو القاسم. فقيه ومفسر وأصولي، وعالم بالقراءات، من تصانيفه: القوانين الفقهية، وتقريب الأصول، وتفسيره: التسهيل. (الدرر الكامنة ٣/ ٣٥٦، وغاية النهاية ٢/ ٨٣، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٨١).

(٧) التسهيل لابن جزي ٢/ ١٧٥.

عمت، وصارت لا تختص بالقليل[١]، إلا أن الآلوسي اختار ما ذهب إليه الزمخشري، وذلك بالنظر إلى أصل وضع الجمع السالم، وهو إفادة القلة، وإن اقترن بما يفيد العموم، فتضمن ذلك ردًّا على أبي حيَّان[٢].

إلا أن أبا حيان يرى أن الاقتران بما يفيد العموم يخرجه عن أصل الوضع، ولذا قال: «وجمعه بالألف والتاء يدل على القلة..، وكذا جمع التصحيح في المذكر والمؤنث، إلا أن تدخل عليهما (أل) للعموم، أو يضاف إلى ما يدل على الكثرة، وهذا من باب النقل مع (أل) والإضافة إلى الكثرة، فخرج عن أصل موضوعه الذي كان قبل (أل) والإضافة»[٣].

وقد سبق الزركشيُّ الآلوسيَّ في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، فقد نقل تعليل مجيء جمع القلة في موضع الكثرة، بدخول (أل) الجنسية، قال: وكان دخولها على جمع القلة أولى من دخولها على جمع الكثرة إشارة إلى قلة من يكون فيها؛ لأنه لا يكون فيها إلا المؤمنون، وهم قليل بالنسبة إلى غيرهم[٤].

وقد قدَّمتُ الكلام على القلة النسبية، وأنها لا يمكن أن تكون تعليلاً دقيقًا، ثم إن قلة الغرف إشارة بعيدة إلى قلة من يكون فيها.

وقد اسْتُشْهِدَ بهذه الآية على أن جمع السلامة يدل على الكثير[٥].

---

(١) البحر المحيط ٧/ ١٩٢.

(٢) روح المعاني ٢١/ ١٠١.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٤٠٥.

(٤) البرهان ٣/ ٤٠٧.

(٥) الحجة للقراء السبعة ٤/ ٢١٨، والتبصرة ٢/ ٦٤٩، وشرح المفصل ٥/ ١١، والإقليد =

وقال تعالى : ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص (إنّ صلاتك) بالإفراد، في التوبة وفي هود [٨٧]، وقرأ الباقون بالجمع في الموضعين (إنّ صلواتِك)، (أصلواتُك)[١].

نقل الطبري عن بعضهم ترجيح قراءة الإفراد؛ لأن (الصلوات) جمع لما بين الثلاث إلى العشر، ورجَّح هو قراءة الإفراد أيضًا، لكن ليس لأن (الصوات) جمع قلة، ولكن لأن المقصود الخبر عن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وصلاته أنه سكن لأولئك القوم، وليس المقصود الخبر عن العدد[٢].

ورد الفارسي أيضًا على من زعم أن (الصلاة) أولى ؛ لأن (الصلاة) للكثرة، و(الصلوات) للقلة، بأن الجمع بالألف والتاء قد يقع على الكثير كما يقع على القليل[٣].

ونقل الرازي عن أبي عبيدة اختيار قراءة الإفراد؛ لأن (الصلوات) جمع قلة، والمراد الكثرة، ونقل تغليط أبي حاتم له، قال: لأن بناء الصلوات ليس للقلة، لقوله تعالى: ﴿مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقوله: ﴿وَهُمْ فِي

= ٢/١٠٤٨.

(١) السبعة: ٣١٧، والحجة للقراء السبعة ٤/ ٢١٣، وحجة القراءات: ٣٢٢.

(٢) جامع البيان ١١/ ١٨.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٤/ ٢١٨.

الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥][1].

وإليهذا أيضًا ذهب الرازي في قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فقال: لا نسلم أن (البيِّنات) جمع قلة[2].

***

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُواْ بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انقَلَبُواْ إِلَى أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يوسف: ٦٢].

قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (لفتيانه)، وقرأ الباقون (لِفِتْيَتِهِ)[3].

و(الفتيان) جمع كثرة، و(الفتية) جمع قلة، ولذا أولها الفارسي، بأن وجه القلة أن الذين يضعون البضاعة في الرحال هم قلة، وهم الذين يحيطون بالرحال، ويكفون عن الكثير، ووجه جمع الكثرة أنه قال ذلك للكثير، وتولى الفعل القليل منهم، ويقوي الكثير قوله (رحالهم) فهو جمع كثرة، فينبغي أن يتولى وضع البضاعة فيها الكثرة[4].

وزاد الرازي أن قول يوسف عليه السلام كان من باب الأسرار، فوجب صونه إلا عن العدد القليل[5].

---

(١) التفسير الكبير ١٦/ ١٣٦.

(٢) المصدر السابق ٦/ ٥٢٨.

(٣) السبعة: ٣٤٩، والحجة للقراءالسبعة ٤/ ٤٣٠، وحجة القراءات: ٣٦١.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٤/ ٤٣٠.

(٥) التفسير الكبير ١٨/ ٤٧٩.

ونقل الآلوسي ترجيح قراءة جمع الكثرة، لموافقة (الرحال)، ووجه قراءة القلة بأنه استعير جمع القلة للدلالة على الكثرة[١].

***

هذه عدد من الشواهد تبادل فيها جمعا القلة والكثرة، وقد عرضتُ ما عُلل به ذلك التبادل، والملحوظ في تلك التعليلات أنها لا تتسم بالاطراد، وهذه المواضع التي عللت ليست إلا جزءًا يسيرًا من المواضع التي لم تعلل، ثم إن بعض هذه التعليلات لم تسلم من الاعتراض، وهذا الذي جعل بعض الباحثين ينكر هذا التقسيم، ولا يرى التفريق بين الصيغ في دلالة القلة والكثرة[٢].

والذي يظهر لي أن إنكار هذا التفريق تجاوز ظاهر، ونسف لقواعد المتقدمين المؤيدة بالشواهد، ثم إنَّ فيه إهمالاً لدلالات دقيقة جاءت موافقة لسياقاتها، وإنما المختار أن يُنهج في المسألة منهجٌ متوسطٌ، وهذا التوسط في قضيتين:

الأولى: في تحديد ضابط القلة والكثرة. وذلك أن يختار أن القلة مابين الثلاثة والعشرة، كما هو مذهب الجمهور، وأما الكثرة، فهي من الثلاثة إلى ما لا نهاية له، كما اختاره السعد التفتازاني، ونقله الصبان[٣] (١٢٠٦) واختاره[٤]، فإذا

---

(١) روح المعاني ١٣/ ١٠.

(٢) الكفاف ٢/ ٧٩١.

(٣) هو محمد بن علي الصبان، أبو العرفان، عالم بالنحو والأدب والبلاغة والمنطق والسيرة والحديث، من مصنفاته: حاشية على شرح الأشموني، ومنظومة في علمي العروض والقافية. (الأعلام ٦/ ٢٩٧، ومعجم المؤلفين ١١/ ١٧، والموسوعة الميسرة ٣/ ٢٢٨٩).

(٤) حاشية الصبان ٤/ ١٢٠.

اعتُمِد هذا، كانت النيابة عن جمع القلة دون جمع الكثرة، ويؤيده قول ابن يعيش: «وأقيس ذلك أن يستغنى بجمع الكثرة عن القلة؛ لأن القليل داخل في الكثير»[١].

وأمّا جمعا التصحيح فلا يخصان بقلة ولا كثرة، بل هما لمطلق الجمع، كما اختاره ابن خروف[٢] وغيره[٣].

والثانية : في تعليل التبادل، وذلك بأن يعتمد فيه ما يلي:

الأول: أن لا يعلل إلا ما يُحتاج فيه إلى التعليل، فلا نُعلِّل مجيء جمع الكثرة مكان جمع القلة إذا لم يستعمل لذلك المفرد جمع قلة، والعكس؛ لأنه إذا لم يستعمل أحد الجمعين ناب عنه الآخر نيابة حقيقية[٤]، فلا داعي للتعليل، كما فعل الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل:٧٨]، إذ علل مجيء (أفئدة) على وزن جمع القلة، فذهب إلى أن ذلك «تنبيهًا على أنَّ السمع والبصر كثيران، وأن الفؤاد قليل؛ لأن الفؤاد إنما خلق للمعارف الحقيقية، والعلوم اليقينية، وأكثر الخلق ليسوا كذلك، بل يكونون مشغولين بالأفعال البهيمية.. فكأن فؤادهم ليس بفؤاد»[٥].

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١١.

(٢) شرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٠١.

(٣) كالطبرسي (مجمع البيان ٣/ ٨٨)، والصيمري (التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٤٩)، والرضي (شرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٠١)، والفيومي (المصباح المنير (الخاتمة: فصل: الجمع قسمان) :٢٦٦).

(٤) شرح المفصل ٥/ ٩، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٤/ ١١٢.

(٥) التفسير الكبير ٢٠/ ٢٥١.

وكما فعل الزمخشري والزركشي والآلوسي وغيرهم، في تعليل التعبير بجمع التصحيح وهو مقترن بما يفيد العموم، في سياق الدلالة على الكثير[١]، فالاقتران بما يفيد العموم مغنٍ عن التعليل والتوجيه.

الثاني: أن تُطَّرَحَ التعليلات غير الوجيهة، كالتعليلات المتكلفة، أو غير المنضبطة، أو البعيدة.

الثالث: أن يكون الاعتماد على السياق في تحديد دلالة القلة والكثرة[٢]، وأن تكون التعليلات الأخرى داخلة في محيطه، غير نائية عنه.

٤- دلالة الاختلاف في مسائل متفرقة في الجمع :

فمن ذلك تعدد صيغ الجمع للمفرد الواحد، فبعض هذا التعدد يرجع إلى القلة والكثرة كما قدمتُ، وأما إذا خرج ذلك عن القلة والكثرة، فتعددت صيغ القلة، أو صيغ الكثرة، إما أصالة أو بالقرائن، فإن الأصل أن تكون تلك الصيغ متحدة الدلالة، فإنهم لم يخصوا صيغًا بدلالات معينة دون صيغ أخرى، إلا أن المفسرين حاولوا التماس بعض الدلالات لاختلاف صيغ الجمع.

ومن ذلك (أَسْرى) و(أُسارى)، في قوله تعالى: **﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ﴾** [البقرة: ٨٥]، وقوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ**

---

(١) في قوله تعالى: ﴿مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقوله: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، كما قدمتُ.

(٢) النحو الوافي. لعباس حسن. ط: ٨. القاهرة: دار المعارف، ٤/ ٦٣٠، وينظر: هامش رقم:(٢) من الصفحة نفسها، وصيغ الجموع في القرآن الكريم. د. وسمية المنصور . ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ. ٢/ ٩٥.

الأَسْرَى إِنْ يَعْلَمِ اللهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْراً يُؤْتِكُمْ خَيْراً مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٠].

قرأ حمزة في آية البقرة: (أَسْرى)، وقرأ الباقون (أُسارى)[١].

وقرأ أبو عمرو في آية الأنفال: (الأُسارى)، وقرأ الباقون (الأَسْرى)[٢].

ففرق قوم بين الأسرى والأُسارى، فنسب إلى أبي عمرٍو أنه جعل الأُسارى الذين يوثقون بقيد، أي إنهم أسروا قهرًا وغلبة، وأما الأسرى، فهم الذين صاروا في الأيدي دون أسر وإيثاق[٣]، ونسب مكي هذا التفريق إلى الأخفش[٤].

وقد أنكر ثعلب هذا الفرق[٥]، وكذلك الطبري، فإنه قال لما ساق الفرق: «وذلك ما لا وجه له يفهم من لغة أحد من العرب»[٦].

وقال السمين: «ولم يعرف أهل اللغة فرقًا بين (أُسارى) و(أَسْرى)، إلا ما حكاه أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: ما كان في الوثاق فهم الأُسارى، وما كان في اليد فهم الأَسْرى، ونقل عنه بعضهم الفرق بمعنى آخر،

---

(١) السبعة: ١٦٤، والحجة للقراء السبعة ٢/ ١٤٣، والكشف ١/ ٢٥١، وحجة القراءات: ١٠٤.

(٢) السبعة: ٣٠٩، والكشف ١/ ٤٩٦، وحجة القراءات: ٣١٤.

(٣) جامع البيان ١/ ٤٠٠، وحجة القراءات: ١٠٤، والتفسير الكبير ٣/ ٥٩٢، ومقدمة المفسرين. للبركوي. تحقيق: عبد الرحمن الدهش. ط:١. بريطانيا: منشورات مجلة الحكمة، ١٤٢٥هـ. ص: ٥٩٩، وحاشية الشهاب ٢/ ١٩٧.

(٤) الكشف ١/ ٤٩٦.

(٥) التفسير الكبير ٣/ ٥٩٢، والدر المصون ١/ ٤٨١.

(٦) جامع البيان ١/ ٤٠٠.

فقال: ما جاء مستأسِرًا فهم الأسرى، وما صار في أيديهم فهم الأُسارى»[١].

ولا يظهر لي فرق بين المعنَيَيْن، بل إن أحدهما يرجع إلى الآخر، فالذين يوثقون هم المأخوذون قهرًا وغلبة، والذين جاؤوا مستأسِرين لا يوثقون.

و(أسْرى) أقيس من (أُسارى)، فإن مفرده (فَعِيل)، وما كان على هذا الوزن دالاً على وجع ونحوه، جاء جمعه على (فَعْلى)[٢].

وأمّا (أُسارى) فإنه جمع هذا الجمع تشبيهًا بجمع (كسلان)، بجامع ما في الأسر والكسل من عدم النشاط والتصرف، فجمع (أسير) على (أُسارى) كما جمع (كسلان) على (كُسالى)، ووجه الشبه أن الأسر يدخل على الإنسان كارهًا كما يدخل عليه الكسل[٣].

وقد ذكروا أوجهًا أخرى، وهي:

الأول: أن (فعيلاً) يجمع على (فُعالى)، نحو: قديم وقُدامى، قال: وهو شاذ لا يقاس عليه[٤].

الثاني: أن الأصل (أَسارى) بالفتح، نحو: نديم ونَدامى، وإنما ضمت الفاء[٥]، وعلل الرضي هذا الضم بأن تكسير (أسير) ونحوه، على وزن أقصى

---

(١) الدر المصون ١/ ٤٨١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٤٣، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٤١.

(٣) الكتاب ، وجامع البيان ١/ ٤٠٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣١١، والحجة للقراء السبعة ٢/ ١٤٣، والمحرر الوجيز ١/ ١٧٥، والتفسير الكبير ٣/ ٥٩٢، والدر المصون ١/ ٤٨٠.

(٤) الدر المصون ١/ ٤٨١.

(٥) شرح الشافية للرضي ٢/ ١٤٩، والدر المصون ١/ ٤٨١.

الجموع خلاف الأصل، فغير أول الجمع غير القياسي، لينبه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس[(١)]. وأرى أن في هذه العلة نوعًا من التكلف.

الثالث: أن (أُسارى) جمع (أَسْرى)، فيكون جمع الجمع[(٢)].

والأول أوجه هذه التوجيهات؛ لوجود نظائر لإلحاق جمع بجمع في الوزن، بجامع الشبه المعنوي، كما ألحقوا (مريضًا) وهو فعيل بمعنى (فاعل) بـ(قتيل) ونحوه، فجمعوهما على (فَعْلى) بجامع ما فيهما من الابتلاء، قال سيبويه: «وإنما قالوا: مَرْضى، وهلكى، ومَوْتى، وجَرْبى، وأشباه ذلك؛ لأن ذلك أمر يبتلون به، وأدخلوا فيه وهم له كارهون، وأصيبوا به»[(٣)].

ومع أن (أَسْرى) أقيس، إلا أن الرازي نقل عن بعضهم اختيار قراءة من قرأ (أُسارى)، ومن مرجحات ذلك عنده: أن ذلك الوزن أدل على معنى الجمع، إذ جاء قليلاً فيما دل على الواحد نحو: شُكاعى[(٤)].

***

ومن تعدد صيغ الجمع والمفرد واحد، بَرَرة، وأبْرار، فإن المفرد (بارٌّ). إلا أن (بَرَرة) جاء صفة للملائكة، فقال تعالى: ﴿كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾[عبس:١٦]، وأما (أبْرار) فقد جاء صفة للمؤمنين الصالحين، فقال تعالى:﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ﴾

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/ ١٧٤.

(٢) الحجة في القراءات السبع. المنسوب لابن خالويه. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. ط:٦ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ. ص: ١٧٣، والدر المصون ١/ ٤٨١.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٤٨.

(٤) التفسير الكبير ٣/ ٥٩٢. والشكاعى: اسم نبت. (اللسان (شكع) ٨/ ١٨٥).

[آل عمران: ١٩٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوراً﴾ [الإنسان:٥]، وقال تعالى:﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار:١٣].

قال الراغب: «وجمع (البار): أبرار وبررة.. فـ(بررة) خُصَّ بها الملائكةُ في القرآن، من حيث إنه أبلغ من (أبْرار)، فإنه جمع بر، و(أبرار) جمع بار، وبرٌّ أبلغ من بارّ، كما أن عدلاً أبلغ من عادل»[١].

ونقله بنصه الفيروزآبادي[٢](ت ٨١٧)[٣]، وبمعناه الزركشي[٤] والسيوطي[٥]، وقال الآلوسي: (بررة) جمع (بر) لا غير، وأمَّا (أبرار) فيكون جمع (بر) و(بارّ)[٦].

وفي كلام الراغب تناقض، ووهم، فأما التناقض ففي قوله: «وجمع البار : أبرار وبررة»، ثم جعله (أبرارًا) جمع (بار)، و(بررة) جمع (بر)!

والقياس يأبى ذلك، فإن (فاعلاً) يجمع قياسًا على (فَعَلة)[٧]، نحو: كاتب وكتبة، وساحر وسحرة، وليس من المطرد جمعه على (أفْعال)[٨].

---

(١) المفردات: (برّ) : ١١٥.

(٢) هو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروزآبادي، إمام في اللغة والتفسير، من تصانيفه: القاموس المحيط، وبصائر ذوي التمييز. (الضوء اللامع ١٠/ ٧٩، وطبقات المفسرين للداودي٢/ ٢٧٣، والشقائق النعمانية١/ ٣٢).

(٣) بصائر ذوي التمييز ٢/ ٢١٣ (بر).

(٤) البرهان ٤/ ٢٢.

(٥) الإتقان ٢/ ٣٠٢.

(٦) روح المعاني ٣٠/ ٥٤.

(٧) الكتاب ٣/ ٦٣١، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٤٢، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٦.

(٨) روح المعاني ٣٠/ ٥٤.

وأما الوهم، فإنه جعل (برًّا) نظيرًا لـ (عَدْل)، مع أن (برًّا) صفة مشبهة، فقد جاء في معناه: الصادق[١]، وأما (عدْل) فمصدر.

ونقل الآلوسي قولاً يتفق مع الراغب في أن الأبرار جمع بار، وأن البررة جمع بر، إلا أنه يختلف معه في الأبلغية، فيذهب إلى أن (أبرارًا) أبلغ؛ لأن في المفرد زيادة في البنية[٢].

ومراد الراغب تفضيل الملائكة على صالحي البشر، وما نقله الآلوسي فيه تفضيل صالحي البشر على الملائكة، وهي مسألة خلافية[٣].

والذي يظهر لي أن لا أبلغية لأحد الجمعين على الآخر، إذ لا دليل على ذلك، وفي كلام الراغب ما بينت من الاضطراب والوهم.

ثم إن مفرد كلا الجمعين قد اختلف فيه، فأما (بَرَرة) فقد ذهب الفراء إلى أن مفرده (بَرّ)، وكان القياس أن يكون (بارًّا) إلا أنه لم يرد عنهم، فجمع (البر) على جمع (فاعل)[٤]، ونقل كلامه الطبري[٥].

وذهب الأشموني إلى أن جمع (بَر) على (بَرَرَة) من الشاذ[٦].

---

(١) اللسان (برر) ٤/ ٥٢، والتاج (برر) ١٠/ ١٥٤.

(٢) روح المعاني ٣٠/ ٥٤.

(٣) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٤/ ٣٤٣، ٣٥٠، وشرح العقيدة الطحاوية. لابن أبي العز: ٢٧٥. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط:١. دمشق: دار مكتبة البيان، ١٤٠١هـ، ولوامع الأنوار البهية. للسفاريني . ط: ٣. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١١هـ. ٢/ ٣٩٨، ومباحث المفاضلة في العقيدة. د. محمد بن عبد الرحمن الشظيفي. ط:١. الخبر: دار ابن عفان، ١٤١٩هـ. ص: ٣٥٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٣٧.

(٥) جامع البيان ٣٠/ ٥٤.

(٦) شرح الأشموني (مع الصبان) ٤/ ١٣٢.

وذهب الزجاج[١]، والنحاس[٢]، والجوهري[٣]، وغيرهم[٤]، إلى أن مفرده (بار) على القياس.

وأمَّا (أبْرار) فقد ذهب الطبري[٥]، والنحاس[٦]، والجوهري[٧]، إلى أنه جمع (بر)، وذهب أبو عبيد الهروي[٨] (ت٤٠١) [٩]، والزمخشري[١٠]، وغيرهما[١١] إلى أن مفرده (برّ وبارّ).

وجاء في تاج العروس: «والبَرّ : الكثير البر، كالبار... والجمع: أبرار وبررة.. رجل بر من قوم أبرار، وبار من قوم بررة..»[١٢]، ثم نقل كلام الراغب الآنف الذكر، عن بصائر ذوي التمييز[١٣]، ولا يخفى ما فيه من اضطراب.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٨٤.
(٢) إعراب القرآن ١/ ١٥١.
(٣) الصحاح (برر) ١/ ٥٨٨.
(٤) كالبغوي (تفسير البغوي ٤/ ٥٥٥)، والرازي (التفسير الكبير ٣١/ ٥٦)، والقرطبي (الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ١٤٢)، والنسفي (تفسير النسفي ٤/ ٣٣٣).
(٥) جامع البيان ٤/ ٢١٣.
(٦) إعراب القرآن ١/ ١٥١.
(٧) الصحاح (برر) ١/ ٥٨٨.
(٨) هو أحمد بن محمد بن محمد أبو عبيد الهروي، لغوي. (سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٤٦، والوافي بالوفيات ٨/ ٧٦، وطبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٨٤).
(٩) الغريبين . لأبي عبيد الهروي صاحب الأزهري. تحقيق: أحمد المزيدي. ط:١. مكة المكرمة: مكتبة الباز، ١٤١٩هـ. ١/ ١٦٧.
(١٠) الكشاف ١/ ٤٨٩.
(١١) كأبي البركات الأنباري (البيان ١/ ٢٣٦)، والرازي (التفسير الكبير ٩/ ٤٦٧)، والقرطبي (الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٢٠٢)، وأبي حيان (البحر المحيط ٣/ ١٤٢).
(١٢) (برر) ١٠/ ١٥٤.
(١٣) المصدر السابق.

والمقيس من هذا جمع (بار) على (بَرَرة)، و(بر) على (أبرار)، فأمَّا جمع (بار) على (أبرار) فلم يقس جمع (فاعل) على (أفعال)، وإن كان قد ورد منه: صاحب وأصحاب. وكذلك (بر) لا يجمع على (بررة) جمعًا قياسِيًّا، ولكنه قد يقاس جمعه على (أبرار)؛ لأنه على وزن (فَعِل)(١)، صفة للعاقل، وما كان كذلك قد يجمع على (أَفْعال)(٢).

وبين (بر) و(بار) فرق دلالي، فإن الأول صفة مشبهة، والثاني اسم فاعل، فالأول يقتضي الثبوت، والثاني يقتضي التجدد، فيكون معنى البر ألصق بـ(بَر)، وبهذا يكون جمعه أبلغ من جمع (بار) في معنى البر، فـ(أبْرار) أبلغ من (بَرَرة)، وهذا مخالف لما ذهب إليه الراغب ومتابعوه، إلا أنه مقتضى القياس، فيكون مؤيِّدًا لمن ذهب إلى أن صالحي البشر أفضل من الملائكة، والله أعلم.

***

ومن المباحث في دلالات الجموع، تخصيص بعض الجموع الواردة في القرآن بدلالات مخصوصة، كقولهم: إن (الرياح) في القرآن ما جاء إلا في سياق الرحمة، وأمَّا (الريح) فللعذاب، ذكر ذلك الحريري(٣)، والزركشي(٤)، والسيوطي(٥)، ولم يشذ عن هذا -بزعمهم- إلا مواضع يسيرة، أخذوا

---

(١) البيان ١/ ٢٣٦، والدر المصون ٣/ ٥٣٧. وقد جعلته د. وسمية المنصور على (فَعْل)، (صيغ الجموع في القرآن الكريم ١/ ٤٨٤) وهو وهم.

(٢) المقرب: ٤٧٢.

(٣) درة الغواص: ١٢٠.

(٤) البرهان ٤/ ١٣.

(٥) الإتقان ٢/ ٣٠٠.

يؤولونها[١]، لتتفق مع ما ذهبوا إليه.

وقد جاء في معجم الطبراني عن ابن عباس مرفوعًا: كان إذا هاجت ريح استقبلها بوجهه... وقال: «اللهم إني أسألك خير هذه الريح... اللهم اجعلها رياحًا ولا تجعلها ريحًا»[٢]. وقد استدلّ بهذا الحديث القاسم بن سلام[٣]، والخطَّابي[٤]، ومكي[٥]، والحريري[٦]، والسيوطي[٧]، على تخصيص المفرد بالعذاب، والجمع بالرحمة.

ولكن القراءات المتواترة لا تثبت هذه القاعدة، فقد جاءت (الريح) مرادًا بها الرحمة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾[الأعراف: ٥٧]، وقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [النمل:٦٣]، وقوله تعالى: ﴿اللهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفاً فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ

---

(١) البرهان ٤/ ١٤، والإتقان ٢/ ٣٠٠، وينظر: التعبير القرآني: ١٤. وقد أحال إلى البيان والتبيين ١/ ٢٠، وليس فيه ذكر للريح والرياح.

(٢) المعجم الكبير. للطبراني. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط:٢. الموصل:مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ. ١١/ ٢١٣.

(٣) مشكل الآثار. للطحاوي. ط: ١. الهند: مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٣٣هـ. ١/ ٣٩٨.

(٤) غريب الحديث. للخطابي. تحقيق: عبد الكريم العزباوي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ. ١/ ٦٧٩.

(٥) الكشف ١/ ٢٧١.

(٦) درة الغواص: ١٢٠.

(٧) الإتقان ٢/ ٣٠٠.

مِنْ خِلالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَاللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ [فاطر:٩] في قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي[١]. كما جاءت (الرياح) مرادًا بها العذاب في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيَاحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلالُ الْبَعِيدُ﴾ [إبراهيم:١٨] في قراءة نافع[٢].

ولا شك أن هذا يبطل ما ذهبوا إليه من تخصيص المفرد بالعذاب، والجمع بالرحمة. وأمَّا الحديث الذي استدلوا به فقد ضعفه الهيثمي[٣] (ت ٨٠٧)[٤]، ووصفه الألباني: بالنكارة[٥]، والبطلان[٦]، وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تسبوا الريح، فإذا رأيتم ما تكرهون فقولوا: اللهم إنَّا نسألك من خير هذه الريح، وخير ما فيها، وخير ما أمرت به، ونعوذ بك من شر هذه الريح، وشر ما فيها، وشر ما أمرت به»[٧]. وقد صححه الألباني[٨]، وقال الطحاوي[٩]

---

(١) السبعة: ١٧٣، والكشف ١/ ٢٧٠، وحجة القراءات: ٥٣٤، ٥٦٠، ٥٩٢، والنشر ٢/ ٢٢٣.

(٢) السبعة: ١٧٣، والكشف ١/ ٢٧٠، والنشر ٢/ ٢٢٣.

(٣) هو علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، أبو الحسن، إمام في الحديث والرجال، من مصنفاته: مجمع الزوائد. (الضوء اللامع ٥/ ٢٠٠، وشذرات الذهب ٧/ ٧٠).

(٤) مجمع الزوائد. للهيثمي. القاهرة: دار الريان، ١٤٠٧هـ. ١٠/ ٣١٥.

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة. للألباني. ط:١. الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٢٥هـ. ١٢/ ٢٢١.

(٦) سلسلة الأحاديث الصحيحة . للألباني . ط:١. الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٦هـ. ٦/ ٦٠٢.

(٧) رواه الترمذي. كتاب الفتن. باب (٦٥) ٤/ ٤٥١. عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٨) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/ ٥٩٨.

(٩) هو أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، أبو جعفر، فقيه ومحدث، من تصانيفه: شرح مشكل =

(ت٣٢١): وفيه دلالة على أن الريح قد تأتي بالرحمة، وقد تأتي بالعذاب، وأنَّه لا فرق بينهما إلا بالرحمة والعذاب، وأنها ريح واحدة لا رياح، فما جاء في حديث الطبراني عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ: اللهم اجعلها رياحًا ... لا أصل له[١].

فالصواب أن المحدد لدلالة الصيغة هو السياق الواردة فيه[٢]، وما ذكر من التخصيص لا دليل عليه، بل هو معارض بالقراءات المتواترة.

***

ومن الغرائب ما نُقِل من أن (الإمام) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلا يُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾ [الإسراء: ٧١]، جمع (أُمّ)، أي: إن الناس يدعون يوم القيامة بأُمَّهاتهم[٣]، وقالوا: إن في ذلك ثلاثة أوجه من الحكمة: الأول: لأجل عيسى عليه السلام، والثاني: لإظهار شرف الحسن والحسين رضي الله عنهما، والثالث: لئلا يفتضح أولاد الزنى[٤].

الآثار (وفيات الأعيان ١/ ٧١، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧، وشذرات الذهب ٢/ ٢٨٨).

(١) شرح مشكل الآثار. للطحاوي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ. ٢/ ٣٨٦.

(٢) صيغ الجموع في القرآن الكريم ٢/ ٩٩.

(٣) الكشاف ٢/ ٤٥٩، وتفسير البغوي ٢/ ٦٩٧، والتفسير الكبير ٢١/ ٣٧٦، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٩٣، وتفسير البيضاوي (مع الشهاب) ٦/ ٥٠، وتفسير أبي السعود ٥/ ١٨٧، وفتح القدير ٣/ ٢٩٢.

(٤) الكشاف ٢/ ٤٥٩، وتفسير البغوي ٢/ ٦٩٧، والتفسير الكبير ٢١/ ٣٧٦، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٩٣، وتفسير أبي السعود ٥/ ١٨٧، وحاشية الشهاب ٦/ ٥٠.

وقد استبعد الزمخشري هذا القول، ووصفه بأنه من بِدع التفسير، وعقب على الحكمة منه بقوله: «وليت شعري أيهما أبدع، أصحة لفظه أم بهاء حكمته؟!»[١]، ونقل الرازي تعقيب الزمخشري[٢]، إشارةً إلى تضعيفه هذا القول، كما نص على تضعيفه القرطبي[٣]، والزركشي[٤]، والشهاب الخفاجي[٥]، والشوكاني[٦] (١٢٥٠)[٧].

وضَعْفُهُ من ثلاثة أوجُه:

الأول: من حيث النقل، ففي الحديث الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنَّ الغادر يرفع له لواء يوم القيامة، يقال: هذه غَدْرةُ فلان بن فلان»[٨]. ففي هذا دليل على أن الناس يدعون في الآخرة بأسائهم وأسماء آبائهم، لا بأسماء أمهاتهم[٩].

---

(١) الكشاف ٢/ ٤٥٩.
(٢) التفسير الكبير ٢١/ ٣٧٦.
(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٩٣.
(٤) البرهان ١/ ٣٧٥.
(٥) حاشية الشهاب ٦/ ٥٠.
(٦) هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إمام في الفقه والتفسير والحديث والأصول، من تصانيفه: تفسيره: فتح القدير، ونيل الأوطار. (البدر الطالع ٢/ ٢١٤، والأعلام ٦/ ٢٩٨، ومعجم المؤلفين ٣/ ٥٤١).
(٧) فتح القدير ٣/ ٢٩٢.
(٨) رواه البخاري . في الأدب. باب (ما يدعى الناس بآبائهم) ٧/ ١١٥، ومسلم. في الجهاد. رقم (٩) ٣/ ١٣٥٩.
(٩) الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٩٣.

الثاني: من حيث اللغة، فلم يذكروا أن (أُمًّا) تجمع على (إمام)[١].

الثالث: من حيث السياق، إذ إنّ (كل أُناس) تعني كل طائفة من الناس، أي: يوم ندعو كل طائفة بأمهاتهم، وهذا غير سائغ.

وأمّا من حيث التصريف، فلا وجه لتضعيفه، إذ إنه ينقاس جمع (فُعْل) على (فِعال)، نحو: رُمح ورِماح، قال سيبويه: «وأمَّا ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعْلاً) فإنه يكسر من أبنية أدنى العدد على (أفْعال)، وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد، فيكسرونه على (فُعُول وفِعال)، و(فُعُول) أكثر... و(الفِعال) في المضاعف منه كثير، وذلك قولهم: أخْصاص وخِصاص، وأعْشاش وعِشاش...»[٢].

واختلفوا في (إمامهم) على غير هذا القول، فقيل: هو : نبيهم، ومن كانوا يقتدون به في الدنيا ويأتمون به في أمور دينهم، واختاره الطبري. وقيل: هو كتاب أعمالهم. وقيل: كتابهم الذي أنزل عليهم فيه أمر ونهي، أي ما أنزل على رسولهم[٣]. وقيل: بأعمالهم، فيقال: يا أهل الصدقة، يا أهل الصلاة، يا أهل النميمة[٤]. وقيل: بمعبودهم، فكل قوم يجتمعون إلى رئيسهم في الخير والشر[٥].

---

(١) مقاييس اللغة (أم) ١/ ٢١، واللسان (أمم) ١٢/ ٢٣-٣٧، والتاج (أمم) ٣١/ ٢٢٧-٢٥٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٧٦.

(٣) جامع البيان ١٥/ ١٢٦، وتفسير البغوي ٢/ ٦٩٧، ووضح البرهان ٢/ ١٦، وزاد المسير ٥/ ٦٤، والتفسير الكبير ٢١/ ٣٧٦، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٩٢، وتفسير أبي السعود ٥/ ١٨٧، وفتح القدير ٣/ ٢٩٢، وأضواء البيان ٣/ ٤٤٩.

(٤) تفسير البغوي ٢/ ٦٩٧، وزاد المسير ٥/ ٦٥، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٩٢، وفتح القدير ٣/ ٢٩٢.

(٥) تفسير البغوي ٢/ ٦٩٧.

وقال الرازي: يحتمل أن يكون الإمام أنواع الأخلاق الفاضلة والفاسدة، فإن لكل إنسان خلقًا يستولي عليه، فيكون كالإمام له[١]. وقيل: بالقوى الحاملة لهم على عقائدهم وأفعالهم، كالعصبية والجاهلية[٢].

وأكثر المفسرين على أنه المُؤتَمُّ به من نبي أو مقدم، نص على اختياره الطبري[٣]، وقدمه المفسرون في سرد الأقوال[٤]، وهو الأظهر من حيث اللغة والسياق.

---

(١) التفسير الكبير ٢١/ ٣٧٦.

(٢) تفسير البيضاوي (مع الشهاب) ٦/ ٥٠.

(٣) جامع البيان ١٥/ ١٢٧.

(٤) ينظر الحاشية رقم (٢).

الفصل الثالث: في مسائل متفرقة في التأنيث والتصغير والنسب

التأنيث:

يذكر العلماء في باب التأنيث أن صيغة (فَعِيل) إذا كانت بمعنى مفعول، يستوي فيها المذكر والمؤنث، بشرط العلم بالموصوف[1]، فيقال: أسعفت رجلاً جريحًا، وامرأةً جريحًا، ولا يقال: جريحة، ويقال: هذا رجل رحيم، وامرأة رحيمة، ولا يقال: امرأة رحيم.

وعلة استواء المذكر والمؤنث فيه أنه معدول عن مفعول، فـ: كفٌّ خضيب، «كان ينبغي أن يقال: كفٌّ مخضوبة... فصرف إلى (فعيل) وطرحت الهاء منه، ليكون فرقًا بين ما هو مفعول به، وبين ما له الفعل، ألا ترى أن قولك: كف خضيب، معناها: كف خُضِبَت..»[2].

إلا أنه قد جاء ما يخالف القاعدة في كتاب الله عز وجل، فأخذ العلماء في تأويله وتوجيهه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦]، فقد وجهت توجيهات كثيرة، وألف فيها رسائل، وأنا أسرد

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٧، وإصلاح المنطق: ٣٤٣، وأدب الكاتب: ٢٩١، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٢/ ١٥، وشرح المفصل ٥/ ١٠٢، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٤٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٨، والمساعد ٣/ ٣٠٢.

(٢) المذكر والمؤنث. للفراء. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. القاهرة: دار التراث، ١٩٧٥م. ص: ٦٠. وينظر: شرح المفصل ٥/ ١٠٢، والنحو والدلالة. د. محمد حماسة عبد اللطيف. ط:١. القاهرة: دار الشروق، ١٤٢٠هـ. ص: ١٢٩.

هذه التوجيهات، وما اعترض به عليها[١]:

الأول: أن المقصود قرب المسافة، لا قرب النسب[٢]، والعرب تفرق بين قرب المسافة وقرب النسب، فيقال: دارك مني قريب، وفلانة مني قريب، إن أريد المسافة، فإن أريد النسب لم يجز إلا فلانة مني قريبة. هذا قول الفراء، ونظّر له بقوله تعالى: ﴿ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود:٨٣]، وقوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً﴾ [الأحزاب:٦٣][٣].

وغلطه الزجاج؛ لأنه يرى التسوية بين ما كان للمسافة وما كان للنسب، في وجوب التذكير والتأنيث[٤].

وغلطه أيضًا ابن هشام؛ لأنه يجوز على قوله أن يقال في قريب النسب: فلان قريبي، قال: «وقد نص على أن ذلك خطأ، وأن الصواب أن يقال: ذو قرابتي»[٥].

الثاني: أن (قريب) ليس صفة، وإنما هو ظرف للمكان[٦]، وهذا قول أبي

---

(١) مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: إن رحمة الله قريب من المحسنين. لابن هشام. تحقيق: د. عبد الفتاح الحموز. ط:١. عمان: دار عمار، ١٤٠٥هـ.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٠. وجامع البيان ٨/ ٢٠٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٣١، وتفسير البغوي ٢/ ١١١(ونسب القول لأبي عمرو بن العلاء)، وزاد المسير ٣/ ٢١٦، والتبيان ١/ ٥٧٥، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٤٥، وتفسير البيضاوي ٤/ ١٧٥.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٤٥.

(٥) مسألة الحكمة في تذكير قريب: ٥٩.

(٦) مجاز القرآن ٢/ ٢١٦، وجامع البيان ٨/ ٢٠٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٣٢، ووضح البرهان ١/ ٣٦٠، والتبيان ١/ ٥٧٥، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٤٥، والتسهيل لابن =

عبيدة، فإنه قال: «هذا موضع يكون في المؤنثة والثنتين والجميع منها بلفظ واحد، ولا يدخلون فيها الهاء؛ لأنه ليس بصفة، ولكنه ظرف لهن وموضع، والعرب تفعل ذلك في قريب وبعيد... وقال الشنفرى[(١)]:

تُؤَرِّقُنِي وَقَدْ أَمْسَتْ بَعِيدًا ... وأَصْحابي بِعَيْهَمَ أَوْ تَبالَه[(٢)]

واعترضه الأخفش الأصغر[(٣)] (ت٣١٥) بأنه لو كان كذلك لوجب نصبه، كما يقال: إن زيدًا قريبًا منك[(٤)]، ونقل ابن الشجري اعتراضه[(٥)].

وقد أجاز سيبويه رفع ما يفيد الظرف، باعتباره اسمًا، ونظَّر له بقول لبيد[(٦)]:

= جزي ١/ ٣٠٤، والبحر المحيط ٤/ ٣١٣، وينظر: التفسير الكبير ١٤/ ٢٨٦.

(١) البيت من الوافر. وليس في ديوانه. منسوب له في: مجاز القرآن ١/ ٢١٦، و(عيهم) و(تبالة) موضعان.

(٢) مجاز القرآن ١/ ٢١٦.

(٣) هو علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن، الملقب بالأخفش الأصغر، نحوي. (نزهة الألباء: ١٨٥، وإنباه الرواة ٢/ ٢٧٦، وإشارة التعيين: ٢١٩).

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٣٢، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٤٥.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٩. قال النحاس: «ومذهب أبي عبيدة أن تذكير (قريب) على تذكير المكان» (إعراب القرآن ٢/ ١٣٢)، ثم نقل اعتراض الأخفش الأصغر، وبموازنته بكلام أبي عبيدة، وباعتراض الأخفش الأصغر، لا يكون هذا التعبير دقيقًا، فإنه ظاهر في إرادة الظرف، وأما التذكير لإرادة المكان، فلا يوجب ما اعترض به الأخفش. (ينظر: تعليق د. الطناحي على عبارة ابن الشجري في مذهب أبي عبيدة. هامش (٤) ٢/ ٥٨٩).

(٦) البيت من الكامل، وهو من معلقته المشهورة. الديوان: ٢١٥، والأزهية: ٢٨٧، وشرح المعلقات السبع للزوزني: ٩٥، والخصائص ٢/ ٤١٥، والكشاف ٣/ ١٢٨، وأمالي ابن =

فَغَـدَتْ كِـلا الفَـرْجَيْنِ تحسِـبُ أَنَّـهُ مَـوْلى المَخافَـةِ خَلْفُهـا وأَمامُهـا[1]

وبهذا رد أبو حيان على الأخفش الأصغر، وقال: إنه ليس بخطأ؛ لأنه قد اتُّسِع في الظرف، فاستعمل غير ظرف، كما يقال: هندٌ خَلْفُك... وإنما يلزم النصب إذا بقي على الظرفية، ولم يتسع فيه[2].

واستظهر أبو حيان أن قرب رحمة الله من المحسن لا تقيد بزمان[3]، وهذا رد على قول أبي عبيدة، من حيث سياق الآية، لا من حيث الصنعة.

وبتأمل القولين، قول الفراء وأبي عبيدة، نجد أنهما بمعنى واحد، وإن كان قد جعل العلماء كلاً رأيًا بذاته، فإن قرب المسافة هو قرب الموضع، ولذا عدهما الطاهر بن عاشور قولاً واحدًا، واستحسنه من بين الأقوال، قال: «وأحسنها عندي قول الفراء وأبي عبيدة، أن قريبًا أو بعيدًا إذا أطلق على قرابة النسب أو بعد النسب فهو مع المؤنث بتاء ولا بد، وإذا أطلق على قرب المسافة أو بعدها جاز فيه مطابقة موصوفه، وجاز فيه التذكير على التأويل بالمكان، وهو الأكثر، قال تعالى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾[هود: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣]، ولَمَّا كان إطلاقه في هذه الآي على وجه الاستعارة من قرب المسافة، جرى على الشائع في استعماله في المعنى

=

الشجري ١/ ١٩٧، واللسان (قدم) ١٢/ ٤٦٧. وبلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٩٢.

(١) الكتاب ١/ ٤٠٧.

(٢) البحر المحيط ٤/ ٣١٣.

(٣) المصدر السابق ٤/ ٣١٤.

الحقيقي، وهذا من لطيف الفروق العربية في استعمال المشترك إزالةً للإبهام بقدر الإمكان»[(١)].

الثالث: أنَّ (الرحمة) بمعنى المطر، قاله الأخفش[(٢)]، ويؤيده قوله تعالى في الآية التي تليها: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧][(٣)]، واعترضه ابن هشام من وجوه، منها:

١- أنه لو كانت الرحمة الثانية هي الأولى، لكان التعبير عنها بالضمير.

٢- أنه إذا أمكن الحمل على العام، وهو مطلق الرحمة، فلا يعدل إلى الخاص.

٣- أن المطر لا يختص بالمحسنين.

٤- أن الإضافة في (إن مطر الله قريب) غير مستساغة[(٤)].

الرابع: وهو للأخفش أيضًا[(٥)]، أنه ذكر كما يذكر مجازي التأنيث[(٦)]، كقول عامر بن جوين الطائي[(٧)]:

---

(١) التحرير والتنوير ٨/ ١٧٧.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥١٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٤٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٣٢، وزاد المسير ٣/ ٢١٦، والبيان ١/ ٣٦٥، والتبيان ١/ ٥٧٥، والبحر المحيط ٤/ ٣١٣.

(٣) مسألة الحكمة من تذكير قريب: ٦٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥١٩.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٣٢، والكشاف ٢/ ٨٣، والتفسير الكبير ١٤/ ٢٨٦، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٤٥، وتفسير النسفي ٢/ ٥٧، والتسهيل لابن جزي ١/ ٣٠٤، وبصائر ذوي التمييز ٤/ ٢٥٢، وفتح القدير ٢/ ٢٤٤.

(٧) البيت من المتقارب. لعامر بن جوين الطائي، في الكتاب ٢/ ٤٦، وخزانة الأدب ١/ ٤٥، =

فـــلا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهـــا ولا أرْض أبْقَـــــلَ إبْقالَهَـــــا

وذكر الطبري إنكار بعض أهل العربية لقول الأخفش[١].

وقد ذهب إليه الجوهري[٢]، واعتُرِض بأنَّ المؤنث المجازي إذا تقدم على الفعل وجب تأنيثه، ولا يذكر إلا في ضرورة الشعر، كالبيت المتقدم[٣]، إلا أن ابن كيسان أجاز التذكير وإن تأخر الفعل، ولم يخصه بالضرورة[٤].

الخامس: قال الزجاج: ذكر؛ لأن الرحمة والغفران بمعنى واحد[٥]، واستحسنه النحاس[٦]، أو أن يقال: الرحمة والرُّحم بمعنى واحد[٧]، فهو أوفق؛ لأن الرُّحم من لفظ الرحمة[٨]، ومثل قول الزجاج ما جوَّزه أبو بكر بن الأنباري من أن الرحمة بمعنى: الفضل[٩]، وقول الجوهري: إنها بمعنى الإحسان[١٠]، وما

=

وشرح شواهد الإيضاح ٣٣٩، وللأعشى في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٢. القاهرة: دار المعارف، ص: ٥٢٢، والتفسير الكبير ٣٠/ ٦٩٣، وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ١١٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٢، والبلغة: ٦٤، وشرح المفصل ٥/ ٩٤، والمقرب: ٣٣١.

(١) جامع البيان ٨/ ٢٠٨.

(٢) الصحاح (قرب) ١/ ١٩٨.

(٣) البحر المحيط ٤/ ٣١٣.

(٤) الدر المصون ٥/ ٣٤٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٤٤.

(٦) إعراب القرآن ٢/ ١٣١.

(٧) الكشاف ٢/ ٨٣، والتبيان ١/ ٥٧٥، وتفسير البيضاوي (مع الشهاب) ٤/ ١٧٥، وتفسير النسفي ٢/ ٥٧.

(٨) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٩.

(٩) المذكر والمؤنث ٢/ ٢٧.

(١٠) الصحاح (قرب) ١/ ١٩٨.

نقله البغوي عن بعضهم أنها بمعنى الثواب[١]. وهذا كله من الحمل على المعنى[٢]، واستشهدوا له بقول الأعشى[٣]:

أرى رجُلاً منهم أَسِيفًا كَأَنَّما ... يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبا[٤]

قال الفارسي: «يجوز أن يكون حمل الكلام على العضو»[٥]، وعقب أبو البركات الأنباري على هذا البيت ونظائره بقوله: «والحمل على المعنى أكثر في كلامهم من أن يحصى»[٦].

ورد هذا ابن هشام بأنه لو كان ذلك لجاز أن يقال: موعظة نافع، وذكرى نافع، بمعنى: وعظٌ نافع، وذِكرٌ نافع[٧]، وأما وقوع (مخضبًا) صفة للكف في البيت فإنه ضرورة، ولا يسوغ تخريج كتاب الله على الضرورة[٨].

---

(١) تفسير البغوي ٢/ ١١١، والبحر المحيط ٤/ ٣١٣، وتفسير القرآن العظيم ٢/ ٢٩٨.

(٢) المحرر الوجيز ٢/ ٤١١، ووضح البرهان ١/ ٣٦٠، والبيان ١/ ٣٦٥. والتفسير الكبير ١٤/ ٢٨٦، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٤٥.

(٣) البيت من الطويل. في ديوانه (الصبح المنير): ٨٩، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٧١، ومجالس ثعلب ١/ ٣٨، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١/ ٣٦٢، والتكملة :٣٨٣، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.ص: ٧٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٢.

(٤) التكملة: ٣٨٣، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري: ٧٠، ومسألة الحكمة من تذكير قريب: ٥١، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٥.

(٥) التكملة: ٣٨٣.

(٦) الإنصاف ٢/ ٧٧٧.

(٧) مسألة الحكمة من تذكير قريب: ٥١.

(٨) المصدر السابق: ٦١.

كما نقل السيوطي رد هذا القول، بأنه لو جاز تأويل المذكر بالمؤنث والعكس، لجاز أن يقال: رأيت زيدًا فكلّمتني، ورأيت هندًا فأكرمني، بناء على أن زيدًا (نفس)، وهندًا (شخص)، كما ذهب إلى رد الاستشهاد بالبيت بأن (الكف) تذكر وتؤنث[١]. وهو قول ضعيف، أنكره أبو حاتم السجستاني[٢]، وأبو بكر بن الأنباري[٣]، وذهب الأكثرون إلى أن الكف مؤنثة لا غير[٤].

والحق أن الحمل على المعنى قياس مأخوذ به، ولا سبيل لإنكاره[٥]، وقد أورد الزركشي له أمثلة كثيرة في القرآن الكريم، منها الآية التي نحن بصددها[٦].

وروى الأصمعي عن أبي عمرو، أنه سمع رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، قال: فقلت: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟[٧].

---

(١) الأشباه والنظائر ٥/ ٢٥٠.
(٢) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني. تحقيق:د. حاتم الضامن. ط:١ دمشق: دار الفكر، ١٤١٨هـ: ١٢٥.
(٣) المذكر والمؤنث ١/ ٣٦١.
(٤) المذكر والمؤنث للفراء: ٨٠، والمخصص ٢/ ٤، ١٦/ ١٨٨، والبلغة: ٧٠.
(٥) ينظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين. د. عبد الفتاح حسن علي البجة. ط:١. عمان: دار الفكر، ١٤١٩هـ. ص: ٢٤١. فقد ذكر أقوالاً ومسائل لطائفة كبيرة من العلماء، ارتضوا الحمل على المعنى، ووجهوا به، ونظروا له.
(٦) البرهان ٣/ ٤١٢.
(٧) المحتسب ١/ ٢٣٨.

السادس: أن (قريب) مصدر[١]، على وزن فعيل، كالنقيق، والضغيب[٢]، والمصدر لا يذكر ولا يؤنث، ولا يثنى ولا يجمع، واستشهدوا له بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥][٣]. والظاهر أن حذف التاء لا لأنه مصدر، وإنما لأنه مجازي التأنيث، وأيضًا قد فصل بين الفعل والفاعل بالمفعول، قال الرازي: وهذا القول راجع إلى قول الزجاج؛ لأن الموعظة أريد بها الوعظ[٤].

السابع: أن (الرحمة) مصدر، فيخبر عنه بالمذكر، نقل عن النضر بن شميل[٥] (ت ٢٠٣)[٦]. كما قال زهير:

....فَهُمْ رِضًا وهُمُ عَدْلُ[٧]

---

(١) الكشاف ٢/ ٨٣، والتفسير الكبير ١٤/ ٢٨٦، وتفسير البيضاوي (مع الشهاب) ٤/ ١٧٦، والبحر المحيط ٤/ ٣١٣، وروح المعاني ٨/ ١٤٣.
(٢) النقيق صوت الضفدع، والضغيب صوت الأرنب.
(٣) الكشاف ٢/ ٨٣، والتفسير الكبير ١٤/ ٢٨٦، وتفسير البيضاوي (مع الشهاب) ٤/ ١٧٦، والبحر المحيط ٤/ ٣١٣، وروح المعاني ٨/ ١٤٣.
(٤) التفسير الكبير ١٤/ ٢٨٦.
(٥) هو النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني، نحوي متقدم، وصاحب غريب وشعر وحديث وفقه. (مراتب النحويين: ١٠٨، وطبقات النحويين واللغويين: ٥٥، وإشارة التعيين: ٣٦٤).
(٦) وضح البرهان ١/ ٣٦١، والتفسير الكبير ١٤/ ٢٨٦، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٤٥، وفتح القدير ٢/ ٢٤٣.
(٧) سبق تخريجه.

الثامن: نقل البغوي عن الخليل بن أحمد أن القريب والبعيد يستوي فيهما المذكر والمؤنث والمفرد والجمع[١]، فخص القريب والبعيد. ونقل القرطبي عن الكسائي أن (قريبًا) نعت ينعت به المذكر والمؤنث والمفرد والجمع، وشاهده قول الشاعر[٢]:

وكنَّا قريبًا والدِّيارُ بَعِيدَةٌ　　　فَلَمَّا وَصَلْنا نُصْبَ أعْيُنِهِمْ غِبْنا[٣]

فخص القريب فقط.

وتخصيص القريب والبعيد دون ما سواهما يحتاج إلى دليل أو تعليل، وقد وردت الشواهد بمجيء (فعيل) مذكرًا وهو صفة لمؤنث –مما خرج على القاعدة– في غير القريب والبعيد[٤].

التاسع: أن (رحمة) زائدة، والتقدير: إن الله قريب[٥]، قال ابن هشام: ولا يصح هذا الوجه عند البصريين؛ لأن الأسماء لا تزاد[٦].

العاشر: أن ذلك على حذف مضاف، والتقدير: مكان رحمة الله، ونظيره قول حسان[٧]:

---

(١) تفسير البغوي ٢/ ١١١.
(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٢، وفتح القدير ٤/ ٦٠٩.
(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٢.
(٤) ينظر: الشواهد التي أوردتها في الفصل الثاني من هذا الباب.
(٥) مسألة الحكمة من تذكير قريب: ٣٤.
(٦) المصدر السابق.
(٧) البيت من الكامل. في ديوانه: ٣٦٢. وطبقات فحول الشعراء ١/ ٢١٨، وجمهرة اللغة =

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمُ   بَرَدى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

أي: ماء بردى يُصفَّق[١]، قال ابن هشام: «وهذا المضاف الذي قدروه في غاية البعد، والأصل عدم الحذف، والمعنى مع ترك هذا المضاف أحسن منه مع وجوده»[٢].

الحادي عشر: أن ذلك على حذف موصوف، والتقدير: إن رحمة الله شيء قريب[٣]، وخُرِّج عليه قول الشاعر[٤]:

قَامَتْ تُبَكِّيْهِ عَلَى قَبْرِهِ   مَنْ لِيَ بَعْدَكَ يَا عَامِرُ

=

١/ ٢٥٩، والكشاف ١/ ٢١٦، وشرح المفصل ٣/ ٢٥، ، وشرح الكافية للرضي القسم الأول ٢/ ٩٣٦، وخزانة الأدب ٤/ ٣٨١، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥١. البريص: نهر بدمشق، ويصفَّق: يمزج.

(١) الأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٧. نقلاً عن ابن مالك، ومسألة الحكمة في تذكير قريب: ٣٦.

(٢) مسألة الحكمة من تذكير قريب: ٣٧.

(٣) الكشاف ٢/ ٨٣، وتفسير البيضاوي (مع الشهاب) ٤/ ١٧٥، وتفسير النسفي ٢/ ٥٧، والتسهيل لابن جزي ١/ ٣٠٤، والبحر المحيط ٤/ ٣١٣، ومسألة الحكمة في تذكير قريب: ٣٨.

(٤) البيتان من السريع، منسوب لامرأة من العرب في المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١/ ١٤٧، والعقد الفريد ٣/ ٢٥٩ (برواية لا شاهد فيها، إلا أن المحقق أشار إلى رواية أخرى تصلح شاهدًا للمسألة)، وبلا نسبة في مجاز القرآن ٢/ ٧٦، والأصول ٣/ ٤٣٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٠م. ٢/ ١٠٦، والإفصاح. للفارقي. تحقيق: سعيد الأفغاني. لا ط. بيروت: مؤسسة الرسالة، ص: ٦٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢٥، والإغراب في جدل الإعراب. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ. ص: ٥٠، وشرح المفصل ٥/ ١٠١. وغيرها...

تَرَكْتَنـــي في الـــدَّارِ ذا غُرْبـــةٍ   قَــدْ ذلَّ مَــنْ لَــيْسَ لَــهُ نــاصِرُ

أي شخصًا ذا غُرْبة[١].

وضعَّف هذ القول ابن هشام، بل وصفه بشدة الضعف، وقال إنه شاذ، ينزه عنه كتاب الله، ثم إن الأصل عدم الحذف[٢].

والقول بشذوذ التأنيث بنية موصوف مذكر والعكس مذهب الكوفيين، وتخرج الشواهد المحمولة على هذا عندهم على قصد التمثيل، وحجتهم في منع هذا التأويل: أنه يرد عليه جواز: هند قائم، بنية: شخص قائم، وزيد قائمة، بنية: نسمةٌ قائمة[٣].

وأما هذا الشاهد فقد خرجه ابن الأنباري على أن الضمير وهو الياء في (تركتني) اسم للمتكلم والمتكلمة، فأخرجوا (ذا) على لفظ الضمير؛ لأنه يكون للمذكر، والمذكر هو الأصل[٤].

ويمكن الرد على ما أوردوه من جواز: زيد قائمة، والعكس، بأن الحمل على المعنى إنما هو «اتساع يقتصر فيه على السماع»، كما قال أبو البركات الأنباري[١]، فلا يرد عليه هذا.

---

(١) الأصول ٣/ ٤٣٩، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ١٠٦، وأمالي المرتضى ١/ ٧٦، والإفصاح: ٦٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢٥، والبلغة :٦٥، وشرح المفصل ٥/ ١٠١،ومسألة الحكمة من تذكير قريب: ٣٨.

(٢) مسألة الحكمة من تذكير قريب: ٣٩.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١/ ١٤٥.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٤٧.

الثاني عشر: أنه من باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه، إذا كان صحَّ الاستغناء عنه[٢]، ومنه قول الشاعر[٣]:

إِنـارةُ العَقْـلِ مَكْسُـوفٌ بِطَـوْعِ هَـوًى   وعَقْـلُ عـاصِي الهـوى يَـزْدادُ تَنْـويرا

وقول ذي الرمة[٤]:

مَشَـيْنَ كَـما اهْتَـزَّتْ رِمـاحٌ تَسَـفَّهَتْ   أَعالِيَهـا مَـرُّ الرِّيـاحِ النَّواسِـمِ

قال الفارسي عند توجيه قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]: ولو قال قائل: إن (عشر) ذكّر لأنه مضاف إلى مضاف إلى مؤنث، «قيل: هذا التقدير والتأويل في القرآن يعتد كالفاسد، إنما يجوز هذا في ضرورة الشعر»[٥]. وقد نقل ابن هشام نص الفارسي في رسالته عن تذكير

=

(١) الإنصاف ٢/ ٧٨١.

(٢) تفسير النسفي ٢/ ٥٧، وتفسير القرآن العظيم ٢/ ٢٩٨، ورسالة ابن مالك في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٨، ومسألة الحكمة من تذكير قريب: ٤٠.

(٣) البيت من البسيط. غير منسوب في أوضح المسالك ٢/ ١٠٥، ومغني اللبيب: ٦٦٥، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٦٣، وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٧، ونسب لبعض المولدين في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨١، وشرح أبياته ٧/ ١٠١ (نقلاً عن العيني في المقاصد النحوية ٣/ ٣٩٦).

(٤) البيت من الطويل. في ديوانه ٢/ ٧٥٤، والكتاب ١/ ٥٢، والمقتضب ٤/ ١٩٧، والأصول ٢/ ٧٢، والخصائص ٢/ ٤١٧، والنكت في تفسير كتاب سيبويه. للأعلم. تحقيق: زهير سلطان. ط:١. الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٠٧هـ. ١/ ١٩٠.

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه. للفارسي. تحقيق: . عوض القوزي. ط:١. ١٤١٥هـ. ٤/ ٦٨.

(قريب)، ولم يعلق عليه[١]، لكنه في مغني اللبيب جعله من الأوجه المحتملة للآية، فقال: «ويحتمل أن يكون منه: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، ويبعده: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[الشورى:١٧] فذكَّر الوصف حيث لا إضافة»[٢].

والحق أن هذا الوجه لا يختص بالضرورة، بل إن شواهده كثيرة[٣]، ومنها قوله تعالى: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) [يوسف:١٠] في قراءة الحسن[٤] (ت ١١٠)[٥].

وفي هذا التعبير فائدة دلالية، إذ إن التعبير بـ(قريب) يكسب معنيين: قرب الله تعالى، وقرب رحمته، فجاء الجمع بين المعنيين بطريق مختصر موجز[٦].

الثالثَ عشر: أنَّ (قريب) (فعيل) بمعنى (مفعول)، فيستوي فيه المذكر والمؤنث[٧]، ولم يستجده أبو حيان؛ لأن ما ورد من مجيء فعيل بمعنى مفعول إنما

---

(١) مسألة الحكمة من تذكير قريب: ٤١.

(٢) مغني اللبيب: ٦٦٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٥١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس. تحقيق: د. زهدي زاهد. ط:١. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٦هـ. ص: ٤١، والخصائص ٢/ ٤١٥.

(٤) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي زاهد، إمام في القراءة والفقه والتفسير. (سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٣، والوافي بالوفيات ١٢/ ١٩٠، وغاية النهاية١/ ٢٣٥).

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦، وجامع البيان ١٢/ ٩٤، والمحتسب ١/ ٢٣٧، والبحر المحيط ٥/ ٢٨٤.

(٦) معاني النحو. د.فاضل السامرائي. ط:١. عمّان: دار الفكر، ١٤٢٠هـ. ٣/ ١٣٦.

(٧) التبيان ٢/ ٥٧٥، والبحر المحيط ٤/ ٣١٣، ومسألة الحكمة من تذكير قريب: ٤٧.

هو من الثلاثي غير المزيد، وهذا بمعنى: مُقَرِّبة، بالإضافة إلى أن الوارد من الثلاثي غير المزيد غير مقيس[١].

وأنكر ابن هشام كون (فعيل) هنا بمعنى (مفعول)، ووصفه بأنه خطأ فاحش، دون أن يذكر تعليلاً[٢].

ورده الآلوسي بأن الرحمة صفة ذات، ولا يحسن الإخبار عنها بأنها مقربة[٣].

الرابعَ عشر: أنَّ (قريب) (فعيل) بمعنى (فاعل)، إلا أنه شُبِّه بـ(فعيل) بمعنى (مفعول)[٤]، كما شبه (فعيل) بمعنى (مفعول) به في الجمع على (فُعلاء) نحو: أسير وأسراء وقتيل وقُتلاء كما قالوا: رحيم ورحماء، وعليم عُلماء[٥].

الخامسَ عشر: أن (قريب) (فعيل) بمعنى (فاعل) إلا أنه شُبِّه بـ(فعيل) المصدر[٦].

السادسَ عشر: أن يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين لكون الآخر

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٣١٣.

(٢) مسألة الحكمة من تذكير قريب: ٤٨.

(٣) روح المعاني ٨/ ١٤٤.

(٤) الكشاف ٢/ ٨٣، والتبيان ١/ ٥٧٥، وشرح المفصل ٥/ ١٠٢، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٤٠، وتفسير البيضاوي (مع الشهاب) ٤/ ١٧٥، وتفسير النسفي ٢/ ٥٧، والبحر المحيط ٤/ ٣١٣، ومسألة الحكمة من تذكير قريب: ٤٨

(٥) البحر المحيط ٤/ ٣١٣.

(٦) تفسير البيضاوي (مع الشهاب) ٤/ ١٧٥، وتفسير أبي السعود ٣/ ٢٣٣، وأضواء البيان ٢/ ٢٤١.

تبعًا له[١]، وقد خُرِّج عليه قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء:٤][٢]. قال ابن هشام: «ولعل هذا القول يرجع إلى القول بالزيادة»[٣]، يعني زيادة الأسماء، وهي مما لم يجزه البصريون، كما سبق ونقلتُ عنه.

السابع عشر: أن (فعيلاً) يستوي فيه المذكر والمؤنث مطلقًا، وأنه مثل (فَعُول)، سواء كان (فعيل) بمعنى (مفعول) أو بمعنى (فاعل)، وسواء كان التأنيث حقيقيًا أم كان مجازيًّا، قاله الروذراوي[٤] (ت ؟)[٥]، واحتج بقول امرئ القيس[٦]:

فَتُورُ القِيَامِ قَطِيعُ الكَلا ... مِ تَفْتَرُّ عَنْ ذِي غُرُوبٍ خَصِر

وبأبيات أخرى[٧]، واعترضه ابن مالك، وساق الأدلة على كل ما يحتمل كلامه من الوجوه، ثم رد عليه الروذراوي، بكلام طويل[٨].

ووصف ابن هشام هذا القول بأنه من أفسد ما قيل؛ لأنه خلاف الواقع في كلام العرب، يقولون: امرأة ظريفة، ولا يجيزون التذكير..[٩].

---

(١) رسالة ابن مالك (الأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٩)، ومسألة الحكمة من تذكير قريب: ٤٩.

(٢) المصدران السابقان، وخُرِّج تخريجات أخرى، ينظر: المقتضب ٤/ ١٩٩، وجامع البيان ١٩/ ٥٩، والكشاف ٣/ ١٠٤، والبحر المحيط ٧/ ٥، والدر المصون ٨/ ٥١٠.

(٣) مسألة الحكمة من تذكير قريب: ٥٠.

(٤) لم تتيسر لي ترجمته.

(٥) الأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٠.

(٦) البيت من المتقارب، في ديوانه: ٩٥، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٣١، وبلا نسبة في الكشاف ٣/ ٣٧٠.

(٧) الأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٢.

(٨) ينظر نص كلامهما في: الأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٠.

(٩) مسألة الحكمة من تذكير قريب: ٥٤.

الثامن عشر: أن (فعيلاً) هنا بمعنى النسب، فـ(قريب) أي : ذات قرب[1]، ورده ابن هشام بأن استعمال الصفات على معنى النسب مقصور على أوزان خاصة، ليس (فعيل) منها[2].

وبعد أن ساق ابن هشام نحوًا من ثلاثةَ عشر تخريجًا، فنَّد أكثرها، قال: لا يبعد أن يقال: إن التذكير لمجموع أمور، واختار منها: اكتساب التذكير من المضاف إليه، وكون الرحمة مقاربة للرحم، والرحمة بمعنى المطر، و(قريب) على صيغة (فعيل)، و(فعيل) الذي بمعنى (فاعل) قد يحمل على الذي بمعنى مفعول[3].

ونحوًا من هذه التخريجات خُرِّج قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً﴾ [الأحزاب: ٦٣]، وقوله تعالى:﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، فقد خرجا على أن التأنيث غير حقيقي، أو أن المراد وقت الساعة، أو مجيء الساعة، أو أن المراد بالساعة البعث، أو المقصود قرب المسافة، أو أنه على النسب أي: ذات قرب، أو على حذف موصوف[4].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٣٢، والمحرر الوجيز ٢/ ٤١١، والبيان ١/ ٣٦٥، والتفسير الكبير ١٤/ ٢٨٦، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٤٥، والتسهيل لابن جزي ١/ ٣٠٤، والبحر المحيط ٤/ ٣١٣، وحاشية الشهاب ٤/ ١٧٥.

(٢) مسألة الحكمة من تذكير قريب: ٥٣.

(٣)مسألة الحكمة من تذكير قريب: ٦٧.

(٤) مجاز القرآن ٢/ ١٤١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣٩٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٧٧، ومشكل إعراب القرآن: ٦٤٥، والكشاف ٣/ ٢٧٥، ٤٦٥، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٠٠، ٥/ ٣١، وتفسير البغوي ٤/ ٧٨، والبيان ٢/ ٣٤٦، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ١٥٩، ١٦/ ١٢، والبحر المحيط ٧/ ٢٥٢، ٨/ ٥١٣. وغيرها..

ويتأمل هذه الأقوال التي خرَّجوا بها التذكير، يمكن أن تُصنَّف إلى ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى توجيهات غير وجيهة، وهي التخريجات: الثالث، والرابع، والثامن، والتاسع، والثالثَ عشر، والسابع عشر، وقد سقتُ ما ضُعِّفت به.

أما المرتبة الثانية، فهي التخريجات السادس، والسابع، والخامس عشر، والثامن عشر. فإنه لم يبدُ لي فيها وجاهة ولا رد.

أما المرتبة الثالثة، فهي التوجيهات الوجيهه، وهي الباقية، وبعضها أوجه من بعض، فالقول بتقدير موصوف محذوف، أو مضاف محذوف، أو تأويل الرحمة بمذكر، هذا كله وجيه، إذ إن السياق لا يخالفه، وشواهده كثيرة في كلام العرب، إلا أن التأويل لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة.

وأما قول الفراء وأبي عبيدة، فإنه ظاهر الوجاهة في سياق الآيات، إلا أنه لا يمكن أن تخرج عليه الشواهد الأخرى التي جاء فيها (فعيل) مذكرًا وهو صفة لمؤنث على خلاف قاعدته، نحو: قوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[يس: ٧٨] على قول(١)، وقول الشاعر(٢):

* بِأَعْيُنِ أَعْداءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ *

ونحوه(٣).

---

(١) ينظر: الكشاف ٣/ ٣٣١، والدر المصون ٩/ ٢٨٦.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢/ ٨٤٢، وشرح المفصل ٥/ ٤٩، وشرح شواهد =

لكنَّ القول بأن (فعيلاً) كثيرًا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فإن كان بمعنى مفعول، فهو القياس، وإن كان بمعنى (فاعل) فعلى التشبيه بالذي بمعنى (مفعول)، هو المؤيَّد بالشواهد، كما أنه مخلِّصٌ من التأويل، وقد صرَّح ابن جني بالأخذ به إذ قال: «وقالوا في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾: إنه أراد بالرحمة هنا المطر، ويجوز أن يكون التذكير هنا إنما هو لأجل (فعيل)، على قوله[1]:

* بِأَعْيُنِ أَعْداءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ *

وقوله[2]:

*... ولا عَفْراءُ مِنْكَ قَرِيبُ *[3]

فخلاصة القول: أنَّ (فعيلاً) في الآيات بمعنى (فاعل)، واستوى فيه المذكر والمؤنث؛ لأنه مشبه بـ(فعيل) بمعنى (مفعول).

=

شافية ابن الحاجب :١٣٨.

(١) سبق تخريجه.

(٢) جزء بيت من الطويل. وتمامه:

ليالِيَ لا عفراءُ منك بعيدة * فتدنو ولا عفراء منك قريب

وهو لعروة بن حزام. سمط اللآلي. لأبي عبيد البكري. حققه: عبد العزيز الميمني. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ ١/ ٤٠١، وزاد المسير ٣/ ٢١٦، وتزيين الأسواق. للأنطاكي. تحقيق: د. محمد ألتنوخي. ط:١ بيروت: عالم الكتب، ١٤١٣هـ ١/ ١٩٢. وخزانة الأدب ٣/ ٢١٥، وغير منسوب في تهذيب اللغة (قرب) ٩/ ١٢٥، والمحرر الوجيز ٢/ ٤١١، واللسان (قرب) ١/ ٦٦٣.

(٣) الخصائص ٢/ ٤١٢.

وقال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣].

جاءت (النَّطيحة) بالهاء، وهي بمعنى مفعولة، فالأصل حذف التاء، إلا أنه خرج عدة تخريجات:

الأول: أنها جرت مجرى الأسماء، ونقلت من الوصفية، وهو قول البصريين[١]، وابن السكيت[٢]، واختاره الجوهري[٣]، والبيضاوي[٤]، وأبو حيان[٥].

الثاني: أنَّ شرط حذف التاء لم يتحقق، وهو ذكر الموصوف، ولذا ثبتت، وهو قول الكوفيين[٦]، واختاره ابن درستويه[٧](ت ٣٧٤)[٨]، ومن المفسرين الطبري[١] وغيره[٢].

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٧، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٦٠، وجامع البيان ٦/ ٧٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٦٠ أ.

(٢) إصلاح المنطق: ٣٤٣.

(٣) الصحاح ١/ ٤١٢.

(٤) تفسير البيضاوي (مع الشهاب) ٣/ ٢١٥.

(٥) البحر المحيط ٣/ ٤١٠.

(٦) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٢/ ١٦.

(٧) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه أبو محمد، نحوي ولغوي ومحدث، من تصانيفه: شرح فصيح ثعلب. (نزهة الألباء: ٢١٣، وإنباه الرواة ٢/ ١١٣، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٥١١).

(٨) تصحيح الفصيح وشرحه. لابن درستويه. تحقيق:د. محمد بدوي المختون. القاهرة: وزارة الأوقاف،١٤١٩هـ. ص: ٤١٦.

واعترضه السمين، بأن الموصوف معلوم وإن لم يذكر، وإنما كان دخول التاء فيما لم يذكر الموصوف معه لئلا يُلبس، واللبس منتفٍ هنا[٣].

الثالث: أنها (فعيلة) بمعنى (فاعلة)؛ لأن الشاتين قد تتناطحان فتموتان[٤].

والأكثر خلاف ذلك، فإن موت المنطوحة هو الغالب، لا موت الناطحة.

الرابع: أن الهاء للمبالغة[٥].

ولا وجه للمبالغة هنا، فما زاد (النطيحة) عن المنخنقة والموقوذة والمتردية...

والمختار أنه لَّما حُذف الموصوف، حلت الصفة مكانه، فجرت مجرى الأسماء[٦]، وهنا يجتمع القولان.

=

(١) جامع البيان ٦/ ٧١.

(٢) كالبغوي (تفسير البغوي ١/ ٦٣٥)، والرازي (التفسير الكبير ١١/ ٢٨٤)، والعكبري (التبيان ١/ ٤١٧)، والقرطبي (الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٣٤).

(٣) الدر المصون ٤/ ١٩٥.

(٤) جامع البيان ٦/ ٧٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٧، والمحرر الوجيز ٢/ ١٥١، والجامع لأحكام القرآن ٦/ ٣٤، والتبيان لابن الهائم: ١٤٧.

(٥) وضح البرهان ١/ ٣٠٤.

(٦) هذا مفهوم من كلام البغوي، فإنه قال: فإذا حذفت الاسم وأفردت الصفة أدخلوا الهاء... وهنا أدخل الهاء لأنه لم يتقدمها اسم.. ومثله: الذبيحة والنسيكة.. (تفسير البغوي ٢/ ٦٣٤). وصرَّح به الطاهر بن عاشور، فقال: ظهرت علامة التأنيث؛ لأنها لم تجر على موصوف مذكور، فصارت بمنزلة الأسماء. (التحرير والتنوير ٦/ ٩٢).

وقال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

والمعنى أنها مرتهنة[1]، و(فعيل) بمعنى (مفعول)، فالأصل أن يقال: كل نفس رهينٌ.

إلا أنَّ المفسرين ذهبوا في توجيهها ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها مصدر جاء بمعنى اسم المفعول، كالشتيمة، بمعنى: الشتم، قاله الزمخشري[2]، وغيره[3]، وشاهده قول مِسْور بن زيادة الحارثي[4]:

أَبَعْدَ الَّذي بِالنَّعْفِ نَعْفِ كُوَيْكِبٍ رَهِينَةِ رَمْسٍ ذِي تُرابٍ وَجَنْدَلِ

قال المرزوقي[5] (ت ٤٢١): «رهينة: جعله اسمًا، فلهذا ألحق الهاء بها»[6].

---

(١) جامع البيان ٢٩/ ١٦٥، وتفسير البغوي ٤/ ٥٠٧، وزاد المسير ٨/ ٤١١، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٥٦، وتفسير البيضاوي (مع الشهاب) ٨/ ٢٧٩.

(٢) الكشاف ٤/ ١٨٦.

(٣) كالرازي (التفسير الكبير ٣٠/ ٧١٤)، والقرطبي (الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٥٦)، والبيضاوي (تفسير البيضاوي ٨/ ٢٧٩).

(٤) البيت من الطويل. له في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٤٦، وفيه: قيل: إن البيت لعمه. وبلا نسبة في الكشاف ٤/ ١٨٦، والتفسير الكبير ٣٠/ ٧١٤، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٥٦، والبحر المحيط ٨/ ٣٧٩، والدر المصون ١٠/ ٥٥٤. والنعف: ما استقبلك من الجبل، والرمس: القبر.

(٥) هو أحمد بن محمد بن الحسن، المرزوقي، أبو علي، نحوي ولغوي وأديب، من مصنفاته: شرح الحماسة. (معجم الأدباء ٢/ ٥٠٦، وإنباه الرواة ١/ ١٠٦، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٥٧).

(٦) شرح الحماسة ١/ ٢٤٦.

الثاني: أن التاء للمبالغة، أو لتأنيث اللفظ. قاله ابن عطية[١].

الثالث: أن (فعيلة) هنا بمعنى (فاعلة)، والمعنى كل نفس ثابتة مقيمة، ذكره الراغب[٢].

الرابع: ما ذهب إليه أبو حيان، من أنها صفة على (فعيل) بمعنى (مفعول)، وأن التاء دخلت كما هي في (النطيحة)، واستدل على هذا بقوله تعالى: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١]، فإن التاء سقطت حينما كان خبرًا عن المذكر، ولما كان خبرًا عن المؤنث جاءت التاء[٣].

وتأوّل دخول التاء في بيت الحارثي على إرادة النفس[٤].

والمختار القول الأول، وذلك لأن استعمال (الرهينة) اسمًا بمعنى المرهون، مستعمل في كلام العرب[٥]، وقد جاء في الحديث: «كُلُّ غُلامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ»[٦]، جاء بالتاء وهو خبر عن المذكر، والمعنى: كل غلام رهن بعقيقته، بمعنى مرهون بها[٧]. وتنظير أبي حيان بـ(النطيحة) يحتمل أمرين: الأول: أن الشبه في النقل من

---

(١) المحرر الوجيز ٥/ ٣٩٨.

(٢) المفردات (رهن): ٣٦٨.

(٣) البحر المحيط ٨/ ٣٧٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر: اللسان (رهن) ١٣/ ١٨٨، والتاج (رهن) ٣٥/ ١٢٧.

(٦) رواه أبو داود في الأضاحي باب (٢٠) ٢/ ٣١٢، وأحمد ٥/ ٧، عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه.

(٧) الغريبين (رهن) ٣/ ٨٠٠، والفائق للزمخشري. تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط:٢. بيروت: دار المعرفة، ٢/ ٩٤، والنهاية في غريب الحديث والأثر: (رهن) ٢/ ٢٨٥.

الوصفية إلى الاسمية، وبهذا يوافق القول الأول، والثاني: أن الشبه في حذف الموصوف، وهذا غير مراد؛ لأن الموصوف مذكور.

ويدل أيضًا على أنه خرج عن الوصفية العدول عن (رهين) مع موازنته لـ(اليمين)، رأس الآية التي تليها، وذلك لأن الإخبار بالمصدر فيه دلالة على المبالغة[١]، فهو هنا أبلغ، «وأنسب بالمقام، فلا يلتفت للمناسبة اللفظية فيه»[٢].

ولا يمنع كون (الرهينة) مصدرًا بمعنى (الرهن) أن تكون التاء فيه للمبالغة، وقد نص على ذلك الهروي إذ قال: «الرهينة: الرهن، وهو بمعنى مفعول، والهاء للمبالغة»[٣]، ونقل كلامه ابن الأثير[٤](ت ٦٠٦)[٥].

وبهذا تجتمع الأقوال الثلاثة، وأما القول بأن (فعيلة) بمعنى (فاعلة) فلم أجد له وجهًا من كلام المفسرين، ولا يعضده سياق الآية.

***

ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث (فعول) إذا كان بمعنى (فاعل)[٦]، وعلة

---

(١) التحرير والتنوير ٢٩/ ٣٢٥.

(٢) حاشية الشهاب على البيضاوي ٨/ ٢٧٩.

(٣) الغريبين (رهن) ٣/ ٨٠٠.

(٤) هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، مجد الدين، أبو السعادات ابن الأثير، محدث ولغوي وفقيه، من تصانيفه: جامع الأصول، والنهاية في غريب الحديث والأثر. (سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٨٨، ومرآة الجنان ٤/ ١١، وشذرات الذهب ٥/ ٢٢).

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر: (رهن) :٣٨٦.

(٦) الكتاب ٣/ ٣٨٥، والمذكر والمؤنث للفراء :٦١، وإصلاح المنطق: ٣٥٧، وأدب الكاتب: ٢٩٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٥١، ودرة الغواص: ١٤٩، وشرح المفصل =

ذلك أنه معدول عن جهته، وذلك لإرادة المبالغة في الوصف[١]، فـ(صبور) مثلاً معدول عن (صابر)، ولم يكن لـ(فَعول) فعل يُبنى عليه[٢]، «وذلك أن (فاعِلاً) مبني على (فَعَلَ)، و(مُفْعِلاً) مبني على (أَفْعَلَ)، و(فَعِيلاً) مبني على (فَعُلَ)، و(فَعِلاً) مبني على (فَعِلَ)... فلما لم يكن لـ(فَعُول) فِعْل تدخله تاء التأنيث يُبنى عليه... لزمه التذكير لهذا المعنى... فإذا كان (فَعُول) بتأويل مفعول، دخلت الهاء، ليفرقوا بين ما له الفعل، وبين ما الفعل واقع عليه»[٣].

إلا أنه قد خرج عن هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [يس: ٧٢]. فإن (ركوب) بمعنى (مفعول)، فالأصل أن يكون بالتاء، ولذا ذهب أبو حيان إلى أنه خارج عن القياس[٤].

وقد خُرِّج حذف التاء في الآية ثلاثة تخريجات:

الأول: أنه على النسب، ونسب إلى البصريين[٥].

=

٥/ ١٠٢، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٦١٣، والتسهيل: ٢٥٤، وشفاء العليل ٣/ ١٠٠٢.

(١) الكتاب ٣/ ٣٨٤، وتصحيح الفصيح وشرحه: ٤١٨، وشرح الفصيح. للزمخشري. تحقيق: د. إبراهيم الغامدي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ. ٢/ ٥٩٢.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء: ٦١.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٢/ ٥١. وينظر: تصحيح الفصيح وشرحه: ٤١٨، والمخصص ١٦/ ١٣٨.

(٤) البحر المحيط ٧/ ٣٤٧.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٠٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٠٨، والبيان ٢/ ٣٠١، والتبيان ٢/ ١٠٨٦، والجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٣٨.

الثاني: أنه لم يقصد التأنيث[١]، أي إنه ليس وصفًا للمؤنث، وإنما المعنى: فمنها ما يركبون[٢].

الثالث: أن (الركوب) اسم دال على الجمع[٣]، روي عن الجرمي[٤] (ت ٢٢٥) أن (الركوبة) للواحد والجماعة، و(الركوب) للجمع[٥].

والذي يظهر لي أن القول الثاني هو الأقرب للصواب؛ لدلالة السياق عليه، وأما النسب فلم يحفظ إلا في أوزان ليس (فَعُول) منها[٦]، وأما الجمع فلم يحفظ أن (فَعولاً) بناء للتكسير.

***

وقال تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨].

اختلف التصريفيون في سبب تذكير (منفطر)، وهو خبر عن (السماء)، وهي مؤنثة، قال تعالى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ [الدخان:

---

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٥٣.
(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨١، وجامع البيان ٢٣/ ٢٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٩٥، والكشاف ٤/ ٣٣٠، وتفسير البغوي ٣/ ٦٥٠، وزاد المسير ٧/ ٣٧، والتبيان ٢/ ١٠٨٦، وتفسير النسفي ٤/ ١٣، والتسهيل لابن جزي ٢/ ٢٢٨.
(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٠٧، والكشاف ٤/ ٣٣٠، والجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٣٩.

(٤) هو صالح بن إسحاق الجرمي، أبو عمرو، إمام في النحو، له تصانيف مفقودة. (نزهة الألباء: ١١٤، وإنباه الرواة ٢/ ٨٠، وغاية النهاية ١/ ٣٣٢).
(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٠٧، والجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٣٩.
(٦) شرح الشافية للرضي ٢/ ٨٤.

١٠]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ﴾ [ق:٦].. وغير ذلك من الآيات.

وخرَّجوا ذلك بخمسة تخريجات:

الأول: أن (السماء) تذكر وتؤنث[١]، فهي هنا على التذكير، قاله الفراء[٢]، واستشهد له بقول الفرزدق[٣]:

فَلَوْ رَفَعَ السماءُ إليه قَوْمًا لَحِقْنا بِالنُّجُومِ مَعَ السَّحابِ

الثاني: أنها اسم جنس[٤]، واسم الجنس يذكر ويؤنث، فهو نظير قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾[القمر:٧]، وقوله ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، قاله أبو علي الفارسي[٥].

---

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٤٩٢، والصحاح (سمو) ٦/ ٢٣٨١، وجامع البيان ٢٩/ ١٣٨، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٦١، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٩٦، والمحرر الوجيز ٥/ ٣٨٩، ووضح البرهان ٢/ ٤٤٩، والبيان ٢/ ٤٧١، والتبيان ٢/ ١٢٤٨، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٣٤.

(٢) معاني القرآن ٣/ ١٩٩.

(٣) البيت من الوافر، له في ديوانه ١/ ٣٦، برواية لا شاهد فيها، وهي:

فلو رفع الإله إليه يومًا * لحقنا بالسماء مع السحاب

ونسب له أيضًا في وضح البرهان ٢/ ٤٤٩، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣/ ١٩٩، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٣٩٣، وجامع البيان ٢٩/ ١٣٩، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٦١، وإعراب ثلاثين سورة. لابن خالويه. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ. ص: ٩٨، والمحرر الوجيز ٥/ ٣٨٩، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٣٤، والتفسير الكبير ٣٠/ ٦٩٣، والبحر المحيط ١/ ٨٣، واللسان (سمو) ١٤/ ٣٩٨.

(٤) المفردات: ٤٢٧(سمو)، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٣٤، والبحر المحيط ٨/ ٣٦٥.

(٥) التعليقة ١/ ٢٤٧.

ويدل له أيضًا إطلاق (السماء) على الجمع في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩][1]، وقد نقل المبرد عن بعض النحويين أنه جمع (سماوة)، مستدلاً بهذه الآية[2].

الثالث: أنه ذكر حملاً على المعنى، أي (السقف)[3]، قاله أبوعمرو وأبو عبيدة[4] والكسائي[5].

الرابع: أنه على معنى النسب[6]، قاله الخليل[7]، واختاره المبرد[8].

الخامس: أنه صفة لخبر محذوف، أي: السماء شيء منفطر ..، قاله الزمخشري[9].

---

(١) المفردات: ٤٢٧ (سمو).

(٢) المذكر والمؤنث للمبرد. تحقيق: د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي. ط:٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٧هـ. ص:١١٢.

(٣) مجاز القرآن ٢/ ٢٧٤، وجامع البيان ٢٩/ ١٣٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٤٣، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٦١، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٦٩، والكشاف ٤/ ١٧٨، والمحرر الوجيز ٥/ ٣٨٩، والبيان ٢/ ٤٧١، والتبيان ٢/ ١٢٤٨، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٣٤، وتفسير البيضاوي (مع الشهاب) ٨/ ٢٦٨، والتسهيل لابن جزي ٢/ ٥٠٤، والبحر المحيط ٨/ ٣٦٦.

(٤) مجاز القرآن ٢/ ٢٧٤، والبحر ٨/ ٣٦٦.

(٥) المحرر الوجيز ٥/ ٣٨٩، والبحر ٨/ ٣٦٦، والبرهان ٤/ ٤١٦.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٤٣، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٦١، والتكملة: ٣٥٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٦٩، والكشاف ٤/ ١٧٨، والمحرر الوجيز ٥/ ٣٨٩، والبيان ٢/ ٤٧١، والتبيان ٢/ ١٢٤٨، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٣٤، والبحر ٨/ ٣٦٦، وحاشية الشهاب ٨/ ٢٦٨.

(٧) الكتاب ٢/ ٤٧.

(٨) المذكر والمؤنث للمبرد: ١١٢.

(٩) الكشاف ٤/ ١٧٨، وتفسير البيضاوي (مع الشهاب) ٨/ ٢٦٨، وتفسير النسفي ٤/ ٣٠٥، =

السادس: أنّ تأنيث السماء غير حقيقي[١]، وما كان تأنيثه غير حقيقي جاز أن يعامل وصفه معاملة الفعل[٢].

والذي يظهر لي أن التوجيهات الثلاثة الأخيرة أقل حظًّا من الوجاهة؛ لأن (مُنفعِلاً) ليس من الأوزان التي تستعمل للنسب[٣]، وأمّا تقدير موصوف محذوف، فلا يلجأ إليه مع عدم الحاجة إلى التقدير، كما أن السياق لا يدل عليه، وأما أن التأنيث غير الحقيقي يعامل وصفه معاملة الفعل، فالمعروف خلافه، فإنه يقال: قام الحرب، ولا يقال: أقائمٌ الحرب؟ ولوسُلِّم بأن الوصف يعامل معاملة الفعل من حيث التذكير والتأنيث، فإن الفعل يلزم تأنيثه إذا أسند لضمير مستتر يعود على مؤنث، سواءً كان ذلك المؤنث حقيقيًّا أم مجازيًّا، فيقال: الشمس طلعت، ولا يقال: الشمس طلع، وفي الآية أسند الوصف فيها إلى ضمير مستتر يعود إلى السماء.

وجاء في التاج عن بعضهم: «كل مؤنث بلا علامة تأنيث يجوز تذكيره، كالسماء والأرض، والشمس ..»[٤]، قال: ورُدَّ عليه، بأن ما «ثبت تأنيثه كالألفاظ التي ذكرت لا يجوز تذكيره إلا بضرب من التأويل... ومن أحاط بكلام النحاة في ذلك علم أنه لا يجوز التصرف في شيء من ذلك، بل يلتزمون

=

والبحر المحيط ٨/ ٣٦٦.

(١) المحرر الوجيز ٥/ ٣٨٩، والتفسير الكبير ٣٠/ ٦٩٣، والتسهيل لابن جزي ٢/ ٥٠٤.

(٢) التحرير والتنوير ٢٩:٢٧٦.

(٣) شرح الشافية للرضي ٢/ ٨٤.

(٤) التاج ٣٨/ ٣٠٢ (سمو).

تأنيث المؤنث بأحكامه، وتذكير المذكر كذلك»[١].

وأمَّا التوجيهات الثلاثة الأولى، فهي أكثر وجاهة، فتذكير (السماء) أورد الفراء له شاهدًا، كما أورد ابن بري[٢] (ت ٥٨٢) له شاهدًا آخر، وهو قوله[٣]:

وقالَتْ سَماءُ البَيْتِ فَوْقَكَ مُخْلَقٌ ... ولَمَّا تَيَسَّر اجْتِلاءُ الرَّكائبِ

فإن قيل: إنّها ضرورة[٤]، فإن التذكير على التأويل بالسقف سائغ، وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفاً مَّحْفُوظاً﴾ [الأنبياء: ٣٢][٥]، كما أن كون (السماء) اسم جنس وجيه بدليل آية البقرة.

وأمَّا عن سر العدول عن الاستعمال الشائع، وهو إجراء (السماء) على التأنيث، إلى إجرائها على التذكير، فقد أظهره ابن عاشور، بأنه إيثار تخفيف الوصف، فإن صيغة (مُنْفَعِل) ذات حرفي زيادة، فلم يُرد إثقالها بحرف آخر زائدٍ للتأنيث[٦].

وهذا السر لا يمكن أن يكون علة قائمة بذاتها، فلا يمكن أن يعدل عن التأنيث إلى التذكير في وصف المؤنث بدعوى التخفيف، وإنما كان هذا السر

---

(١) التاج ٣٨/ ٣٠٢ (سمو).

(٢) هو عبد الله بن بري بن عبدالجبار بن بري، نحوي ولغوي، من تصانيفه: حاشية على الصحاح، وجواب المسائل العشر. (إنباه الرواة ٢/ ١١٠، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤، وشذرات الذهب ٤/ ٢٧٣).

(٣) البيت من الطويل. بلا نسبة في اللسان ١٤/ ٣٩٨.

(٤) أورد ابن عاشور هذا الاعتراض (التحرير والتنوير ٢٩/ ٢٧٦).

(٥) المفردات: (سمو): ٤٢٧.

(٦) التحرير والتنوير ٢٩/ ٢٧٦.

تذييلاً لكون (السماء) قد تذكر، لإرادة معنى السقف، أو لسماع تذكيرها في كلام العرب.

***

وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢].

ورد عن العرب وصف المؤنث بغير تاء، فقالوا: امرأة حائض، وطالق، ومرضِع، وظبية مطفل، وذئبة مُجرٍ، ونحو ذلك[١].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في علة حذف التاء من هذه الأوصاف على ثلاثة أقوال:

الأول: قول البصريين، وهو أن الحذف على معنى النسب، فـ(مرضع) ذات إرضاع، و(حائض) ذات حيض، و(مُطْفِل) ذات أطفال... وليست محمولة على الفعل، الذي تلزم المطابقة مع الحمل عليه[٢]، فإن اسم الفاعل محمول على فعله، فإذا قصد به الحدوث كما يقصد بالفعل، فإنه يذكر لتذكيره ويؤنث لتأنيثه، فيقال: قام فهو قائم، وقامت فهي قائمة، فإذا أريد باسم الفاعل الإطلاق، لا الحدوث، لم يكن بمعنى الفعل، بل كان بمعنى النسب الذي لا يدل على الحدوث[٣].

---

(١) المذكر والمؤنث للسجستاني: ٦٦، ولابن الأنباري ٢/ ٨٥، والمخصص ١٦/ ١٢٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٨٣، والمقتضب ٣/ ١٦٣، والمخصص ١٦/ ١٢٠، والإنصاف ٢/ ٧٥٨، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٦٠٩، وائتلاف النصرة: ٧٠.

(٣) شرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٦٠٩.

ورد الرضي هذه العلة بأنها تنتقض بالصفات المشبهة، فإنها للإطلاق لا للحدوث، ولا تشابه الفعل أيضًا، فكانت أجدر بالتجريد عن التاء، ومع ذلك لا تجرد.

وتنتقض أيضًا بالاسم المنسوب بالياء، فإنه يؤنث مع كونه للإطلاق دون الحدوث، وقال: «ومن أين لهم المنسوب الذي على وزن (فاعل) وليس باسم فاعل، كلابن وتامر، ونبَّال وقوَّاس، إذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء؟ بل يقال: امرأة ناشبة ونبَّالة، وكيف صار حُكم (نابل) الذي هو من جملة الأسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة، في الامتناع من تاء التأنيث؟»[1].

واختار أن ترك التاء في اسم الفاعل الموصوف بها المؤنث، إنما هو للفرق بين ما يدل على الحدوث، وما كان للإطلاق، ولم يُرَدْ به حدوثٌ[2]، فيكون بذلك طرح ادعاء النسب الذي يلزم منه التناقض.

الثاني: لسيبويه، أنه على حذف موصوف، أي شيء حائض، وشيء مرضع[3].

الثالث: قول الكوفيين، وتابعهم الأخفش[4]، وهو أن علامة التأنيث حذفت لاختصاص المؤنث بتلك الصفات، فلا يشاركها المذكر فيها، وعلامة

---

(١) شرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٦١٠.

(٢) المصدر السابق ١/ ٦١٢.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٨٣، والإنصاف ٢/ ٧٥٨، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٦٠٩.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٣٥.

التأنيث إنما كانت للفرق بين المذكر والمؤنث، ولا حاجة للتفريق، إذ لا حظ للمذكر في هذه الصفات[١].

ورد قول الكوفيين بأوجه منها:

الأول: أن ترك التاء جاء في صفات مشتركة، كقولهم: ناقة ضامر وجمل ضامر، وناقة بازل وجمل بازل[٢].

الثاني: أنه لو كان الاختصاص بالمؤنث سببًا لحذف العلامة من اسم الفاعل، لوجب أن يكون ذلك سببًا لحذفها من الفعل، فيقال: امرأة طَلَق، وحاض، وحمل...[٣].

ونسب للأخفش الأصغر علي بن سليمان، أن مما يرد على الكوفيين آية الحج[٤]، التي صَدَّرْتُ بها المسألة، وذلك أن علامة التأنيث لو كانت «إنما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث، لكان ينبغي أن لا تدخل هنا؛ لأن هذا الوصف لا يكون في المذكر، فلما دخلت دل على فساد ما ذهبوا إليه»[٥].

إلا أن الفريقين قد اتفقا على علة لحاق الهاء في نحو (مُرضعة)، وهي أنه إذا قصد الفعل لحقت التاء، قال سيبويه: «وكذلك قولهم: مُرْضِع، إذا أراد ذات

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني :٦٦، ولابن الأنباري ٢/ ٨٥، والإنصاف ٢/ ٧٥٨، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٦٠٨، وائتلاف النصرة: ٦٩.

(٢) المقتضب ٣/ ١٦٤، والمخصص ١٦/ ١٢١، والإنصاف ٢/ ٧٧٧.

(٣) الإنصاف ٢/ ٧٨١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٨٥، والمحرر الوجيز ٤/ ١٠٦، والبحر المحيط ٦/ ٣٥٠.

(٥) الإنصاف ٢/ ٧٧٧.

رضاع، ولم يجرِها على أرضَعَتْ ولا تُرْضِعُ، فإذا أراد ذلك قال: مُرْضِعة، وتقول: هي حائضة غدًا، لا يكون إلا ذلك؛ لأنك أجريتها على الفعل، على هي تحيض غدًا»[1]، وقال الفراء: «إذا أردت أنها ترضع عن قليل، ولم يكن (المُفْعِل) نعتًا قائمًا، أدخلت الهاء... كما قال عز وجل: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾، فهذا للفعل... فإذا أردت النعت ألقيت الهاء»[2]. وقال أبو عبيدة: المرضع هي التي بها لبن رضاع ...والمرضعة الساقية، ومنه قول ابن جِذْل الطَّعَّان[3]:

كَمُرْضِعَةٍ أَولادَ أُخْرى وَضَيَّعَتْ ... بَنِيها فَلَمْ تَرْقَعْ بِذلِكَ مَرْقَعا[4]

وقد ذهب المفسرون إلى هذا، فعللوا لحاق التاء بإرادة الفعل، وأن المعنى أنَّ التي تباشر الإرضاع، قد ألقمت ثديها الصبي، تذهل عن الإرضاع لشدة الهول[5].

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٨٤.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٨٩.

(٣) البيت من الطويل، منسوب له في الحيوان ١/ ١٩٧، ومجمع الأمثال ١/ ٣٨٨، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:١. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٥م. ص: ٣٩١، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال. لأبي عبيد البكري. تحقيق:د. إحسان عباس، ود. عبد المجيد عابدين. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣م. ص: ٤١٨، وبلا نسبة في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٨٩، والمحرر الوجيز ٤/ ١٠٦، والبحر المحيط ٦/ ٣٥٠. والروايات مختلفة في العجز.

(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٨٩.

(٥) جامع البيان ١٧/ ١١٤، والكشاف ٣/ ٤، والمحرر الوجيز ٤/ ١٠٦، وتفسير البغوي ٣/ ١٩٩، والتفسير الكبير ٢٣/ ٢٠١، والتسهيل لابن جزي ٢/ ٤٨، والبحر المحيط =

ونُسِب للكوفيين أنهم جعلوا (المرضعة) للأم، و(المرضع) للمستأجرة غير الأم[١]، وردوا عليهم بالبيت السابق[٢]، إلا أن كلام الفراء صريح في عدم لزوم ذلك، فإنه قال: «والمُرْضِعةُ الأمُّ، والمُرْضِع التي معها صبيٌّ تُرضِعه، ولو قيل في الأم: مُرْضِع... وفي التي معها صبي: مُرضعة كان صوابًا»[٣].

ورأي الكوفيين في المسألة كان الأحظى بالقبول[٤]، قال ابن مالك:

وما من الصفات بالأنثى يُخَص عَنْ تاءٍ استَغْنى لأَنَّ اللفْظَ نَص

وحيثُ معنى الفعل يُنوى التا تَرِد كذي غدًا مرضعةٌ طِفْلاً وُلِد[٥]

=

٦/ ٣٥٠، والدر المصون ٨/ ٢٢٣، وحاشية الشهاب ٦/ ٢٨١، والتحرير والتنوير ١٧/ ١٨٩.

(١) جامع البيان ١٧/ ١١٣، والبحر المحيط ٦/ ٣٥٠، والدر المصون ٨/ ٢٢٣.

(٢) البحر المحيط ٦/ ٣٥٠، والدر المصون ٨/ ٢٢٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٤.

(٤) التحرير والتنوير ١٧/ ١٨٩.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٣٢ .

التصغير:

يدل التصغير على التقليل، فيشمل تقليل الذات للتحقير، وتقليل العدد والمسافة... وغيرها[١]، ولذا امتنع تصغير الأسماء المعظمة شرعًا كأسماء الله تعالى[٢]، لتنافيها مع دلالته.

وقد اختلفوا في اشتقاق (المُهَيْمِن)، وهو وصف للقرآن في قوله تعالى: **﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ﴾** [المائدة: ٤٨]، واسم من أسماء الله الحسنى، قال تعالى: **﴿هُوَ اللهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ﴾** [الحشر: ٢٣].

وكان اختلافهم في أصله على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه اسم غير مشتق[٣]، وأنه من أسماء الله تعالى في الكتب السابقة[٤].

الثاني: أنَّ (هَيْمَن) أصل صحيح، يقال: هَيمن يُهَيمِن فهو مُهَيْمِن، ذكره السمين، ونقل عن أهل اللغة حكايتهم له[٥].

ونسبه الرازي إلى الخليل وأبي عبيدة[٦].

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٧، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٩٠، وارتشاف الضرب ١/ ٣٥١، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٤١٩، وشرح الشافية للجاربردي، مع حاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/ ٧٣، والتصريح ٥/ ١٤٣.

(٢) الدر المصون ٤/ ٢٨٨، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٤٢٠، والتصريح ٥/ ١٤٤.

(٣) تفسير أسماء الله الحسنى. للزجاج. تحقيق: أحمد يوسف الدقاق. دار الثقافة العربية، ص: ٣٣.

(٤) اللسان ١٣/ ٤٣٦ (هيمن).

(٥) الدر المصون ٤/ ٢٨٧، ٢٨٩، وينظر: اللسان ١٣/ ٤٣٦ (هيمن).

(٦) التفسير الكبير ١٢/ ٣٧١.

ولم يجعل ابن فارس (همن) أصلاً صحيحًا، قال: «الهاء والميم والنون ليس بشيء، فأمّا المُهَيْمِن) وهو الشاهد فليس من هذا، وإنما هو من باب (أمن) والهاء مبدلة من همزة»[1]. كما أنكر العكبري كون الهاء أصلاً، فأعاد (مهيمِنًا) إلى الأمانة؛ لأنه «ليس في الكلام همن حتى تكون الهاء أصلاً»[2].

الثالث: أنه من (أَمِن) وأن أصله : مُؤَأْمِن، فأبدلت الثانية ياءً كراهة اجتماع همزتين، وأبدلت الأولى هاء كما في (هراق)، فصار: مُهَيْمِن، قاله الجوهري[3] ونقله غير واحد[4]، وضعفه السمين، لما فيه من التكلف غير المحوِج، لوجود نظائر لهذا البناء، نحو: مُبيطر، ومُسَيْطِر، كما أن الهمزة الثانية في (مُؤَأْمِن) قاعدتها الحذف[5].

الرابع: أنه من (أمِن) على وزن (مُفَيْعِل)، ووقع فيه قلب الهمزة هاء كما في (هراق) ونحوه، ذكر هذا القول عامة المفسرين[6]، كما نقل عن المبرد[7]، وذكره الزجاج، وحسَّن مأخذه من القياس[8]، ونسبه الزجاجي إلى أهل اللغة[9].

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٦/ ٦٣ (همن).

(٢) التبيان ١/ ٤٤١.

(٣) الصحاح ٥/ ٢٠٧١ (أمن).

(٤) التفسير الكبير ١٢/ ٣٧١، وفتح القدير ٢/ ٥٥.

(٥) الدر المصون ٤/ ٢٨٨.

(٦) جامع البيان ٦/ ٢٦٦، والمحرر الوجيز ٢/ ٢٠٠، وتفسير البغوي ١/ ٦٨٤، وزاد المسير ٢/ ٣٧٠، والتفسير الكبير ١٢/ ٣٧١، والجامع لأحكام القرآن ٦/ ١٣٦، وفتح القدير ٢/ ٥٥.

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٨٠، والدر المصون ٤/ ٢٨٨، وفتح القدير ٢/ ٥٥.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٨٠.

(٩) اشتقاق أسماء الله. للزجاجي. تحقيق: د. عبد الحسين المبارك. ط: ٢. بيروت: مؤسسة =

ونقل السمين عن ابن قتيبة تصريحه أنه مصغّر (مُؤْمِن)[١]، كما صرَّح بذلك أبو البركات الأنباري[٢].

وأنكر ذلك على من قال بالتصغير، ونقل إنكار الناس على المبرد والزجاج، وأنّ ثعلبًا لما سمع بها قال ابن قتيبة كتب إليه: أن اتَّق الله، فإن هذا كفر أو ما أشبهه؛ لأن أسماء الله تعالى لا تصغر..[٣]، ونقل ابن عطية أنّ ثعلبًا قال: إن ما قال ابن قتيبة ردي باطل، والوثوب على القرآن شديد..[٤].

وهذا الإنكار-فيما يظهر لي- إنما كان للتصريح بأنه مُصَغّر، وإلا فقد نقل هذا القول كثير من المفسرين، دون أن ينكروه أو يشنعوا على قائله، وممن نقله أبو العباس ثعلب، نقل عن قطرب[٥] (٢٠٦) أن أصله (المؤيمن)، دون أن ينكر ذلك[٦].

والزجاج إذ نقل هذا القول عن المبرد، واستحسنه،لم يصرح بالتصغير، وقد شمله هو والمبرد إنكار الناس الذي ذكره السمين، وهذه -فيما يبدو- تسوية بين من صرح بالتصغير وغيره، وغير المصرحين كثيرون، ولم ينص عليهم بالإنكار

=

الرسالة، ١٤٠٦هـ. ص: ٢٢٨.

(١) الدر المصون ٤/ ٢٨٨.

(٢) البيان ١/ ٢٩٤.

(٣) الدر المصون ٤/ ٢٨٨.

(٤) المحرر الوجيز ٢/ ٢٠٠.

(٥) هو محمد بن المستنير، ابو علي، المعروف بقطرب، نحوي ولغوي، له تصانيف مفقودة. (أخبار النحويين البصريين: ٦٥، وإنباه الرواة ٣/ ٢١٩، وإشارة التعيين: ٣٣٨).

(٦) مجالس ثعلب ٢/ ٦٥٧.

كما نص على المبرد والزجاج.

والذي يظهر لي أنه مشتق من (أمن)، مبني على (مُفَيْعِل)، ونظير هذا البناء: مسيطر، «وتدل هذه الصيغة على قوة الاتصاف بالصفة، وتمكن صاحبها منها»[١]، ولا يُدَّعَى أنه مصغر من (مؤمن)، إذ السياق يأباه.

(١) الوصف المشتق في القرآن الكريم: ٢٣٨.

النسب :

قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

اختلفوا في نسبة (ربَّانِي)، على أقوال:

الأول: أنه منسوب إلى (الربّ)، وهو الله تعالى، من حيث كونُه عالمًا به، مطيعًا له، وإنَّما زيدت الألف والنون للمبالغة، كما زيدت في لحيانِي، وهو عظيم اللحية[١]، نسب هذا القول لسيبويه[٢].

الثاني: أنه منسوب إلى (الرب) وهو المصدر، ذكره الراغب[٣]، ويمكن توجيه زيادة الألف والنون بما وجه به القول الأول.

الثالث: أنه منسوب إلى (الرَّبَّان)، صفة من ربّه إذا أصلحه، نحو: عطشان وسكران، إلا أنهما من (فَعِل) وهو من (فَعَل)، وبناء (فعلان) من (فَعَل) قليل، ومنه نعسان[٤]. ونسب هذا القول للمبرد[٥].

---

(١) المفردات: ٣٣٧ (رب)، والكشاف ١/ ٤٤٠، والتفسير الكبير ٨/ ٢٧١، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٧٩، وتفسير البيضاوي ١/ ٢٦٧، وتفسير النسفي ١/ ١٦٦، والدر المصون ٣/ ٢٧٥، وحاشية الشهاب ٣/ ٤٠.

(٢) تهذيب اللغة ١٥/ ١٧٨ (رب)، والتفسير الكبير ٨/ ٢٧١، والدر المصون ٣/ ٢٧٦.

(٣) المفردات :٣٣٦ (رب).

(٤) جامع البيان ٣/ ٣٢٧، والمفردات :٣٣٦ (رب)، والتفسير الكبير ٨/ ٢٧١، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٧٩.

(٥) التفسير الكبير ٨/ ٢٧١، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٧٩.

الرابع: أنها كلمة سريانية[١]، نسب لأبي عبيدة[٢]، والذي في كتابه قوله: «لم يعرفوا الربانيين»[٣]، وقد فسر أبو عبيد القاسم بن سلاَّم كلامه بقوله: «أحسب الكلمة ليست بعربية، إنَّما هي عبرانية أو سريانية، وذلك أن أبا عبيدة زعم أن العرب لا تعرف الربانيين»[٤].

وقد استحسن هذا القول الراغب الأصفهاني[٥].

ولم يرتض السمين اختياره، وقال: إنه «اختار غير المختار؛ لأنّا متى وجدنا لفظًا موافقًا للأصول اشتقاقًا ومعنى فأي معنى لادِّعاء السريانية فيه؟»[٦]، والذي يظهر أنه قول ليس صحيحًا؛ لأن المادة المعجمية التي اشتق منها ثابتة، واشتقاق (الربانيين) من تلك المادة قد صححه علماء اللغة، كالأزهري[٧]، كما صححه التصريفيون كما سبقت الإشارة إلى سيبويه والمبرد.

ولا يضر أن يجهل به واحد أو جماعة من علماء اللغة، كما نسب أبو عبيدة ذلك لهم[٨]؛ فإنَّ من قواعدهم أن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

---

(١) المفردات: ٣٣٧ (رب)، والتفسير الكبير ٨/ ٢٧١.

(٢) التفسير الكبير ٨/ ٢٧١.

(٣) مجاز القرآن ١/ ٩٧.

(٤) تهذيب اللغة ١٥/ ١٧٩، والمعرب. لأبي منصور الجواليقي. تحقيق: د.ف. عبد الرحيم.ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤١٠هـ. ص:٣٣٠.

(٥) المفردات: ٣٣٧ (رب).

(٦) عمدة الحفاظ. للسمين الحلبي. تحقيق: د. محمد ألتونجي. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٤هـ. (رب ب) ٢/ ٦٦.

(٧) تهذيب اللغة ١٥/ ١٧٨ (رب).

(٨) التفسير اللغوي . د. مساعد الطيار. ط:١. الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٢هـ. ص:٥٦٨.

وذكر الطبري في معنى الربانيين أنهم الفقهاء، أو الفقهاء الحكماء، أو ولاة الناس وقادتهم[١]، واختار أنه منسوب إلى (الربَّان)، وهو الذي يرب الناس، فهو الذي يصلح أمورهم، ويربها ويقوم بها، والعالم بالفقه والحكمة من المصلحين؛ لأنه يرب أمور الناس بتعليمهم الخير، ودعوتهم إلى ما يصلحهم..[٢]

وذهب آخرون إلى أن الرباني هو العالم بدين الله، العامل بعلمه[٣]، وهذا القول يؤيد من نسبه إلى (الرب) وهو الله تعالى؛ لأن من كان هذا وصفه، فإن له مزيد اختصاص بنسبته إلى الرب تعالى؛ «لأن النسب إلى الشيء، إنما يكون لمزيد اختصاص المنسوب بالمنسوب إليه»[٤].

---

(١) جامع البيان ٣/ ٣٢٦.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٣٢٧.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٧٩.

(٤) التحرير والتنوير ٣/ ٢٩٥.

الباب الثالث
الخلاف في أبنية المشتقات وأثره في الدلالة

وفيه خمسة فصول :

١ – الفصل الأول في اسم الفاعل .

٢ – الفصل الثاني في صيغ المبالغة .

٣ – الفصل الثالث في الصفة المشبهة باسم الفاعل .

٤ – الفصل الرابع في اسم المفعول .

٥ - الفصل الخامس في اسم التفضيل .

تعريف الاشتقاق والوصف المشتق:

١- الاشتقاق:

عرف الاشتقاق بتعريفاتٍ متعددة، ترجع إلى معنى واحد، فنقل السيوطي أنَّ «الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنى ومادةً أصلية، وهيئةَ تركيبٍ لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة، كـ(ضارب) من (ضرب)، و(حَذِرٌ) من (حَذِرَ)»[(١)].

وإلى هذا المعنى يذهب الدكتور رمضان عبد التواب، بعبارة أخرى، وهي أنه «توليدٌ لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد، يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد»[(٢)].

ففي الاشتقاق أصل وفرع، يحتوي الفرع على معنى الأصل، ويزيد عليه معنى آخر يؤخذ من صيغة الفرع، هذا حاصل تعريفات المتقدمين والدارسين المحدثين[(٣)].

---

(١) المزهر ١/ ٣٤٦.

(٢) فصول في فقه العربية. د. رمضان عبد التواب. ط:٥. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ ص: ٢٩٠.

(٣) الخصائص ٢/ ١٣٤، والمزهر ١/ ٣٤٦، ودراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصالح: ١٧٤.
=

٢- الوصف المشتق:

وأمَّا الوصف المشتق، فإنه الدال على الذات والحدث، وقد اختلفت عبارات العلماء في تعريفه، فيحدد ابن يعيش الفرق بين الاسم الذي هو صفة، والاسم غير الصفة، بأن الصفة تدل على ذات وصفة، نحو أسود، فإن (أسْود) يدل على شيئين، أحدهما الذات، والآخر السواد... وغير الصفة لا يدل إلا على شيء واحد، وهو ذات المسمى[١].

وأمّا ابن الحاجب فيعرفه بأنه «ما دل على ذاتٍ باعتبار معنى هو المقصود»[٢]. إلا أن الرضي لا يرتضي هذا التعريف، وذلك لدخول أسماء الآلة والمكان والزمان، ويرى أن الوصف «هو اسم وضِع دالاً على معنى غيرِ الشمول، وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يخصص صاحبه»[٣].

وأراد بهذا إخراج أسماء الزمان والمكان، وأسماء الأجناس،

=

وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٧١، وفصول في فقه العربية: ٢٩٠، والصيغ الإفرادية العربية نشأتها وتطورها: ١٦١.

(١) شرح المفصل ١/ ٢٦.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل. لابن الحاجب ١/ ٤٤١.

(٣) شرح الكافية للرضي. تحقيق: د.حسن الحفظي. القسم الأول ٢/ ٩٦٩.

وغيرها مما لا يدخل تحت الوصف المشتق[١].

وإخراج أسماء الزمان والمكان، واسم الآلة من المشتقات، ليس لأنها تفتقد أحد الركنين (الذات أو الحدث)، وإنما لأجل أنها لا تعمل عمل الفعل، ولذا قسم الاشتقاق قسمين:

الأول: الاشتقاق عند النحويين، وهو ما دل على حدث وذات، وعمل عمل فعله، وهو أربعة أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل.

الثاني: الاشتقاق عند التصريفيين، وهو ما دل على حدث وذات، من غير تقييد بالعمل، فيضاف إلى الأربعة الأول: اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة[٢].

والوصف المشتق داخل تحت مسمى الاسم، لظهور علامات الاسم فيه، كالجر والتنوين، والإسناد، كما أنه داخل في حده؛ لأنهم جعلوا من حد الاسم عدم الدلالة على الزمان[٣]، كما أنهم جعلوا في حد الفعل الدلالة على الزمان[٤]، والوصف المشتق لا يدل على

---

(١) ينظر محترزات التعريف في المصدر السابق ٢/ ٩٧٠.

(٢) في الصرف العربي: ١٧١، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٧١.

(٣) ينظر في تعريفات الاسم: كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. لابن السيد البطليوسي. تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي. ص: ٦٠-٦٦.

(٤) الكتاب ١/ ١٢، والأصول في النحو ١/ ٣٨، والإيضاح في علل النحو: ٥٢، والإيضاح =

الزمن دلالة صرفية، وإنما يكتسب الدلالة على الزمن من خلال السياق، بخلاف الفعل، الذي يدل على الزمن دلالة صرفية، حتى وهو خارج السياق[1].

وكان الدكتور إبراهيم السامرائي، يذهب إلى عد الوصف المشتق من قبيل الأفعال، قال: «واهتمامهم بمسألة عمل الفعل، في رفعه الفاعل ونصبه المفعول... حملهم على اعتبار المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة، واسم التفضيل أشباهًا للفعل، وناحية الشبه هي أن هذه المواد تعمل عمل الفعل، ولم يكترثوا للناحية الزمانية في استعمال هذه المواد، وكان خيرًا لهم لو أنهم ألحقوا هذه المواد بالمادة الفعلية، من حيث إفصاحُها عن الزمان، وإبرازه في حدود واضحة»[2] وظاهرٌ أن هذا الرأي - إضافةً لمخالفته لمن سبقه- يهمل الفرق بين الدلالة البنائية للكلمة، والدلالة المستفادة من السياق.

=

العضدي ١/ ٥٢، وكتاب الحلل:٦٦.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٠٢.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته. د. إبراهيم السامرائي. ط: ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ. ص: ١٨.

وكان الكوفيون يضمون اسم الفاعل العامل إلى الأفعال، يقول الفراء: «ألا ترى أنك تقول: الجيش مُقْبِلٌ، والجندُ مُنْهَزِم، فتوحد الفعل لتوحيده، فإذا صرت إلى الأسماء قلت: الجيش رجال، والجند رجال»[١]، ويقول ثعلب: «وإذا جاؤوا مع (هذا) بالألف واللام، كانت الألف واللام نعتًا لهذا، فقالوا: هذا الرجل قائمٌ، وقد أجاز أهل البصرة إذا كان معهودًا أن يُنْصَبَ الفعلُ»[٢]، أي (قائم).

وكانوا يسمونه الفعل الدائم[٣]، وقد يسمونه الفعل الواقع[٤].

وقد وجَّه مذهبهم د. مهدي المخزمي[٥] (ت ١٤١٤)، بما في اللغات السامية الأخرى، فقال: «ويبدو أن الفراء كان صادق الملاحظة في تسمية اسم الفاعل فعلاً دائمًا، فإن الدارسين المحدثين، المعنيين بالساميات، قد أثبتوا أن في البابلية والأكدية

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣، وينظر: ١/ ٢٢، ٨٥، ١٦٥، ٣١٧ ... وغيرها.

(٢) مجالس ثعلب ١/ ٤٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٥.

(٤) المصدر السابق ١/ ٣١٧.

(٥) هو مهدي محمد صالح المخزمي، أديب نحوي باحث، عراقي، نال شهادة الدكتوراة من كلية الآداب في القاهرة، عضو المجمع العلمي العراقي، من أعماله: مدرسة الكوفة، والخليل بن أحمد أعماله ومنهجه.. (تتمة الأعلام ٢/ ٢٦٩).

مثل هذا التقسيم الكوفي للأفعال، أو أثبتوا وجود الفعل الدائم بنفس التسمية التي سمى الفراء اسم الفاعل بها»[1]. كما احتفل أيضًا الدكتور السيد رزق الطويل بهذ الرأي الكوفي، من حيث إضافتُهُ زمنًا جديدًا للفعل في العربية، وهو الزمن المستمر، ويعد عمله عمل الفعل، ووضوح جانب الزمن فيه، مما يؤيد تسميته فعلاً، كما أن دراسته باعتباره جانبًا من دراسة الفعل، يريح من كثير من الفرعيات المتعددة في النحو العربي[2].

والحقيقة أن اسم الفاعل لا يعدو أن يكون واحدًا من الأوصاف المشتقة، ودلالته على الزمن كدلالة غيره من المشتقات، وقد قدمت القول بأن تلك الدلالة مستمدة من السياق، فهي تختلف عن الدلالة المستمدة من البنية، ولذا يجب أن لا نكتفي بجانب الزمن لنعده فعلاً، كما أن قضية العمل عمل الفعل، ليست مقتصرة على اسم الفاعل، فإن هناك كلمات تعمل عمل الفعل، ولم يزعم أحد أنها أفعال، كالحروف الناسخة، والمصدر حال إعماله[3].

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٠٣.

(٢) الخلاف بين النحويين: ٢٠٧.

(٣) الوصف المشتق في القرآن الكريم دراسة صرفية. د. عبد الله الدايل. ط:١. الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٧هـ. ص: ٦٧.

علمًا بأن «الصفة» قسم مستقل في تقسيم المحدثين للكلمة، فهي ليست باسمٍ ولافعل[1]، وبارتضاء هذا التقسيم نتخلص من مشكلة تجاذب دلالات الأسماء والأفعال للوصف المشتق.

(١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ٢٢٢.

الفصل الأول: في اسم الفاعل

عرّف اسم الفاعل بتعريفات متعددة[١]، من أجمعها قول ابن هشام: «هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله»[٢].

فتدل بنية اسم الفاعل على حدث، وعلى ذات قامت بذلك الحدث، وكان قيامها به على جهة الحدوث والتجدد، لا على جهة الثبوت.

فيخرج بدلالة الفاعل جميع المشتقات سوى الصفة المشبهة، ويخرج بدلالة الحدوث الصفة المشبهة، فإن دلالتها على الحدث على جهة الثبوت.

ويصاغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، وغيره، فأما صياغته من غير الثلاثي فعلى زنة مضارعه، مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل الآخر.

وأما من الثلاثي فعلى وزن (فاعِل).

وقد ذهبت طائفة من العلماء إلى أن اسم الفاعل من الثلاثي ليس له إلا هذا البناء فقط، وذهبت طائفة أخرى إلى أن له أبنية متعددة، فمن الطائفة الأولى ابن

---

(١) ينظر في تعريفاته: المفصل: ٢٧٠، وشرح المفصل ٦/ ٦٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٨٣، والتسهيل لابن مالك: ١٣٦، وشرحه له ٣/ ٧٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٧، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٢١، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٩٩٧، وشرح الحدود النحوية للفاكهي: ٣٣٢، وشرح الأشموني مع الصبان ٢/ ٢٩٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٧٩.

(٢) أوضح المسالك ٣/ ٢١٦، والتصريح ٣/ ٢٦٩.

الحاجب، والرضي[١]، وابن مالك في التسهيل[٢]، ومن الطائفة الثانية الزجاجي[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك في الألفية[٥]، وشرح عمدة الحافظ[٦]، فما كان على (فَعِلَ) يأتي اسم الفاعل منه على (فَعِلٍ)، نحو: أَشِرَ فهو: أَشِرٌ، وبَطِرَ فهو: بَطِرٌ، أو على (فَعْلان)، نحو: عَطِش فهو: عَطْشان، أو على (أَفْعَل)، نحو: سَوِد فهو أَسْوَد.

وما كان على (فَعُل)، يأتي اسم الفاعل منه على (فَعْل، نحو: ضَخُم فهو: ضَخْم، أو على (فَعِيل)، نحو: شَرُف فهو : شريف..[٧].

وأما سيبويه فلم يفرد لاسم الفاعل بابًا خاصًّا باسمه، وكان يسميه (الاسم)، ويدخل معه الصفة المشبهة[٨]، فيقول مثلاً: «فأمّا (فَعَل يفْعُل) ومصدره، فـ: قَتَلَ يقْتُل قَتْلاً، والاسم قاتل...»[٩]، ويقول: «وأما ما كان من

(١) شرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٢٢.

(٢) التسهيل: ١٣٦.

(٣) الجمل في النحو. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد. ط:٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ. ص:٣٠٠.

(٤) الممتع ٢/ ٤٥٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٠٢.

(٥) الألفية: ٣٠.

(٦) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٠٣، ٧٠٦.

(٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٠٢، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٠٦، وأوضح المسالك ٣/ ٢٤٣.

(٨) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٨٠.

(٩) الكتاب ٤/ ٥.

الجوع والعطش فأكثر ما يبنى في الأسماء على (فَعْلان»)[(١)].

والذي يظهر أن مَن أطلق على أبنية الصفة المشبهة اسم الفاعل، إنما كان ذلك من باب التسامح والتجوُّز[(٢)]؛ بجامع كونهما مشبَّهين بالفعل، وإلا فهم يصرحون بالفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، وقد كشف ذلك المرادي إذ قال بعد أن عرض أوزان الصفة المشبهة: «فإن قلت: كيف يطلق على هذه الأوزان اسم الفاعل، وإنما هي من الصفة المشبهة؟ قلتُ: يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرًا، وفي الاصطلاح قليلاً، على كل وصف مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق، وتحمل ضمير الفاعل..»[(٣)] وهذا ابن هشام بعد أن ذكر الأبنية صرح بالفرق ونبه عليه، فقال: «تنبيه: جميع هذه الصفات صفات مشبهة، إلا (فاعِلاً) كـ(ضارب) و(قائم) فإنه اسم فاعل...»[(٤)].

ومعلوم أن الفرق الدلالي بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أنه يدل على الحدوث، وهي تدل على الثبوت، أي الاستمرار واللزوم، فالموصوف متصف بالصفة في جميع الأزمنة[(٥)]، بخلاف اسم الفاعل الذي يدل على اتصاف الموصوف بالصفة بزمان معيَّن.

---

(١) الكتاب ٤/ ٢١.

(٢) الوصف المشتق في القرآن الكريم: ١٠٠.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي. تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان. ط:١. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ. ٢/ ٨٧٠.

(٤) أوضح المسالك ٣/ ٢٤٤.

(٥) الأصول في النحو ١/ ١٣٣، والمقتصد للجرجاني. تحقيق: د.كاظم بحر المرجان. لا ط. العراق: دار الرشيد، ١٩٨٢م. ١/ ٥٣٥، وشرح المفصل ٦/ ٨٣، وشرح الكافية للرضي =

قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾ [الحجر: ٢٢].

اختلف العلماء في مفرد (لواقح)، ودلالته، فذهب بعضهم إلى أن (لواقحَ) جمع (لاقِحة)، وذلك على معنيَيْنِ:

الأول: أن المعنى أن الريح هي التي تَلْقَح، وذلك بمرورها على اللقاح، فيكون فيها اللقاح، فتوصف بأنها (لاقحة)، ويؤيِّد هذا وصفها بأنها عقيم، في قوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١]، وقد نص على اختياره ابن عطية(١).

الثاني: أن المعنى أنها مُلْقِحَة، وأن (فاعلا) جاء بمعنى (مُفْعِل)، وقد جاء عن العرب: ليلٌ نائم، أي منوم فيه(٢).

واختار أبو عبيدة أيضًا هذا المعنى، لكنه عبر عن مجيئه على غير (مُفْعِل) بطرح الميم، واسشهد له بقول نَهشل بن حري(٣):

=

القسم الثاني ١/ ٧٤٥.

(١) المحرر الوجيز ٣/ ٣٥٦.

(٢) القولان في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٧، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٠٢، وجامع البيان ١٤/ ٢٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ١٧٧، والكشاف ٢/ ٣٨٩، والمحرر الوجيز ٣/ ٣٥٦، والبيان ٢/ ٦٧، والتفسير الكبير ١٩/ ١٣٤، وتفسير البغوي ٢/ ٥٨١، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٢، والبحر المحيط ٥/ ٤٥١، والدر المصون ٧/ ١٥٣.

(٣) البيت من الطويل، منسوب له في مجاز القرآن ١/ ٣٤٨، وشرح شواهد الإيضاح المنسوب

=

لِيُبْـكَ يَزِيـدٌ ضـارِعٌ لِخُصـومةٍ وَمُخْتَـبِطٌ مِمَّـا تُطِـيحُ الطـوائح[1]

والقياس: مما تُطِيح المطاوِح.

وإليه ذهب المبرد[2]، ولم يذكر مكيٌّ غير هذا المعنى بتخريج أبي عبيدة والمبرد[3].

وجوَّز الزجاجُ هذا المعنى، وخرَّجه على إرادة النسب، أي : ذات لقاح[4].

واختار الطبري أنها لاقحة ملحقة[5]؛ لأنها لا تُلْقِح إلا وهي في نفسها

=

لابن بري:٩٤، وخزانة الأدب ١/ ٣٠٣، ومنسوب للحارث بن نهيك في الكتاب ١/ ٢٨٨، وشرح شواهد الإيضاح: ٩٤، وشرح المفصل ١/ ٨٠، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ١٠٩، ومنسوب للبيد بن ربيعة في ذيل ديوانه: ٢٨٠، وغير منسوب في المقتضب ٣/ ٢٨٢، والأصول ٣/ ٤٧٤، والمحتسب ١/ ٢٣٠، وغيرها... وينظر أقوال أخرى في نسبته، والترجيح في الخزانة ١/ ٣٠٩، تعليق محقق شرح المفصل لصدر الأفاضل الموسوم بالتخمير ١/ ٢٤٤حاشية رقم (٤).

وقد اختلفت روايات البيت، فالمثبت ما عليه الأكثرون، وفي جامع البيان ١٤/ ٢٠، ومجاز القرآن ١/ ٣٤٨، وغيرهما:...بائس لخصومة * وأشعث ممن طوحته الطوائح. كما أن الأكثرين رووه بالبناء للمفعول (لِيُبْكَ) ورفع (يزيد)، وذهب العسكري (ت٣٨٢) إلى أنه بالبناء للفاعل ونصب (يزيد). (شرح ما يقع في التصحيف والتحريف. للعسكري. تحقيق: عبد العزيز أحمد. ط:١. مطبعة البابي الحلبي، ١٣٨٣هـ. ص: ٢٠٨). والضارع: الذليل، والمختبط الطالب للمعروف، وتطيح الطوائح: أي تهلك المهلكاتُ.

(١) مجاز القرآن ١/ ٣٤٨.

(٢) المقتضب ٤/ ١٧٩.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ١٧٧.

(٥) جامع البيان ١٤/ ٢٠.

لاقحٌ[1]، وبهذا يجمع بين القولين، من غير أن يؤوَّل (فاعل) لمعنى (مُفْعِل)، مع أن هذا التأويل سائغ، وقد جاء نظائره في الكلام الفصيح، ومنه ما نقلته هنا، من قولهم: ليل نائم، وقولهم: يوم عاصف، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، فإن (فاعلا) هنا بمعنى (مفعول)، كما سأبحثه قريبًا إن شاء الله.

***

وقال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ١٣].

قرأ حمزة والكسائي: (قَسِيَّة)، وقرأ الباقون: (قَاسِيَةً)[2].

فأمَّا (قاسية) فاسم فاعل من القسوة، وهي ضد اللين[3].

وأمَّا (قسِيَّة)، فقد خرجوها تخريجين:

الأول: أنها (فعيلة) من القسوة[4]، وهي على ذلك أبلغ في الذم من (قاسية)[5]؛ لأنها صفة مشبهة، دالة على الثبات، وأما اسم الفاعل فهو دال على

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٢.

(٢) السبعة: ٢٤٣، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٤٤، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢١٦، ومعاني القراءات: ١٤٠، والكشف ١/ ٤٠٧، وحجة القراءات: ٢٢٣.

(٣) مجاز القرآن ١/ ١٥٨، وجامع البيان ٦/ ١٥٤.

(٤) جامع البيان٦/ ١٥٤، والكشف ١/ ٤٠٨، والمفردات: ٦٧١ (قسو)، والكشاف ١/ ٦٠٠، والمحرر الوجيز ٢/ ١٦٩، وتفسير البغوي ١/ ٦٥٢، والتفسير الكبير ١١/ ٣٢٥، والبحر المحيط ٣/ ٤٤٥.

(٥) جامع البيان ٦/ ١٥٤، والكشف ١/ ٤٠٨، والتبيان ١/ ٤٢٧.

الحدوث.

الثاني: أنها من قولهم: دِرهمٌ قَسِيّ، أي مغشوش، والمعنى: أن قلوبهم ليست خالصة الإيمان[١].

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن هذه اللفظة معربة، ولا يعني اتفاق الحروف مع القسوة اشتقاقها منها، ونظّر بإبليس، فليس مشتقًا من الإبلاس، ولذلك لم يصرف[٢]، وأثبت هذا الرأي الأزهري[٣]، والجواليقي[٤] (ت٥٤٠)[٥].

وأما القول باشتقاقه من القسوة، فهو المؤيد بالشواهد عند الأزهري وغيره، وعليه وقع اختيارهم[٦]، ونقل أبو حيان عن المبرد أنه سمي بذلك لشدته بالغش، قال: فهو مخالف للفارسي؛ لأن المعهود جعله عربيًّا من القسوة، والفارسي جعله معربًا..[٧].

واعتد الزمخشري بكونه مشتقًا من القسوة، ولذا أرجع القول الثاني في

---

(١) جامع البيان ٦/ ١٥٤، والمفردات: ٦٧١ (قسو)، وحجة القراءات: ٢٢٤، والكشاف ١/ ٦٠٠، والمحرر الوجيز ٢/ ١٦٩، وتفسير البغوي ١/ ٦٥٢، والتفسير الكبير ١١/ ٣٢٥، والبحر المحيط ٣/ ٤٤٥.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢١٧.

(٣) تهذيب اللغة ٩/ ٢٢٦ (قسا).

(٤) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن بن محمد الجواليقي، أبو منصور، محدث ولغوي، من تصانيفه: المعرب، وتتمة درة الغواص. (إنباه الرواة ٣/ ٣٣٥، والذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ١، وشذرات الذهب ٤/ ١٢٧).

(٥) المعرب: ٤٩٦، قال المحقق: «وهو بلا شك كلمة عربية مأخوذة من القسوة».

(٦) تهذيب اللغة ٩/ ٢٢٦ (قسا)، والصحاح ٦/ ٢٤٦٢ (قسا)، والتاج ٣٩/ ٢٩٨ (قسو).

(٧) البحر المحيط ٣/ ٤٤٥.

الآية، إلى معنى القسوة؛ لأن الدرهم المغشوش الذي خالطه رصاص أو نحاس ونحوه، فيه صلابة ويبس، بخلاف الخالص، ففيه لين[١].

واختار الطبري قراءة حمزة والكسائي، وأنها (فعيلة) من القسوة، فهي أبلغ في الذم، ولم يرتضِ جعلها من قولهم: (درهم قسي)؛ لأن المعنى: ليست بخالصة الإيمان، والآية لا تدل على أن قلوبهم فيها إيمان يخالطه كفر، بل إن الله وصفهم بنقض الميثاق، والكفر بالله، ولم يصفهم بشيء من الإيمان[٢].

فأمّا اختياره للقراءة فقد عارضه مكي، إذ اختار (قاسية)؛ «لأن الأكثر عليه، وهو المستعمل»[٣]، وأيضًا فقد أجمع القراء على القراءة بـ(قاسية) في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر:٢٢][٤] وهذا كله لا يفضلها ما لم يؤيد بمرجح سياقي، ولكن قد يقال: إن الجعل دليل على أن الأمر حادث، فالأنسب أن يعبر عنه بما يدل على الحدوث، وهو اسم الفاعل.

وأمّا اختياره لكونها من القسوة، فوجيه، لوجاهة التعليل، والله أعلم.

***

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦].

قرأ أبو عمرو ونافع وابن كثير (حاذِرون)، وقرأ الباقون (حَذِرون)[٥].

---

(١) الكشاف ١/ ٦٠٠.

(٢) جامع البيان ٦/ ١٥٥.

(٣) الكشف ١/ ٤٠٨.

(٤) حجة القراءات: ٢٢٣.

(٥) السبعة: ٤٧١، والحجة للقراء السبعة٥/ ٣٥٨، والكشف ٢/ ١٥١، وحجة القراءات: ٥١٧.

واختلفوا هل بينهما فرق أم لا؟

فذهب الأكثرون إلى التفريق بينهما، فجعلوا اسم الفاعل (حاذرون) بمعنى مستعدين، والصفة المشبهة (حذرون) بمعنى: خائفين، متيقظين[١]، وهم بذلك يقولون بالدلالة المطردة لاسم الفاعل والصفة المشبهة، ويصرح بذلك الفراء إذ يقول: «وكأنَّ الحاذر الذي يحذرك الآن، وكأنَّ الحذر المخلوق حذِرًا لا تلقاه إلا حَذِرًا»[٢].

وذهب أبو عبيدة إلى أن القراءتين بمعنى واحد[٣]، ونسب النحاس هذا لسيبويه[٤]، مستشهدًا بقول الشاعر[٥]:

حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ ... ما ليسَ مُنْجِيَهُ من الأَقْدارِ

وقيل: إنَّ البيت مصنوع[٦].

---

(١) جامع البيان ١٩/ ٧٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٩٢، وإعراب القرآن للزجاج ٣/ ١٨١، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٣٥٩، والكشف ٢/ ١٥١، والكشاف ٣/ ١١٤، وتفسير البغوي ٣/ ٣٥٩، والتفسير الكبير ٢٤/ ٥٠٦، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٦٩، وتفسير البيضاوي ٣/ ٢٤٩، والبحر المحيط ٧/ ١٨، وحاشية الشهاب ٧/ ١٤، والتحرير والتنوير ١٩/ ١٣١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨٠.

(٣) مجاز القرآن ٢/ ٨٦.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٨٠.

(٥) البيت من الكامل، غير منسوب في الكتاب ١/ ١١٣، والمقتضب ٢/ ١١٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٦، وقيل: لأبان اللاحقي، وقيل: لابن المقفع في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٢٤٧، وخزانة الأدب ٨/ ١٧١.

(٦) المقتضب ٢/ ١١٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٨١، وشرح الجمل لابن عصفور =

ومذهب سيبويه أن (حَذِرًا) صيغة مبالغة[(١)]، فهو محول من (فاعل)، وفعله متعدٍّ، ولذا نصب مفعولاً، وقد قاسه على (فَعُول) و(فَعَّال)، وهذا الذي دعا إلى القول بأن (حاذرًا) و(حَذِرًا) بمعنى واحد، أي في العمل، وإلا فـ(حذِر) يدل على المبالغة في الوصف.

وقد خالف النحويون سيبويه فيما ذهب إليه، ولم يرتضوا إعمال (فَعِل)؛ لأنه بناء أكثر مجيئه صفة مشبهة، نحو: أَشِر، وبَطِر[(٢)].

والذي يظهر أن القول بالتفريق بينهما، بجعل (حاذر) اسم فاعل، و(حَذِر) صفة مشبهة، بما يقتضيه هذا من اختلاف دلالتيهما، هو الصواب، وذلك لأمور:

الأول: أنه هو الموافق لتفسير السلف، من التابعين وغيرهم[(٣)].

الثاني: أنه أحظى بكثرة القائلين به.

الثالث: أنه يضيف تأكيدًا للمعنى وزيادة فيه، من خلال الجمع بين دلالة القراءتين، وذلك لإمكان أن يكونوا في وقت واحد حاذرين وحذرين، فهم في طبعهم خائفون متيقظون، وهم في الحال مستعدون بالسلاح لما يستقبلون من

=

١/ ٥٦٢، وخزانة الأدب ٨/ ١٦٩.

(١) الكتاب ١/ ١١٣.

(٢) المقتضب ٢/ ١١٥، والأصول ١/ ١٢٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٢٨، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٢٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦١، وخزانة الأدب ٨/ ١٦٩، وينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد. لابن ولاد. تحقيق: د. زهير سلطان. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ. ص: ٦٨.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٨١، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٦٩.

أمرهم. والله أعلم.

***

ومثل هذا الاختلاف وقع في قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً فَارِهِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٩].

فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (فَرِهين)، وقرأ الباقون (فارهين)[١].

واختلفوا في الدلالة، فذهب الأكثرون إلى أن (فرهين) بمعنى: أَشِرين بَطِرين، و(فارهين) بمعنى: حاذقين كَيِّسين[٢].

وهذا الاختلاف قد تناول دلالة الجذر اللغوي لكلٍّ منهما، فمن المعلوم أن الحذق ليس بذي صلة بالشره والبطر، وهذا يعني أنهما من مادتين مختلفتين، وقد جاء في الصحاح: «الفارِهُ: الحاذق بالشيء، وقد فَرُه بالضم يفْرُهُ، فهو فارِه... وفَرِهَ بالكسر: أَشِرَ وبَطِرَ، وقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً فَرِهِينَ﴾ فمن قرأه كذلك فهو من هذا، ومن قرأ (فارهين) فهو من فرُه بالضم»[٣].

ولاتحاد دلالة (فرِه) بالكسر (وفَرِح)، وكون الهاء والحاء متقاربين مخرجًا، متحدين صفة، رأى بعضهم أن الحاء قد أُبْدلت هاءً، وبهذا فسَّر النحاس أقوال المفرقين بين القراءتين في الآية، بأن جعل (فرهين) قد وقع فيها إبدال الحاء

---

(١) السبعة: ٤٧٢، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٣٦٦، والكشف ٢/ ١٥١، وحجة القراءات: ٥١٩.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨٢، ومجاز القرآن ٢/ ٨٨، وجامع البيان ١٩/ ١٠٠، ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ٩٦، وتفسير البغوي ٣/ ٣٦٨، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٨٧.

(٣) الصحاح ٦/ ٢٢٤٢ (فره).

هاءً[1]، والأصل: فرِحين.

ونقل الزبيدي عن الفراء في التعليق على قول الفيروز: (وفَرِه كـ(فرِحَ) أشِر وبطِر): «أقيمت الهاء هنا مُقام الحاء في فرِح، والفرح في كلام العرب الأشر والبطر»[2]، ولذا نهى الله عنه في قوله تعالى: ﴿لا تَفْرَحْ إِنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦].

وجوّز أبو عبيدة كونهما بمعنى واحد[3]، وتابعه الطبري[4]، وغيره[5].

ويوحي بذلك تفسير الزمخشري[6]، وابن عطية[7]، والرازي[8] إذ ذكروا القراءتين وفسروا الفراهة بالكياسة والنشاط، دون نص على التفريق.

ومن ذهبوا إلى كونهما بمعنى واحد، لا يريدون تساويهما في الدلالة على الوصف، وإنما المقصود اتحاد دلالة الأصل الثلاثي، هذا ما يفيده تصريح البيضاوي بأن (فرِهين) أبلغ من (فارهين)[9]، فهو يذهب إلى اتحادهما في معنى الأصل الثلاثي، ويثبت تفاضلهما في الدلالة على الوصف، وقد تابعه على ذلك

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٨٧.

(٢) تاج العروس ٣٦/ ٤٥٤ (فره).

(٣) مجاز القرآن ٢/ ٨٩.

(٤) جامع البيان ١٩/ ١٠١.

(٥) كالمهدوي (شرح الهداية ٢/ ٤٤٩)، والراغب (المفردات: ٦٣٤ (فره».

(٦) الكشاف ٣/ ١٢٣.

(٧) المحرر الوجيز ٤/ ٢٤٠.

(٨) التفسير الكبير ٢٤/ ٥٢٥.

(٩) تفسير البيضاوي ٣/ ٢٦٠.

أبو السعود[١](ت ٩٩٢)[٢]، والآلوسي[٣]، وابن عاشور[٤].

والحق أن كلا القولين ذو وجاهة، فإن (فرُه) بمعنى: حذق، الوصف منه فاره وفَرِه[٥]، كما أن (فَرِهَ) بمعنى: أشِر، مادة صحيحة ثابتة بنص اللغويين[٦]، وإذا كانت كذلك فلا يلزم ادِّعاء الإبدال، وإن كان سائغًا لتقارب المخرج، واتحاد الصفة، ووجود النظائر الكثيرة[٧].

***

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾[المائدة: ١٣]، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾[النجم: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾ [الحاقة: ٥]، وقال تعالى: ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً﴾ [الغاشية: ١١].

هذه الآيات الكريمة، وغيرها، وجَّهها العلماء عدة توجيهات، منها:

الأول: أنه مصدر جاء على وزن اسم الفاعل.

---

(١) هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، أبو السعود، مفسر وفقيه، أشهر تصانيفه تفسيره: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. (شذرات الذهب ٨/ ٣٩٨، البدر الطالع ١/ ٢٦١، وطبقات المفسرين. للأدنه وي: ٣٩٨).

(٢) تفسير أبي السعود ٦/ ٢٥٩.

(٣) روح المعاني ١٩/ ١١٣.

(٤) التحرير والتنوير ١٩/ ١٧٦.

(٥) بصائر ذوي التمييز ٤/ ١٩٠ (فره)، وتاج العروس ٣٦/ ٤٥٥ (فره).

(٦) الصحاح ٦/ ٢٢٤٢ (فره)، وتاج العروس ٣٦/ ٤٥٤ (فره).

(٧) ينظر: كتاب الإبدال. لأبي الطيب اللغوي ١/ ٣١٣.

والثاني: أنه اسم فاعل على بابه، ويحتاج والحالة هذه، إلى تقدير موصوف محذوف.

والثالث: أنه على النسب.

وقد ارتضى النحويون مجيء اسم الفاعل مرادًا به المصدر[١]، وخرجوا عليه بعض الشواهد، كما في قول الفرزدق[٢]:

أَلم تَـرَنِي عاهَـدْتُ ربِّي وإنَّنِـي ... لَبَـيْنَ رَتـاجٍ قـائمًا ومَقـامِ

عـلى حَلْفـةٍ لا أَشْـتُم الـدَّهْرَ مُسْلِمًا ... ولا خارِجًـا مِـن فيَّ زُورُ كـلامِ

وقالوا في آية المائدة: إن (خائنة) بمعنى خيانة[٣]، ورجح الطبري هذا على غيره[٤]، أو على حذف موصوف، والتقدير: ولا تزال تطلع على فرقةٍ خائنة[٥]، أو على فعلة ذات خيانة[٦]، أو أن المعنى: ولا تزال تطلع على خائن منهم، والتاء

---

(١) الكتاب ١/ ٣٤٦، والمقتضب ٣/ ٢٦٩، والكامل ١/ ١٥٦، والخصائص ٢/ ٤٨٩، وشرح المفصل ٦/ ٥٠، ٥٢، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٧٦، ومغني اللبيب: ٥٢٩.

(٢) البيتان من الطويل، في ديوانه ٢/ ٧٦٩، والكتاب ١/ ٣٤٦، والكامل ١/ ١٥٥، وأمالي المرتضى ١/ ٦٣. الرتاج: الباب المغلق، والمراد باب الكعبة.

(٣) جامع البيان ٦/ ١٥٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٦٠، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٢٨٢، والكشاف ١/ ٦٠٠، والمحرر الوجيز ٢/ ١٦٩، وتفسير البغوي ١/ ٦٥٢، والبيان ١/ ٢٨٦، وتفسير البيضاوي ١/ ٤١٧، والبحر المحيط ٣/ ٤٤٦، وروح المعاني ٦/ ٩٠.

(٤) جامع البيان ٦/ ١٥٧.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٦١، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٢٨٢، والكشاف ١/ ٦٠٠، والمحرر الوجيز ٢/ ١٦٩، وتفسير البغوي ١/ ٦٥٣، والبيان ١/ ٢٨٦، وتفسير البيضاوي ١/ ٤١٧، والبحر المحيط ٣/ ٤٤٦، وروح المعاني ٦/ ٩٠.

(٦) الكشاف ١/ ٦٠٠.

للمبالغة[١]، وضعف الطبري هذا، معتمدًا على سبب النزول، وأنه في القوم من بني النضير الذين هموا بقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جاء إلى ديارهم، فأطلعه الله على ما هموا به، ثم قال بعد أن عرَّفه أخبار أسلافهم، وأن آخرهم على منهج أولهم، من الغدر والخيانة: ولا تزال تطلع على خيانة وغدر، ولا يستقيم أن يكون المراد: ولا تزال تطلع على رجل خائن منهم؛ لأن الخبر قد ابتدئ عن الجماعة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ [المائدة: ١١][٢].

وبهذه الأقوال خرجوا الآيات الأخرى[٣].

إلا أنهم رجّحوا في آية الحاقة ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾ أن تكون (الطاغية) اسم فاعل، صفة لموصوف محذوف، لتناسب ما بعدها، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة:٦]، فإنه أخبر عن ثمود بما أهلكها به، كما أخبر عن عاد بما أهلكها به، ولو كان الخبر عن ثمود بالسبب،

---

(١) جامع البيان ٦/ ١٥٦، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ١٦٠، والكشاف ١/ ٦٠٠، والمحرر الوجيز ٢/ ١٦٩، وتفسير البغوي ١/ ٦٥٢، وتفسير البيضاوي ١/ ٤١٧، وروح المعاني ٦/ ٩٠.

(٢) جامع البيان ٦/ ١٥٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٠٣، ١٢١، ١٨٠، وجامع البيان ٢٧/ ٨١، ١٦٦، ٢٩/ ٤٩، ٣٠/ ١٦٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ١٠٧، ٢١٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٢٢، ٥/ ١٩، ٢١٢، والكشاف ٤/ ٣٥، ٥١، ١٤٩، ٢٤٧، والمحرر الوجيز ٥/ ٢١٠، ٢٣٨، ٣٥٧، ٤٧٤، وتفسير البغوي ٤/ ٢٦٧، والجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٧٩، وتفسير البيضاوي ٤/ ٣١٣، والبحر المحيط ٨/ ١٧٠، ٢٩٣، ٣٢١، والدر المصون ١٠/ ١١٥، ١٩١، ٤٢٤، ٧٦٩، وحاشية الشهاب ٨/ ٢٣٥، وروح المعاني ٢٧/ ٧٢، ١٢٩، ١٣٠، والتحرير والتنوير ٢٧/ ١٥٩.

كان الخبر عن عاد كذلك[1]، ونقل الرازي أنه لو كان بالسبب لجاء باللام بدل الباء، أي فأهلكوا لطغيانهم[2]، وهذا الذي ذكر مردود، إذ إن الباء تكون للسببية، كما في قوله تعالى: ﴿فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠][3]، ومما يشهد لمن قال بالمصدرية قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا﴾ [الشمس:١١][4].

***

وقال تعالى: ﴿قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، وقال تعالى : ﴿خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦].

اختلف المفسرون في اسم الفاعل في الآيتين، هل هو على بابه، أو هو بمعنى مفعول؟ ففي آية هود، ذهبوا مذاهب:

الأول: أن (عاصمًا) على حقيقته، وفيه ثلاثة تقديرات:

١- أنّ المعنى: لا مانع اليوم من أمر الله إلا الراحمُ، أي إلا الله، ويكون الاستثناء هنا متصلاً، ذهب إلى هذا الطبري[5]، وحسنه النحاس؛

---

(١) جامع البيان ٢٩/ ٤٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢١٣، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٩، والكشاف ٤/ ١٤٩، والمحرر الوجيز ٥/ ٣٥٧، والتفسير الكبير ٣٠/ ٦٢١، وتفسير البيضاوي ٤/ ٣١٣، والبحر المحيط ٨/ ٣٢١.

(٢) التفسير الكبير ٣٠/ ٦٢١.

(٣) رصف المباني: ٢٢٢، والجنى الداني:٣٩، ومغني اللبيب: ١٣٩.

(٤) جامع البيان ٢٩/ ٤٩، وتفسير البغوي ٤/ ٤٥٩، والبحر المحيط ٨/ ٣٢١.

(٥) جامع البيان ١٢/ ٤٦، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ٢٨.

لأن فيه الإبقاء على الأصل[(١)].

٢- أن (مَنْ رحِم) هو المعصومُ، فيكون الاستثناء منقطِعًا، والتقدير: لا عاصم اليوم من أمر الله، ولكنْ من رحمه الله فهو المعصوم[(٢)].

٣- أنه على حذف مضاف قبل المستثنى، والمعنى: لا عاصم اليوم إلا مكان من رحم الله، ذهب إلى هذا الزمخشري[(٣)].

الثاني: أن يكون على النسب، أي ذا عصمة[(٤)]، والمعنى: لا معصوم، فإن (ذا عصمة) يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً[(٥)]، ونسب هذا القول للبصريين[(٦)].

الثالث: أنه بمعنى معصوم[(٧)]، وقد جاء في كلام العرب (فاعل) بمعنى (مفعول)، وذهب الفراء إلى أن جعل (فاعل) بمعنى (مفعول) في لغة الحجاز أكثر[(٨)].

والمختار أن يكون على بابه؛ لأنه الأصل، ولأن السياق دال عليه بالتقديرات التي ذكروها، وكلها ذات وجاهة.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٨٥، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ٢٨.
(٢) الكتاب ٢/ ٣٢٥، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢/ ٥٧، والتبيان ٢/ ٧٠٠، والدر المصون ٦/ ٣٣٢.
(٣) الكشاف ٢/ ٢٧٠.
(٤) جامع البيان ١٢/ ٤٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٥٤، والتبيان ٢/ ٧٠٠، والبحر المحيط ٥/ ٢٢٧.
(٥) الخصائص ١/ ١٥٢.
(٦) جامع البيان ١٢/ ٤٦، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٩٨، والمحرر الوجيز ٥/ ٤٦٥.
(٧) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٥، وجامع البيان ١٢/ ٤٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٨٥، والمحرر الوجيز ٣/ ١٧٥، وتفسير البغوي ٢/ ٤٠٣، والتبيان ٢/ ٧٠٠، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ٢٨، والبحر المحيط ٥/ ٢٢٧.
(٨) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٥.

ويدل على تقدير الزمخشري، ذكر الجبل، فإنه مكان يظنه عاصمًا، فكان الجواب: لا عاصم إلا مكان من رحم الله.

وبمثل هذه التخريجات، خرجوا آية الطارق[١]، إلا أن الأكثر ذهبوا إلى صرفها عن الأصل، إلى معنى المفعول، أو إلى النسب، الذي يؤول إلى معنى المفعول.

ومما يؤيد كونه على الأصل، ما جاء في كتاب العين: «دفق الماءُ دُفُوقًا ودَفْقًا إذا انصبَّ بمرة، والماءُ الدافق»[٢]، وفسر الراغب (الدافق) بالسائل بسرعة، قال: «ومنه استعير: جاؤوا دُفْقة، وبعير أدفق: سريع..»[٣]، وخرجها الزمخشري على الأصل، على أنه أسند الاندفاق إلى الماء مجازًا[٤]، وذهب ابن عطية إلى أنه يصح أن يكون الماء دافقًا؛ لأن بعضه يدفع بعضًا فيكون على الأصل[٥]، وجوّز ذلك أيضًا العكبري؛ لأنه يقال: اندفق الماء بمعنى نزل[٦].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٥، وجامع البيان ٣٠/ ١٤٣، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ٣١١، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٩٨، والكشاف ٤/ ٢٤١، والمحرر الوجيز ٥/ ٤٦٥، وتفسير البغوي ٤/ ٥٩٤، والتبيان ٢/ ١٢٨١، والجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ٥، والبحر المحيط ٨/ ٤٥٥، والدر المصون ١٠/ ٧٥٢.

(٢) العين ٥/ ١٢٠ (دفق).

(٣) المفردات: ٣١٦ (دفق).

(٤) الكشاف ٤/ ٢٤١.

(٥) المحرر الوجيز ٥/ ٤٦٥.

(٦) التبيان ٢/ ١٢٨١.

وذهب ابن قيِّم الجوزية مذهب الزمخشري، من غير تصريح بذكر المجاز[(١)]، فقال: «(الدافق) على بابه، ليس (فاعلاً) بمعنى (مفعول) كما يظنه بعضهم، بل هو بمنزلة: ماء جارٍ وواقف وساكن»[(٢)]، وتنظيره بـ(جارٍ) وما بعدها هو الذي دل على متابعته للزمخشري؛ لأن المقصود من التمثيل الإسناد، وإلا فإن الأفعال: (جرى) و(وقف) و(سكن) لازمة، وأما (دفق) فمتعدٍّ، فلا يمكن أن تكون نظيرة له إلا من حيث جواز إسنادها إليه.

فيصح على هذه الأقوال وصف الماء بالدافق من غير تأويل، إلا أن الأزهري[(٣)]، والجوهري[(٤)]، وغيرهما[(٥)] أنكروا هذا؛ لأن (دفق) متعدٍّ، فلا يقال: دَفَق الماءُ.

والذي يظهر أنه يجوز أن يكون على الأصل؛ لأنه إما أن يُصَحّح لزومُه، أو أن يكون لازمًا بمجيئه بمعنى المزيد (انْدفق)، ويجوز أيضًا أن يكون بمعنى (مدفوق)، فإن السياق لا يعارض أيًّا من المعنيين.

***

---

(١) ربما بناء على مذهبه المنكر له، مع أن له رأيين فيه، ينظر: الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية. د. هادي الشجيري. ط:١. بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٢هـ. ص: ٢٥١.

(٢) أعلام الموقعين. ١/ ١٣٤.

(٣) تهذيب اللغة ٩/ ٣٩ (دفق).

(٤) الصحاح ٤/ ١٤٧٥ (دفق).

(٥) ينظر: بصائر ذوي التمييز ٢/ ٦٠٤ (دفق)، والتاج ٢٥/ ٢٩١ (دفق).

وقد أشار الفراء إلى سر العدول في هذه الأمثلة ونظائرها، فذهب إلى أنّه إنما يكون ذلك لإفادة المدح أو الذم، قال: «العرب تقول: هذا ليل نائم، وسر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلاً، وهو مفعول في الأصل، وذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذم، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل، ولو كان فعلاً مصرحًا فيه لم يُقَل فيه؛ لأنه لا يجوز أن تقول للضارب: مضروب، ولا للمضروب: ضارب؛ لأنه لا مدح فيه ولا ذم»[١].

وبعض أمثلة هذا العدول لا تؤيِّد ما ذهب إليه، فقوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦] لا يشعر بمدح ولا ذم، ومع ذلك نُص على كونه بمعنى مدفوق، إلى غير ذلك من الأمثلة، وخاصة ما جاء فيه اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى المصدر أو العكس.

ويمكن القول بأن مجرد التأكيد هو الداعي لهذا العدول وأمثاله، وذلك بلفت الانتباه إليه[٢]، وهو نظير قطع النعت[٣] لإفادة التأكيد والتنبيه[٤].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٨٢.

(٢) ما خالف معناه مبناه. د. عبد الأمير ومحمد أمين الورد. مجلة المورد. المجلد العاشر. العدد:٣. ١٤٠٢هـ. ص: ١٣.

(٣) التصريح ٣/ ٤٩٠.

(٤) معاني النحو ٣/ ١٩٣.

الفصل الثاني: في صِيَغ المبالغة

إذا أريد الدلالة على كثرة الحدث من الفاعل، حولت صيغة اسم الفاعل إلى وزن من الأوزان التي تدل على الكثرة، وتسمى تلك الأوزان: أمثلة المبالغة، أو صيغ المبالغة. قال سيبويه: «وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء (فاعل)؛ لأنه يريد به ما أراد بـ(فاعل) من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحَدِّث عن المبالغة، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعُول، وفَعّال، ومِفعال، وفَعِل...»[١].

فصيغ المبالغة تشترك مع اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله، وتزيد بأنها تدل على كثرة الحدث، وإلى هذا المعنى يشير العلماء في بيان مفهومها[٢].

وقد أشكلت دلالة هذه الصيغ على بعض العلماء في صفات الله تعالى، وذلك أنها موضوعة للمبالغة، ومعنى المبالغة أن تثبت للشيء أكثر مما له، وصفات الله تعالى لا مبالغة فيها؛ لأنها متناهية في الكمال، وإنما تكون المبالغة في وصف يقبل الزيادة والنقصان[٣].

فأجاب بعضهم عن هذا بأن صفات الله تعالى التي جاءت على صيغة من

---

(١) الكتاب ١/ ١١٠.

(٢) المقتضب ٢/ ١١٣، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٥، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٣١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨١، وشرح شذور الذهب. لابن هشام. تحقيق:ح. الفاخوري.ط:١. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٨هـ. ص: ٤٢٠، وشرح الحدود النحوية للفاكهي:٣٣٣، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٢/ ٢٩٦، والنحو الوافي ٣/ ٢٥٧، وفي الصرف العربي: ١٨٠.

(٣) البرهان ٢/ ٥٢٠، والإتقان ٣/ ٢٨٣.

صيغ المبالغة محمولة على المجاز[(١)].

ويزول هذا الإشكال عند من ذهب إلى أن صيغ المبالغة قسمان:

الأول: ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل.

والثاني: ما تحصل فيه بتعدد المفعولات.

وتعدد المفعولات لا يوجب للفعل زيادة، وعلى هذا فصفات الله تعالى التي وردت على صيغة مبالغة، كالرحمن والرحيم والغفور والتواب، تنزَّل على القسم الثاني، فالمبالغة فيها بكثرة المفعولات[(٢)].

وقدم الزمخشري هذا المعنى في بيان دلالة المبالغة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، فقال: «والمبالغة في (التوَّاب) للدلالة على كثرة من يتوب عليه من عباده... أو لأنه بليغ في قبول التوبة، منزل صاحبها منزلة من لم يذنب قط لسعة كرمه»[(٣)].

والذي يظهر أن كلا التأويلين ليس له ما يؤيده، فأمّا دعوى المجاز، فلا دليل عليها، إذ لا بد من قرينة، ومعلوم أن صفات الله تعالى لا يُدَّعى فيها المجاز، كما هو مذهب أهل السنة، فلا بد من إثبات دلالة المبالغة في الصفة؛ لأنه معلوم من كلام العرب أن هذه الصيغ تدل على المبالغة، فلا بد من إثباتها.

وأمّا جعل المبالغة بتعدد المتعلقات، فإنه بالنظر إلى كلام المفسرين، نجد

---

(١) البرهان ٢/ ٥٢٠، والإتقان ٣/ ٢٨٣..

(٢) البحر المحيط ١/ ١٣٦، والبرهان ٢/ ٥٢٠، والإتقان ٣/ ٢٨٣.

(٣) الكشاف ٣/ ٥٦٩.

أنهم لم يلتزموا هذا التفسير، وإنما فسروا الصفات بالمعنيين، فأرجعوا المبالغة حينًا إلى الزيادة في صفة الفعل، وحينًا إلى تعدد المفعولات، وحينًا إلى كلا المعنيين، كما في نص الزمخشري السابق، إذ أعادها للمعنيين، فكثرة من يتوب عليهم، راجع للمفعولات، وكونه بليغًا في قبول التوبة، ينزل صاحبها منزلة من لم يذنب، راجع لزيادةٍ في صفة الفعل.

وابن الجوزي فسَّر المبالغة في (العليم) بكمال العلم(١)، كما فسرها ابن عاشور بكثرته(٢)، وذلك متعلق بزيادة الفعل، وفسرها في (الرحمن) و(الرحيم) بتمكن الرحمة وتعلقها بكثير من المرحومين(٣)، وذلك متعلق بتعدد المفعولات.

وفسّر ابن قيم الجوزية (البصير) بكمال البصر، فهو «يرى دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء، في حندس الظلماء، ويرى تفاصيل خلق الذرة الصغيرة، وأعضائها ولحمها ومخها وعروقها...»(٤)، كما فسر (السميع) بأنه الذي «استوى في سمعه سر القول وجهره، وسع سمعه الأصوات، فلا تختلف عليه أصوات الخلق، ولا تشتبه عليه، ولا يشغله منها سمع عن سمع...»(٥)، فتفسير ابن القيم يوضح معنى المبالغة في الصفة، توضيحًا جليًّا.

ولهذا فالمبالغة تكون بكلا القسمين، زيادة الفعل، وتعدد المفعولات.

---

(١) زاد المسير ١/ ٥٨.

(٢) التحرير والتنوير ١/ ٤١٥.

(٣) التحرير والتنوير ١/ ١٧١.

(٤) طريق الهجرتين. لابن قيم الجوزية. تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر. ط:٢. الدمام: دار ابن القيم، ١٤١٤هـ. ص: ٧٩.

(٥) المصدر السابق: ٢١٢.

وقد أشكلت دلالة المبالغة، في قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران: ١٨٢، والأنفال: ٥١][1]. إذ النفي هنا لكثرة الظلم، والله سبحانه وتعالى لا يظلم مطلقًا، وقد خرجت تخريجات كثيرة، منها:

الأول: أنّ (فعّالاً) قد يأتي غير مراد به الكثرة، ومن ذلك قول طرفة[2]:

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ مَخَافَةً ... ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ

فلم يرد هنا أنه يحل التلاع قليلاً؛ لأن ذلك منافٍ لمقصد الفخر، الذي يدل عليه آخر البيت[3].

الثاني: أنه للكثرة؛ لأنه مقابَلٌ بـ(العبيد)، وهم كثيرون، فناسب أن يقابل الكثير بالكثير[4].

---

(١) وورد (ظلام) أيضًا في: الحج: ١٠، وفصلت: ٤٦، وق: ٢٩.

(٢) البيت من الطويل في ديوانه: ٢٩، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٤٠٠، والكتاب ٣/ ٧٨، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٧٣٩، وخزانة الأدب ٩/ ٦٦، وبلا نسبة في المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي . تحقيق: مصطفى الحدري. دمشق: مجمع اللغة العربية، ص: ١٥٤، ومغني اللبيب: ٧٩٠.

التلاع: جمع تلعة، وهي ما ارتفع من مسيل الماء، وانخفض عن الجبال، والمعنى: لا أنزل في التلاع خوفًا من حلول الأضياف، ولكن إذا استعانني القوم بالقرى أعنتهم.

(٣) التبيان ١/ ٣١٦، والبحر المحيط ٣/ ١٣١، والدر المصون ٣/ ٥١٥، والبرهان ٢/ ٥٢٤، والإتقان ٣/ ٢٣٣.

(٤) الكشاف ٢/ ١٦٤، والتبيان ١/ ٣١٦، وتفسير البيضاوي ٢/ ١٥٧، والدر المصون =

الثالث: أنه إذا نفى الظلم الكثير، انتفى الظلم القليل ضرورة؛ لأن الذي يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الظلم الكثير، مع القدرة عليه، وظهور نفعه له، فإنه للقليل أترك[(١)].

الرابع: أنه على النسب، أي ليس بذي ظلم[(٢)]، اختاره ابن مالك، ونسبه إلى المحققين[(٣)].

الخامس: أنَّ أقل القليل لو ورد من الله سبحانه لكان كثيرًا، «لاستغنائه عن فعله، وتنزهه عن قبحه، وهذا كما يقال: زلة العالم كبيرة» ، ذكره الحريري[(٤)].

السادس: أن نفي المجموع يصدق بنفي الواحد، ويصدق بنفي كل واحد، وفي الآية نفى المجموع، ليصدق عليه نفي الواحد، والذي عينه دليل خارجي، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠][(٥)].

السابع: أنه أراد: ليس بظالم، ليس بظالم، ليس بظالم، فجعل مقابلة ذلك: وما ربك بظلاّم[(٦)].

=

٣/ ٥١٥، والبرهان ٢/ ٥٢٥، والإتقان ٣/ ٢٣٣.

(١) التبيان ١/ ٣١٦، والبحر المحيط ٣/ ١٣١، والدر المصون ٣/ ٥١٥، والبرهان ٢/ ٥٢٥، والإتقان ٣/ ٢٣٣.

(٢) التبيان ١/ ٣١٦، والدر المصون ٣/ ٥١٥، والبرهان ٢/ ٥٢٥، والإتقان ٣/ ٢٣٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٦٣.

(٤) درة الغواص: ١٢٩، والتبيان ١/ ٣١٦، والبرهان ٢/ ٥٢٥، والإتقان ٣/ ٢٣٣.

(٥) البرهان ٢/ ٥٢٥.

(٦) البرهان ٢/ ٥٢٥، والإتقان ٣/ ٢٣٣.

الثامن: أنه جاء جوابًا لمن قال: هو ظلام[١].

التاسع: أن المبالغة وغيرها في صفات الله سواء في الإثبات، فجرى النفي على ذلك[٢].

العاشر: أن من يعذب غيره عذابًا شديدًا قد يظن أنه ظلام، قبل معرفة جرم الذنب[٣].

الحادي عشر: أن العذاب من العظم بحيث لولا استحقاق المعذب له لكان ظلمًا بليغًا[٤].

الثاني عشر: أنه أريد التعريض، بأن هناك ظلامًا للعبيد من ولاة الجور[٥].

والمختار القول الأول؛ لأنّ له شواهد، ولدلالة السياق عليه، ولا تأويل فيه متكلفًا، كما يلحظ في التخريجات: الخامس، والسادس، والسابع، والثامن، والعاشر، والثاني عشر.

أما التخريج التاسع، فالصواب أن صفات الله تعالى تتفاضل، فليس القادر كالقدير والمقتدر، والرحمن والرحيم[٦]، قال الغزالي[٧] (ت ٥٠٥): «لو ورد

---

(١) البرهان ٢/ ٥٢٥، والإتقان ٣/ ٢٣٣.

(٢) البرهان ٢/ ٥٢٦، والإتقان ٣/ ٢٣٣.

(٣) البرهان ٢/ ٥٢٦.

(٤) الكشاف ٢/ ١٦٤، والبحر المحيط ٣/ ١٣١، وأضواء البيان ٧/ ٩١.

(٥) الإتقان ٣/ ٢٣٤.

(٦) جامع البيان ١/ ٥٥، والكشاف ١/ ٤١.

(٧) هو محمد بن محمد الغزالي، أبو حامد، حجة الإسلام، فقيه ومفسر، وأصولي وفيلسوف، من تصانيفه: إحياء علوم الدين، وتهافت الفلاسفة، والمستصفى. (طبقات الشافعية لابن قاضي =

الغافر والغفور والغفار، لم يكن بعيدًا أن تعد هذه ثلاثة أسامٍ؛ لأن الغافر يدل على أصل المغفرة فقط، والغفور يدل على كثرة المغفرة، بالإضافة إلى كثرة الذنوب، حتى إن من لا يغفر إلا نوعًا واحدًا من الذنوب قد لا يقال له غفور، والغفار يشير إلى كثرةٍ على سبيل التكرار، أي يغفر الذنوب مرة بعد أخرى، حتى إن من يغفر جميع الذنوب ولكن أول مرة، ولا يغفر العائد إلى الذنب مرة بعد أخرى لم يستحق اسم الغفار»[(١)].

وأما التخريجات: الثاني والثالث والرابع والحادي عشر، فلا تخلو من وجاهة، إلا أن القول الأول أوجه في نظري.

وقد ذهب إلى ذلك القول عباس حسن[(٢)] (ت ١٣٩٨)، إذ قال: «ورد في المسموع الذي لا يقاس عليه بعض صيغ المبالغة خاليًا من معنى المبالغة، مقتصرًا في دلالته المعنوية على معنى المجرد، الذي لا مبالغة فيه...»[(٣)]، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَّ لا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً﴾ [النساء: ٣٦]، إذ «ليس المراد هنا كثرة الفخر؛ لأن الله يكره صاحب الفخر مطلقًا، بغير نظر إلى كثرة فخره أو قلته»[(٤)].

=

شهبة ١/ ٢٩٣، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ١٥٢، وشذرات الذهب ٤/ ١٠).

(١) المقصد الأسنى. لأبي حامد الغزالي. تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط:١. قبرص: الجفان والجابي، ١٤٠٧هـ. ص: ٤١.

(٢) عباس حسن، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، تعلم بالأزهر ثم بدار العلوم، من مصنفاته: النحو الوافي. (تتمة الأعلام ١/ ٢٦٣، وإتمام الأعلام: ١٤٣).

(٣) النحو الوافي ٣/ ٢٦٢.

(٤) المرجع السابق. الهامش رقم (١).

والظاهر أن صيغة المبالغة هنا أريد بها الثبوت، فهي صفة مشبهة، أي إن الله لا يحب من كان من شأنه الاختيال والفخر، ومع ذلك فلا دليل على ادعاء نفي المبالغة، ولا حاجة إلى ذلك أصلاً، فإن من افتخر مرة واحدة، لا يمكن أن يستحق بذلك هذا الوصف وما يترتب عليه من عدم محبة الله تعالى، والله أعلم.

***

وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم: ٥، ولقمان: ٣١، وسبأ: ١٩، والشورى: ٣٣].

ذهب عامة المفسرين إلى إفادة (صبّار) و(شكور) للمبالغة[١]، وذهب الطبري إلى معنى النسب، أي لكل ذي صبر وشكر[٢].

وفسر أبو السعود[٣] والآلوسي[٤] الصبار والشكور في آية سبأ، بمن من شأنه الصبر والشكر، وهذا مشعر بمعنى النسب، مع أنهما نصّا في مواضع أخرى على إرادة المبالغة[٥].

والمختار أنه للمبالغة؛ لأنه لا صارف لها في السياق، ولا حاجة إلى جعلها بمعنى النسب. قال أبو حيان: «و(صبار) و(شكور) بنيتا مبالغة، وفعال أبلغ

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٤٣، وتفسير البغوي ٢/ ٥٤٥، وزاد المسير ٤/ ٣٤٦، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ٢٢٤، والتسهيل ٢/ ١٧٥، والبحر المحيط ٧/ ١٩٣، وفتح القدير ٣/ ١١٣.

(٢) جامع البيان ١٣/ ١٨٤.

(٣) تفسير أبي السعود ٧/ ١٣٠.

(٤) روح المعاني ٢٢/ ١٣٣.

(٥) تفسير أبي السعود ٧/ ٧٧، وروح المعاني ٢١/ ١٠٥.

لزيادة حروفه»[١]. وإنما اختير الأبلغ للصبر إيماءً إلى أن قليله كثير، لشدة مرارته وزيادة ثقله على النفس[٢].

***

وقال تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [ص: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿لا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْداً وَلا شَرَاباً (٢٤) إِلاَّ حَمِيماً وَغَسَّاقاً﴾ [النبأ: ٢٤، ٢٥].

قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (غَسَّاق) بالتشديد، وقرأ الباقون: (غَسَاق) على وزن (فَعَال) بالتخفيف[٣].

وقد اختلفوا في الفرق بين القراءتين، على قولين:

الأول: أنهما لغتان بمعنى واحد، ذكر ذلك ابن خالويه[٤].

الثاني: أن بينهما فرقًا، فعلى قراءة التشديد إما أن يكون صفة، ولا بد حينئذ من تقدير موصوف محذوف، أي شراب غسّاق، وإما أن يكون اسمًا.

وأما على قراءة التخفيف، فهو اسم[٥].

قال النحاس[٦] والفارسي[٧] ومكي[٨]: إن كان صفة فإن إقامة الصفة مقام

---

(١) البحر المحيط ٧/ ١٩٣.
(٢) روح المعاني ٢١/ ١٠٥.
(٣) السبعة: ٥٥٥، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٧٧، والكشف ٢/ ٢٣٢، وحجة القراءات: ٦١٥.
(٤) إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٤٣٢، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥/ ١٤٤.
(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٧٠، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٧٨، والكشف ٢/ ٢٣٢، وشرح الهداية ٢/ ٤٩٤، والمحرر الوجيز ٤/ ٥١١، والتفسير الكبير ٢٦/ ٤٠٤.
(٦) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٧٠.
(٧) الحجة للقراء السبعة ٦/ ٧٨.
(٨) الكشف ٢/ ٢٣٢.

الموصوف في صفة لم تغلب عليها الاسمية ليس مستحسنًا، وإن كان اسمًا فهو بعيد، لقلة مجيء الأسماء على وزن (فَعَّال).

ولذا كانت قراءة التخفيف أولى القراءتين عندهم[1].

ونقل النحاس عن الأخفش الأصغر تقديم قراءة التشديد، فتعقبه بمخالفة غيره من رؤساء النحويين، للعلة المتقدمة[2].

لكنه في معاني القرآن اختار قراءة التشديد، بناء على أن معنى (غسَّاق) دموع الكفار والصديد الذي يخرج من جلودهم، قال: «فالاختيار على هذا (وَغسَّاق) حتى يكون مثل سيَّال»[3].

وممن ذهب إلى اختيار قراءة التشديد ابن جرير الطبري، مع تصويب القراءة الأخرى، قال: «والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراء، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، وإن كان التشديد في السين أتم عندنا في ذلك؛ لأن المعروف ذلك في الكلام، وإن كان الآخر غير مدفوعة صحته»[4]، ولم يتضح لي من كلامه وجه العلة.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٧٠، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٧٨، والكشف ٢/ ٢٣٢.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٧٠.

(٣) معاني القرآن الكريم للنحاس ٦/ ١٢٩. وقد وهم محقق الكتاب، إذ نسب قراءة التشديد التي اختارها المؤلف للجمهور، وقراءة التخفيف لنافع وابن كثير(الهامش رقم: (٣)، والصواب أن أكثر السبعة على قراءة التخفيف، ولذا نُسِب للجمور قراءة التخفيف.

(٤) جامع البيان ٢٣/ ١٧٧.

وذهب البغوي إلى أنه على القراءتين اسم[١].

ورأى العكبري ما رأى الجمهور من أنه بالتشديد صفة، وأما بالتخفيف، فهو عنده اسم للمصدر، أي ذو غسق، أو أن (فعَالاً) بمعنى فاعل[٢]، فيكون صفة أيضًا.

وذكر الهروي أنه بالتشديد ما يسيل من جلود أهل النار، وأما بالتخفيف فهو البارد الشديد البرد الذي يحرق من برده[٣]، فيكون بالتشديد اسمًا وبالتخفيف صفةً.

والذي يظهر لي أنه على كلتا القراءتين اسم، يدل لذلك ما رواه الترمذي وأحمد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لو أنّ دَلْوًا من غَساق يُهراق في الدنيا لأنْتَن أهلُ الدنيا)[٤]. قال ابن الأثير: «الغساق بالتخفيف والتشديد ما يسيل من صديد أهل النار...»[٥].

فسياق الحديث يدل على اسميته، كما يدل على ذلك أيضًا بعض ما ورد من الروايات عن بعض السلف من أنه عين في جهنم[٦].

---

(١) تفسير البغوي ٣/ ٧١١.

(٢) التبيان ٢/ ١١٠٥.

(٣) الغريبين ٤/ ١٣٧٣ (غسق)، وينظر: تاج العروس ٢٦/ ٢٥٢.

(٤) راوه الترمذي في صفة جهنم، باب (٤) ٤/ ٦٠٩، وأحمد ٣/ ٢٨، وصححه الحاكم في المستدرك ٤/ ٦٤٤.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (غسق) ٣/ ٣٦٦.

(٦) جامع البيان ٢٣/ ١٧٩.

ويؤيد اسميته أيضًا ما رآه بعض اللغويين من أنه معرب من التركية[١]، وإن كان قولاً مردودًا، فقد أثبت اللغويون أن (غسق) بمعنى سال[٢].

وقلة (فَعَّال) في الأسماء لا تنفي الصحة، إذ يكون (الغسَّاق) من ذلك القليل، والله أعلم.

***

القياس في صياغة صيغ المبالغة أن تكون من الثلاثي المجرد، وقل أن تأتي من غيره، نحو: مِعطاء، وأليم، ونذير، ونحوها[٣].

قال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧، والأنعام: ١٠١].

اختلف العلماء في (بديع) هل هو من (بَدُع) الثلاثي، أو من (أَبْدع) فيكون (فعيلاً) بمعنى (مُفْعِل)؟ فإذا كان من الثلاثي، كان صفة مشبهة، وإلى ذلك ذهب الزمخشري[٤]، وهو وجه عند البيضاوي[٥]، وأبي حيان[٦].

وذهب الأزهري إلى أنه من (بدَع)، المفتوح العين، قال: «وقول الله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ بمعنى مبدعها، إلا أن (بديع) من (بدَع) لا من (أَبْدَع)، و(أبدع) أكثر في الكلام من (بدع)... فـ(بديع) (فعيل) بمعنى (فاعل)،

---

(١) المعرب ٤٦١، والإتقان ٢/ ١١٥.

(٢) تهذيب اللغة ٨/ ٣٠ (غسق)، وتاج العروس ٢٦/ ٢٥٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٥٣.

(٤) الكشاف ١/ ٣٠٧.

(٥) تفسير البيضاوي ١/ ١٣٦.

(٦) البحر المحيط ١/ ٣٦٤.

مثل: قدير وقادر»[١].

وذهب الأكثرون إلى أنه من (أبْدع)، أي مُبْدِع السماوات والأرض[٢]، وهو على هذا القول صيغة مبالغة[٣].

وقد عد ابن مالك مجيء (فعيل) بمعنى (مُفعِل) قليلاً[٤]، ومنعه أبو حيان، ووصفه بالندور والشذوذ بحيث لا ينقاس[٥].

ونقل الشهاب الخفاجي عن لسان العرب، أن الأصمعي كان ينكر (فعيلاً) بمعنى (مُفعِل)[٦]، وتابعه على ذلك الآلوسي[٧]، والذي في اللسان إنكار الأصمعي لـ(فعيل) بمعنى (مُفْعَل)، وذلك عند الحديث عن بيت عن (سَخين) في بيت معلقة عمرو بن كلثوم، وأنه بمعنى: مُسْخَن[٨].

وجواز مجيئه رأي الجمهور[٩]، مستدلين بقول عمرو بن معديكرب[١٠]:

---

(١) تهذيب اللغة ٢/ ٢٤١ (بدع).

(٢) جامع البيان ١/ ٥٠٨، والمحرر الوجيز ١/ ٢٠١، وتفسير البغوي ١/ ٩٧، والتفسير الكبير ٤/ ٢٤، والتبيان ١/ ١٠٩، والجامع لأحكام القرآن ٢/ ٦٠، وتفسير النسفي ١/ ٧١، وتفسير القرآن العظيم ١/ ٢١٣.

(٣) معاني القرآن للنحاس ١/ ٤٢٧.

(٤) التسهيل: ٢٥٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٤.

(٥) البحر المحيط ٢/ ٤٠٩.

(٦) حاشية الشهاب ٢/ ٢٢٨.

(٧) روح المعاني ١/ ٣٧٦.

(٨) لسان العرب ١٣/ ٢٠٥ (سخن).

(٩) خزانة الأدب ٨/ ١٧٨.

(١٠) البيت من الوافر، في شعره. جمعه: مطاع الرابيشي. ط:٣. مكتبة دار البيان، ١٤١٤هـ. ص: =

أَمِــن رَيْحَانَــةَ الــدَّاعِي السَّــمِيعُ ... يُــؤَرِّقُنِي وأَصْــحَابِي هُجُــوعُ[١]

وقد أوِّل البيت، بأن الدَّاعي لما كان سببًا في إسماع القائل، وصف بأنه سميع[٢]. ويرد هذا التأويل البيت الذي يليه:

يُنَــادِي مِــنْ بَــرَاقِشَ أو مَعِــينِ ... فَأَســمَعَ واتْــلأَبَّ بِنَــا مَلِيــعُ[٣]

«فإن فاعل (ينادي) و(أسمعَ)...هو ضمير الداعي، فيكون الداعي مسمعًا لا سامِعًا»[٤].

فالمختار أن البديع بمعنى: المُبْدِع، إذ عليه أكثر المفسرين.

ومثله أيضًا: (أليم)، فإنه بمعنى مؤلم[٥]، وقد جاء في آيات كثيرة، أولها قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠].

وأبو حيان ممن جعله بمعنى (مؤلم)[١]، مع منعه أن يأتي (فعيل) بمعنى (مفعل) في موضع آخر أحلت إليه قريبًا.

=

١٤٠، والأضداد: ٨٤، والشعر والشعراء ١/ ٣٦٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٩٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٤، وخزانة الأدب ٨/ ١٧٨.

(١) الكامل ١/ ٢٦٠.

(٢) خزانة الأدب ٨/ ١٨٠.

(٣) المصدر السابق، ومعين وبراقش: موضعان، واتلأب: استقام، والمليع: الأرض الواسعة.

(٤) المصدر السابق.

(٥) جامع البيان ١/ ١٢٣، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ٩١، والمحرر الوجيز ١/ ٩٢، وتفسير البغوي ١/ ١٩، والتفسير الكبير ٤/ ٢٤، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٣٩، وتفسير النسفي ١/ ١٩.

وذهب الزمخشري[٢] والبيضاوي[٣]، وتابعهما أبو السعود[٤] إلى أنه من (ألِم) الثلاثي، ويضطرون هنا إلى أن ينسبوا الألم إلى العذاب عن طريق المجاز، كما قالوا: جد جدّه، مع أن الجد للجاد[٥].

=

(١) البحر المحيط ٥/ ٢١٤.

(٢) الكشاف ١/ ١٧٨.

(٣) تفسير البيضاوي ١/ ٤٢.

(٤) تفسير أبي السعود ١/ ٤٢.

(٥) الكشاف ١/ ١٧٨.

الفصل الثالث: في الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي: ما اشتق من فعل لازم للدلالة على الحدث ومن قام به على جهة الثبوت[١].

فهي تشبه اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه، وتختلف عنه في أن صاحبها متصف بالحدث في جميع الأزمنة، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يدل على الحدث وصاحبه على جهة الحدوث، وهي تدل عليه على جهة الثبوت[٢].

وثمة فرق آخر، وهو أن اسم الفاعل يصاغ من مصدر الفعل اللازم والفعل المتعدي، بخلاف الصفة المشبهة، فإنها لا تصاغ إلا من مصدر الفعل اللازم[٣].

وفرق ثالث بنائي، وهو أن اسم الفاعل يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن واحد فقط، وهو (فاعل)، بخلاف الصفة المشبهة، فإنها تصاغ على عدة أبنية، وقد قدمت القول في مطلع الفصل الذي تحدثت به عن اسم الفاعل عن إدراج بعض العلماء لأبنية الصفة المشبهة تحت اسم الفاعل، وأن ذلك كان من باب

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٥٠٤، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٤٥، والتسهيل: ١٣٩، وشرح الحدود النحوية للفاكهي: ٣٣٥، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٨٩، والصيغ الإفرادية العربية نشأتها وتطورها: ١٦٧.

(٢) الأصول في النحو ١/ ١٣٣، والمقتصد ١/ ٥٣٥، وشرح المفصل ٦/ ٨٣، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٤٥.

(٣) شرح المفصل ٦/ ٨١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٦٦، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٤٥.

التجوز والتسامح[١].

ويمكن أن أجمل أبنية الصفة المشبهة في الآتي:

فما كان من باب (فَعِلَ)، فالصفة منه على (فَعِلٍ) في الأعراض، نحو: بَطِرٍ، و(أفْعَل) في الألوان والعيوب، نحو: أسود وأعور، و(فَعْلان) فيما دل على امتلاء، نحو: شبعان.

وما كان من باب (فَعُلَ) فالصفة على (فَعِيل)، نحو: شريف، أو على (فَعْل)، نحو: ضَخْم، أو على (فَعَل)، نحو: بَطَل، أو على (فَعَال)، نحو: جبان، أو على (فُعال)، نحو: شُجاع، أو على (فُعُل)، نحو: جُنُب[٢].

وإذا أريد باسم الفاعل الثبوت، كان صفة مشبهة، فمثاله من الثلاثي: طاهر القلب، ومن غيره: مستقيم الرأي[٣].

وذهب الزمخشري[٤]، وابن الحاجب[٥]، إلى أن ما كان موازنًا للمضارع من الثلاثي، أي على وزن (فاعل)، فإنه لا يعد منها، وإنما يعطى حكمها.

وخالفهما الخضري[٦] (ت ١٢٨٧)[١]، وهو الصحيح؛ لأنه بعد إعطاء الحكم، يصبح الخلاف لفظيًا، مقتصرًا على التسمية فقط.

---

(١) ص: ٣٢٩.

(٢) الكتاب ٤/ ٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٠٢، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٤٣، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٠٦، وأوضح المسالك ٣/ ٢٤٣، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٨١، وفي الصرف العربي نشأة ودراسة: ١٩٢.

(٣) الكتاب ١/ ١٩٥، والتسهيل لابن مالك: ١٣٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢٤٥.

(٤) المفصل: ٢٧٤.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٥.

(٦) هو محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي، الخضري، فقيه ونحوي وأصولي، من تصانيفه: حاشية =

قال تعالى: ﴿اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيراً﴾ [يوسف:٩٣]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيراً﴾ [يوسف: ٩٦].

نقل أبو حيان عن بعضهم أن بصر يعقوب عليه السلام عاد أقوى مما كان؛ لأن (بصيرًا) صيغة مبالغة، ولم يُعدل من (مُفْعِل) إلى (فَعِيل) إلا لهذا الغرض.

ولم يرتضِ هذا الرأي، بل عده صفة مشبهة، وفعله: بصُر، لا أبصر، فهو على هذا جارٍ على القياس، نحو: ظرُف فهو ظريف(٢).

وقال: «ولو كان كما زعم بمعنى (مبصر) لم يكن للمبالغة أيضًا؛ لأن (فعيلا) بمعنى (مُفْعِل) ليس للمبالغة، نحو: أليم وسميع، بمعنى مُؤلم ومُسْمع»(٣).

وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة:١١٠] سوَّى بين كونه من بصُر أو (أبصر)(٤).

=

على شرح ابن عقيل، ومبادئ علم التفسير. (الأعلام ٧/ ١٠٠، ومعجم المؤلفين ١٢/ ٢٧، وهدية العارفين ٢/ ٣٧٩).

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ. ٢/ ٣٦.

(٢) البحر المحيط ٥/ ٣٤٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) البحر المحيط ١/ ٣٤٩، وينظر: النهر الماد بهامشه.

وكلام أبي حيان متوجه في الأول، فكونه من (بصُر) أولى؛ ليكون مقابلاً للعمى المفهوم من ابيضاض العينين، في قوله تعالى: ﴿وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ﴾ [يوسف:٨٤]. وأمّا قوله: إن (فعيلاً) بمعنى (مُفْعِل) ليس للمبالغة، فكلامه مضطرب في ذلك، فقد أثبت له دلالة التكثير في آية البقرة[١]، والصواب أنه للمبالغة، قال ابن الشجري: «إذا أرادوا المبالغة في الوصف، عدلوا عن بناء إلى بناء أدل على المبالغة من الأول... كعدولهم عن (فاعل) إلى (فعيل)... وعدولهم عن (مُفْعِل) إلى (فَعِيل)، في قولهم: بصير...»[٢].

***

وقال تعالى: ﴿فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلاماً فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْساً زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْراً﴾ [الكهف: ٧٤].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (زاكِية)، وقرأ الباقون (زَكِيَّة)[٣].

فاختلف المفسرون في الفرق بين القراءتين، فذهبت طائفة إلى عدم التفريق، وأنهما بمعنى واحد، ومنهم الكسائي والفراء[٤]، والطبري[٥]، والنحاس[٦]، وابن عطية[٧]، وغيرهم[٨].

---

(١) البحر المحيط ١/ ٣٤٩.
(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٥.
(٣) السبعة: ٣٩٥، ومعاني القراءات: ٢٧٠، والكشف ٢/ ٦٨، وحجة القراءات: ٤٢٤.
(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٦٦، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٤٠٥، وتفسير البغوي ٣/ ٥٠، والجامع لأحكام القرآن ١١/ ١٥.
(٥) جامع البيان ١٥/ ٢٨٦.
(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٦٦.
(٧) المحرر الوجيز ٣/ ٥٣٢.
(٨) كالأزهري (معاني القراءات: ٢٧١)، ومكي (الكشف ٢/ ٦٨)، والمهدوي (شرح الهداية ٢/ ٣٩٨)، والزمخشري إذ بين معنى واحدًا للقراءتين (الكشاف ٢/ ٤٩٣)، وأبي شامة =

وذهبت طائفة أخرى إلى التفريق بالأبلغية، فرأوا أن (زكِيَّة) أبلغ[١]؛ لأنها محولة من (فاعلة) إلى (فعيلة)، لقصد المبالغة.

وذهبت طائفة ثالثة إلى التفريق، فروي عن أبي عبيدة أن (الزاكِية) في البدن، و(الزَّكِية) في الدين[٢]، ولذا قيل في معنى (زاكية): أنها نامية، وفي (زَكِيّة): أنها تقية صالحة[٣].

ومأخذ هذا القول من المعنى المعجمي لـ(زك و)، إذ معناه: النماء والطهارة[٤]، فلما جاء الوصف منه على (فاعل) دل على التجدد، والنماء المتجدد هو الذي يكون في البدن. ولما جاء الوصف منه على (فعِيل) دل على الثبوت، لأنه صفة مشبهة، والصلاح الثابت هو الذي يكون في الدين.

وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنّ (الزكِية) التي أذنبت ثم تابت، و(الزاكية) التي لم تذنب قط[٥]، واختار قراءة (زاكية)؛ لأن المقتول كان طفلاً، فلا ذنب له[٦].

=

(إبراز المعاني: ٥٧٢).

(١) حجة القراءات: ٤٢٤، وتفسير البيضاوي ٣/ ٣١، والبحر المحيط ٦/ ١٥٠، والدر المصون

(٢) [illegible]ير ٥/ ١٧٣.

(٣) الكشف ٢/ ٦٨، وحجة القراءات: ٤٢٤.

(٤) مقاييس اللغة ٣/ ١٧ (زكو)، والنهاية في غريب الحديث ٢/ ٣٠٧ (زكا)، وتاج العروس ٣٨/ ٢٢٠ (زكو).

(٥) جامع البيان ١٥/ ٢٨٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٦٦، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٤٠٥، وحجة القراءات: ٤٢٤، وتفسير البغوي ٣/ ٥٠، وزاد المسير ٥/ ١٧٣، والجامع لأحكام القرآن ١١/ ١٥، وتفسير البيضاوي ٣/ ٣١.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٦٦.

وتعقبه النحاس، بأنه لو كان على ما ذكر، فالأولى (زكيَّة) لدلالة المبالغة، ثم إن ظاهر القرآن يدل على أنّ المقتول كان بالغًا، لقوله: (بغير نفس)، فمفهوم هذا القيد، أن قتله بنفس جائز، ولا يقع القوَد إلا بعد البلوغ[1].

ووجه الشهاب قول أبي عمرو، بأن (زاكية) من (زكا) اللازم، فتدل على معنى ثابت، و(زكية) بمعنى مزكاة؛ لأن (فَعيلاً) يأتي من غير الثلاثي، كـ(رضيع) فإنه بمعنى (مُرْضَع)[2].

وقول أبي عمرو لا أجد له وجهًا، والتماس الشهاب لعلته بعيد؛ لأنه صَرْفٌ عن الظاهر بغير دليل، بل الوجه عكسُ ما ذكر أبو عمرو، إذ لو قيل: إن (الزاكية) هي التي أذنبت ثم تابت، كان أولى؛ لدلالة اسم الفاعل على التجدد، و(الزكية) هي التي لا ذنب لها، فالزكاة متأصلة فيها، وهذا الذي يناسب الصفة المشبهة.

والذي أراه أنه لا بد من إثبات الفرق بينهما، لاختلاف دلالة اسم الفاعل عن دلالة الصفة المشبهة، وأرى أن ما نسب إلى أبي عبيدة من التفريق له وجه، ولا يتعارض مع سياق الآية، إلا أن في (زكيّة) زيادة في الدلالة، إذ إن (الزاكية) لا تزيد المعنى سوى التأكيد، فإن قتل النفس -وإن كانت غير نامية- بغير نفس جرم عظيم، يستحق الإنكار، وأمّا قتل النفس الصالحة بغير نفس، فإنه أعظم.

ويمكن أن يكون الفرق أن (الزاكية) التي أذنبت ثم تابت، و(الزكية) التي

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٦٦.

(٢) حاشية الشهاب ٦/ ١٢٢.

لم تذنب قط. أي عكس كلام أبي عمرو.

والمعنى العام للكلمتين واحد، وعلى ذلك يمكن أن يُوجه رأي القائلين بعدم التفريق. والله أعلم.

***

وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً فِي أَيَّام نحِسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (نَحْسات) بسكون الحاء، وقرأ الباقون بكسرها[١].

فأما قراءة الكسر، فـ(نحِسات) جمع: (نَحِس)، وهي صفة مشبهة، على القياس، من الفعل: (نَحِس)، فهي مثل: فَرِح فهو: فَرِحٌ، وبَطِرَ، فهو: بَطِرٌ[٢].

وذكر العكبري وجهًا آخر، وهو المصدرية[٣]، يريد أن مصدر (فَعِل) هو (الفَعِل)، ومن المعلوم أن القياس فيما كان على (فَعِلَ) لازمًا دالا على داء أو خفة أن يأتي مصدره على (الفَعَل)[٤].لم أرهم عدوا (فَعِلاً) مصدرًا لـ(فَعِل)، كما أن

---

(١) السبعة: ٥٧٦، والحجة للقراء السبعة ٦/ ١١٦، والكشف ٢/ ٢٤٧، وإبراز المعاني: ٦٧٤.

(٢) جامع البيان ٢٤/ ١٠٤، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٥٤، والحجة للقراء السبعة ٦/ ١١٧، والكشف ٢/ ٢٤٧، والمحرر الوجيز ٥/ ٩، والتبيان ٢/ ١١٢٥، والجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٢٢٧، والبحر المحيط ١/ ٤٩١.

(٣) التبيان ٢/ ١١٢٥.

(٤) الكتاب ٤/ ١٧، ١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٧١.

اللغويين لم يثبتوا لـ(نحِس) مصدرًا على (الفعِل)[١]، مع أنه لا حاجة لهذا التقدير، فحمله على القياس، وهو الصفة أولى.

وأمّا قراءة الإسكان، فهي محتملة أوجُهًا:

الأول: أن يكون مخففًا من (فَعِل)، فيكون صفة مشبهة، كما في قراءة الكسر[٢]، وتخفيف ما كان من الصفات متحرك العين، بإسكان العين قياسي، نحو: صَعْبات[٣].

الثاني: أنه مصدر[٤]، فإن مصدر (نحِس) هو النّحْس، وقد اتفق القراء على قراءة آية القمر: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ﴾ [القمر:١٩] بإسكان العين، وكان أبو عمرو يحتج بها لقراءته في فصلت[٥].

ويضعف هذا الوجه، الجمعُ؛ لأن الموصوف بالمصدر يوحد، نحو: رجل عدل[٦].

---

(١) تهذيب اللغة ٤/ ١٨٥ (نحس)، واللسان ٦/ ٢٢٧ (نحس)، وتاج العروس ١٦/ ٥٣٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٥٤، والحجة للقراء السبعة ٦/ ١١٦، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٢٧٥، والكشاف ٣/ ٤٤٩، وإبراز المعاني: ٦٧٤، والتفسير الكبير ٢٧/ ٥٥٣، والجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٢٢٧، والبحر المحيط ٧/ ٤٩٠، والدر المصون ٩/ ٥١٨.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٦/ ١١٧،

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٥٤، والحجة للقراء السبعة ٦/ ١١٦، والكشاف ٣/ ٤٤٩، وإبراز المعاني: ٦٧٤، والتفسير الكبير ٢٧/ ٥٥٣، والجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٢٢٧، والبحر المحيط ٧/ ٤٩٠، والدر المصون ٩/ ٥١٨.

(٥) المحرر الوجيز ٥/ ٩، والجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٢٢٧.

(٦) الدر المصون ٩/ ٥١٨.

وأما حجة أبي عمرو فإنه معارض بها، لاختلاف آية القمر عن آية فصلت، ففي القمر أضيف اليوم إلى النحس، فدل على أن النحس اسم، إذ لو كان صفة لم يجز أن يضاف إليه الموصوف، وأما في فصلت فإن (نحسات) وصفٌ للأيام[١].

الثالث: أنه صفة على وزن (فَعْل)[٢]، ويرد هذا الوجه أنّ التصريفيين لم يذكروا أن الوصف يأتي من (فَعِلَ) على (فَعْل)، وإنما الوصف من (فَعِل): الفَعَل، والأفْعَل، والفعْلان[٣].

والمختار من ذلك هو التوجيه الأول؛ لأنه مقيس، فلا داعي للخروج عنه.

وكان الطبري قد سوَّى بين القراءتين في الصحة والمعنى، فقال: «والصواب... أنهما قراءتان مشهورتان، قد قرأ بكل واحدة منهما قراء علماءُ، مع اتفاق معنييهما، وذلك أن تحريك الحاء وتسكينها في ذلك لغتان معروفتان، بقال: هذا يومٌ نَحْس، وهذا يومٌ نَحِسٍ»[٤]، مما جعل ابن عطية يتعقبه، بأن أحدهما مصدر، والأخرى صفة مشبهة[٥]. والطبري قد ذكر هذا القول دون أن يعلق عليه: «وقد قال بعضهم: النحْس بسكون الحاء هو الشؤم نفسه... والنحِس بكسر

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٥٤، وينظر: الحجة للقراء السبعة ٦/ ١١٦، والكشف ٢/ ٢٤٧، وإبراز المعاني: ٦٧٤، والجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٢٢٧.

(٢) الكشاف ٣/ ٤٤٩، وإبراز المعاني: ٦٧٤، والتفسير الكبير ٢٧/ ٥٥٣، والبحر المحيط ٧/ ٤٩٠، والدر المصون ٩/ ٥١٨.

(٣) البحر المحيط ٧/ ٤٩٠، والدر المصون ٩/ ٥١٨.

(٤) جامع البيان ٢٤/ ١٠٣.

(٥) المحرر الوجيز ٥/ ٩.

الحاء نعت لليوم بأنه مشؤوم، ولذا قيل: (في أيّامٍ نحِسات)؛ لأنها مشائيم»[١].

***

وقال تعالى: ﴿أَإِذَا كُنَّا عِظَاماً نَخِرَةً﴾ [النازعات: ١١].

قرأ حمزة وعاصم في رواية شعبة (ناخِرة)، وقرأ الباقون: (نَخِرة)، وروي عن الكسائي أنه لا يبالي بأيهما قرأ[٢].

وقد اخْتُلِف في الفرق بين القراءتين في المعنى والقراءة:

فأمّا التفريق في المعنى فذهبت طائفة إلى عدم التفريق بينهما، وأنهما بمعنى: العظام البالية[٣].

وفرّقت طائفة أخرى، فقالوا: (الناخرة): الفارغة، فإذا مرت الريح في جوفها أحدثت صوتًا، و(النَّخِرة): البالية[٤].

---

(١) جامع البيان ٢٤/ ١٠٤.

(٢) السبعة: ٦٧٠، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٣١٧، ومعاني القراءات: ٥٢٦، والكشف ٢/ ٣١٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٣١، ومجاز القرآن ٢/ ٢٨٤، وجامع البيان ٣٠/ ٣٥، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٧٩، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٤٣٥، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٣٧١، ومعاني القراءات: ٥٢٦، والكشف ٢/ ٣١٦، والمحرر الوجيز ٥/ ٤٣٢، وتفسير البغوي ٤/ ٥٤٩، والتفسير الكبير ٣١/ ٣٦، والجامع لأحكام القرآن١٩/ ١٢٩، والبحر المحيط ٨/ ٤١٧.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٣١، وجامع البيان ٣٠/ ٣٥، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٧٩، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٤٣٥، ومعاني القراءات: ٥٢٦، والكشف ٢/ ٣١٦، والمحرر الوجيز ٥/ ٤٣٢، وتفسير البغوي ٤/ ٥٤٩، والتفسير الكبير ٣١/ ٣٦، والجامع =

وقيل: (الناخرة): البالية، و(النخرة): التي تمر فيها الرياح، فهو عكس الفرق الأول[١].

وقيل: (الناخرة) التي أُكلت أطرافها، وبقيت أوساطها، و(النخرة): التي فسدت كلها[٢].

وقال أبو عمرو: (الناخرة) التي لم تنخر بعد، ولا بد أن تنخر، (والنخرة) البالية[٣]، قال ابنُ زنجلة في معرِض الاحتجاج لمن قرأ (نخرة): «وحجتهم أن ما كان صفة منتظر لم يكن فهو بالألف، وما كان قد وقع فهو بغير ألف»[٤]. والمراد بذلك: أن اسم الفاعل يستعمل للمستقبل، بخلاف الصفة المشبهة، فاستعمالها للماضي والدائم والمستقبل على حد سواء.

وفسَّر مكي والزمخشري (النخرة)، بما يجمع القولين، قال: «(ناخرة) بمعنى بالية، كأن الريح تنخر فيها، أي يسمع لها صوت، ويجوز (نخرة) بمعنى أنها صارت خَلَقًا فيها تنخر الريح أبدًا...»[٥]، وقال الزمخشري: الناخر: «البالي الأجوف الذي تمر فيه الريح فيسمع لها نخير»[٦].

=

لأحكام القرآن ١٩/ ١٢٩، والبحر المحيط ٨/ ٤١٧.

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ١٢٩، والدر المصون ١٠/ ٦٧٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن١٩/ ١٢٩.

(٣) المحرر الوجيز ٥/ ٤٣٢، والجامع لأحكام القرآن١٩/ ١٢٩، والبحر المحيط ٨/ ٤١٧، والدر المصون ١٠/ ٦٧٢.

(٤) حجة القراءات: ٧٤٨.

(٥) الكشف ٢/ ٣٦١.

(٦) الكشاف ٤/ ٢١٣.

وأمَّا التفريق في القراءة، فذهبت طائفة إلى اختيار (ناخرة)، لموافقة رؤوس الآي[١]، وذهبت طائفة أخرى إلى اختيار (نخِرة)؛ لأنها أبلغ[٢].

قال الطبري: «وأفصح اللغتين عندنا وأشهرهما عندنا (نخِرة) بغير ألف، بمعنى بالية، غير أن رؤوس الآي قبلها وبعدها جاءت بألف، فأعجب إليَّ لذلك أن تلحق (ناخرة) بها، ليتفق هو وسائر رؤوس الآيات، لولا ذلك كان أعجب القراءتين إليَّ حذف الألف منها»[٣].

وقيل: إن الأصل (نخِرة)، فغيِّرت إلى (ناخرة) للفواصل، وذلك حفاظًا على الأبلغية. ذكر ذلك الشهاب متعجبًا، وقال: «إنه لا معنى له عند التحقيق»[٤]، ولا أدري ما المقصود بالتغيير؟!

ونقل عن أبي عبُيد اختيار (نخرة)؛ لأنه لم يثبت عنده استعمال (ناخرة) صفة للعظام، قال: «نظرنا في الآثار التي فيها ذكر العظام التي قد نخرت، فوجدناها كلها العظام النخرة، ولم نسمع في شيء منها الناخرة»[٥].

---

(١) جامع البيان ٣٠/ ٣٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٧٩، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٤٢، ومعاني القراءات: ٥٢٦، والتفسير الكبير ٣١/ ٣٦، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ١٢٩.

(٢) الكشاف ٤/ ٢١٣، والتفسير الكبير ٣١/ ٣٦، وتفسير البيضاوي ٤/ ٣٧٧، وتفسير النسفي ٤/ ٣٢٩، وروح المعاني ٣٠/ ٢٨.

(٣) جامع البيان ٣٠/ ٣٥.

(٤) حاشية الشهاب ٨/ ٣١٤.

(٥) التفسير الكبير ٣١/ ٣٦، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ١٢٩.

والقراءة المتواترة كفى بها حجة، وقد أثبت اللغويون (الناخرة)[١]، قال أعرابي يوم القادسية:

مِنْ بَعْدِ ما صارَتْ عظامًا ناخِرَه[٢]

ومن خلال سرد الأقوال يتبين ما بينها من تقارب وتداخل، والمختار أن يفرق بين القراءتين، والذي يتجه من الفرق اثنان:

الأول: أن (النخرة) البالية، و(الناخرة) الفارغة المجوفة المُصوِّتة، فإن هذا الفرق عليه الأكثرون.

والثاني: تفريق أبي عمرو، فإنه قد اعتمد فيه على الفرق القياسي بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، إذ جعل الصفة المشبهة دالة على حدث ثابت، واسم الفاعل دالاً على حدث سيثبت؛ لأنه دال على الحدوث والتجدد، فهو تفريق وجيه أيضًا.

---

(١) جمهرة اللغة ٢/ ٢١٥ (خرن)، وتهذيب اللغة ٧/ ١٤٩ (نخر)، ومقاييس اللغة ٥/ ٤٠٥ (نخر)، وتاج العروس ١٤/ ١٩٠ (نخر).

(٢) جمهرة اللغة ٢/ ٢١٥، وأمالي القالي ١/ ٢٧. والرجز في خبر عن ابن الكلبي، أن أعرابيًا سأله ما معنى: (عظامًا نخرة) فأجابه، فقال الأعرابي: أما سمعت قول صاحبنا يوم القادسية: أقدم أخا نهم على الأساوره ... الأبيات ومنها البيت المستشهد به.

الفصل الرابع: في اسم المفعول

يعرف اسم المفعول: بأنه ما اشتق من المصدر ليدل على ذات وقع عليها الفعل. هذا حاصل كلام العلماء المتقدمين والمتأخرين في تعريفه[1].

ويصاغ من الفعل الثلاثي المجرد على وزن (مَفْعُول)، وعلى غيره على وزن مضارعه، مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومةً، وفتح ما قبل آخره[2].

***

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَاباً مَسْتُوراً﴾ [الإسراء: ٤٥].

أشكلت دلالة اسم المفعول في الآية، إذ إن الحجاب ساتر وليس مستورًا.

وقد اختلفوا في توجيهها على أقوال:

---

(١) المفصل: ٢٧٤، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٤١، وأوضح المسالك ٣/ ٢٣٢، وشرح الحدود النحوية للفاكهي: ٣٣٥، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٩٣، وفي الصرف العربي: ١٨٥، والصيغ الإفرادية العربية: ١٦٦.

(٢) المفصل: ٢٧٤، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٤١، وأوضح المسالك ٣/ ٢٣٢، وشرح الحدود النحوية للفاكهي: ٣٣٥، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٩٣، وفي الصرف العربي: ١٨٥، والصيغ الإفرادية العربية: ١٦٦.

الأول: أنه على بابه[1]، والمعنى: أن الحجاب مستور عن أعين الناس، فلا يرونه، واختاره الطبري[2]، وابن عطية[3]، والرازي[4]، وأبو حيان[5].

الثاني: أنه على النسب، أي جعلنا حجابًا ذا ستر[6].

الثالث: أن (مفعولاً) هنا بمعنى (فاعل)، أي جعلنا حجابًا ساترًا، ذهب إلى هذا الأخفش[7].

الرابع: أن يكون على جهة المبالغة، كما قالوا: شعر شاعر، وأنكره ابن عطية[8]، بأن المبالغة لا تكون إلا باسم الفاعل، وتابعه أبو حيان[9] والسمين[1].

---

(١) جامع البيان ١٥/ ٩٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٢٤٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٢٦، والكشاف ٢/ ٤٥١، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٦٠، وتفسير البغوي ٢/ ٦٨٥، والتفسير الكبير ٢٠/ ٣٤٩، والتبيان ٢/ ٨٢٣، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٧٦، وتفسير البيضاوي ٢/ ٤٤٩، والبحر المحيط ٦/ ٤٢، والدر المصون ٧/ ٣٦٢، وحاشية الشهاب ٦/ ٣٧، وفتح القدير ٣/ ٢٧٥.

(٢) جامع البيان ١٥/ ٩٤.

(٣) المحرر الوجيز ٣/ ٤٦٠.

(٤) التفسير الكبير ٢٠/ ٣٤٩.

(٥) البحر المحيط ٦/ ٤٢.

(٦) الكشاف ٢/ ٤٥١، وكشف المشكلات ٢/ ٧١٨، والبيان ٢/ ٩١، والتفسير الكبير ٢٠/ ٣٥٠، وتفسير البيضاوي ٢/ ٤٤٩، والبحر المحيط ٦/ ٤٢، والدر المصون ٧/ ٣٦٢، وحاشية الشهاب ٦/ ٣٧، وفتح القدير ٣/ ٢٧٥.

(٧) معاني القرآن للاخفش ٢/ ٦١٣، وجامع البيان ١٥/ ٩٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٢٤٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٢٦، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٦٠، وتفسير البغوي ٢/ ٦٨٥، والبيان ٢/ ٩١، والتفسير الكبير ٢/ ٣٥٠، والتبيان ٢/ ٨٢٣، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٧٦، والبحر المحيط ٦/ ٤٢، والدر المصون ٧/ ٣٦٢، وحاشية الشهاب ٦/ ٣٧، وفتح القدير ٣/ ٢٧٥.

(٨) المحرر الوجيز ٣/ ٤٦٠.

(٩) البحر المحيط ٦/ ٤٢.

وذكر ابن عطية من الأوجه، أن يكون على حذف العائد، أي حجابًا مستورًا به[٢]، ونسبه أبو حيَّان للمبرد، وقال: إنه يؤول إلى معنى: ذو ستر[٣].

والحقيقة أنه يعود إلى كونه على بابه، كما أن معنى النسب صالح لمعنى الفاعل والمفعول، كما ذكر ابن جني[٤].

والمختار القول الأول، وذلك لأمور:

الأول: أنّ فيه إبقاءً للدلالة الأصلية للبناء، ومعلوم أنه لا يعدل عن الأصل إلا للمقتضي. ولذا رد ابن عطية قول الأخفش بأنه -مع عدم الداعي إليه- تكلف[٥].

الثاني: أنه هو المؤيَّد بالآثار، فإن الآية فيمن أراد أن يضرّ النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستطع رؤيته، وقد وقف أمامه[٦].

=

(١) الدر المصون ٧/ ٣٦٣.
(٢) المحرر الوجيز ٣/ ٤٦٠.
(٣) البحر المحيط ٦/ ٤٢.
(٤) الخصائص ١/ ١٥٢.
(٥) المحرر الوجيز ٣/ ٤٦٠.
(٦) عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، قالت: لما نزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد:١]، أقبلت العوراء أم جميل، ولها ولولة، وفي يدها فِهر، وهي تقول: مُذَمَّمًا أبينا * ودينه قلينا * وأمره عصينا* ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس وأبو بكر رضي الله عنه إلى جنبه، فقال أبو بكر: لقد أقبلت هذه، وأنا أخاف أن تراك، فقال: إنها لن تراني، وقرأ قرآنًا اعْتَصَمَ به، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَاباً مَسْتُوراً﴾، فجاءت حتى قامت على أبي بكر رضي الله عنه، فلم تر النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا أبا بكر! بلغني أن صاحبك هجاني، فقال أبو بكر رضي الله عنه: لا ورب هذا

=

الثالث: أنَّ فيه مبالغة لا تظهر مع حمله على معنى (فاعل)، فإن المعنى على الحمل على الأصل: أنه حجاب بالغ في حجب ما يحجبه، حتى كأنه مستور بساتر آخر، فكأنه قال: جعلنا حجابًا فوق حجاب، ونظيره قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلائِكَةَ لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْراً مَحْجُوراً﴾ [الفرقان: ٢٢][1].

***

وقال تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١].

اختلفوا في (مأتيًّا) على قولين:

الأول: أنه على أصله، والمعنى: أن أولياء الله يأتون ما وعدهم الله به[2]، ذهب إلى هذا أكثر المفسرين، وقالوا: إن كل ما أتاك فأنت تأتيه[3].

الثاني: أنه بمعنى فاعل: أي كان وعده آتيًا[4]، قاله ابن قتيبة[1]، ورده الراغب[2]، والزمخشري[3]، وابن عطية[4].

=

البيت ما هجاك، فانصرفت وهي تقول: قد علمت قريش أني بنت سيدها. (تفسير القرآن العظيم ٣/ ٦١، والدر المنثور ٥/ ٢٩٥، وفتح القدير ٣/ ٢٧٧).

(١) التحرير والتنوير ١٥/ ١١٧.

(٢) جامع البيان ١٦/ ١٠١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٧٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٣٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٢، والمفردات: ٦١ (أتى)، والكشاف ٢/ ٥١٥، وكشف المشكلات ٢/ ٧٩٦، والمحرر الوجيز ٤/ ٢٣، وتفسير البغوي ٣/ ٩٥، والتفسير الكبير ٢٨/ ٥٥٣، والتبيان ٢/ ٨٧٧، والجامع لأحكام القرآن ١١/ ٨٤، والبحر المحيط ٦/ ٢٠٢.

(٤) المصادر السابقة.

وجوَّز المؤدِّب (من علماء القرن الرابع) كونه بمعنى المفعول أو الفاعل[٥].

ونقل الباقولي عن الفراء أنه جعله بمعنى (فاعل)، وعن الزجاج أنه على حقيقته[٦]، وكلام الفراء في المعاني لا يدل على ذلك، بل إن كلام الزجاج الذي نقل عنه القول الآخر، موافق للفراء، قال الفراء: «قوله: (إنه كان وعده مأتيًّا) ولم يقل: آتيًا، وكل ما أتاك فأنت تأتيه...»[٧]، وقال الزجاج: «(مأتيًّا) مفعول من الإتيان؛ لأن كل ما وصل إليك فقد وصلت إليه...»[٨].

والمختار أن يكون على أصله؛ لأنه يتوافق مع السياق، ولا يُحتاج فيه إلى التأويل، الذي لا يصار إليه إلا إذا دعا داعٍ وأيَّدته القرينة.

***

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧) فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ (٧٨) لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٧-٧٩].

اختلف الفقهاء في مس المصحف للمحدث[٩]، فذهب الجمهور إلى تحريمه[١]، وذهبت طائفة إلى جوازه[٢].

=

(١) تأويل مشكل القرآن: ٢٩٨، وينظر: غريب الحديث للخطابي ١/ ٤٣١، والبرهان ٢/ ٣٠٠.
(٢) المفردات: ٦١ (أتى).
(٣) الكشاف ٢/ ٥١٥.
(٤) المحرر الوجيز ٤/ ٢٣.
(٥) دقائق التصريف: ٤١٣.
(٦) كشف المشكلات ٢/ ٧٩٦.
(٧) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٧٠.
(٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٣٦.
(٩) ينظر في ذلك رسالة بعنوان: حكم الطهرة لمس القرآن الكريم وما يتعلق بذلك من أحكام.

=

واستدل المانعون بهذه الآية، من عدة أوجه، منها: أن (المُطَهَّرون) بمعنى: المتطَهِّرين[٣]، والمراد بنو آدم، تطهَّروا من الأحداث والأنجاس.

ورده المجيزون، بأنّ المطهرين هم الملائكة[٤]؛ لأنه اسم مفعول، فالمطهَّر من طهَّره غيره، ولو أريد بنو آدم لقال: المتطَهِّرون[٥].

وفي قولهم: إن المطهَّرين بمعنى المتطهرين، خروجان عن الأصل:

الأول: جعل اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل.

والثاني: جعل (فَعَّل) بمعنى (تَفَعَّل).

والمختار أن يبقى اسم المفعول على دلالته الأصلية، ولا يعدل إلى معنى اسم الفاعل من فعل آخر، وعلى هذا فالمطهَّرون إما أن يكونوا:

=

دراسة فقهية مقارنة. للدكتور: عمر بن محمد السبيل. ط:١. الرياض: دار الفضيلة، ١٤٢٤هـ.

(١) المجموع ٢/ ٨٢، والكافي ١/ ١٠٣، وبداية المجتهد ١/ ٣٠، وبدائع الصنائع للكاساني. ط:٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م. ١/ ٣٣، ومغني المحتاج للشربيني. بيروت: دار الفكر، ١/ ٣٧، وشرح منتهى الإرادات ١/ ١٥٠.

(٢) التمهيد لابن عبد البر. تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري. المغرب: وزارة الأوقاف، ١٣٨٧هـ. ١٧/ ٣٩٩، والمحلى ١/ ٨٣، ونيل الأوطار. للشوكاني. بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م. ١/ ٢٦٠.

(٣) المجموع ٢/ ٨٢، ومغني المحتاج ١/ ٣٧.

(٤) التمهيد ١٧/ ٣٩٩، وبداية المجتهد ١/ ٣٠، والمحلى ١/ ٨٣.

(٥) شرح العمدة. لابن تيمية. تحقيق: د. سعود العطيشان. ط:١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٣هـ. ١/ ٣٨٤، التبيان في أقسام القرآن لابن قيم الجوزية. بيروت: دار الفكر، ص:١٤٢، وكشاف القناع. للباهوتي. ط:١. مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ. ١/ ١٦٣.

١- الملائكة[١]، ويراد بالكتاب اللوح المحفوظ، واستدل بعضهم بهذا الوجه على وجوب الطهارة لمس المصحف الذي بين أيدينا، وذلك أنه لما كان الكتاب الذي في السماء لا يسمه إلا المطهرون، فكذلك الكتاب الذي بين أيدينا لا ينبغي أن يمسه إلا من كان متطهِّرًا، وذلك من باب التنبيه والإشارة[٢].

٢- الموحدون؛ لأنهم طُهِّروا من الشرك[٣].

٣- الذين طُهِّروا من الذنوب كالرسل من الملائكة، والرسل من بني آدم، ومن لا ذنب له[٤]، وهو اختيار الطبري[٥]. والله أعلم.

***

وقال تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ (٥) بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥-٦].

اختُلف في (المفتون) هل هو اسم مفعول، أم مصدر جاء على زنته، على قولين:

الأول: أنه على أصله، وفيه تقديران:

١- كون (أي) مبتدأ، والباء زائدة، أي: أيُّكم المفتون[٦]، وهو قول أبي عبيدة[١]، ونسب إلى سيبويه[٢]، وأنكره الزجاج[٣].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٣٠، وجامع البيان ٢٧/ ٢٠٥، والمحرر الوجيز ٥/ ٢٥١، وتفسير البغوي ٤/ ٣١٥، وزاد المسير ٨/ ١٥٢، والجامع لأحكام القرآن ١٧/ ١٤٦.

(٢) شرح العمدة ١/ ٣٨٤، والتبيان في أقسام القرآن: ١٤٣، والبحر الرائق ١/ ٢١١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٣٠، وجامع البيان ٢٧/ ٢٠٥، والمحرر الوجيز ٥/ ٢٥١، وتفسير البغوي ٤/ ٣١٥، وزاد المسير ٨/ ١٥٢، والجامع لأحكام القرآن ١٧/ ١٤٦.

(٤) المصادر السابقة.

(٥) جامع البيان ٢٧/ ٢٠٦.

(٦) مجاز القرآن ٢/ ٢٦٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٧١٢، وجامع البيان ٢٩/ ٢٠، وإعراب =

٢- كون الباء أصلية، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر عن (المفتون). أي: بأيكم فَتْنُ المفتون[٤]، على حذف المضاف، أو: في أي طائفة منكم المفتون[٥]. وهو وجه عند الفراء[٦].

الثاني: أنه مصدر، والتقدير: في أيكم الفتنةُ[٧]، وهو الوجه الثاني عند الفراء[٨]، اختاره الطبري[٩]، وابن الحاجب[١٠].

وقد اختلف النقل عن الأخفش، فنقل عنه الأكثرون أنه جعل الباء أصلية،

= القرآن للنحاس ٥/ ٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ١٠٧ أ، والمسائل البصريات ١/ ٥٤٤، والمحرر الوجيز ٥/ ٢٤٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٢٩، والبحر المحيط ٨/ ٣٠٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٤، والدر المصون ١٠/ ٤٠١.

(١) مجاز القرآن ٢/ ٢٦٤

(٢) شرح الشافية للرضي ١/ ١٧٤، ومغني اللبيب: ١٤٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٠٥.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧، والمسائل البصريات ١/ ٥٤٤، والمحرر الوجيز ٥/ ٢٤٦، والبحر المحيط ٨/ ٣٠٩، والدر المصون ١٠/ ٤٠١.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧، والمحرر الوجيز ٥/ ٢٤٦، ومغني اللبيب: ١٤٨، والبحر المحيط ٨/ ٣٠٩، والدر المصون ١٠/ ٤٠١.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٣.

(٧) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧، والتفسير الكبير ٣٠/ ٦٠٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤٧، ومغني اللبيب: ١٤٨، والبحر المحيط ٨/ ٣٠٩، والدر المصون ١٠/ ٤٠١.

(٨) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٣.

(٩) جامع البيان ٢٩/ ٢٠.

(١٠) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤٧

فجاز أن يكون مصدرًا، أو خبرًا[١]، ونقل عنه الرازي أنه جعل الباء زائدة[٢]، وهو الموافق لما في معاني القرآن، فإنه قال: «(بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) يريد: أَيُّكم المفتون»[٣].

ولم يرتضِ سيبويه مجيء المصدر على زنة اسم المفعول، وأَوَّل ما ورد عن العرب من ذلك، فجعل (الميسور والمعسور) صفة للزمان، والموضوع والمرفوع للشيء الذي يرفعه ويضعه...[٤] قال: وأمَّا قوله: «دَعْهُ إلى مَيْسُورِه وَدَعْ مَعْسُورَه، فإنما يجيءُ هذا على المفعول، كأنه قال: دَعه إلى أمر يُوسَر فيه أو يُعْسر فيه، وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه، وله ما يضعه...»[٥].

والظاهر أن كلا الوجهين محتمل، فإن السياق لم يحدد دلالة، والمعنى العام للآية واحد، بأيكم الفتنة، أو أيكم المفتون، أو في أي فريق منكم المفتون، والله أعلم.

---

(١) المسائل البصريات ١/ ٥٤٤، والمحرر الوجيز ٥/ ٢٤٦، ومغني اللبيب: ١٤٨، والبحر المحيط ٨/ ٣٠٩.

(٢) التفسير الكبير ٣٠/ ٦٠٢.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٧١٢.

(٤) شرح السيرافي ٥/ ١٠٧ أ، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٧٥.

(٥) الكتاب ٤/ ٩٧.

الفصل الخامس: في اسم التفضيل

بين اسم التفضيل، وصيغتي التعجب توافق في كثير من المسائل، ولذا ضمهما سيبويه في سياق واحد عند بيانه لمفهوم (أفْعَل) التعجب، فقال: «وإذا قلت: ما أَفْعَلَهُ، فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا، والمعنى في (أفْعِل به)، و(ما أفْعَلهُ) واحد، وكذا (أفْعَلُ منه)»[1].

وبنحو هذا قال السيرافي[2].

وعُرِّف بتعريفات من أجمعها: أنه ما اشتق من المصدر ليدل على موصوف قام به الفعل أو وقع عليه بزيادة على غيره في أصل ذلك الفعل[3].

وحصر دلالته بعض الدارسين المحدثين بشيئين فقط، فقالوا في تعريفه: «هو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة»[4]، وهذا مالم يرتضِه الدكتور عبد الله الدايل[5]، وما ذهب إليه وجيه؛ لأن التفضيل لا ينحصر في اثنين فقط، فيقال:

---

(١) الكتاب ٤/ ٩٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ١٠٧ ب.

(٣) شرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٦٥، وشرح الحدود النحوية: ٣٣٦.

(٤) شذا العرف. لأحمد الحملاوي. عني به: د. عبد الحميد هنداوي. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ. ص: ١٠٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٩٥، وفي الصرف العربي: ٢٠٠، وتهذيب التوضيح. لأحمد المراغي ومحمد علي. ط:٩. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ٢/ ٩٢. والصيغ الإفرادية العربية: ١٧١.

(٥) الوصف المشتق في القرآن الكريم: ٩١.

زيد أفضل من عمرو، كما يقال: زيد أفضل منهم، وزيد الأفضل، والزيدون أفضل من عمرو...

ويتوافق اسم التفضيل مع فعل التعجب أيضًا في الشروط التي يجب أن توجد في المصوغ منه، وتلك الشروط هي:

١- أن يكون له فِعل، فإن اشتق مما ليس له فعل فشذوذ، كقولهم: أحنكُ الشاتين، بمعنى: أكثرهما أكلاً[١].

٢- أن يكون الفعل ثلاثيًا مجردًا[٢].

٣- أن يكون تامًّا[٣].

٤- أن لا يكون الوصف منه على (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)[٤]، وأجاز الكوفيون صياغته من السواد والبياض؛ لأنهما أصلا الألوان[٥].

---

(١) الكتاب ٤/ ١٠٠، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٥٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢١، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٧، ٥/ ٢٣١٩، والتصريح ٣/ ٤٣٥، وحاشية الصبان ٣/ ٢١.

(٢) المقتضب ٤/ ١٨١، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٥٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢١، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٧، ٥/ ٢٣١٩، والمساعد ٢/ ١٦٠، والتصريح ٣/ ٤٣٤، وحاشية الصبان ٣/ ٢١.

(٣) الأصول ١/ ١٠٨، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٥٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢١، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٧، ٥/ ٢٣١٩، والمساعد ٢/ ١٦٠، والتصريح ٣/ ٤٣٤، وحاشية الصبان ٣/ ٢١.

(٤) الكتاب ٤/ ٩٧، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٥٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢١، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٧، ٥/ ٢٣١٩، والمساعد ٢/ ١٦٠، والتصريح ٣/ ٤٣٤، وحاشية الصبان ٣/ ٢١.

(٥) الإنصاف ١/ ١٤٨، والتبيين: ٢٩٢، وشرح المفصل ٦/ ٩٣، وشرح الكافية للرضي القسم =

٥- أن يكون متصرفًا.

٦- أن يكون معناه قابلاً للتفاضل.

٧- أن يكون مبنيًّا للمعلوم[1].

٨- أن يكون مثبتًا[2].

وقد وقع في بعض هذه الشروط خلاف سأذكر طرفًا منه، عند التعرض للآيات الكريمة التي أثر الخلاف في توجيهها.

وإن اختل أحد الشروط، تُوُصِّل إلى التفضيل بفعل مساعد، وينصب مصدر ذلك الفعل بعده تمييزًا، فيقال: فلان أشد احترازًا من غيره، وهذا القماش أشد بياضًا من اللبن، وهكذا.

ويجوز أن يؤتى بهذا الفعل ولو مع فعل مستوفٍ للشروط[3]، جاء أمثلة لذلك في القرآن الكريم، بيَّن بعض المفسرين ما تحتويه من دلالات، من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، فإن الفعل (قسى) مستوفٍ للشروط، ومع ذلك أتى بالفعل المساعد، وذلك للدلالة على المبالغة في شدة القسوة، فالمراد بيان قسوة الحجارة،

=

الثاني ١/ ٧٦٨، وائتلاف النصرة: ١٢٠.

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢٢، وشرح التسهيل ٣/ ٥٠، ٥٢.

(٢) شرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٥٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢١، والمساعد ٢/ ١٦٠، والتصريح ٣/ ٤٣٤، وحاشية الصبان ٣/ ٢١.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤٨، والمساعد ٢/ ١٦٥.

وقسوة قلوبهم، ثم التفضيل بين القسوتين، ولو أتى بـ(أقسى) لم يدل على الشدة، وإنما دل على اشتراكهما في القسوة فقط[١].

***

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٢].

اختلفوا في (أعمى) الثانية، هل هي اسم تفضيل أو صفة مشبهة؟

فالقول الأول: أنه اسم تفضيل، ويبعده كون العمى مما لا يتفاضل، ويجاب عنه، بأن العمى في الآية، عمى القلب لا عمى البصر، وعمى القلب يتفاضل، فلا إشكال في كونه اسم تفضيل.

وإلى هذا ذهب الطبري[٢]، وغيره[٣]، وهو وجه عند المبرد[٤]، وابن السراج[٥]، ويؤيد كونه اسم تفضيل أمران:

الأول: أنه عطف عليه اسم تفضيل، وهو قوله: (وأَضَلُّ)[٦].

---

(١) الكشاف ١/ ٢٩٠، وتفسير البيضاوي ١/ ١١٤، وحاشية الشهاب ٢/ ١٨٦، وروح المعاني ١/ ٢٩٦.

(٢) جامع البيان ١٥/ ١٢٨.

(٣) كالفراء (معاني القرآن للفراء ٢/ ١٢٧)، والزجاج (معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٢٥٣)، والنحاس (إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٣٤).

(٤) المقتضب ٤/ ١٨٢.

(٥) الأصول ١/ ١٠٥.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٣٥، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٧٤.

الثاني: أنه قرأ أبو عمرو بالإمالة في (أعمى) الأولى، وبالفتح في (أعمى) الثانية[١]، فاستدل النحاس[٢]، والفارسي[٣] بهذه القراءة، على أن الثانية أفعل تفضيل، وذلك لأن الإمالة تكون في آخر الكلمة، وأفعل التفضيل وحرف الجر الذي يجر المفضل عليه، بمنزلة الكلمة الواحدة، ولا تقع الإمالة في وسط الكلمة، فلم تقبل (أعمى) الثانية الإمالة.

وكان الطبري قد أشار إلى هذا الاستدلال، واختار القراءة بالإمالة؛ لأن ذلك يؤيد ما ذهب إليه من كون العمى عمى القلب[٤].

وتابعهم على الاستدلال بقراءة أبي عمرو على التفضيل جماعة من المفسرين[٥].

ورد هذا الاستدلال بإمالة (**الَّذِي هُوَ أَدْنَى**) [البقرة: ٦١]، قال ابن زنجلة: «الإمالة والفتح لا يأتيان على المعاني، بل الإمالة تقريب من الياء، وإن كان بمعنى (أفعل)، فلا يمنع من الإمالة، كما لا يمتنع (**الَّذِي هُوَ أَدْنَى**)»[٦]. وأورد السمين هذا الإيراد، واستدل بآية المجادلة: ﴿**وَلا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلاَّ هُوَ**

---

(١) السبعة: ٣٨٣، والحجة للقراء السبعة ٦/ ١١٢، وحجة القراءات: ٤٠٧.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٣٥.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٦/ ١١٢.

(٤) جامع البيان ١٥/ ١٢٩.

(٥) كالزمخشري (الكشاف ٢/ ٤٦٠)، وابن عطية (المحرر الوجيز ٣/ ٤٧٤)، والبغوي (تفسيره ٢/ ٦٩٨)، والرازي (التفسير الكبير ٢١/ ٣٧٧)، والعكبري (التبيان ٢/ ٨٢٩)، والبيضاوي (تفسيره ٢/ ٤٥٨)، وأبي حيان (البحر المحيط ٦/ ٦٤).

(٦) حجة القراءات: ٤٠٨.

مَعَهُمْ﴾ [٧]، فقد أمال حمزة والكسائي (أدنى)[١] مع التصريح بـ(من)، فإمالة (أعمى) مع تقدير (من) أولى[٢].

ولا وجه لهذا الرد؛ لأن المميل ليس واحدًا، فمذهب أبي عمرو في الإمالة غير مذهب حمزة والكسائي، ويكفي أن أبا عمرو ذهب إلى هذا، وتابعه هذا الجمع من المفسرين.

وذهب الشنقيطي إلى أن العمى عمى البصر، وأن (أعمى) أفعل تفضيل، وأنه مما جاء على غير القياس[٣].

ونقل أبو حيان عن مكي أنه حكى عن الفراء: ما أعماه، وما أعوره، بمعنى: ما أقبح[٤]، والذي في المشكل الحكاية عن الفراء دون بيان المعنى، وأنه: (ما أقبح)[٥]، وفي المعاني: «وقد تَلْقَى بعض النحويين يقول: أجيزه[يعني التفضيل] في الأعمى والأعشى... لأنا نقول: عمي ... وعشِي، ولا نقول: صَفِر ولا حَمِر، ولا بَيِض، وليس ذلك بشيء»[٦]. فالفراء لا يجوِّز التفضيل والتعجب من العمى والعشى ونحوهما.

والمفهوم من كلام أبي حيَّان إجازة ما كان غير متفاضل بذلك التأويل، والحق أنه تأويل بعيد.

---

(١) النشر ٢/ ٣٦.
(٢) الدر المصون ٧/ ٣٩١.
(٣) أضواء البيان ٣/ ٤٥١.
(٤) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٠.
(٥) مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٣٤.
(٦) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٢٨.

والمبرد قد أجاز (ما أعماه) بمعنى: ما أحمقه، بنى ذلك على عمى القلب[١]؛ لأن عمى القلب والحمق بمعنى، ونظير هذا التأويل ما قصد أبو حيان من (ما أعوره) بمعنى (ما أقبحه)، ولكن بين التأويلين فرق، فإنه إذا أُريد عمى القلب، فصيغ منه: (ما أعماه) فإنما صيغ من نفس اللفظ، بخلاف القبح، فإذا أريد القبح فقيل: ما أعوره، فإنه صاغه من لفظ آخر، فهذا سبب البعد فيما أرى.

والقول الثاني: أنه صفة مشبهة، والذاهبون إلى هذا فريقان:

فريق جعله من عمى القلب، أي من كان في الدنيا أعمى عن الحق، فهو في الآخرة كذلك[٢].

وفريق جعله من عمى البصر، مستدلين بقوله تعالى: ﴿**وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْياً وَبُكْماً وَصُمّاً مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ**﴾ [الإسراء: ٩٧]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى (١٢٤) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيراً**﴾ [طه: ١٢٤، ١٢٥][٣].

وعلى هذا القول لا يجوز أن يكون إلا صفة مشبهة؛ لأنه لا يجوز أن يصاغ من (عمي) أفعل تفضيل. وهذا وجه عند المبرد[٤]، وابن السراج[٥].

---

(١) المقتضب ٤/ ١٨٢.

(٢) الكشاف ٢/ ٤٥٩، والتفسير الكبير ٢١/ ٣٧٧، وتفسير البيضاوي ٢/ ٤٥٨، وتفسير النسفي ٢/ ٣٢٣، وينظر: تفسير القرآن العظيم ٣/ ٧٤.

(٣) التفسير الكبير ٢١/ ٣٧٨، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٩٣، والتسهيل لابن جزي ١/ ٤٩٣، والبحر المحيط ٦/ ٦٣، ومفتاح دار السعادة. لابن القيم. بيروت: دار الكتب العلمية، ١/ ٤٥.

(٤) المقتضب ٤/ ١٨٢.

(٥) الأصول في النحو ١/ ١٠٥.

وأكثر المفسرين على أنه عمى القلب، وقد نقل هذا عن جماعة من السلف، قالوا: من كان في الدنيا أعمى عما يرى من قدرة الله وآياته فهو في الآخرة أشد عمًى عن حجته[١].

وعليه فالأنسب أن يكون اسم تفضيل.

ولكن الذي يظهر لي أن حمله على عمى البصر أقوى؛ لأن الأشنع في عقاب القيامة أن يكون أعمى البصر، في وقت الناس فيه مبصرون، أما عمى القلب فليس فيه في ذلك اليوم شناعة ولا تخويف ولا تهديد.

ثم إن عمى القلب ليس يوم القيامة محلاً له، فهم قد عاينوا ما كانوا أنكروه وجحدوا به[٢].

وعليه فـ(أعمى) في الآية صفة مشبهة، وليست اسم تفضيل. والله أعلم.

---

(١) جامع البيان ١٥/ ١٢٩، والدر المنثور ٥/ ٣١٧.

(٢) والذاهبون إلى أنه عمى القلب استدلوا بآيات كثيرة أثبتت أن الكفار يسمعون ويبصرون ويتكلمون، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧] ويجاب عنهم بأن مواقف القيامة تختلف، ففي بعضها يتكلمون، وفي أُخر لا يتكلمون.

ويدل على أن العمى عمى البصر، ما رواه البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رجلاً قال: يا نبي الله! كيف يحشر الكافر على وجهه يوم القيامة؟ قال: «أليس الذي أمشاه على رجلين في الدنيا قادرًا على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة؟» قال قتادة: بلى وعزة ربنا. (صحيح البخاري. كتاب تفسير القرآن. باب: قوله: ﴿الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم أولئك شر مكانًا وأضل سبيلاً﴾ ٦/ ١٤، وصحيح مسلم. كتاب صفات المنافقين وأحكامهم رقم (٥٤) ٤/ ٢١٦١، وفتح الباري ١١/ ٣٨٩). ففي تفسير الحشر على الوجوه حسيًّا إشارة إلى أن العمى والصمم والبكم في آية الإسراء أمر حسي كذلك.

وقال تعالى: ﴿وَلا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾ [الكهف: ١٢].

من شروط ما يصاغ منه أفعل التفضيل، أن يكون ثلاثيًّا مجردًا، واختلفوا في الثلاثي المزيد بالهمزة، على مذاهب ثلاثة:

الأول: منع التعجب والتفضيل منه مطلقًا إلا بفعل مساعد، وهو مذهب الأخفش[١]، والمبرد[٢]، وابن السراج[٣]، والفارسي[٤].

الثاني: جوازه مطلقًا، نسب إلى سيبويه[٥]، قال ابن مالك: «هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه»[٦]، واعترضه أبو حيان، بأن جمهور البصريين يمنعونه[٧].

وقد حصل خلطٌ في النقل عن سيبويه والمبرد في هذه المسألة.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٣٥، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٨.

(٢) المقتضب ٤/ ١٧٨، وينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٨، والمساعد ٢/ ١٦٤.

(٣) الأصول ١/ ١٠٢.

(٤) الأغفال. للفارسي. تحقيق: د. عبد الله إبراهيم. الإمارات العربية المتحدة: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، والمجمع الثقافي، ٢/ ٣٥٩.

(٥) الكتاب ١/ ٧٣، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٦، والمساعد ٢/ ١٦٣، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٨.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٦.

(٧) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٨.

فقد قال سيبويه عن التعجب : «وبناؤه أبدًا من (فَعَل)، و(فَعِل)، و(فَعُل) و(أفْعَلَ»)[١]. فنقلت عنه المصادر إجازة الصياغة من (أفْعَل) مطلقًا، بيد أن ابن يعيش نقل عنه قولاً مخالفًا، وهو قصر ما صيغ مما كان على (أفعل) على السماع[٢].

وذهبت د. خديجة الحديثي إلى أن سيبويه لا يرى صياغة أفعل التفضيل من (أفْعَلَ يُفْعِل)، وإنما يجيزه في فعل الوصف منه على (أفعل) لكن صفة غير ملازمة، نحو: الأحمق والأرعن؛ لأنه من نقصان المعرفة والعقل، فصار بمنزلة: أعلم منه، وأمرس منه، قالت: «ولهذا السبب رجح من جاء بعد سيبويه، أن سيبويه يجوِّز صوغه من المزيد من (أفْعَلَ يُفْعِل)، ولم يقصد سيبويه ذلك، وإنما المقصود أنه يجوز أن يبنى مما له (أفعل) صفة، إذا كان في معنى ما ليس له صفة على وزن (أفعل»)[٣]. ولم يتبيَّن لي أي علاقة بين كلام سيبويه وتوجيه د. خديجة، ثم إنه قال: «هذا باب يستغنى فيه عن (ما أفعله) بـ(ما أفعل فعله)، وعن أفعل منه بقولهم: هو أفعل منه فعلاً، كما استغني بتركت عن ودعت... وذلك في الجواب ، ألا ترى أنك لا تقول... هو أجوَبُ منه، ولكن هو أجود منه جوابًا... كما قالوا: تركت ولم يقولوا ودعتُ»[٤]، فهو هنا قد سوى بين (هو أجوب منه) بـ(ودعت)، و(ودع) موافق للقياس، إلا أنهم عدلوا عنه إلى (ترك)، فيلزم من

---

(١) الكتاب ١/ ٧٣.
(٢) شرح المفصل ٧/ ١٤٤.
(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٩٥.
(٤) الكتاب ٤/ ٩٩.

ذلك أن (أجوبُ منه) موافق للقياس[١]، ولذا فنسبة القول إلى سيبويه لا مدخل عليها.

أما المبرد فقد اختلف النقل عنه أيضًا، وذلك بسبب الإجمال فيما يظهر، فإنه قال: «واعلم أن بناء التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة...» ثم قال: «فإن قيل: فقد قلت: ما أعطاه للدراهم، وأولاه بالمعروف، وإنما هو من أعطى، وأولى، فهذا –وإن كان قد خرج إلى الأربعة- فإنما أصله الثلاثة، والهمزة في أوله زائدة»[٢]. فنقل عنه ابن يعيش[٣]، والرضي[٤] إجازة الصياغة من كل مزيد ثلاثي، كما نسب إليه ابن القواس[٥] (ت ٦٨٠) إجازة الصياغة مما كان على (أفعل)[٦].

ويرى د. عضيمة[٧] (ت ١٤٠٤) أنه يرى منع التعجب مما زاد على الثلاثة، وأنه يقف عند المسموع فيما صيغ من (أفعل)[٨].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٧.

(٢) المقتضب ٤/ ١٧٨.

(٣) شرح المفصل ٧/ ١٤٤.

(٤) شرح الكافية للرضي. القسم الثاني ١/ ٧٧٠.

(٥) هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي، نحوي، من تصانيفه: شرح ألفية ابن معط، وشرح كافية ابن الحاجب. (بغية الوعاة ٢/ ٩٩).

(٦) شرح ألفية ابن معطي . لابن القواس. تحقيق: علي موسى الشوملي. ط:١. الرياض: مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ. ٢/ ١٠٠٢.

(٧) هو محمد عبد الخالق عضيمة، تعلم بالأزهر ودرس فيه، ودرس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، من أهم مصنفاته: دراسات لأسلوب القرآن، والمغني في تصريف الأفعال. (تتمة الأعلام ٢/ ١٨٣، وإتمام الأعلام: ٢٤٩).

(٨) المقتضب ٤/ ١٨١ هامش رقم (١).

الثالث: التفريق بين ما كانت الهمزة فيه للنقل، أو لغيره، فإن كانت للنقل لم يجز التعجب والتفضيل، وإن كانت لغيره جاز، وهذا رأي ابن عصفور في المقرب[١]، وقد اعترضه ابن مالك، وقال: «هو تحكم بلا دليل»[٢]، وأما في شرح الجمل، فقد ذكر الأقوال الثلاثة، واختار منع التعجب منه مطلقًا[٣]. والأمثلة التي وردت عن العرب مصوغًا فيها التعجب والتفضيل من (أفعل) بعضها همزته للنقل، كقولهم: ما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم، وما أولاه بالمعروف، وما أضيعه لكذا...[٤]، وقولهم في التفضيل: أفلسُ من ابن المُذلَّق[٥]، فلا أرى هذا التفصيل مؤيَّدًا بالسماع.

واختار قول سيبويه بعض المعاصرين، لثبوت السماع به[٦]، ولما فيه من إثراء اللغة بالألفاظ المشتقة[٧].

وأثر هذا الخلاف يظهر في توجيه الآيتين اللتين صدرت بهما المسألة، فـ(أقَسط) و(أقوم)، و(أحصى)، على قول سيبويه جاءت على القياس، وأما على قول المانعين فهي من الشاذ الذي لا يقاس عليه، إلا أنهم وجهوا كلاً منها، لإخراجه عن الشذوذ.

---

(١) المقرب ١/ ٧٨.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٧.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٧٩.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٨.

(٥) مجمع الأمثال ٢/ ٨٣، وشرح المفصل ٦/ ٩٢.

(٦) القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٢١٨.

(٧) الوصف المشتق في القرآن الكريم: ١٦٢.

فأمّا (أقْسَط)، فوجهوه بتوجيهات:

الأول: أنه مشتق من (قاسط) بمعنى ذي قسط على النسب[١]، وليس بمعنى اسم الفاعل؛ لأن قاسطًا بمعنى: جائر[٢].

الثاني: أنه من (قَسُط) بالضم، نحو: (كرُم)[٣].

الثالث: أنه من (القِسط) وهو العدل، فاشتق من المصدر، وهذا المصدر ليس له فعل[٤].

الرابع: أنه من (قَسَطَ) بالفتح، بمعنى (عدل)[٥]، والمشهور أنه بمعنى (جار)، ولكن اللغويون أثبتوا مجيئه بمعنى (عدل)[٦]، واختار هذا القول أبو حيّان[٧].

وأما (أقْوم) فوجه بتوجيهين:

الأول: أنه مشتق من (قويم)[٨].

---

(١) الكشاف ١/ ٤٠٤، والتفسير الكبير ٧/ ٩٧، وتفسير البيضاوي ١/ ٢٣٢، والبحر المحيط ٢/ ٣٥١، وحاشية الشهاب ١/ ٣٥١.

(٢) حاشية الشهاب ٢/ ٣٥١.

(٣) المحرر الوجيز ١/ ٣٨٣، والبحر المحيط ٢/ ٣٥١.

(٤) البحر المحيط ٢/ ٣٥١.

(٥) البحر المحيط ٢/ ٣٥١، وحاشية الشهاب ١/ ٣٥١.

(٦) لسان العرب ٧/ ٣٧٧ (قسط)، وتاج العروس ٢٠/ ٢٤ (قسط).

(٧) البحر المحيط ٢/ ٣٥٢.

(٨) الكشاف ١/ ٤٠٤، والتفسير الكبير ٧/ ٩٧، وتفسير البيضاوي ١/ ٢٣٢، والبحر المحيط ٢/ ٣٥٢، وحاشية الشهاب ١/ ٣٥١.

الثاني: أنه من (قام) الثلاثي، بمعنى اعتدل[١].

وأمّا (أحْصى) فهو دائر بين كونه فعلاً ماضيًا، وكونه أفعل تفضيل، فاختار التفضيل الفراء[٢]، والطبري[٣]، والزجاج[٤]، والنحاس[٥]، واختار كونه فعلاً ماضيًا، مع رد القول الأول الفارسي[٦]، ومكي[٧]، والزمخشري[٨]، وابن عطية[٩].

والذي أراه الأخذ بقول سيبويه باقتياس صياغة اسم التفضيل مباشرة مما كان على (أَفْعل)؛ لتأييده بالشواهد، وخصوصًا إذا لم يحدث ذلك لبسًا، وعليه فلا داعي للتوجيهات المسوقة لـ (أقسط) و(أقوم)، مع أن بعضها وجيه، غير متكلف، نحو قولهم: إن (أقْسط) من قَسَط بمعنى عدل، وإن (أقوم) من قام بمعنى اعتدل، وكذلك (أحصى) فالوجهان سواء، بل قد يرجح التفضيل[١٠]؛ لأنه -والله أعلم- أدل على المعنى؛ لأن الفريفين المذكورين في الآية تنازعا في

(١) المحرر الوجيز ١/ ٣٨٣.
(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٣٦.
(٣) جامع البيان ١٥/ ٢٠٦.
(٤) معاني القرآن للزجاج ٣/ ٢١٧، ولم يصرح باختياره، وإنما قدمه في الذكر، لكن نسبه إليه كثير ممن جاء بعده، كالفارسي في الإغفال في الموضع الذي سأشير إليه قريبًا.
(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٠.
(٦) الأغفال ١/ ٣٥٩.
(٧) مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٣٨.
(٨) الكشاف ٢/ ٤٧٤.
(٩) المحرر الوجيز٣/ ٥٠٠.
(١٠) التحرير والتنوير ١٥/ ٢٧٠.

معرفة مقدار اللبث، وهذا يعني أن كلاً منهما قد أحصى، والمدار على أيهما أصوب إحصاءً.

***

وقال تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقال تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾ [الفرقان: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ﴾ [النجم: ٣٢].

الأصل في اسم التفضيل أن يدل على اشتراك المفضل والمفضل عليه في الصفة، مع زيادة المفَضَّل فيها، إلا أن هذه الدلالة قد لا تظهر واضحة في بعض السياقات، كما في هذه الآيات، فاختلف العلماء في الموقف من دلالة اسم التفضيل، فكانوا مذهبين:

الأول: أن أفعل التفضيل قد يأتي مجردًا من معنى التفضيل، ويؤول وقتئذٍ باسم الفاعل، أو بالصفة المشبهة، ذهب إلى هذا أبو عبيدة[١]، والمبرد[٢]، وغيرهما[٣]، فقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، أي: هَيِّن

---

(١) مجاز القرآن ٢/ ١٢١.

(٢) المقتضب ٣/ ٢٤٥، والكامل ٢/ ٨٧٦.

(٣) ينظر: جامع البيان ٢١/ ٣٦، ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ١٨٣، والكشاف ٣/ ٢٢٠، وتفسير البغوي ٣/ ٤٩٢، وزاد المسير ٦/ ٢٩٧، وشرح المفصل ٦/ ١٠٣، والجامع لأحكام القرآن =

عليه[١]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾[٢]، أي عالم بكم. واستشهدوا له بشواهد عديدة[٣]، منها قول الفرزدق[٤]:

إنَّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بَنى لنا ... بَيْتًا دعائمُهُ أَعَزُّ وأطْوَل

أي: دعائمه عزيزة طويلة.

الثاني: أن أفعل التفضيل لا يخلو من معنى التفضيل مطلقًا، وهنا لا بد من تأويل الآيات الواردة مشعرة بالتجرد عن معنى التفضيل، فوجهوا آية الروم توجيهين:

الأول: أن الإعادة أهون على الله من البداءة بناء على ما يعقل الناس، فهو من باب المثل، والثاني: أن الضمير في (عليه) راجع إلى المخلوق، أي الإعادة أهون على المخلوق من النشأة، أي أسرع؛ لأنه في النشأة ينتقل من طور إلى طور[٥]، وضعف ابن عطية هذا الوجه، بناءً على أن الضمير في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ

=

١٤/ ١٥، والتبيان ٢/ ١٠٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥٠، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني ١/ ٧٨٠، والبحر المحيط ٧/ ١٦٩، والمساعد ٢/ ١٧٦.

(١) المصادر السابقة.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٦٠، والبحر المحيط ٨/ ١٦٥، والمساعد ٢/ ١٧٨.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ١٢١، والزاهر ١/ ١٢٣.

(٤) البيت من الكامل، له في ديوانه ٢/ ٧١٤، ومجاز القرآن ٢/ ١٢١، والزاهر ١/ ١٢٣، والصاحبي: ٤٣٤، وسفر السعادة ٢/ ٦٠٤، وشرح المفصل ٦/ ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦٠، والأشباه والنظائر ٦/ ٥٠، وخزانة الأدب ٨/ ٢٤٣.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٣، وجامع البيان ٢١/ ٣٦، ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ١٨٣، والكشاف ٣/ ٢٢٠، والمحرر الوجيز ٤/ ٣٣٥، وتفسير البغوي ٣/ ٤٩٢، وزاد المسير

=

الْمَثَلُ الأَعْلَى) بعده مباشرة راجع إلى الله تعالى، فناسب أن يكون مرجع الضمير واحدًا[١].

وأما آية النجم، فخرجت بأن المشاركة في مطلق العلم[٢].

وخرجوا الشواهد، فقالوا في بيت الفرزدق: أي دعائمه أعز وأطول من كل بيت[٣]، أو أعز من كل عزيز، وأطول من كل طويل، روي هذا التفسير عن الفرزدق[٤].

وقد اختار هذا القول بعض النحويين[٥]، كالسخاوي[٦] (ت٦٣٤)[٧]، وتابعه السيوطي[٨]، ونقل البغدادي عن أبي حيان في التذكرة، أنه نقل عن أبي عبيدة أنه قال: يكون (أفعل) بمعنى (فعيل) و(فاعل)، غير موجب تفضيل شيء على شيء... وساق بعض الشواهد، ثم قال أبو حيان: «وزرى النحويون عليه

=

٦/ ٢٩٧، والتفسير الكبير ٢٥/ ٩٦، وتفسير البيضاوي ٣/ ٣٤٤، والتبيان ٢/ ١٠٣٩، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ١٥، والبحر المحيط ٧/ ١٦٩، والدر المصون ٩/ ٣٩.

(١) المحرر الوجيز ٤/ ٣٣٥.

(٢) حاشية الصبان ٣/ ٥١.

(٣) حاشية الصبان ٣/ ٥١.

(٤) خزانة الأدب ٨/ ٢٤٣.

(٥) ينظر: الزاهر ١/ ١٢٣، والكامل ٢/ ٨٧٦.

(٦) هو علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، أبو الحسن، علم الدين، مفسر ونحوي وفقيه وأصولي، من تصانيفه: سفر السعادة، ونثر الدرر. (إنباه الرواة ٢/ ٣١١، ووفيات الأعيان ٣/ ٣٤٠، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٤٢٥).

(٧) سفر السعادة ٢/ ٦٠٥.

(٨) الأشباه والنظائر ٦/ ٥١.

هذا القول، ولم يسلموا له هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلو (أفعل) من التفضيل، وعارضوا حججه بالإبطال، وتأولوا ما استدل»[١]، ولكنّ أبا حيَّان -مع هذا- لم يأخذ بهذا القول في مواضع كثيرة من تفسيره، ففي قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ قال: «وأحق هنا ليست على بابها؛ لأن غير الزوج لا حق له ولا تسليط على الزوجة في مدة العدة، إنما ذلك للزوج، ولا حق لها أيضًا في ذلك، بل لو أبت كان له ردها، فكأنه قيل: وبعولتهن حقيقون بردهن»[٢]، بينما كان يصرح بالتفضيل إذ يقول: «وأمّا تأويل الكلام فإنه: وأزواج المطلقات... أحق وأولى بردهن إلى أنفسهم»[٣]، وكذا الزمخشري، فإنه أوضح معنى التفضيل، وأنه وقع بين قول الزوج وقول الزوجة، يقول: «فإن قلت: كيف جعلوا (أحق) بالرجعة، كأن للناس حقًّا فيها؟ قلتُ: المعنى أن الرجل إن أراد الرجعة، وأبتها المرأة، وجب إيثار قوله على قولها، وكان هو أحق منها، لا أن لها حقًّا في الرجعة»[٤].

وأيضًا في آية هود يشعر كلام بعض المفسرين ببقاء التفضيل، كقول الطبري: «كأنه قيل: بناتي أطهر لكم مما تريدون من الفاحشة من الرجال»[٥]، وقول البيضاوي: «(هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) أنظف فعلاً، وأقل فحشًا، كقولك: الميتة

---

(١) خزانة الأدب ٨/ ٢٤٣.

(٢) البحر المحيط ٢/ ١٨٨.

(٣) جامع البيان ٢/ ٤٥١.

(٤) الكشاف ١/ ٣٦٦.

(٥) جامع البيان ١٢/ ٨٥.

أطيب من المغصوب، وأحل»[١]، أمّا القرطبي، فيذهب إلى أن التفضيل خارج عن بابه[٢]، وإليه ذهب أبو حيَّان فقال: «و(أطهر) ليس أفعل تفضيل، إذ لا طهارة في إتيان الذكور»[٣]، والآلوسي يعبر بأن (أفعل) مجاز[٤].

وجعل الطبري المفاضلة في آية الفرقان بين منزل المؤمنين في الآخرة، ومنزل الكفار في الدنيا، فيقول: «أهل الجنة يوم القيامة خير مستقرًّا، وهو الموضع الذي يستقرون فيه من منازلهم في الجنة، من مستقر هؤلاء المشركين... في الدنيا، وأحسن منهم مقيلاً فيها»[٥]، ونقله الرازي[٦]، وأبو حيان[٧]، وتكلف ابن عطية كثيرًا إذ قال: «ويظهر لي أن هذه الألفاظ التي فيها عموم ما يتوجه حكمها من جهات شتى، نحو قولك: أحب وأحسن وخير وشر، يسوغ أن يجاء بها بين شيئين لا شركة بينهما، فتقول: السعد في الدنيا أحب إليَّ من الشقاء، إذ قد يوجد بوجه ما من يستحب الشقاء، كالمتعبد والمغتاظ...»[٨]، وقيل: إن المفاضلة بين الموضعين، فموضع أهل الجنة خير من موضع أهل النار، والموضع من حيث إنه موضع لا شر فيه، وقيل: مستقر أهل الجنة خير من مستقر أهل النار لو كان لهم

---

(١) تفسير البيضاوي ٢/ ٢٧٥.
(٢) الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٥١.
(٣) البحر المحيط ٥/ ٢٤٦.
(٤) روح المعاني ١٢/ ١٠٦.
(٥) جامع البيان ١٩/ ٥.
(٦) التفسير الكبير ٢٤/ ٤٥٢.
(٧) البحر المحيط ٦/ ٤٩٣.
(٨) المحرر الوجيز ٤/ ٢٠٧.

مستقر[١]، وقال الرازي: «يجوز أن يريد أنهم في غاية الخير»[٢].

والذي يظهر أن السياق قد يخرج دلالة (أفعل) عن التفضيل، فإن من حاول إرجاع الدلالة إلى التفضيل في الآيات السابقة، لم يسلم من التكلف، كما يظهر في توجيهات آية الفرقان، ولم يسلم أيضًا من الإبهام، وعدم التوجيه، كما يظهر في تفسير آية هود، فمن فسره، بـ(أحل)، أو (أنظف)، لم يوجه مشاركة إتيان الذكور في هذه الأوصاف، ومن فسره بأقل فحشًا، لم يوجه مشاركة التزويج، ولكن مع ترجيح خروج أفعل التفضيل عن دلالته الأصلية، إلا أنني أرى أن في التعبير به زيادة مبالغة على التعبير باسم الفاعل أو بالصفة المشبهة، فالتعبير بـ(أحق) في قوله تعالى: (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ) أدق في الدلالة على الأحقية من التعبير بـ(حقيقون)، وكذا (أطهر) و(أهون) و(أعلم) ونحوها، فإذا كان أفعل التفضيل يدل على المشاركة، وعلى زيادة المفضل، فإنه في الأمثلة السابقة، خرج عن المشاركة، ولكنه لم يخرج عن زيادة الوصف في المفضَّل، ففي المفضل زيادة، ولكنها زيادة مطلقة، لا تختص بالمفضل عليه.

وبهذا يكون التوسط بين القائلين بعدم خروج أفعل التفضيل عن بابه، والقائلين بخروجه فيكون بمعنى اسم الفاعل، أو الصفة المشبهة.

---

(١) التفسير الكبير ٢٤/ ٤٥٢، والبحر المحيط ٦/ ٤٩٣.

(٢) التفسير الكبير ٢٤/ ٤٥٢.

الفصل الرابع
الخلاف في أبنية المشترك وأثره في الدلالة

وفيه فصلان:

١ – الفصل الأول في الإعلال والإبدال .

٢ – الفصل الثاني في الإدغام .







تقديم:

الإعلال والإبدال والإدغام، موضوعات بحثها القدماء في علم التصريف، بينما هي موضوعات أقرب إلى علم الأصوات منها إلى التصريف[1]؛ لأن موضوع علم الصرف عند علماء اللغة المحدثين: هو دراسة التغييرات التي تؤدي إلى تغيير المعنى الأساسي[2]، وهذه التغييرات التي تحدث في هذه الموضوعات إنما هي لأسباب صوتية، ولا مجال للدلالة فيها إلا في مسائل قليلة جدًا، كتصحيح الواو مع توفر شروط قلبها ألفًا في عين (افتعل) إذا كان للمشاركة، نحو: (اجتَوَروا)، ولذا فلن نجد أثرًا دلاليًّا مطردًا ناشئًا عن الخلاف فيها، وإنما الأثر الدلالي الناشئ عن الخلاف فيها إنما يكون لأسباب أخرى أهمها الاشتقاق.

---

(١) دراسات في علم اللغة: ٢٢١، ٢٣٩.

(٢) أسس علم اللغة: ٥٣، وينظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم: ٢٣.

الفصل الأول: في الإعلال والإبدال

الإبدال: جعل حرف مكان غيره مطلقًا[١].

وأما الإعلال: فهو تغيير حرف العلة، قصدًا للتخفيف، بالحذف أو القلب أو التسكين[٢].

فهو نوع من الإبدال، يختص بحروف العلة.

وأنواع الإعلال ثلاثة: إعلال بالقلب، كقلب الواو ألفًا في (قال) و(باع)، وإعلال بالحذف، كحذف همزة (أكرم) من مضارعه، وإعلال بالتسكين، ويسمى الإعلال بالنقل، كنقل الضمة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها في (يقُوْلُ)، والأصل: يَقْوُل.

***

وقد اختلف العلماء في اشتقاق طائفة من الكلمات، ونشأ عن هذا اختلاف فيما حصل فيها من إعلال أو إبدال، ومن ذلك لفظ الجلالة، فقد اختلف في أصله ووزنه واشتقاقه، فذهبت طائفة إلى أنه مرتجل[٣]، ذهب إلى هذا المازني[٤]، وابن العربي، والسهيلي[٥] (ت٥٨١) وقال السهيلي: إنه غير مشتق من شيء؛ لأنه

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣/ ١٩٧.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٦٦.

(٣) المحرر الوجيز ١/ ٦٣، والجامع لأحكام القرآن ١/ ٧٢، والبحر المحيط ١/ ١٤.

(٤) اشتقاق أسماء الله: ٢٨.

(٥) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن سعدون، السهيلي، أبو القاسم، إمام في النحو واللغة والسير والقراءات، من تصانيفه: نتائج الفكر، والروض الأنف. (إنباه الرواة ٢/ ١٦٢، =

سبق الأشياء التي هو مشتق منها.. فإنه متقدم على كل لفظ وعبارة، ويشهد بصحة ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ففي هذا تنبيه على عدم المادة المأخوذ منها الاسم..[١]"، وممن أخذ بهذا الرأي الرازي، ونسبه إلى الخليل وسيبويه[٢]، وهي نسبة مخالفة لما في الكتاب، وللمنقول عن سيبويه والخليل.

ولم يرتضِ ابن قيم الجوزية كونه مرتجلاً؛ لأنه إن كان مرتجلاً لا يكون لصفة الإلهية مأخذ من اللفظ، وكونه مشتقًا يؤخذ منه تلك الصفة، كسائر أسمائه الحسنى، كالعليم والقدير[٣].

والقائلون باشتقاقه اختلفوا على أقوال:

الأول: أن أصله: إلاه، فلما دخلت الألف واللام حذفت الهمزة، وصارت الألف واللام خلفًا منها[٤]، هذا أحد قولي سيبويه[٥]، قال ابن جني: هو أعلى

= ووفيات الأعيان ٣/ ١٤٣، وغاية النهاية ١/ ٣٧١).

(١) نتائج الفكر. للسهيلي. تحقيق: د. محمد البنا. القاهرة: دار الاعتصام. ص: ٥١.

(٢) التفسير الكبير ١/ ١٤٣.

(٣) بدائع الفوائد. لابن قيم الجوزية. حققه: بشير محمد عيون. ط:١. دمشق: دار البيان، ١٤١٥هـ. ١/ ٢٥.

(٤) جامع البيان ١/ ٥٤، ومجالس العلماء: ٦٩، والصحاح ٦/ ٢٢٢٣ (أله)، والمحرر الوجيز ١/ ٦٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٦، والجامع لأحكام القرآن ١/ ٧٢، وشرح التصريف الملوكي: ٣٥٦، والممتع ٢/ ٦١٩، والبحر المحيط ١/ ١٥.

(٥) الكتاب ٢/ ١٩٥.

قوليه[١]، ولام التعريف ساكنة، واللام الثانية -وهي عين الكلمة- متحركة، فأدغمت الأولى في الثانية وفخمت، فصار: الله، ووزنه: (العال). وقال به أيضًا يونس والأخفش والكسائي والفراء وقطرب[٢].

ورد المازني هذا القول، قال: لو كان (الله) أصله الإله، ثم خفف بحذف الهمزة، لكان معناه في حال تخفيفها كمعناه حال تحقيقها، مثل: الناس والأناس، فهما بمعنى واحد، ولو كان لفظ الجلالة كذلك، لما كان لـ(الله) مزية على الإله. وقد استعمل الإله لغير الله، كقوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً﴾ [طه: ٩٧]، وقوله: ﴿وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، أما (الله) فلم يستعمل إلا لله تعالى، فدل ذلك على أنه ليس مأخوذًا من الإله[٣].

الثاني: أن أصله: لاهٌ[٤]، وهو القول الثاني لسيبويه[٥]، قيل: من لاه يليه إذا ارتفع، ومنه سميت الشمس إلاهة[٦]، وقيل: من لاه يليه، أي تستر[٧]. قال ذو الإصبع العدواني[٨]:

---

(١) الخصائص ٣/ ١٥٠.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٦.

(٣) مجالس العلماء: ٦٩، والأشباه والنظائر ٦/ ٢٢٨.

(٤) جامع البيان ١/ ٥٤، ومجالس العلماء: ٦٩، والصحاح ٦/ ٢٢٤٨ (ليه)، والمحرر الوجيز ١/ ٦٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٦، والجامع لأحكام القرآن ١/ ٧٢، وشرح التصريف الملوكي: ٣٥٦، والممتع ٢/ ٦١٩، والبحر المحيط ١/ ١٥.

(٥) الكتاب ٣/ ٤٩٨، وينظر: معاني القرآن للزجاج ٥/ ١٥٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٩٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٥٦.

(٦) اللسان ١٣/ ٤٦٨ (لاه)، وتاج العروس ٣٦/ ٤٩٦ (لاه).

(٧) الصحاح ٦/ ٢٢٤٨ (ليه)، تاج العروس ٣٦/ ٤٩٥ (لاه).

(٨) البيت من البسيط. له في المفضليات: ١٦٠، ومجلس العلماء: ٧١، وأمالي القالي ١/ ٢٥٥، =

لاهِ ابنُ عَمِّك لا أَفْضَلْتَ في نَسَبٍ عَنِّي ولا أَنْتَ دَيَّانِي فتَخْزونِي

أي: لله ابن عمك[١].

ووزنه: فَعَل، ثم دخلت عليه الألف واللام، وفخمت اللام، فصار: الله[٢].

الثالث: أن أَصله: وِلاه، من الوله، فأبدلت الواو المكسورة همزة، كإبدالها في إشاح وإعاء، ثم أدخلت الألف واللام، فصار: الإلاه، ثم حذفت الهمزة، وألقيت حركتها على لام التعريف، فصار: الِلاه، فاجتمع مثلان، فأدغم الأول في الثاني، وفخمت اللام، ونسب هذا القول للخليل[٣]. قال السمين: ورد قوله بوجهين:

الأول: أن الهمزة لو كانت بدلاً من الواو لجاز النطق بالأصل، فإنهم قالوا: إشاح ووشاح، وإعاء ووعاء، ولم يقل أحد: (وِلاه).

الثاني: أنه لو كان كذلك لجمع على (أولهة)، كـ(أوعية)، فترد الهمزة إلى أصلها، لكنه لم يجمع إلا على آلهة.

ويمكن أن يقال في رد هذين الاعتراضين: إن البدل في هذا الاسم صار

=

وشرح اختيارات المفضل ٢/ ٧٤٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٥، وتخزوني: تسوسني.

(١) مجالس العلماء: ٧١، وشرح المفصل ٨/ ٥٤.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٦، والدر المصون ١/ ٢٥.

(٣) اشتقاق أسماء الله: ٢٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٧، والبحر المحيط ١/ ١٥، والدر المصون ١/ ٢٦.

لازمًا؛ لأنه اختص بأحكام لم يشركه فيها أحد[١]. والله أعلم.

***

واختلف البصريون والكوفيون في اشتقاق الاسم، فذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو، وهو الرفعة، وأن أصله: سموٌ، حذفت لامه، وسكنت فاؤه، واجتلبت له همزة الوصل تعويضًا عن المحذوف، ووزنه على قولهم: (افعٌ)[٢].

وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من السمة، وأن أصله: وَسْمٌ، حذفت فاؤه، وحركت عينه، واجتلبت له همزة الوصل تعويضًا، فوزنه: (اعلٌ)[٣].

وقد رُجِّح قول البصريين من وجوه[٤]، منها:

الأول: أن همزة الوصل إنما تكون عوضًا عن اللام لا عن الفاء، مثل: ابن واست..

الثاني: جمعه على أسماء، وتصغيره على: سُمَي، وقال الله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وتقول: أسميت الولد، ولو كان من الوسم، لجمع على

---

(١) الدر المصون ١/ ٢٧، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٥٨.

(٢) المقتضب ١/ ٢٢٩، والأصول ٣/ ٣٢٢، والمنصف ١/ ٦٠، والصحاح ٦/ ٢٣٨٣ (سما)، وشرح الملوكي: ٤٠٣، والجامع لأحكام القرآن ١/ ٧١.

(٣) المنصف ١/ ٦٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٦٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨١، والإنصاف ١/ ٦، والمحرر الوجيز ١/ ٦٢، والتفسير الكبير ١/ ١٠٥، والتبيين: ١٣٢، وشرح الملوكي: ٤٠٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٥٨، والبحر المحيط ١/ ١٤، وائتلاف النصرة: ٢٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨١، والإنصاف ١/ ٧-١٦، وأسرار العربية: ٣٢، وشرح الملوكي: ٤٠٥، والبحر المحيط ١/ ١٤، والدر المصون ١/ ١٩، ٧/ ٥٦٩.. وغيرها.

أوسام، وصغر على وُسيم، وقيل: لم نجعل له وسيمًا، ووسمت الولد.

الثالث: مجيئه في بعض اللغات على: سُمىً، وأصله: سُمَوٌ، قال الشاعر[1]:

فَدَعْ عَنكَ ذِكرَ اللهوِ واعمدْ لمدحَةٍ　　　لخيرِ مَعَدٍّ كلِّها حيثُما انتمى

لأعظمِها قَدرًا وأكرمِها أبًا　　　وأحسنِها وجهًا وأعلنِها سُما

وقد ذكر كثير من العلماء أن قول الكوفيين وجيه من جهة المعنى، فاسد من جهة التصريف[2]، إلا أن السمين ذكر ما يترتب على هذا الخلاف من جهة المعنى، قال: إن من قال باشتقاق الاسم من العلو فإنه يقول: إن الله «لم يزل موصوفًا قبل وجود الخلق وبعدهم وعند فنائهم، لا تأثير لهم في أسمائه ولا صفاته، وهو قول أهل السنة، ومن قال بأنه مشتق من الوسم، يقول: كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات، وهو قول المعتزلة..»[3].

والذي يظهر لي أن الخلاف لا ينبني عليه شيء مما ذكر السمين؛ لأنه وإن كان من السمة، فإن الله تعالى هو الذي سمَّى نفسه، ولا يعني كونه من السمة أن الخلق هم الذين سموه.

---

(١) البيتان من الطويل. بلا نسبة في نوادر أبي زيد: ٤٦٢، والمقتضب ١/ ٢٣٠، والأصول ٣/ ٣٢٣، والمنصف ١/ ٦٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨٠.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٦، والتبيان ١/ ٣، والإنصاف ١/ ٨، وشرح المفصل ١/ ٢٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٥٩، والدر المصون ١/ ١٩.

(٣) الدر المصون ١/ ١٩.

ومع أن هذه المسألة قد تتابع المتأخرون في نقلها على أنها مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، إلا أن للزجاجي كلامًا ينفي الخلاف فيها، قال: «أجمع علماء البصريين ولا أعلم عن الكوفيين خلافًا محصلاً مستندًا إلى من يوثق به أنَّ اشتقاق (اسم) من سموت أسمو، أي: علوت...»[١]، ثم جاء الدكتور محمد خير الحلواني وبحث المسألة بحثًا مستقصى، وتوصل إلى أنها ليست مسألة خلافية[٢]، وذلك لأن النقل عن أئمة الكوفيين يؤيِّد أنه من السمو، فنُقِل عن الكسائي أنه روى:

باسْمِ الذي في كلِّ سُوْرةٍ سِمُهْ[٣]

ونقل عن ثعلب أنه قال: «من قال (سُمُ) بضم السين أخذه من سموتُ أسمو، ومن قال: بالكسر أخذه من سَمَيْت أسْمي»[٤].

ثم إن المتقدمين لم يذكروا إلا وجهًا واحدًا، كالمبرد، وابن السراج، وابن جني، والجوهري[٥]، وكان الزجاج أول من نقل الرأي الآخر غير منسوب، ثم إنه غلَّطه، وساق أدلة التغليط[٦].

---

(١) اشتقاق أسماء الله: ٢٥٥.

(٢) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: ٢١٦.

(٣) اللسان ١٤/ ٤٠١(سما). والرجز منسوب في النوادر لرجل من كلب: ٤٦١، وشعر قبيلة كلب حتى نهاية العصر الأموي. جمع وتحقيق: أحمد محمد علي عبيد. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٩م. ص: ٣٣٠. وبلا نسبة في المقتضب ١/ ٢٢٩، والمنصف ١/ ٦٠، والإنصاف ١/ ١٦، وشرح المفصل ١/ ٢٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٥٨.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٧١، والدر المصون ١/ ٢٠.

(٥) أحلتُ إلى مواضع من كتبهم آنفًا.

(٦) معاني القرآن ١/ ٤٠.

ثم جاء من بعدهم ونسبوا القول الآخر للكوفيين خطأً[1].

والذي ذهب إليه وجيه، مؤيَّد بالأدلة المقنعة.

***

وقال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ [النساء: ٥]، وقال تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا﴾ [الأنعام: ١٦١].

قرأ نافع وابن عامر: (الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا)[2]، وقرأ ابن عامر: (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ)[3]، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (دِيناً قِيَماً)[4].

واختلفوا في (قِيَم)، هل هو مصدر أو جمع، وسبب الاختلاف قلب الواو ياء مع تخلف أحد الشروط، فإن الواو إذا وقعت عينًا لمصدر فعل أُعلت فيه، وقبلها كسرة وبعدها ألف، قلبت ياءً[5]، وهنا تخلف وجود الألف بعد العين، فاختلفوا على أقوال:

---

(١) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: ٢٢٣.

(٢) السبعة: ٢٢٦، والحجة للقراء السبعة ٣/ ١٢٩، وحجة القراءات: ١٩٠، والكشف ١/ ٣٧٦.

(٣) السبعة: ٢٤٨، وحجة القراءات: ٢٣٧، والكشف ١/ ٤١٩.

(٤) السبعة: ٢٧٤، وحجة القراءات: ٢٧٨، والكشف ١/ ٤٥٨.

(٥) الممتع ١/ ٦٤، وأوضح المسالك ٤/ ٣٨٥.

الأول : أنه مصدر كالقيام[١]، وعلى هذا فيجب تصحيح الواو لعدم وجود الألف، فقيل: إن هذا القلب شاذ، كما قلبت الواو في (ثِيَرَة)[٢]، وقيل: أعل هذا المصدر لإعلال فعله[٣]، كما أن الجمع على هذا الوزن جاء «متبعًا واحده في الإعلال، نحو: ديمة وديم .. مع أن حكم الجمع أن لا يتبع الواحد في نحو : معيشة ومعايش ، فإذا كانوا قد أتبعوه في الواحد الجمع، جاز أن يتبعوه أيضًا في هذا الفعل فيُعَلُّ كما يُعَل الفعل؛ لأن المصادر أشد إتباعًا لأفعالها في الاعتلال من الجمع لواحد»[٤]، وقيل: أعل لأنه بمعنى (القيام) فحمل عليه[٥].

الثاني: أنه مقصور من (قيام)[٦]، فحذفت الألف تخفيفًا، كما حذفت في (خِيَم) والأصل: خيام، واعترض بأن القصر لا يأتي إلا في الشعر[٧].

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٦، ومجاز القرآن ١/ ١١٧، وجامع البيان ٤/ ٢٤٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٦، والحجة للقراء السبعة ٣/ ١٣٣، والكشف ١/ ٣٦٧، والكشاف ٢/ ٦٤، والمفصل: ٤٤٩، والمحرر الوجيز ٢/ ١٠، والتبيان ١/ ٣٣٠، والبحر المحيط ٣/ ١٧٠، والدر المصون ٣/ ٥٨١.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٣/ ١٣٢، والكشف ١/ ٤٥٩.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٢/ ٣١١، والكشف ١/ ٣٦٧، والمفصل: ٤٤٩، والتبيان ١/ ٣٣٠، وشرح المفصل ١٠/ ٨٣، وتفسير البيضاوي ٢/ ٦٤، والبحر المحيط ٣/ ١٧٠، والدر المصون ٣/ ٥٨١، وحاشية الشهاب ٤/ ١٤٤.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٣/ ١٣٢.

(٥) التبيان ١/ ٣٣٠، والدر المصون ٣/ ٥٨١.

(٦) التبيان ١٣٣١، والممتع ١/ ٦٤، والبحر المحيط ٣/ ١٧٠، والدر المصون ٣/ ٥٨١.

(٧) الدر المصون ٤/ ٤٣٣.

الثالث: أن يكون جمع (قيمة)، كـ(ديمة) و(ديم)[١]، وهو قول البصريين غير الأخفش[٢]، ورد هذا الفارسي[٣]، وتابعه مكي، وذلك لأن الدين لا يستقيم وصفه بذلك، إذ لو كان جمعًا لـ(قيمة)، لصار معناه: دينًا معادَلاً بغيره، ودين الإسلام لا يعدله شيء[٤]. وحتى في آية النساء، فإن القيم جاء مخبرًا به عن الأموال، فإذا جُعل مصدرًا كانت الأموال هي القيام، على سبيل المبالغة، أي هي ما يتقوم به المعاش؛ لأن الإخبار بالمصدر يفيد المبالغة، فإذا جعل جمعًا لـ(قيمة)، كان المعنى: جعل الله الأموال أثمانًا للأشياء، وليس في هذا التفسير ما في المعنى الأول من معنى جليل[٥].

***

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

ذهب الأكثرون إلى أن المراد بـ(التصدية) التصفيق[٦]، واختلفوا في أصلها على قولين:

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٣/ ١٣٣، والكشف ١/ ٣٦٧، والتبيان ١/ ٣٣٠، والدر المصون ٣/ ٥٨١.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٧، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٢٢، والبحر المحيط ٣/ ١٧٠.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٣/ ١٣٣.

(٤) الكشف ١/ ٣٧٦.

(٥) التحرير والتنوير ٤/ ٢٣٥.

(٦) العين ٥/ ٤١٨، ومجاز القرآن ١/ ٢٤٦، وجامع البيان ٩/ ٢٤٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٤١٢، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣١٤، والمحرر الوجيز ٢/ ٥٢٤، وزاد المسير =

الأول: أنها من الصَّدَى[1]، وهو رجع الصوت، فلا إبدال فيها على هذا القول.

ولم يرتضِ ابن عصفور هذا القول؛ لأن (الصدى) لم يستعمل له فِعلٌ[2].

الثاني: أنها من الصّدّ، والأصل: تَصْدِدَة، فأبدلت الدال ياءً[3]، وذكروا على هذا القول أكثر من معنى: فقالوا: إنه من صَدَّ يَصِد إذا ضجَّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧][4]، وقالوا: من الصد، وهو المنع، أي يصُدون عن القراءة، أو عن الدين[5]، وقالوا: من صَدَّى يُصَدِّي إذا صفَّق[6].

وقد أطال ابن عطية في تعليل إبدال الدال ياءً، فقال ما مختصره: أن الفعل

=

٣/ ٣٥٣، والبيان ١/ ٣٨٧، والتفسير الكبير ١٥/ ٤٨١، وتفسير النسفي ٢/ ١٠٣، والبحر المحيط ٤/ ٤٩٢، والدر المصون ٥/ ٦٠١.

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٣١٤، والبيان ١/ ٣٨٧، والتفسير الكبير ١٥/ ٤٨١، وشرح المفصل ١٠/ ٢٥، والممتع ١/ ٣٧٦، وتفسير النسفي ٢/ ١٠٣.

(٢) الممتع ١/ ٣٦٧.

(٣) جامع البيان ٩/ ٢٤٣، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ١/ ٣٧٩، والمحرر الوجيز ٢/ ٥٢٤، والتفسير الكبير ١٥/ ٤٨١، والممتع ١/ ٣٧٦، والدر المصون ٥/ ٦٠١.

(٤) المحرر الوجيز ٢/ ٥٢٤، والتفسير الكبير ١٥/ ٤٨١، وشرح المفصل ١٠/ ٢٥، والممتع ١/ ٣٧٦، والدر المصون ٥/ ٦٠١.

(٥) جامع البيان ٩/ ٢٤٣، وزاد المسير ٣/ ٣٥٣، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢٥٤، وروح المعاني ٩/ ٢٠٣.

(٦) العين ٧/ ١٤١ (صدي)، وجامع البيان ٩/ ٢٤٠، وتهذيب اللغة ١٢/ ٧٣ (صدى)، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢٥٤، وتاج العروس ٨/ ٢٦٨ (صدى).

(صدَّد) على وزن (فعَّل)، والتضعيف فيه للتكثير، والأكثر في مصدر (فعَّل) الصحيح أن يأتي على (تفعيل)، والأقل على (تفعلة)، فلما سلكوا المسلك المرفوض وجاء المصدر منه على (تَفْعِلة) وهو : (تَصْدِدة) هيّأ ذلك إلى أن يبدل أحد المثلين ياءً، كما أبدلوا في (تظنّيت) والأصل: (تظنّنْتُ)[١].

ويبدو أنه قد حصل خلط في أنها مشتقة من الصدى، وأنها من صدَّى يُصَدِّي إذا صفَّق، قال ابن عطية: «و(التصدية) يمكن أن تكون من صدَّى يُصدِّي، إذا صَوَّت، والصدى: الصوتُ»[٢]، وكذلك القرطبي ذكر قولين، الأول: أنه من صدّى يُصدّي، والثاني: أنه من الصد عن البيت، وجعل إبدال إحدى الدالين ياءً على القول الثاني[٣]. والذي يظهر أن من جعله من الصدى لم يُرد أنه من صدَّى يُصدِّي، ولذا كان اعتراضُ ابن عصفور، ومن جعله من صدَّى يُصدي، فإن الإبدال واقع فيه.

***

تخفيف الهمزة:

أفرد بعض التصريفيين مسائل تخفيف الهمزة بباب مستقل[٤]، بينما بحثها بعضهم في باب الإبدال[٥]، ويبحثها آخرون في باب الإعلال، لكونها تنقلب

---

(١) المحرر الوجيز ٢/ ٥٢٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢٥٤.

(٤) التكملة: ٢٢٨، ونزهة الطرف ٢/ ٢٨٩، وشرح المفصل ٩/ ٤١٦، والشافية: ٨٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٠١.

حرف علة، وآثرت أن تكون داخلة في فصل الإعلال والإبدال؛ لأن تخفيفها لا يخرج عنهما، قال ابن الحاجب: «تخفيف الهمزة: يجمعه الإبدال والحذف وبين بين»[١].

وقد اختلفوا في (النبيّ) هل هو من النبأ، وخفّفَت الهمزة، أم أنه من (نبا ينبو) أي علا وارتفع، وقول ثالث: أنه من النبِي وهو الطريق، فهو طريق الله إلى خلقه[٢]، فليس ثَمَّة تخفيف على القولين الأخيرين.

والقراء على (النبِي) بالتخفيف، إلا نافعًا فإنه يهمز[٣].

وقراءة نافع دليل على أنه من (النّبأ)، وأنه خُفِّف، قال العباس بن مرداس[٤]:

يــا خــاتَمَ النُّبــآءِ إنَّــكَ مُرْسَــلٌ ... بــالخيرِ كُــلُّ هُــدى السَّـبِيلِ هُــداكا

وقد جعل سيبويه تحقيق الهمز من القليل الرديء[٥]، ولعل ذلك ولإجماع

---

(١) الشافية: ٨٧.

(٢) جامع البيان ١/ ٣١٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٤٥، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٩٠، وحجة القراءات:٩٩، وكشف المشكلات ١/ ٤٨، والمحرر الوجيز ١/ ١٥٥، وتفسير البغوي ١/ ٥٦، وزاد المسير ١/ ٩٠، والبيان ١/ ٨٧، وإبراز المعاني: ٣٢٨، والجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٩٣، والدر المصون ١/ ٣٩٩.

(٣) حجة القراءات: ٩٨، والنشر ١/ ٤٠٦، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٢١٠.

(٤) البيت من الكامل. منسوب له في الكتاب ٣/ ٤٦٠، وجامع البيان ١/ ٣١٧، وحجة القراءات: ٩٩، والروض الأنف ٤/ ٢٣١، وكشف المشكلات ١/ ٤٨، والجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٩٣، وبلا نسبة في المقتضب ١/ ١٦٢، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٩٠، والمحرر الوجيز ١/ ١٥٥، والبيان ١/ ٨٧.

(٥) الكتاب ٣/ ٥٥٥.

القراء على عدم الهمز، يعني بذلك -فيما يظهر- قلته في كلام العرب، لا مخالفته للقياس[١]، ومذهبه أنه من النبأ، فإنه قال في نبي وبرية: «ألزمها أهل التحقيق البدل»[٢]. أي إبدال الهمزة ياءً.

ويقوي من جعله غير مهموز ما روي أن أعرابيًّا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا نبيء الله، قال: «لَسْتُ بِنَبِيء الله، ولكني نبي الله»، وهو ضعيف، ضعفه غير واحد[٣]، واستدل الفارسي على ضعفه بأنه لم يؤثر عنه صلى الله عليه وسلم الإنكار على من مدحه حين قال: يا خاتم النّبآء... البيت، والجمع كالواحد[٤]، ولا يكمل الاستدلال بدليل الفارسي إلا إذا ثبت سماع النبي للبيت، ولم أجد أحدًا أثبت سماع النبي صلى الله عليه وسلم للبيت، وإنما روي أنه قال هذا الشعر يوم حنين[٥].

ويرِد اعتراض على من جعله مهموزًا، وهو جمعه على (أَفْعِلاء)، في قولهم: أَنْبِياء، وإنما يجمع على (أَفْعِلاء) ما كان معتل اللام، نحو: سَخِيّ وأَسْخِياء، ووَلِيّ

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣/ ٣٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٥٥.

(٣) كالذهبي (ميزان الاعتدال. للذهبي. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م. ٢/ ٣٧٦)، والمقدسي (ذخيرة الحفاظ. لمحمد بن طاهر. تحقيق: د. عبد الرحمن الفريواني. ط:١. الرياض: دار السلف، ١٤١٦هـ. ٢/ ١٢١٢)، وابن تيمية (النبوات. لابن تيمية. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٨٦هـ. ص: ٢٣٧) والألباني (سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم (٥٧٥٩).

(٤) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٩٢.

(٥) السيرة النبوية ٢/ ٤٦١، والاستيعاب. لابن عبد البر. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط:١. بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ. ٢/ ٨١٩، والبداية والنهاية ٤/ ٣٤١.

وأولياء، ونحوذلك، فيجاب عنه بأنه لما أُلزم واحده التخفيف صار بمنزلة المعتل، فعومل معاملته في الجمع(١).

ولا أرى أن اتِّفاق القراء على تخفيفه مخرج له عن كون أصله الهمز، وذلك لأن التخفيف قياسي، ولأنه قرئ بالهمز، والقراءة بالهمز تنفي أن يكون من (النباوة)(٢) أو من (النبي) وهو الطريق، وأمَّا القراءة بترك الهمزة فلا تنفي أن يكون من النبأ، وأمر آخر، وهو أن جعله من (النبأ) أدل على مسماه؛ لأنه منبأً من الله، أو منبِئ عنه، أمّا الارتفاع والعلو، فهو معنى يشترك فيه غير النبي، فإن الله قد يرفع بالعلم أو بالمال أو بالجاه غير الأنبياء(٣).

***

وقال تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١].

قرأ نافع وابن عامر (سال) بالألف، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة(٤).

ووجهت قراءة الألف ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون أصله (سأل)، وإنما أبدلت الهمزة ألفًا(٥)، فتكون بمعنى

---

(١) جامع البيان ١/ ٣١٧، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٩٠، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٣٥.

(٢) كشف المشكلات ١/ ٤٨.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٩٠، والنبوات: ٢٣٧.

(٤) السبعة: ٦٥٠، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٣١٧، والكشف ٢/ ٣٣٤، وحجة القراءات: ٧٢١، وإبراز المعاني ٢/ ٧٠٥.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٧، وإعراب القراءات السبع ٢/ ٣٨٩، والكشف ٢/ ٣٣٤، وشرح الهداية ٢/ ٥٣٨، والمحرر الوجيز ٥/ ٣٦٤، والتفسير الكبير ٣٠/ ٦٣٧، والتبيان ٢/ ١٢٣٩، والبحر المحيط ٨/ ٣٣٢، والدر المصون ١٠/ ٤٤٤٥.

قراءة باقي السبعة. وتكون همزة (سائل) أصلية غير منقلبة. وجعل سيبويه من ذلك قول حسان[١]:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رسُولَ اللهِ فاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما قالتْ ولَمْ تُصِبِ[٢]

وهذا الإبدال غير مقيس[٣]، وإنما كان حقها أن تحقق أو تخفف بين بين[٤].

الثاني: أن يكون أصله الواو، وهي لغة[٥]، نسبها الزمخشري إلى قريش[٦]، يقال: سِلتُ أسال، مثل خِفتُ أخاف، وهما يتساوَلان[٧]، وأنكر أبو حيان هذه النسبة لقريش، وقال: جاء السؤال في القرآن مهموزًا، فيبعد أن يكون كل ذلك مخالفًا للغة قريش، وهي التي نزل القرآن بها إلا يسيرًا[٨]. وهي على هذا القول

(١) البيت من البسيط. في ديوانه: ١٢٠، والكتاب ٣/ ٤٦٨، والمقتضب ١/ ١٦٧، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٧، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٣١٧، والمحرر الوجيز ٥/ ٣٦٤، وشرح المفصل ٩/ ١١٤، وبلا نسبة في الممتع ١/ ٤٠٥، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٤٨.
(٢) الكتاب ٣/ ٤٦٨، ٥٥٤.
(٣) إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٧، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٣١٧، وشرح الهداية ٢/ ٥٣٨، والبيان ٢/ ٤٦٠، والبحر المحيط ٨/ ٣٣٢، والدر المصون ١٠/ ٤٤٥.
(٤) إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٧، والبحر المحيط ٨/ ٣٣٢، والدر المصون ١٠/ ٤٤٥.
(٥) الكتاب ٣/ ٥٥٥، والمقتضب ١/ ١٦٧، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٣١٧، وتاج العروس ٢٩/ ٢٤١ (سول).
(٦) الكشاف ٤/ ١٥٦.
(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢١٩، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٧، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٣١٧، والكشف ٢/ ٣٣٤، وشرح الهداية ٢/ ٥٣٧، والكشاف ٤/ ١٥٦، والمحرر الوجيز ٥/ ٣٦٤، والتبيان ٢/ ١٢٣٩، والبحر المحيط ٨/ ٣٣٢، والدر المصون ١٠/ ٤٤٦.
(٨) البحر المحيط ٨/ ٣٣٢.

بمعنى قراءة باقي السبعة أيضًا. وتكون همزة (سائل) منقلبة عن واو، لوقوعها عينًا لاسم فاعل فعل ثلاثي أعلت فيه.

الثالث: أن أصله: سال يسيلُ[١]، فالعين ياء، وأبدلت الياء همزة في (سائل)، ونقل بعض المفسرين أن (سائلاً) وادٍ في جهنم[٢]، وضعف ذلك ابن كثير[٣] (ت ٧٧٤)، وقال: إن السياق يؤيِّد كونه من السؤال[٤]، ووجه ابن عطية كونه من السيل، مع عدم صحة أمر الوادي، بأنه استعارة لنفوذ العذاب، فشُبِّه نفوذ العذاب بالسيل، لما عهد من نفوذه وتصميمه[٥].

والمختار أن تحمل على لغة من قال: (سلتُ أسال)؛ لأنها لغة ثابتة، وليس فيها ما في إبدال الهمزة ألفًا من مخالفة القياس، ولأنّ كونه من السيل مبني على أمر الوادي المسمى (سائلاً) وهو غير ثابت، فيلزمنا أن نأخذ بتوجيه ابن عطية، وهو وجيه، إلا أنّ الحاجة غير داعية إليه.

---

(١) جامع البيان ٢٩/ ٦٩، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٣١٧، وإعراب القراءات السبع ٢/ ٣٨٩، وشرح الهداية ٢/ ٥٣٨، والكشاف ٤/ ١٥٦، والمحرر الوجيز ٥/ ٣٦٥ والتفسير الكبير ٣٠/ ٦٣٧، والتبيان ٢/ ١٢٣٩، والبحر المحيط ٨/ ٣٣٢، والدر المصون ١٠/ ٤٤٦.

(٢) جامع البيان ٢٩/ ٧٠، والمحرر الوجيز ٥/ ٣٦٥، والتفسير الكبير ٣٠/ ٦٣٧، وتفسير القرآن العظيم ٤/ ٥٣٧، والدر المنثور ٨/ ٢٧٧، وروح المعاني ٢٩/ ٥٦.

(٣) هو إسماعيل بن عمر بن كثير، عماد الدين، إمام في التفسير والتاريخ، من تصانيفه: تفسيره: تفسير القرآن العظيم، والبداية والنهاية. (الدرر الكامنة ١/ ٤٥٥،وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ٨٥، والبدر الطالع ١/ ١٥٣).

(٤) تفسير القرآن العظيم ٤/ ٥٣٧.

(٥) المحرر الوجيز ٥/ ٣٦٥.

الفصل الثاني: في الإدغام

عُرِّف الإدغام بتعريفات متقاربة[١]، من أجمعها قول الفارسي: «الإدغام أن تصل حَرْفًا ساكِنًا بحرف مثله، من غير أن تفصل بينهما بحركةٍ أو وقف، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة»[٢].

والحرفان المدغم أحدهما في الآخر، لا بد أن يكونا مثلين، وهما ما اتفقا مخرجًا وصفة، كالباء والباء، والميم والميم، أو يكونا متقاربين، وهما ما كانا من مخرج واحد واختلفا في صفة، كالتاء والطاء، أو اتفقا في الصفة واختلفا في المخرج، كالدال والجيم[٣]، وقسم بعضهم الحروف إلى مثلين، ومتقاربين، ومتجانسين، فالمتقاربان ما تقاربا في المخرج أو الصفة، كالدال والسين، والمتجانسان ما اتفقا مخرجًا واختلفا صفة، كالدال والطاء[٤].

والغرض من الإدغام التخفيف، فإن النطق بالحرفين المتواليين المتحدين صفة ومخرجًا، أو المتقاربين، فيه شيء من الثقل، والإدغام يزيل هذا الثقل، ولذا فأسباب الإدغام صوتية، أما آثاره فالأصل أن تكون صوتية فحسب، ولكن

---

(١) الكتاب ٤/ ١٠٤، والأصول ٣/ ٤٠٥، والجمل للزجاجي: ٤٠٩، والممتع ٢/ ٦٣١، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٣٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٠٢، والمساعد ٤/ ٢٥٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢٥، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ١٠٩، وفي الصرف العربي: ٣٦٣، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد. د. غانم قدوري الحمد. ط:١. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٦هـ. ص:٣٩٨.

(٢) التكملة: ٦١٤.

(٣) الممتع ١/ ٦٣١، ٦٣٣، ٦٦٣.

(٤) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٣٩٦.

بعض العلماء حاولوا استنباط الدلالات مما يوحي به الجانب الصوتي، فمن ذلك قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]: إنّ (اثَّاقلتم) توحي بالبطء والثقل لما فيها من تشديد الثّاء، الذي حصل من الإدغام، فالبطء في لفظ الكلمة يوحي بالحركة البطيئة من المتثاقل، بخلاف (تثاقلتم) فإن فيها خفة وسرعة، وذلك لما فُكّ الإدغام وزال التشديد[1]، والحق أن هذه دلالة ظاهرة في هذا الموضع، ولكنّ اطرادها يحتاج إلى استقراء، فمثلاً (ادَّارأتُم) و(يَهِدِّي) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللهُ مُخْرِجٌ مَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلاَّ أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥]، هل نجد فيهما دلالة من هذا النوع؟

***

قال تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨].

قرأ ابن عامر وعاصم في رواية شعبة: (نُجِّيْ المؤمنين)، بنون واحدة،

---

(١) التصوير الفني في القرآن. لسيد قطب. ط:٥. بيروت- القاهرة: دار الشروق، ١٣٩٩هـ. ص: ٨٧، والتعبير الفني في القرآن. د. بكري شيخ أمين. ط:٣. بيروت: دار الشروق، ١٣٩٩هـ. ص:١٨١، وجماليات المفردة القرآنية. د. أحمد ياسوف. إشراف: د. نور الدين عتر. ط:٢. دمشق: دار المكتبي، ١٤١٩هـ. ص: ١٥٩.

وتشديد الجيم، وسكون الياء، ونصب المؤمنين[١].

واختلف في تخريجها، فذهب الزجاج إلى أنها لحن، قال: «فأمّا ما روي عن عاصم بنون واحدة، فلحن لا وجه له»[٢]، ونسب البغوي التلحين إلى أكثر النحويين[٣]، وذهب الفارسي إلى أن الراوي عن عاصم قد حسب الإخفاء إدغامًا[٤].

وخُرِّجت على أقوال:

الأول: أن (نُجِّي) فعل ماضٍ مبني لما لم يسمَّ فاعله، ويقدِّرون نائب الفاعل، فيقولون: نجِّي النجاءُ المؤمنين، وجعلوا نظيره، قوله تعالى في قراءة: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللهِّ لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، أي ليجزى الجزاءُ، وقول جرير[٥]:

ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذلك الجَرو الكِلابا

أي لَسُبَّ السبُّ، وكان الأصل: لسُبَّ الكلابُ السبَّ بذلك، ذهب إلى

---

(١) السبعة: ٤٣٠، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٥٩، والتيسير: ١٢٦، والكشف ٢/ ١١٣، وحجة القراءات: ٤٦٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٤.

(٣) تفسير البغوي ٣/ ١٩٠.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٥٩.

(٥) البيت من الوافر، منسوب لجرير في خزانة الأدب ١/ ٣٣٨، وبلا نسبة في تأويل مشكل القرآن: ٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٢٩، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٦٠، والخصائص ١/ ٣٩٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥١٨، وشرح المفصل ٧/ ٧٥.

هذا الفراء[١]، وابن قتيبة[٢]، والطبري[٣]، وابن الأنباري[٤].

وخطأه الزجاج، وذلك لأنه لا يجوز أن يقال: ضُربَ زيدًا، والمراد: ضُرِب الضرب زيدًا؛ لأنه لا فائدة فيه؛ لأنه معلوم أن الذي ضربه ضرب[٥]، واعترضه أيضًا الفارسي، بأن هذا لا يكون إلا في ضرورة الشعر[٦]، ورماه الزمخشري بالتعسف[٧]، وقد خرِّج البيت تخريجات أخرى[٨]، وكذلك آية الجاثية، فقد خرجت على إنابة الجار والمجرور مع وجود المفعول به[٩]، أو على ضمير يعود على المفعول الثاني يدل السياق عليه، أي: ليُجزى هو، أي: الخيرُ قومًا[١٠].

ورد أيضًا بإسكان الياء، فلو كان فعلاً ماضيًا لكان آخره مفتوحًا[١١]، وخرِّج على أن الإسكان للتخفيف[١٢]، أو أنه لغة[١٣].

الثاني: أن (نُجِّي) فعل مضارع، وأن إحدى النونين حذفت تخفيفًا، كما

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٠.

(٢) تأويل مشكل القرآن: ٥٥.

(٣) جامع البيان ١٧/ ٨٢.

(٤) البيان ٢/ ١٦٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٤٠٣.

(٦) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٦٠.

(٧) الكشاف ٢/ ٥٨٢.

(٨) خزانة الأدب ١/ ٣٣٨.

(٩) أوضح المسالك ٢/ ١٤٩، والدر المصون ٩/ ٦٤٦.

(١٠) كشف المشكلات ٢/ ١٢٢٨، والدر المصون ٩/ ٦٤٥.

(١١) المحرر الوجيز ٤/ ٩٧، والتبيان ٢/ ٩٢٥.

(١٢) شرح الهداية ٢/ ٤٢٦.

(١٣) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٦٠.

حذفت إحدى التاءين في نحو: تبيّنُ، وتولوا، ذهب إلى هذا الأخفش الأصغر، واستحسنه النحاس[١]، كما ذهب إليه ابن جني[٢]، وابن الشجري[٣]، والبيضاوي[٤]، وقوّى هذا الوجه عند ابن الشجري قوله قبله: ﴿وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ﴾، فلما جاء الماضي على (فَعَّل) قوبل بمضارعه، وهو (نُنَجِّي)، «ولو كان (وأنجيناه) لجاز لمن قرأ (نُنْجِي) أن يحتج بسكونها في الماضي»[٥]، ورُد بأمور: الأول: أن الحذف غير وارد في النونين[٦]، والثاني: أن النون الثانية فاء الكلمة، فلا يحذف الأصلي[٧]، والثالث: أن حركة أحد المثلين اختلفت، وكان مما سوغ الحذف في (تتبين) ونحوه، تماثل حركتي المثلين[٨]، ووجه البيضاوي الحذف مع اختلاف الحركة؛ لأن الحذف إنما كان سببه اجتماع المثلين مع تعذر الإدغام[٩]، فلا يضر اختلاف الحركتين ولا اتفاقهما.

الثالث: أن (نجِّي) أيضًا فعل مضارع، وأصله: (نُنْجِي)، فأدغمت النون الثانية في الجيم، ذهب إلى هذا أبو عبيد[١٠]، واعترض هذا التوجيه بأن النون لا

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٧٨.
(٢) الخصائص ١/ ٣٩٨.
(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥١٩.
(٤) تفسير البيضاوي ٣/ ١٢٥.
(٥) المصدر السابق ٢/ ٥٢٠.
(٦) كشف المشكلات ٢/ ٨٧٦.
(٧) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٨٣، والتبيان ٢/ ٩٢٥.
(٨) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٨٣، والمحرر الوجيز ٤/ ٩٧، والتبيان ٢/ ٩٢٥.
(٩) تفسير البيضاوي ٣/ ١٢٥.
(١٠) السبعة: ٤٣٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٧٨، وحجة القراءات: ٤٧٠.

تدغم في الجيم[١].

وقد عقد ابن عصفور في الممتع بابًا فيما أدغمته القراء على غير قياس[٢]، وذكر فيه عددًا من المواضع، كقراءة أبي عمرو[٣]﴿مِنَ اللهِ ذِي الْمَعَارِجِ. تَعْرُجُ﴾ [المعارج: ٢-٣]، وخرجها على الإخفاء[٤]، فإن الإخفاء قريب من الإدغام، كما صرح به بعضهم[٥]، وإن كان هناك فرقٌ بين الإخفاء والإدغام، ففي الإدغام يقلب الحرف الساكن، وأما في الإخفاء فلا قلب، ولكن أيًّا كان التخريج، إلا أنَّ حمل الآية على الإدغام أسلم الأقوال، حتى وإن لم يكن للإدغام موجب أو تخريج وجيه، فقد أدغم القراء مواضع أخرى على غير القياس.

---

(١) السبعة: ٤٣٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٧٨، والكشف ٢/ ١١٣، وتفسير البغوي ٣/ ١٩٠.

(٢) ٢/ ٧١٩.

(٣) التيسير: ٢٣، والنشر ١/ ٢٨٩، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ١١٧.

(٤) الممتع ٢/ ٧١٩، ٧٢٢، ٧٢٣...

(٥) شرح الهداية ٢/ ٤٢٦.

الخاتمة:

لقد تناولت في هذا البحث أمثلة متعددة في كتاب الله تعالى وقع فيها الخلاف بين العلماء، وحاولت إبراز ما ينبني على ذلك الخلاف من أثر في الدلالة، وكان في تلك البحوث من المناقشة والاختيار والتعليل والاستنباط ما أوصلني إلى نتائج أساسية:

الأولى: مكانة الخلاف التصريفي، وبعد أثره في الدلالة، فقد كان سببًا في اختلاف الحكم الفقهي أو العقدي، وبهذا تظهر أهميته، وجدارة الاهتمام به.

وأيضًا مكانة الدلالة التصريفية، وخاصة تلك التي تستنبط منها الأحكام الشرعية، أو يستدل بها في مسائل العقيدة، وأوصي أن يجسد هذا الاهتمام بإقرار مقرر دراسي، لطلاب الأقسام الشرعية في الجامعات، تجمع فيه النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، التي تستمد منها الدلالات عن طريق النحو والتصريف واللغة، وتناقش مآخذها اللغوية، والخلاف فيها إن كان ثمت خلاف، فإن هذا مما يزيد اهتمام طالب العلم الشرعي باللغة، ويحوِّل دراستها من جانب نظري بعيد عن تخصصه، إلى جانب تطبيقي، له أوثق الصلة فيما تخصص به، وقد نودي مِنْ قَبْلِي بإقرار هذا المقرر، فأنا أؤكده، وأقدم في هذا البحث جزءًا من مادته مما يتعلق بالتصريف.

الثانية: تبين لي من خلال تتبع أقوال العلماء والمقارنة بينها، ومن خلال النظر فيما يحيط بالمعنى من أدلة أخرى، أن لدلالة السياق المكانة العليا بين

الدلالات الأخرى، فهو يحدد دلالة الصيغة غاية التحديد، ويتفرع عن هذه النتيجة نتائج جزئية أخرى، منها:

١- إضافة قيدٍ في تعريف الدلالة التصريفية، فإن الدلالة التصريفية، هي المعنى المستفاد من ركنين أساسيَّين، وهما: الصيغة التصريفية، والمادة المعجمية، ومن ركن آخر، يحتاج إليه في كثير من الأحيان، وهو السياق، وكما كان حكمًا في بيان معنى الأضداد والمشترك اللفظي، فهو حكم أيضًا في تحديد دلالة الصيغ، ولهذا يقول ابن قيم الجوزية: «السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته»[١].

٢- من خلال البحث تبيّن لي أنَّ إهمال دلالة السياق، والاتكاء على دلالة الصيغة وحدها، قد يوقع في الخطأ والتناقض، وقد وقع مثل هذا في مواضع تناولت شيئًا منها في البحث، فإن من الباحثين من يبالغ في الاتكاء على دلالة الصيغة، لتبيين دلالات وإشارات لطيفة في معاني بعض الآيات، ناسبًا تلك الدلالة للصيغة، مما لا يطرد في سياقات

---

(١) بدائع الفوائد ٢/ ٣٠١.

أخرى، أو في قراءات أخرى، في حين أن ما يشيرون إليه من الدلالات، إنما كان مستفادًا من أمرٍ آخر، أو سياق خاص، لا من دلالة الصيغة.

٣- ومن إهمال السياق كان لبعض الفرق مجال لأن يحددوا دلالات للصيغ مناسبة لرؤاهم العقدية، فإن بعض الصيغ تأتي لمعانٍ كثيرة جدًا، وجد فيها بعض علماء الفرق المختلفة محملاً يؤولون عليه ما خالف أصول مذاهبهم، فإذا حُكِّم السياق تهافتت تلك الأدلة، وقد مرّ ذلك بشيء من التوسع في ثنايا البحث.

٤- ومما تعرضت إليه أيضًا أحكام فقهية، مستمدة من الصيغة، وكان السياق صارفًا لها عن المعنى الغالب فيها أو مثبتًا له.

الثالثة: أن نسبة ما يُستنبط من الدلالات -اجتهادًا- إلى إعجاز القرآن الكريم، فيه شيء كبير من الجرأة غير المحمودة، فإن بعض الباحثين في الجوانب اللغوية في القرآن الكريم، ينسبون ما يوصله إليه اجتهادهم إلى إعجاز القرآن، فيصدرون عناوين كتبهم بـ(الإعجاز) البياني، أو الصرفي، أو اللغوي... ونحو ذلك، في حين أن ما وصلوا إليه لا يعدو أن يكون اجتهادًا شخصيًا، قابلاً للمناقشة والأخذ والرد، والمفترض أن يكون إعجاز القرآن أمرًا قطعيًا، لا مجال فيه للرد والنقاش، خاصة وأن في بعض تلك الاجتهادات، التي سميت إعجازًا، تكلفًا وبعدًا، ويسهل ردها، ويصعب الاقتناع بها، وهذا منافٍ أشد المنافاة لمعنى

الإعجاز. والتوصية التي أطرحها هنا أن يراعى جانب الورع في هذه القضية، وأن تنعت تلك الاجتهادات بـ(النظرات) أو (اللطائف) أو نحو ذلك.

الرابعة: أنَّ من مسائل العربية مما بحثه المفسرون ما لا يوجد في مطولات علماء النحو والتصريف إلا بإشارات عابرة، فلقد بحثوا مسائل متعددة، واستشهدوا بشواهد لا تكاد توجد في كتب النحويين، وهذا يستدعي ضرورة الاعتماد على كتب التفسير وكتب الاحتجاج للقراءات عند البحث في النحو والتصريف واللغة، وعدِّها من المصادر الأساسية في هذا المجال، والإحالة عليها عند توثيق المسائل، وعند تخريج الشواهد وتتبع مظانها، كي لا تبقى تلك البحوث والمسائل بعيدة عن نظر الباحثين.

أسأل الله تعالى أن يجنبنا الزلل والخطأ، وما الكمال إلا له وحده.

الفهارس



- فهرس الآيات الكريمة

٢- فهرس الأحاديث النبوية:

٣- فهرس الأبيات

الراء المفتوحة

تمنَّى	أقهرا	الطويل	المخبَّل	٩٥
إنارة	تنويرا	البسيط	-	٢٨٧
من بعدما	ناخِرَه	الرجز	-	٣٧٣

الراء المضمومة

ومن جردة	خُورُها	الطويل	ذو الرمة	١٦٧
لا يُصعِب	تأتمرُ	البسيط	أعشى باهلة	٩٦
ترتع	إدبارُ	البسيط	الخنساء	١٨٥
وإنني	أنظُورُ	البسيط	ابن هرمة	١٧٢
قامَتْ	عامرُ	السريع	امرأة	٢٨٥

الراء المكسورة

إنّا اقتسمنا	فجارِ	الكامل	النابغة الذبياني	١٤٥
حذرٌ	الأقدارِ	الكامل	-	٣٣٥
وأدْرَك	الكَدْرِ	الكامل	الأخطل	١٦٢
حيٍّ	تَسْري	الكامل	حسان	١٠٨
يا عاذلاتي	أميرِ	الكامل	-	٢٤١
قد جعلت	الظرارِ	الرجز	ابن أحمر	٢٥١

القاف المكسورة

الكاف المفتوحة

اللام الساكنة

اللام المفتوحة

اللام المضمومة

اللام المكسورة

٤- قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

١- القرآن الكريم.

٢- إبراز المعاني من حرز الأماني. لأبي شامة. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي،

٣- أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية. د. نجاة عبد العظيم الكوفي. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ.

٤- أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل. د. مهدي بن علي بن ملحان القرني. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ.

٥- أبنية الصرف في كتاب سيبويه. د.خديجة الحديثي. ط:١. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٣م.

٦- أبنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها. د. إبراهيم الشمسان. ط:١. جدة: دار المدني، ١٤٠٧هـ.

٧- أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغة. د. أحمد مكي الأنصاري. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية،

٨- أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو. د.عبد الفتاح شلبي. ط:٣. جدة:دار المطبوعات الحديثة، ١٤٠٩هـ.

٩- إتحاف فضلاء البشر. لأحمد بن محمد البنا. حققه: د. شعبان محمد إسماعيل. ط:١. بيروت-القاهرة: عالم الكتب-مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٧هـ.

١٠-الإتقان في علوم القرآن . للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٨هـ.

١١-إتمام الأعلام. د. نزار أباظة ومحمد رياض المالح.ط:١. بيروت: دار صادر، ١٩٩٩م.

١٢-أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري. د. عبد الله محمد الكيش. ط:١. طرابلس: كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ١٩٩٢م.

١٣-أثر اللغة في اختلاف المجتهدين. لعبد الوهاب عبد السلام طويلة. القاهرة: دار السلام،

١٤-أحكام القرآن. لابن العربي. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط:١. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ.

١٥-أخبار في النحو. لأبي طاهر بن هاشم. تحقيق: د. أحمد الدالي. ط:١. الجفان والجابي، ١٤١٣هـ.

١٦-أدب الكاتب. لابن قتيبة. تحقيق: د. محمد الدالي. ط:٢ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.

١٧-إرشاد العقل السليم. لأبي السعود العمادي. بيروت: دار إحياء التراث العربي،

١٨-إرشاد الفحول. للشوكاني. لا ط، بيروت: دار المعرفة،١٣٩٩هـ.

١٩-الأزهية. للهروي. تحقيق:عبد المعين الملوحي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠١هـ.

٢٠-أساس البلاغة. للزمخشري. ط:٣. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.

٢١-الاستيعاب. لابن عبد البر. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط:١ . بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ.

٢٢-أسرار التكرار في القرآن. لمحمد بن حمزة الكرماني. تحقيق: عبد القادر أحمد عطا. القاهرة:دار الاعتصام، ١٣٩٦هـ.

٢٣-أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. ط:١ . بيروت: دار الجيل، ١٤١٥هـ.

٢٤-أسس علم اللغة. ماريوباي. ترجمة: د. أحمد مختار عمر. ط: ٢. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣م.

٢٥-الأشباه والنظائر. للسيوطي. تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

٢٦-أشعار الشعراء الستة الجاهليين. للأعلم الشنتمري. ط:١. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

٢٧-إصلاح المنطق. لابن السكيت. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط:٤. القاهرة: دار المعارف،

٢٨-الأصمعيات. اختيار الأصمعي. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط:٣. القاهرة: دار المعارف،

٢٩-الأصول. د. تمام حسان. ط:١. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٠١هـ.

٣٠-أصول التفسير وقواعده. لخالد بن عبد الرحمن العك. ط:٣. بيروت: دار النفائس، ١٤١٤هـ.

٣١-أصول النحو العربي.د. محمد خير الحلواني. اللاذقية: جامعة تشرين، ١٩٧٩م.

٣٢-الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق:د. عبد الحسين الفتلي. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

٣٣-الأضداد لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١١هـ.

٣٤-أضواء البيان. للشنقيطي. خرج آياته وأحاديثه محمد الخالدي. ط:١. بيروت:دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

٣٥-الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق. د. عائشة بنت الشاطئ. ط:٢. القاهرة: دار المعارف،

٣٦-إعراب القرآن للنحاس. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. ط:٢. بيروت: عالم الكتب،١٤٠٩هـ.

٣٧-إعراب القراءات السبع وعللها. لابن خالويه. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ.

٣٨-إعراب القراءات الشواذ. للعكبري. تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ.

٣٩-إعراب ثلاثين سورة. لابن خالويه. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.

٤٠-إعلام الموقعين عن رب العالمين. لابن قيِّم الجوزية. تحقيق: عصام الدين الصباطي. ط:١. القاعهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ.

٤١-الأعلام. للزركلي. ط:١١. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٥م.

٤٢-الإغراب في جدل الإعراب. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.

٤٣-الإغفال. للفارسي. تحقيق: د. عبد الله إبراهيم. الإمارات العربية المتحدة: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، والمجمع الثقافي،

٤٤-الإفصاح. للفارقي. تحقيق: سعيد الأفغاني. لا ط. بيروت: مؤسسة الرسالة،

٤٥-الاقتراح. للسيوطي. تحقيق:د. حمدي خليل. ط:١ . ١٤٢٠هـ.

٤٦-أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. د.فاضل مصطفى الساقي. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٧هـ.

٤٧-الإقليد شرح المفصل . لتاج الدين الجندي. تحقيق: د.محمود أحمد الدراويش. ط:١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ.

٤٨-أمالي ابن الحاجب. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. بيروت-عمان: دار الجيل-دار عمار، ١٤٠٩هـ.

٤٩-أمالي ابن الشجري. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط:١. القاهرة: نكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ.

٥٠-إنباه الرواة. للقفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . ط:١ القاهرة-بيروت: دار الفكر العربي- مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ.

٥١-الانتصار لسيبويه على المبرد. لابن ولاد. تحقيق: د. زهير سلطان. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ.

٥٢-الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال . لابن المنير (في حاشية الكشاف).

٥٣-الإنصاف. للأنباري. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ.

٥٤-الإيضاح العضدي. للفارسي. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. ط:٢. دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ.

٥٥-إيضاح شواهد الإيضاح. للقيسي. تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

٥٦-الإيضاح في شرح المفصل. لابن الحاجب. تحقيق د.موسى بناي العلايلي. الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،

٥٧-الإيضاح في علل النحو. للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك.ط:٦. بيروت: دار النفائس، ١٤١٦هـ.

٥٨-ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. للزبيدي. تحقيق: د. طارق الجنابي . ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.

٥٩-اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر. د. فهد الرومي. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.

٦٠-الاختلاف اللفظ والرد على الجهمية. لابن قتيبة. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

٦١-اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعًا ودراسة. د. بدر البدر. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ.

٦٢-ارتشاف الضرب. لأبي حيان. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

٦٣-اشتقاق أسماء الله. للزجاجي. تحقيق: د. عبد الحسين المبارك. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

٦٤-البحث النحوي عند الأصوليين. د. مصطفى جمال الدين. الجمهورية العراقية: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠م.

٦٥-البحر الرائق. لابن نجيم. بيروت: دار المعرفة،

٦٦-البحر المحيط. لأبي حيان. ط:٢ . القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.

٦٧-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. للشوكاني. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي،

٦٨-بدائع الصنائع للكاساني. ط:٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م.

٦٩-بدائع الفوائد. لابن قيم الجوزية. حققه: بشير محمد عيون. ط:١. دمشق: دار البيان، ١٤١٥هـ.

٧٠-البدور الزاهرة. للنشار. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود.ط:١. بيروت:عالم الكتب،١٤٢١هـ.

٧١-البرهان في علوم القرآن. للزركشي. قدم له. مصطفى عبد القادر عطا. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

٧٢-البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع. تحقيق: د. عياد الثبيتي. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

٧٣-بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. للفيروزآبادي. تحقيق: محمد علي النجار. ط:٣. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤١٦هـ.

٧٤-البغداديات. للفارسي. تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي. بغداد: وزارة الأوقاف،

٧٥-بغية الوعاة. للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية،

٧٦-البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.

٧٧-بلاغة الكلمة في التعبير القرآني. د. فاضل السامرائي. عمان: دار عمار،١٤٢٢هـ.

٧٨-البيان في غريب إعراب القرآن. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. طه عبد الحميد طه. ومراجعه: مصطفى السقا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.

٧٩-البيان والتبيين. للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:١. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٧هـ.

٨٠-تأويل مشكل القرآن. لابن قتيبة. شرحه ونشره: أحمد صقر. المكتبة العلمية،

٨١-التبصرة والتذكرة. للصيمري. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٨٢-التبيان في إعراب القرآن. للعكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط:٢. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ.

٨٣-التبيان في أقسام القرآن لابن قيم الجوزية. بيروت: دار الفكر،

٨٤-التبيان في تفسير غريب القرآن. لابن الهائم. تحقيق: د.ضاحي عبد الباقي محمد. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

٨٥-التبيين. للكبري. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط:١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.

٨٦-تتمة الأعلام للزركلي. لمحمد خير رمضان يوسف. ط:٢. بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٢هـ.

٨٧-تجريد الأغاني. لابن واصل الحموي. تحقيق:د.طه حسين، وإبراهيم الأبياري. بيروت: دار إحياء التراث العربي،

٨٨-تحرير ألفاظ التنبيه للنووي. تحقيق: عبد الغني الدقر. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٨هـ.

٨٩-التحرير والتنوير. للطاهر بن عاشور.

٩٠-تخليص الشواهد. لابن هشام. تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي. ط:١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ.

٩١-تزيين الأسواق في أخبار العشاق. للأنطاكي. تحقيق: د. محمد ألتنوخي. ط:١ بيروت: عالم الكتب، ١٤١٣هـ.

٩٢-التسهيل لعلوم التنزيل. لابن جزي. ضبطه: محمد سالم هاشم. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

٩٣-التسهيل. لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.

٩٤-تصحيح الفصيح وشرحه. لابن درستويه. تحقيق:د. محمد بدوي المختون. القاهرة: وزارة الأوقاف،١٤١٩هـ.

٩٥-التصريف الملوكي. لابن جني. تحقيق: د. ديزرة سقال. ط:١. بيروت: دار الفكر العربي، ١٤١٩هـ.

٩٦-التصوير الفني في القرآن. لسيد قطب. ط:٥. بيروت- القاهرة: دار الشروق، ١٣٩٩هـ.

٩٧-التعبير الفني في القرآن. د. بكري شيخ أمين. ط:٣. بيروت: دار الشروق، ١٣٩٩هـ.

٩٨-التعبير القرآني. د.فاضل السامرائي. ط:٢. عمان: دار عمار،١٤٢٢هـ.

٩٩-التعريفات. للجرجاني. ط:١. بيروت: دار الفكر، ١٤١٨هـ.

١٠٠-التعليقة على كتاب سيبويه. للفارسي. تحقيق: . عوض القوزي. ط:١. ١٤١٥هـ.

١٠١-تفسير أسماء الله الحسنى. للزجاج. تحقيق: أحمد يوسف الدقاق. دار الثقافة العربية،

١٠٢-تفسير البغوي (معالم التنزيل) . تحقيق: محمد عبد الله النمر وزميليه. ط:١. الرياض: دار طيبة، ١٤٢٣هـ.

١٠٣-تفسير البيضاوي. ط:١. بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤١٠هـ.

١٠٤-تفسير السمرقندي. تحقيق: د. محمود مطرجي. بيروت: دار الفكر،

١٠٥-تفسير السمعاني. تحقيق: ياسر بن إبراهيم وعنيم بن عباس بن غنيم. ط:١. الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ.

١٠٦-تفسير القرآن العظيم. لابن كثير. ط:١. بيروت: مؤسسة الريان،١٤١٦هـ.

١٠٧-التفسير القيم للإمام ابن القيم. جمعه:محمد أويس الندوي. حققه:محمد حامد الفقي. لا ط. بيروت:دار الكتب العلمية،١٣٩٨هـ.

١٠٨-التفسير الكبير. للفخر الرازي. ط:٤. بيروت: دار إحياء التراث العربي،١٤٢٢هـ.

١٠٩-التفسير اللغوي . د. مساعد الطيار. ط:١. الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٢هـ.

١١٠-تفسير النسفي. بيروت: دار الكتاب العربي،

١١١-تفسير الواحدي. تحقيق: صفوان عدنان داودي. ط:١.دمشق:دار القلم، ١٤٠٥ هـ.

١١٢-التفسير والمفسرون. د. محمد حسين الذهبي. ط:٣. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٢١هـ.

١١٣-التكملة. للفارسي. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.

١١٤-التمهيد لابن عبد البر. تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري. المغرب: وزارة عموم الأوقاف،١٣٨٧هـ.

١١٥-التناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية. رسالة ما جستير مقدمة لقسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة رقم: ١٤٦٨|||

١١٦-تهذيب إصلاح المنطق. للخطيب التبريزي. تحقيق: د. فوزي عبد العزيز مسعود. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

١١٧-تهذيب التوضيح. لأحمد المراغي ومحمد علي. ط:٩. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى،

١١٨-تهذيب اللغة. للأزهري. تحقيق: جماعة من الأساتذة. مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر،

١١٩-تاج العروس. للزبيدي. تحقيق مجموعة من الأساتذة. ط:٢. الكويت: وزارة الإعلام، ١٤١٤هـ.

١٢٠-تاريخ آداب العرب. للرافعي. ط:٤. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٤هـ.

١٢١-التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية. د. أحمد سعد محمد.ط:٢. القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢١هـ.

١٢٢-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي. تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان. ط:١. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.

١٢٣-التيسير في القراءات السبع. لأبي عمرو الداني. عني به أوتويرتزل. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية،١٤١٦هـ.

١٢٤-جماليات المفردة القرآنية. د.أحمد ياسوف. إشراف: د. نور الدين عتر. ط:٢. دمشق: دار المكتبي، ١٤١٩هـ.

١٢٥-الجمل في النحو. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد. ط:٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

١٢٦-الجمهرة اللغة. لابن دريد. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية،

١٢٧-الجنى الداني. للمرادي. تحقيق:د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

١٢٨-جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث. د. غنيم الينبعاوي. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة التجارية، ١٤١٦هـ.

١٢٩-جامع البيان. للطبري. ط:٣. مصر: البابي الحلبي،

١٣٠-الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي. ط:٥. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

١٣١-حجة القراءات. لابن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط:٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.

١٣٢-الحجة في القراءات السبع. المنسوب لابن خالويه. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم.ط:٦ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

١٣٣-الحجة للقراء السبعة. للفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. مراجعة: عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق. ط:٢. بيروت: دار المأمون، ١٤١٣هـ.

١٣٤-الحدود البهية في القواعد المنطقية. لحسن بن محمد المشاط. ط:١. الناشر: أحمد المشاط، ١٤١٩هـ.

١٣٥-الحديث النبوي في النحو العربي. د. محمود فجال. ط:٢. الرياض: أضواء السلف، ١٤١٧هـ.

١٣٦-حكم الطهرة لمس القرآن الكريم وما يتعلق بذلك من أحكام. دراسة فقهية مقارنة. د. عمر بن محمد السبيل. ط:١. الرياض: دار الفضيلة، ١٤٢٤هـ.

١٣٧-حاشية الخضري على ابن عقيل. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ.

١٣٨-حاشية الشهاب على البيضاوي. بيروت: دار صادر،

١٣٩-حاشية الصبان على شرح الأشموني. لمحمد بن علي الصبان. دار الفكر،

١٤٠-الحيوان. للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. مصر: مكتبة البابي الحلبي،

١٤١-خزانة الأدب. للبغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ.

١٤٢-الخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية،

١٤٣-الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف. لمحمد خير الحلواني. حلب: دار القلم العربي،

١٤٤-الخلاف بين النحويين. د. السيد رزق الطويل. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ.

١٤٥-الدر المصون. للسمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ.

١٤٦-الدر المنثور. للسيوطي. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٣م.

١٤٧-الدراسات الصوتية عند علماء التجويد. د. غانم قدوري الحمد. ط:١. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٦هـ.

١٤٨-الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية. د. هادي الشجيري. ط:١. بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٢هـ.

١٤٩-دراسات في علم اللغة. د. كمال بشر. ط: ٩. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م.

١٥٠-دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصالح. ط:١٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤م.

١٥١-دراسات لأسلوب القرآن الكريم. د. عبد الخالق عضيمة. القاهرة: دار الحديث،

١٥٢-دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء. د. مختار أحمد ديره. ط:١. طرابلس: دار قتيبة، ١٤١١هـ.

١٥٣-دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج.د.خولة تقي الدين الهلالي. منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق: دار الرشيد، ١٩٨٢م.

١٥٤-درة الغواص في أوهام الخواص. للحريري. تحقيق: د. الشريف عبد الله البركاتي. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤١٧هـ.

١٥٥-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر. بيروت: دار إحياء التراث العربي،

١٥٦-دروس في علم الصرف. د. إبراهيم الشمسان. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ.

١٥٧-دقائق التصريف. للقاسم بن محمد المؤدب. تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي وزميليه. المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ.

١٥٨-دقائق التفسير . لابن تيمية. تحقيق: د. محمد السيد الجليند. ط:٢. دمشق: مؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٤هـ.

١٥٩-دلائل الإعجاز. للجرجاني. تحقيق:د.محمد ألتنجي. ط:١. بيروت:دار الكتاب العربي، ١٤١٥هـ.

١٦٠-دلالة الألفاظ.د.إبراهيم أنيس. ط:٧. مصر: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٩٢م.

١٦١-الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية. د.صفية مطهري. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٣م.

١٦٢-ديوان أمية ابن أبي الصلت جمع وتحقيق ودراسة. صنعة: د. عبد الحفيظ السطلي. دمشق: المطبعة التعاونية، ١٩٧٤م.

١٦٣-ديوان الخنساء. تأليف: د.إبراهيم عوضين. ط:١. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٠٥هـ.

١٦٤-ديوان القطامي. تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. ط:١. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠م.

١٦٥-ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: د. مفيد محمد قميحة. جدة: دار المطبوعات الحديثة،

١٦٦-ديوان الهذليين. ط:٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.

١٦٧-ديوان جرير. بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. مصر: دار المعارف،

١٦٨-ديوان ذي الرمة. شرح أبي نصر الباهلي. تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

١٦٩-ديوان رؤبة بن العجاج. اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي. الكويت: دار ابن قتيبة،

١٧٠-ديوان علقمة الفحل. تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب. مراجعة: د. فخر الدين قباوة. ط:١. حلب: دار الكتاب العربي، ١٣٨٩هـ.

١٧١-ديوان عنترة. تحقيق: محمد سعيد مولوي. ط:٣. الرياض دار عالم الكتب، ١٤١٧هـ.

١٧٢-ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: د. ناصر الدين الأسد. ط:٢. بيروت: دار صادر، ١٣٨٧هـ.

١٧٣-ديوان لبيد بن ربيعة. شرح الطوسي. وضع هوامشه: د. حنا نصر الحتي. ط:١. بيروت: دار الكتب العربي، ١٤١٤هـ.

١٧٤-ديوان مسكين الدارمي. تحقيق: كارين صادر. ط:١. بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م.

١٧٥-ذخيرة الحفاظ. لمحمد بن طاهر. تحقيق: د. عبد الرحمن الفريواني. ط:١. الرياض: دار السلف، ١٤١٦هـ.

١٧٦-الذيل على طبقات الحنابلة. لابن رجب. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط:١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ.

١٧٧-رصف المباني. للمالقي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط:٢. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.

١٧٨-الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. د. مازن المبارك. ط:٣. دمشق: دار الفكر، ١٤١٦هـ.

١٧٩-روح المعاني. للآلوسي. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨هـ.

١٨٠-الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام. للسهيلي. تحقيق: عبد الرحمن الوكيل. القاهرة: دار الكتب الحديثة،

١٨١-روضة الناظر وجنة المناظر. لابن قدامة. ط:٣. الرياض: مكتبة المعارف،١٤١٠هـ.

١٨٢-الزمن في النحو العربي. د. كمال إبراهيم بدري. ط:١. الرياض: دار أمية، ١٤٠٤هـ.

١٨٣-الزمن واللغة. د.مالك يوسف المطلبي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

١٨٤-زهر الآداب. للقيرواني. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط:٢. دار إحياء الكتب العربية،

١٨٥-زاد المسير. لابن الجوزي. ط:٤. بيروت-دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

١٨٦-الزاهر. لأبي بكر الأنباري. تحقيق: د. حاتم الضامن. بغداد: دار الرشيد، ١٣٩٩هـ.

١٨٧-السبعة. لابن مجاهد. تحقيق: د.شوقي ضيف. ط:٣. مصر: دار المعارف،

١٨٨-سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن. د. عودة الله منيع القيسي. ط:١. بيروت- عمان: مؤسسة الرسالة- دار البشير، ١٤١٦هـ.

١٨٩-سر صناعة الإعراب. لابن جني. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.

١٩٠-سفر السعادة وسفير الإفادة. للسخاوي. تحقيق: د. محمد الدالي ود. شاكر الفحام. ط:٢. بيروت: دار صادر، ١٤١٥هـ.

١٩١-سلسة الأحاديث الصحيحة. للألباني. ط:١. الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٦هـ.

١٩٢-سلسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة. للألباني. ط:١. الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٢٥هـ.

١٩٣-سمط اللآلي. لأبي عبيد البكري. حققه: عبد العزيز الميمني. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ.

١٩٤-سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ.

١٩٥-سنن الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: المكتبة العلمية،

١٩٦-سنن الدارقطني. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني. بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ.

١٩٧-سيبويه إمام النحاة. د.علي النجد ناصف. بيروت: عالم الكتب،

١٩٨-سير أعلام النبلاء. للذهبي. أشرف على التحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط:٩. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

١٩٩-السيرة النبوية . لابن هشام. تحقيق: مصطفى السقا وزميليه. نؤسسة علوم القرآن،

٢٠٠-الشافية في علم التصريف. لابن الحاجب. تحقيق: حسن أحمد العثمان. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة المكية، ١٤١٥هـ.

٢٠١-شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لابن العماد الحنبلي. بيروت: دار إحياء التراث العربي،

٢٠٢-شذا العرف. لأحمد الحملاوي. اعتنى به: د. عبد الحميد هنداوي. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

٢٠٣-شرح أبيات سيبويه للنحاس. تحقيق: د. زهدي زاهد. ط:١. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٦هـ.

٢٠٤-شرح أبيات مغني اللبيب. للبغدادي. تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. ط:٢. دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٧هـ.

٢٠٥-شرح ألفية ابن معطي . لابن القواس. تحقيق: علي موسى الشوملي. ط:١. الرياض: مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ.

٢٠٦-شرح اختيارات المفضل. للخطيب التبريزي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ.

٢٠٧-شرح الأبيات المشكلة الإعراب. للفارسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ.

٢٠٨-شرح الحدود النحوية. للفاكهي. تحقيق:د. صالح العايد. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

٢٠٩-شرح الحماسة. للمرزوقي. نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون.ط:١. بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ.

٢١٠-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري. ط:١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ.

٢١١-شرح السلم في المنطق للأخضري. لعبد الرحيم فرج الجندي. القاهرة: المكتبة الأزهرية، ١٤١٨هـ.

٢١٢-شرح الشافية للجاربردي مع حاشية ابن جماعة. ط:٣. بيروت: عالم الكتب،١٤٠٤هـ.

٢١٣-شرح الشافية لنقره كار. مصر: دار إحياء الكتب العربية،

٢١٤-شرح العقيدة الطحاوية. لابن أبي العز. ط:٤. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩١هـ.

٢١٥-شرح العمدة. لابن تيمية. تحقيق: د. سعود العطيشان. ط:١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٣هـ.

٢١٦-شرح الفصيح. للزمخشري. تحقيق: د. إبراهيم الغامدي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

٢١٧-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٢. القاهرة: دار المعارف،

٢١٨-شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٢١٩-شرح المعلقات السبع. للزوزني. ط:٣. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

٢٢٠-شرح المفصل. لابن يعيش. بيروت: عالم الكتب،

٢٢١-شرح الملوكي. لابن يعيش. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:١. حلب: المكتبة العربية، ١٣٩٣هـ.

٢٢٢-شرح الهداية. للمهدوي. تحقيق: د. حازم سعيد حيدر. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد،١٤١٦هـ.

٢٢٣-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق: د.صاحب أبو جناح،

٢٢٤-شرح ديوان المتنبي. المنسوب للعكبري. ضبطه: مصطفى السقا، وزميلاه. بيروت: دار المعرفة،

٢٢٥-شرح ديوان امرئ القيس. شرحه: حسن السندوبي. ط:٣. القاهرة: مطبعة الاستقامة، ١٣٧٣هـ.

٢٢٦-شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري. وضعه وضبط الديوان: عبد الرحمن البرقوقي. بيروت: دار الكتاب العربي،

٢٢٧-شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى. لأبي العباس ثعلب. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.

٢٢٨-شرح شذور الذهب. لابن هشام. تحقيق:ح. الفاخوري.ط:١. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٨هـ.

٢٢٩-شرح شواهد الإيضاح. لابن بري. تحقيق: د. عيد مصطفى درويش ومراجعة: د. محمد مهدي علام. القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ.

٢٣٠-شرح شواهد المغني. للسيوطي. لجنة إحياء التراث العربي،

٢٣١-شرح كتاب سيبويه للسيرافي. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٠م.

٢٣٢-شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. للعسكري. تحقيق: عبد العزيز أحمد. ط:١. مطبعة البابي الحلبي، ١٣٨٣هـ.

٢٣٣-شرح مشكل الآثار. للطحاوي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط . ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ.

٢٣٤-شرح منتهى الإرادات. للبهوتي . تحقيق: د. عبد الله التركي. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.

٢٣٥-شعر الأخطل. صنعة السكري. تحقيق: د. فخر الدين قباوة.ط:٤. دمشق: دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ.

٢٣٦-شعر الكميت بن زيد الأسدي. جمع وتقديم: د. داود سلوم. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ.

٢٣٧-شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي. جمعه: مطاع الطرابيشي. ط:٣. دمشق: مكتبة دار البيان، ١٤١٤هـ.

٢٣٨-شعر قبيلة كلب حتى نهاية العصر الأموي. جمع وتحقيق: أحمد محمد علي عبيد. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٩م.

٢٣٩-شعراء النصرانية. للويس شيخو. القاهرة: مكتبة الآداب،

٢٤٠-شفاء العليل. للسلسيلي. تحقيق: د. الشريف عبد الله البركاتي. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ.

٢٤١-الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشين الآخرين. ط:٢. الكويت: دار ابن قتيبة، ١٩٩٣. (مصور من طبعة: آدلف هلز هوسن، ١٩٢٧م).

٢٤٢-الصحاح. للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط:٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.

٢٤٣-صحيح البخاري . للإمام محمد بن عبد الله البخاري . استانبول : المكتبة الإسلامية ،

٢٤٤-صحيح مسلم. للإمام مسلم بن الحجاج. تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي. ط:١. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٢هـ.

٢٤٥-الصاحبي. لابن فارس. تحقيق: أحمد صقر. القاهرة: البابي الحلبي،

٢٤٦-الصيغ الإفرادية العربية نشأتها وتطورها. د. محمد سعود المعيني. البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٢م.

٢٤٧-صيغ الجموع في القرآن الكريم. د. وسمية المنصور . ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ.

٢٤٨-ضرائر الشعر(ما يجوز للشاعر في الضرورة). للقيرواني. تحقيق: د.محمد زغلول سلام، ود.محمد مصطفى هدارة. الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية،

٢٤٩-الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر. للآلوسي. شرحه: محمد بهجة الأثري. ط:١. القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤١٨هـ.

٢٥٠-الضوء اللامع. للسخاوي. بيروت: دار مكتبة الحياة،

٢٥١-طبقات الشافعية الكبرى. للسبكي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح الحلو. ط:٢. دار هجر، ١٤١٣هـ.

٢٥٢-طبقات الشافعية. لمحمد بن عمر بن قاضي شُهبة. تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.

٢٥٣-طبقات المفسرين . للسيوطي. تحقيق: علي محمد عمر. ط:١. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٣٦٩هـ.

٢٥٤-طبقات المفسرين. للأدنه وي. تحقيق: سليمان بن صالح الخزي. ط:١. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم،١٤١٧هـ.

٢٥٥-طبقات المفسرين. للداودي. تحقيق: علي محمد عمر. ط:٢. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٥هـ.

٢٥٦-طبقات النحويين البصريين. للسيرافي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. ط:١. دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ.

٢٥٧-طبقات النحويين واللغويين. للزبيدي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:٢. مصر: دار المعارف،

٢٥٨-طبقات فحول الشعراء. لابن سلام. تحقيق: محمود شاكر. جدة: دار المدني،

٢٥٩-طريق الهجرتين. لابن قيم الجوزية. تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر. ط:٢. الدمام: دار ابن القيم، ١٤١٤هـ.

٢٦٠-ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين. د. عبد الفتاح حسن علي البجة. ط:١. عمان: دار الفكر، ١٤١٩هـ.

٢٦١-عصر الخلافة الراشدة. د. أكرم ضياء العمري. ط:١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ.

٢٦٢-العقد الفريد. لابن عبد ربه. شرحه وضبطه: أحمد أمين وزميلاه. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٤هـ.

٢٦٣-العقيدة الواسطية. لابن تيمية. تحقيق: محمد بن عبد العزيز بن مانع. ط:٢. الرياض: الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، ١٤١٢هـ.

٢٦٤-عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ. للسمين الحلبي. تحقيق: د. محمد ألتونجي. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٤هـ.

٢٦٥-غريب الحديث. للخطابي . تحقيق: عبد الكريم العزباوي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٢٦٦-الغريبين . لأبي عبيد الهروي صاحب الأزهري. تحقيق: أحمد المزيدي. ط:١. مكة المكرمة: مكتبة الباز، ١٤١٩هـ.

٢٦٧-غاية النهاية في طبقات القراء. لابن الجزري. نشره: ج. برجستراسر. ط:٣. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.

٢٦٨-فتح الباري بشرح صحيح البخاري. لابن حجر. أخرجه: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب. ط:١. القاهرة: دار الريان، ١٤٠٧هـ.

٢٦٩-فتح القدير. للشوكاني.ط:١. دمشق -بيروت:دار ابن كثير -دار الكلم الطيب،١٤١٤هـ.

٢٧٠-الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية. للجمل. ضبطه: إبراهيم شمس الدين. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.

٢٧١-الفرق بين الفرق. لعبد القاهر بن طاهر البغدادي. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١١هـ.

٢٧٢-فصل المقال في شرح كتاب الأمثال. لأبي عبيد البكري. تحقيق: د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣م.

٢٧٣-فصول في أصول التفسير. لمساعد الطيار. ط:٣. الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٠هـ.

٢٧٤-فصول في فقه العربية. د. رمضان عبد التواب. ط:٥. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

٢٧٥-الفعل زمانه وأبنيته. د. إبراهيم السامرائي. ط: ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ.

٢٧٦-فعلت وأفعلت للزجاج. تحقيق: د. رمضان عبد التواب ود. صبيح التميمي. مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥هـ.

٢٧٧-فعلت وأفعلت. لأبي حاتم السجستاني. تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية. ط: ٢. بيروت: دار صادر، ١٤١٦هـ.

٢٧٨-الفائق للزمخشري. تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط:٢. بيروت: دار المعرفة،

٢٧٩-فوات الوفيات. للكتبي. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار صادر،

٢٨٠-في أصول النحو. لسعيد الأفغاني. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

٢٨١-في الصرف العربي. د. عبد الفتاح الدجني. تقديم: عبد السلام هارون. ط:٢. الكويت: مكتبة الفلاح، ١٤٠٣هـ.

٢٨٢-الفيصل في ألوان الجموع . لعباس أبو السعود. القاهرة: دار المعرف،

٢٨٣-القراءات وأثرها في التفسير والأحكام. لمحمد بن عمر بن سالم بازمول. ط:١. الرياض: دار الهجرة، ١٤١٧هـ.

٢٨٤-القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. لخالد العصيمي. ط:١. الرياض: دار التدمرية، ١٤٢٣هـ.

٢٨٥-قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي. د. إبراهيم الشمسان. ط:١. ١٤٠٧هـ.

٢٨٦-كتاب الإبدال. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: عز الدين التنوخي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٨٠هـ.

٢٨٧-كتاب الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه). لأبي بكر الزبيدي. تحقيق: د.أحمد راتب حموش. دمشق: مجمع اللغة العربية،

٢٨٨-كتاب الأمالي. للقالي. ط:٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ.

٢٨٩-كتاب الحروف. للفارابي. تحقيق: د. محسن مهدي. ط:٢. بيروت: دار المشرق،١٩٩٠م.

٢٩٠-كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. لابن السيد البطليوسي. تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي.

٢٩١-كتاب العين. للخليل بن أحمد. تحقيق: د. مهدي المخزمي ود. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال،

٢٩٢-كتاب سيبويه. لأبي بشر عمرو بن عثمان. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٢٩٣-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لحاجي خليفة. بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٢٩٤-الكشف عن وجوه القرءات السبع. لمكي بن ابي طالب. تحقيق: د. محي الدين رمضان. ط:٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.

٢٩٥-كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي. تحقيق : د.أحمد الدالي. مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٥هـ.

٢٩٦-كشف المعاني في المتشابه المثاني. لابن جماعة. تحقيق: مرزوق علي إبراهيم.ط:١. الرياض: دار الشريف، ١٤٢٠هـ.

٢٩٧-الكشاف. للزمخشري. بيروت: دار الفكر،

٢٩٨-كشاف القناع عن متن الإقناع. للباهوتي. ط:١. مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ.

٢٩٩-الكفاف. كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية. ليوسف الصيداوي. ط:١. دمشق: دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

٣٠٠-الكليات . للكفوي. أعده للطبع: د. عدنان درويش ومحمد المصري. ط:٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ.

٣٠١-الكافي. لابن قدامة، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط:١. القاهرة: دار هجر، ١٤١٨هـ.

٣٠٢-الكامل. للمبرد. تحقيق: د. أحمد الدالي. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

٣٠٣-الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر. د. عبد الفتاح الحموز. ط:١. عمان: دار عمار، ١٤١٨هـ.

٣٠٤-لباب الآداب. لأسامة بن منقذ. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط:١. بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ.

٣٠٥-لسان العرب. لابن منظور. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٤١٠هـ.

٣٠٦-اللغة العربية لغة العلوم والتقنية. د. عبد الصبور شاهين. ط:١. الدمام: دار الإصلاح، ١٩٨٣م.

٣٠٧-اللغة العربية معناها ومبناها. د. تمام حسان. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٢١هـ.

٣٠٨-لغة هذيل. د. عبد الجواد الطيب،

٣٠٩-لمع الأدلة. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: سعيد الأفغاني. دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.

٣١٠-لوامع الأنوار البهية. للسفاريني . ط: ٣. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١١هـ.

٣١١-مباحث المفاضلة في العقيدة. د. محمد بن عبد الرحمن أبو سيف الشظيفي. ط:١. الخبر: دار ابن عفان، ١٤١٩هـ.

٣١٢-مجاز القرآن. لأبي عبيدة. تحقيق د. فؤاد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي،

٣١٣-مجمع الأمثال للميداني. تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة الحلبي،

٣١٤-مجمع الزوائد. للهيثمي. القاهرة: دار الريان، ١٤٠٧هـ.

٣١٥-مجموع فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية. جمعه: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد،

٣١٦-المجموع. للنووي. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧م.

٣١٧-المحتسب. لابن جني. تحقيق: علي النجد ناصف وزميلاة. القاهرة، ١٤١٥هـ.

٣١٨-المحرر الوجيز. لابن عطية. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

٣١٩-المحلى. لابن حزم. بيروت: دار الآفاق الجديدة،

٣٢٠-المخصص . لابن سيدة. بيروت: دار الكتب العلمية،

٣٢١-المفصل في تاريخ النحو العربي. د. محمد خير الحلواني. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ.

٣٢٢-المدارس النحوية أسطورة وواقع. د. إبراهيم السامرائي. ط:١. عمان: دار الفكر، ١٩٨٧م.

٣٢٣-المدارس النحوية. د. شوقي ضيف. ط:٧. مصر: دار المعارف،

٣٢٤-مدخل إلى علم اللغة. د. محمود فهمي حجازي. القاهرة: دار قباء:١٩٩٨م.

٣٢٥-المدخل إلى علم النحو والصرف. د. عبد العزيز عتيق. بيروت: دار النهضة العربية،

٣٢٦-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة الغة والنحو. د. مهدي المخزمي. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٢٣هـ.

٣٢٧-المذكر والمؤنث. لأبي حاتم السجستاني. تحقيق:د. حاتم الضامن.ط:١. دمشق: دار الفكر، ١٤١٨هـ.

٣٢٨-المذكر والمؤنث. للمبرد. تحقيق: د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي. ط:٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٧هـ.

٣٢٩-المذكر والمؤنث. لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤٠١هـ.

٣٣٠-المذكر والمؤنث. للفراء. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. القاهرة: دار التراث، ١٩٧٥م.

٣٣١-مراتب النحويين. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي.

٣٣٢-مراحل تطور الدرس النحوي. د. عبد الله الخثران. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٤١٣هـ.

٣٣٣-المزهر . للسيوطي. شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك وزميليه. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٨هـ.

٣٣٤-مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى إن رحمة الله قريب من المحسنين. لابن هشام. تحقيق: د. عبد الفتاح الحموز. ط:١. عمان: دار عمار، ١٤٠٥هـ.

٣٣٥-مسند الإمام أحمد بن حنبل. إشراف: د. سمير طه مجذوب. إعداد: محمد سليم إبراهيم سمارة وآخرين . ط : ١ . بيروت: المكتب الإسلامي،١٤١٣هـ.

٣٣٦-المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري. لصالح الغامدي. ط:١. حائل: دار الأندلس،١٤١٨هـ.

٣٣٧-المسائل البصريات. للفارسي. تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد. ط:١. القاهرة: مطعة المدني، ١٤٠٥هـ.

٣٣٨-المسائل الحلبيات. للفارسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ.

٣٣٩-مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج. د. إبراهيم الحندود. ط: ١، ١٤٢٠هـ.

٣٤٠-المسائل الشيرازيات. للفارسي. تحقيق: د.حسن هنداوي. ط: ١. الرياض: كنوز أشبيليا، ١٤٢٤هـ.

٣٤١-المسائل العضديات. للفارسي. تحقيق: د.علي جابر المنصوري. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.

٣٤٢-المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي . تحقيق: مصطفى الحدري. دمشق: مجمع اللغة العربية،

٣٤٣-مسائل خلافية في النحو. للعكبري . تحقيق: محمد خير الحلواني. ط:١. بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٢هـ.

٣٤٤-المساعد. لابن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٣٤٥-مشكل إعراب القرآن. لمكي بن أبي طالب. تحقيق: د. حاتم الضامن. ط:٤. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

٣٤٦-مشكل الآثار . للطحاوي. ط: ١. الهند: مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٣٣هـ.

٣٤٧-المصباح المنير. للفيومي. لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.

٣٤٨-معجم الأدباء. لياقوت الحموي. تحقيق: د. إحسان عباس. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

٣٤٩-معجم القراءات د. عبد اللطيف الخطيب. ط:١. دمشق:دار سعد الدين،١٤٢٢هـ.

٣٥٠-المعجم الكبير. للطبراني. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط:٢. الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ.

٣٥١-معجم المؤلفين. لعمر رضا كحالة. بيروت: دار إحياء الكتب العربية،

٣٥٢-المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي. للفيف من المستشرقين. نشره: د. أ.ي. ونسنكك. ليدن: مكتبى ريل، ١٩٣٦م.

٣٥٣-المعجم الموسوعي لقرآن الكريم وقراءاته. د. أحمد مختار عمر وآخرون. ط:١. الرياض: سطور المعرفة، ١٤٢٣هـ.

٣٥٤-معجم مقاييس اللغة. لابن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٤٢٠هـ.

٣٥٥-المعرَّب. لأبي منصور الجواليقي. تحقيق: د.ف. عبد الرحيم.ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤١٠هـ.

٣٥٦-معرفة القراء الكبار. للذهبي. تحقيق: بشار عواد معروف وزميليه. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

٣٥٧-المعارف. لابن قتيبة. تحقيق: ثروت عكاشة. ط:٢. القاهرة: دار المعارف،

٣٥٨-معاني القرآن الكريم. للنحاس. تحقيق: محمد علي الصابوني. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.

٣٥٩-معاني القرآن وإعرابه. للزجاج. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. ط:١. بيروت: عالم الكتب،١٤٠٨هـ.

٣٦٠-معاني القرآن. للأخفش. تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

٣٦١-معاني القرآن. للفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية،

٣٦٢-معاني القراءات. للأزهري. حققه: أحمد فريد المزيدي.ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية،١٤٢٠هـ.

٣٦٣-معاني النحو. د.فاض السامرائي. ط:١. عمَّان: دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

٣٦٤-مغني اللبيب. لابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك، وعلي حمد الله ومراجعة: سعيد الأفغاني. ط:٦. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.

٣٦٥-مغني المحتاج. للشربيني. بيروت: دار الفكر،

٣٦٦-المغني في أبواب التوحيد والعدل. للقاضي عبد الجبار. تحيق: توفيق الطويل وسعيد زايد. راجعه:د. إبراهيم مدكور. الدار المصرية للتأليف والترجمة،

٣٦٧-المغني. لابن قدامة . ضبطه: عبد السلام محمد علي شاهين. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ.

٣٦٨-مفتاح دار السعادة. لابن القيم. بيروت: دار الكتب العلمية،

٣٦٩-المفردات. للراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان داودي. ط:٣. دمشق: دار القلم، ١٤٢٣هـ.

٣٧٠-المفضليَّات. اختيار المفضل الضبي. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط:٨. القاهرة: دار المعارف،

٣٧١-المقتصد للجرجاني. تحقيق: د.كاظم بحر المرجان. لا ط. العراق: دار الرشيد، ١٩٨٢م.

٣٧٢-مقدمة المفسرين. للبركوي. تحقيق: عبد الرحمن الدهش. ط:١. بريطانيا: منشورات مجلة الحكمة، ١٤٢٥هـ.

٣٧٣-المقرب. لابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،

٣٧٤-المقصد الأسنى. لأبي حامد الغزالي. تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط:١. قبرص: الجفان والجابي، ١٤٠٧هـ.

٣٧٥-ملاك التأويل. للغرناطي. تحقيق: سعيد الفلاح. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

٣٧٦-الممتع في التصريف. لابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:١. بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.

٣٧٧-المنصف. لابن جني. تحقيق. إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين.ط:١. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ.

٣٧٨-مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة. د. حسن هنداوي. ط: ١ دمشق: دار القلم، ١٤٠٩هـ.

٣٧٩-المناهج الكافية في شرح الشافية. لزكريا الأنصاري. تحقيق: د. رزان يحيى خدام. ط:١. بريطانيا: دار الحكمة، ١٤٢٤هـ.

٣٨٠-منهاج السنة. لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق:د. محمد رشاد سالم. ط:٢. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،١٤١٢هـ.

٣٨١-الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة. جمع: وليد بن أحمد الحسين وزملائه. ط:١. بريطانيا: مجلة الحكمة، ١٤٢٤هـ.

٣٨٢-الموطأ. للإمام مالك. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء التراث العربي،

٣٨٣-موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. د. خديجة الحديثي. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١م.

٣٨٤-ميزان الاعتدال. للذهبي. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.

٣٨٥-النبوات. لابن تيمية. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٨٦هـ.

٣٨٦-نتائج الفكر. للسهيلي. تحقيق: د. محمد البنا. القاهرة: دار الاعتصام.

٣٨٧-النحو العربي نقد وبناء. د. إبراهيم السامرائي. ط:١. بيروت-عمان: دار البيارق-دار عمار، ١٤١٨هـ.

٣٨٨-النحو الوافي. لعباس حسن. ط: ٨. القاهرة: دار المعرف،

٣٨٩-النحو والدلالة. د. محمد حماسة عبد اللطيف. ط:١. القاهرة: دار الشروق، ١٤٢٠هـ.

٣٩٠-نزهة الألباء في طبقات الأدباء. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي.ط:٣. الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ.

٣٩١-نزهة الطرف في علم الصرف. للميداني. شرح: د. يسرية حسن. ط:١.

٣٩٢-نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. الشيخ محمد الطنطاوي. تعليق. عبد العظيم الشناوي وزميله. ط:٢.

٣٩٣-النشر في القراءات العشر. لابن الجزري. صححه: علي محمد الضباع. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة،

٣٩٤-نظرات لغوية في القرآن الكريم. د.صالح بن حسين العايد. ط:١. الرياض: دار أشبيليا، ١٤١٧هـ.

٣٩٥-نقد الشعر. لقدامة بن جعفر. تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، ط:١. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٩٨هـ.

٣٩٦-النكت في تفسير كتاب سيبويه. للأعلم. تحقيق: زهير سلطان.ط:١. الكويت:المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٠٧هـ.

٣٩٧-نهاية الوصول. للساعاتي. تحقيق: د.سعد السلمي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.

٣٩٨-النهاية في غريب الحدبث والأثر. لابن الأثير. تحقيق:د. طاهر الزواوي ود. محمود الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ.

٣٩٩-النوادر في اللغة. لأبي زيد الأنصاري. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد. ط:١. بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ.

٤٠٠-نيل الأوطار. للشوكاني. بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م.

٤٠١-همع الهوامع. للسيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

٤٠٢-الوافي بالوَفَيات. لخليل بن أيبك الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.

٤٠٣-الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية. د. أحمد عبد العظيم عبد الغني. القاهرة: دار النصر،

٤٠٤-الوصف المشتق في القرآن الكريم دراسة صرفية. د. عبد الله الدايل. ط:١. الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٧هـ.

٤٠٥-وضح البرهان في مشكلات القرآن. لبيان الحق النيسابوري. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. ط:١. دمشق-بيروت:دار القلم-الدار الشامية، ١٤١٠هـ.

٤٠٦-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة،

٤٠٧-ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن. لأبي عمرو الزاهد. تحقيق:د.محمد يعقوب التركستاني. ط:١. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٣هـ.

ثانيًا: المخطوطات:

١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. (مخطوط في دار الكتب القومية رقم: ٦٠١٦هـ).

٢- شرح كتاب سيبويه. للرماني. (مخطوط في مكتبة فيض الله. رقم: ١٩٨٧ هـ).

٣- شرح كتاب سيبويه. للسيرافي. (مخطوطة دار الكتب والوثائق القومية رقم: ١٣٧ نحو).

٤- الفسر. لابن جني . (مخطوط في قونية رقم: ٥٤٩١).

٥- قواعد المطارحة. لابن إياز. (مخطوط في دار الكتب المصرية رقم ٢٢ ش نحو).

ثالثًا: الدروريات:

١- مجلة التراث العربي. العدد: ٩٢. ديسمبر ٢٠٠٣- ذو القعدة ١٤٢٤هـ. والعدد: ٦٤. صفر ١٤١٧هـ.

٢- مجلة الجامعة الإسلامية. العدد:١١١. ١٤٢١هـ.

٣- مجلة اللسان العربي. العدد: ٤٤، سنة ١٩٩٧م.

٤- مجلة المنار. المجلد الأول. العدد: ٣٩.

٥- مجلة المورد. المجلد العاشر. العدد:٣. ١٤٠٢هـ.

٥- فهرس الموضوعات

الباب الأول

الباب الثاني

الباب الثالث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات